د. عفاف لطفي السيد

تجربة مصر الليبرالية

١٩٢٢-١٩٣٦

المركز العربي للبحث والنشر

القاهرة ١٩٨١

د. عفاف لطفي السيد

تجربة مصر الليبرالية
١٩٢٢-١٩٣٦

ترجمة: عبد الحميد سليم

المركز العربي للبحث والنشر
القاهرة ١٩٨٠

مقدمة المؤلفة للترجمة العربية

أكملت كتابي هذا في ١٩٧٥ ونشرته في ١٩٧٧ ولو تمكنت من إعادة كتابته لأحدثت فيه بعض التغيرات، ولكن الظاهر أن هذا الميل إلى الكتابة وإعادة الكتابة بإستمرار ميل طبيعي لدى كل مؤلف. ولذلك اقنعت نفسي على ترك الكتاب في وضعه الراهن. وقد سررت جدا لترجمته الى العربية ليتمكن مواطنيّ من قراءته، وأملي ألا يخيب أملهم فيه كثيراً كما أرجو أن يكون منهم ومن أمثالهم من يقدم على البحث في هذا المجال ومن يجد في كتابي هذا مايعينهم على البحث.

وأرجو الجيل الذي غاصر هذه الفترة من التاريخ أن يصحح لي الوقائع إذا ثبت أي خطأ في حقيقتها، أما من ناحية التفسيرات فارجو تركها كما هي وحفظ حقي في رأيي كمؤرخة.

أما بالنسبة للجيل الصاعد الذي يعتبر هذه الفترة مجرد قطعة من التاريخ فأود أن أكرر أن نقد أي فترة من التاريخ واجب جوهري بل

وضروري بيننا تجاهل تاريخ الوطن شئ مكروه وغير وطني لأننا كلنا نتعلم من أخطائنا واخطاء أمتنا في الماضي بمقام توجيهات لنا في المستقبل.

وختاما أود أن أقدم الشكر للاستاذ عبد الحميد سليم على ترجمته البارعة لكتابي، وأشكر السيدة سلوى اباظه التركي لمعاونتي القيمة في مراجعة الترجمة.

فبراير / مارس ١٩٨٠

د. عفاف لطفي السيد مارسوه
استاذ تاريخ الشرق الأوسط
بجامعة كاليفورنيا- لوس انجيليس

تصدير

قد يبدو لبعض القراء أن الصفحات التاليات أشبه بكتاب قديم عن إناس قدامى أمثالها تشير اليهم مترفعين على أنهم ينتمون إلى عهد بائد. وقد يكون ذلك صحيحا، لأن هذه الصفحات تتحدث عن أناس وأحداث ولا تدعى أنها تعبر عن نظريات أو حتى تطبقها تطبيقا واعيا، بالرغم من أنني على شاكلة غالبية أبناء جيلي متأثرة بآراء ماركس Marx وإيلياد Eliade ومانهايم Mannheim وازيكسون Erikson وغيرهم. لقد أقدمتُ على هذا العمل من ناحية عرفانا للجميل أقدمه لأبوى ولأصدقائهما الذين أحبهم واحترمهم، ولو أنهم قد لايحادثونني أبدا بعد اليوم لأن معظم ماأكتبه عنهم ليس فيه ثناء ولأنى عرّيت تماما الكثير من أبطالهم. ولما كان المصريون يحبون أن يثرثروا عن أصدقائهم، كدأب غيرهم من الشعوب، فهم لايستسيغون نشر غسيلهم القذر على الملأ. وان ماآمله هو أن يروا أن مااستهدفته من وراء نقدى لجيلهم وأعمالهم هو إحترامى واعجابى بجهودهم، كما كان واقع أمرها، صائبة كانت أم خاطئة، سواء كانت موفقة أو لم تكن، وإنى لأرجوهم أن يدركوا أن جيلنا أن هو إلا استمرار لجيلهم وأن إخفاقنا وتوفيقنا

إن هو الا امتداد لاخفاقهم وتوفيقهم. ولقد ألفت هذا الكتاب فى محاولة، من ناحية، لأن أشرح لهذا الجيل وللأجيال المتعاقبة، أن لكل زمن فترات مجيدة كما أن له فترات احباط عميقة، وأن من واجب ذلك الخلف أن يحكم على جيل فى ضوء عصره بل وفى ضوء تاريخه، ولايمكن للمرء أن يكون بطلا على الاطلاق ولا وغدا على الاطلاق. ولايمكن أن يكون المرء سيداً لموقفه و بخاصة لموقفه السياسى. وهدفى الأخير من تأليفى لهذا الكتاب أننى أردتُ أن أعرف ماحدث ولماذا. ولربما كان حب الاستطلاع سببا فى أن لقيت القطة حتفها، ولكن كيف يمكن أن يتخلى المؤرخون قاطبة عنه ؟ واذا لم أكن قد فهمتُ الأوضاع فهما تاما، فكل أملى ممن يعرفونها خيرا منى أن يجهروا بها حتى يتاح لأعمال لاحقة لكتابى هذا تتناول هذه الفترة أن تلقى عليها مزيدا من الضوء.

وربما بدافع طبيعى كان تركيز هذا الكتاب على التاريخ الاجتماعى للفترة، ولكن مما يؤسف له أن جانبا من المعلومات السياسية التى تتناول الفترة مابين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٣٦ مجهول لقراء الغرب، وانه لإجراء غير سَوِى أن يُكتب عن تاريخ اجتماعى خلوا من المظاهر السياسية. من أجل ذلك، فإننى أستميح القارئ فى احصاء مرات تشكيل وسقوط الوزارات على اعتبار أن ذلك يعد حصيلة تاريخ بلد ما، وإن كان سبب ونتيجة مثل هذه التغيرات فى ذاتها ليعكس صورة الصفوة الحاكمة بأحلافها ومخططاتها، كما يكشف عن موقفها حيال المجتمع والعكس بالعكس، ومع ذلك فقد اهتمت بعض فصول الكتاب بإعطاء صورة للمجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا وفكريا، موضحة كيف أن النشاطات السياسية للعصر أثرت على مظاهر المجتمع وكيف كان رد المجتمع على سياسات العصر؛ ومن ثم، كان الفصل الاول تعريفا بالمجتمع المصرى وبعادات ونفسية المصرى، بينما كان الفصل السابع موجزا مختصرا عن الإقتصاد، لم يُقصد به أن يكون مفصلا ولا كاملا، وانما طُرح فحسب للتركيز

على مظاهر اقتصادية معينة لذلك المجتمع، و بالمثل، كان الفصل الثامن مقدمة موجزة لأهم الآراء الفكرية لتلك الفترة الموضحة لمختلف الطرق التى اختطها الفكرون للبلاد أو للمجتمع الذى شكلهم.

وأود أن أوضح أن أية اشارة عامة فى هذا الكتاب إلى المصريين انما تشمل الأقباط والمسلمين الذين يشاركون نفس الخصال والسمات التى تشكل أبناء النيل.

ولقد جمعتُ الكثير من مادة هذا الكتاب من لقاءات مع رجال اشتركوا فى هذه الفترة أو لقاء مع زوجاتهم وأبنائهم. ومما لاشك فيه أنه قد استُوعب جانب كبير من خلفية الكتاب خلال أحاديث مع عمى أحمد لطفى السيد (باشا) ومع أبى محمد سعيد لطفى السيد (باشا)؛ قضيتُ ساعات عديدة ممتعة أتحدث فيها إلى الدكتور بهى الدين بركات (باشا) الوصى السابق على عرش مصر، وكنتُ أطرح عليه مشاكلى وأسئلتى، وفى سنة ١٩٧١ سمح لى بالاطلاع على مذكرات والده فتح الله بركات باشا، ومما يؤسفنى أنه مات قبل أن يتاح له مشاهدة صدور هذا الكتاب.

ولقد جُمعت مذكرات فتح الله بركات فى ٤٧ كراسة كتب المؤلف معظمها بخط يده، فلما أصيب بالتراكوما تولى كتابتها سكرتيره تحت إشرافه. والثغرات التى تشاهد من حين لآخر فى الكراسات انما حدثت عندما كان شديد الانشغال كوزير مما حال بينه وبين تسجيل مذكراته. و يلاحظ بصورة متكررة أن المذكرات لم تكن تخضع لترتيب زمنى، فعلى سبيل المثال، فى سنة ١٩٣٥ يذكر حادثة حدثت فى سنة ١٩٣١، أو إذا ورد ذكر لموضوع أثناء حديث له مع صديق ماإذا به يعلّق على شىء له صلة بالموضوع حدث فى الشهر السابق. ومما يضيف إلى اللبس حقيقة أنه لم يرقّم الكراسات فيما عدا تسجيله

لسنة وشهر الأحداث. وقد رقمت المجلدات بعد وفاته، وبعض المجلدات تحمل أرقاما مزدوجة، فمثلاً رقِّم مجلدان برقم ٦، واحد منها خاص بأحداث سنة واحدة، في حين أن الآخر تناول أحداث فترة سنتين تاليتين، كما أن هناك مجلدين مرقين برقم ١٦، والمجلدان ١٥-١٧ تليهما المجلدات ٥-٩. وبالرغم من هذه العقبات الطفيفة، إلا أن المذكرات التي تغطي السنوات من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٤- من سنة نفي فتح الله بركات الى سيشل Scychelles مع سعد زغلول حتى سنة وفاته- زاخرة بالمعلومات. ولم يسبق لباحث أن رجع إلا إلى مجلدين فقط من هذه المجموعة، وأنا أوجه جزيل الشكر إذ تَعيَّنتُ بفحص المجلدات فحصا كاملا.

ولقد كان أشخاص آخرون غاية في السخاء في إعطائي معلومات تتناول هذه الفترة، وكانوا من الشخصيات التي اشتركت فيها، أذكر من بينهم؛ صاحب السعادة محمود محمد محمود (باشا) وصاحب السعادة شريف صبري (باشا) وصاحب السعادة ا. ثروت وحرم المرحوم حسين هيكل (باشا) وحرم المرحوم مكرم عبيد (باشا) ولكل منهم أنا مدينة ببالغ الشكر، كما أنني مدينة بالشكر أيضا للمرحومة هدية هانم بركات عن معلوماتها المثيرة خاصة عندما قامت بتهريب الأدب الشوري في سلال شراء الخضروات في سنة ١٩١٩، وكيف نظمت قيام نساء القاهرة بمظاهرات احتجاج، كما أدين بالقدر الكبير لأمي السيدة عطية هانم رشوان عن معلوماتها كشاهد عيان في انتفاضة ١٩١٩ وعن ماروته عن هذه الأزمنة.

وقد عُقدت في انجلترا لقاءات طويلة حول فترة بيرسي لورين Percy Loraine مع جوردن وترفليد Gordon Waterfield الذي منحني بسخاء، كعهدي به دائما، الكثير من وقته وأمدني بالغزير من معلوماته، كما منحني سير لورنس جرافتي-سميث Sir Laurence Graffety Smith الذي كان سرده

للأحداث غاية فى الامتاع وتعليقاته على الشخصيات المعنية تفوق كل تقدير، منحنى هو الآخر الكثير من وقته بسخاء، وأنها شاكره له ولزوجته ماقضيناه بمنزلهما من يوم جميل.

ولا يسعنى الا ان أعرب عن عميق امتنانى للسيد ألبرت حورانى لكرمه الذى لانهاية له فى قراءته للمخطوطة وتعليقاته، وللسيد رفعت أبو الحاج لملاحظاته السديدة، وللسيد مالكولم كير، كما أعرب أيضا عن إمتنانى لزوجى الذى تحمل، بما اعتاد عليه من صبر، كل المراحل التى مر بها الكتاب حتى ظهوره إلى النور، وكان يعضدنى لا بحبه فحسب بل أيضا بنقده السديد. كما أننى أعرب عن شكرى الحار لساعدى فى البحث: ضحى سليمان لمعاونته لى فى جانب منه، كما أننى مدينة بصورة خاصة لزملائى العديدين العاملين بمركز جوستاف، ا. فون جرونباوم لدراسات الشرق الأوسط فى جامعة كليفورنيا لوس انجلوس، و بخاصة «سبيروس فر يونيس» الابن، المدير السابق للمركز لتشجيعه لى، و«وتر يزا جوز يف» مديرة التحر ير بالمركز، لما قامت به من دور بارع فى تحر ير المخطوطة، و« ايفلن أودر» و «ايلاهاى باد كوباى» التى تولت نسخ المخطوطة على الآلة الكاتبة.

كما أننى مدينة أيضا لمركز الأبحاث الأمر يكى بالقاهرة. على منحته لى لمواصلة بحثى بالقاهرة فى سنة ١٩٧١، ولمجلس أبحاث العلوم الإجتماعية الذى ساعدنى بكرمه على إستكمال البحث فى انجلترا فى سنة ١٩٧٢، وأشكر لكلية سنت انطونى فى اكسفورد لسماحها لى بالاطلاع على مجموعتها، وكان بودى الاطلاع على الوثائق المصر ية فى القاهرة لسنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ (وبقية سنوات الفترة التى يتناولها البحث تخضع لقاعدة انقضاء خمسين سنة على ايداعها): ولكنى لم أستطيع الاطلاع عليها فى سنة ١٩٧١ نظرا لما كان محظوراً

وقتها الاطلاع على الوثائق. وفى سفرتى إلى مصر سنة ١٩٧٥، بحثا عن مادة لموضوع آخر، بعد أن صارت مخطوطة كتابى هذا بين يدى مديرة التحرير، سُمح لى بالاطلاع على أوراق سعد زغلول، وقد ضمنت الكتاب هذه المادة العلمية. وإنى لأعرب عن بالغ امتنانى لسعادة نائب وزير الثقافة الدكتور الشنيطى لسماحه لى باستخدام هذه المادة العلمية. وللسيد جبران جبران مدير دار الوثائق القومية بالقاهرة وقتذاك، وللعاملين بدار الوثائق، وأخص بالذكر منهم: السيدة سوسن عبد الغنى والسيد/هاشم عبد العظيم والسيد/ابراهيم فتح الله أحمد، لكرمهم.

مقـــدمة

يذكر لنا علماء الوراثة أن الفرد يرث خصالا يرجع زمنها إلى أجيال بعيدة من الأجداد تنتمى الى أحد الأبوين. و يذكر لنا علماء النفس، ومن أشهرهم يونج Jung ، بوجود ذاكرة تجميعية ترجع إلى الماضى البعيد. ونحن كمؤرخين، اذا وضعنا هاتين المعلومتين جنبا إلى جنب، يمكننا أن نستخلص أن الشعوب كالأفراد، ورثت هى الأخرى خصالا وذاكرة تجميعية سياسية، وهى بمثابة الأسمنت تربط اناسا معا كشعب وتدفعهم إلى تطوير خصائص تميزهم عن غيرهم عن الشعوب وهى مانتنوه إليها عندما نتحدث عن الاستمرار التاريخى.

والتاريخ مستمر استمرار الذاكرة، و يندر أن يُظهر انقطاعات فجائية، بالرغم من وقوع كليهما فى هفوات. ويجب أن نتذكر، قبل كل شىء، أن التغير الاجتماعى فى الماضى كان تغيرا بطيئا وأن التأثيرات السياسية والاجتماعية الجديدة قد أخفت تماما، ماأمكنها، أساسا تقليديا أقدم، قد يزول أو لايزول بمضى الوقت، وقد يندمج فى الجديد تحت دوافع قوية، أو قد يقوض الجديد وقد يكشف عن رقع من المجتمع التقليدى القديم. و يلاحظ أنه فى هذا القرن

العشرين، وحده الذى تعيشه، أن التغير قد صار سريعا جدا حتى أن شعوبا انطلقت من عصر استخدام الجمال إلى عصر استخدام الطائرات النفاثة والذى يمتد فيه التجانس ببطء وعناد ليصبح نمطاً عالميا.

وتاريخ مصر الحديثة كثيرا ما كتب دون أن يؤخذ الماضى فى الإعتبار، وقد عولج العصر الحديث كما لو كان قد ولد كامل النمو مثل منيرفا Minerva (١) من أيام احتلال بونابرت Bonaparte فى سنة ١٧٩٨ وماتلا ذلك من وصول محمد على إلى الحكم فى سنة ١٨٠٥، وهى حقيقة أن سنة ١٧٩٨ تاريخ مناسب ليبدأ به تاريخ مصر الحديثة لأن المرء يجب أن يبدأ بداية واضحة بفترة زمنية ما، وكان الإحتلال الفرنسى تجربة جديدة، وبدت مصر، فى بطء، جديدة ومختلفة بالفعل، فى القرن التاسع عشر، وإن كانت قد حملت معها سمات وندبات الماضى الذى يمكن تعقبه فى شىء راسخ كان له أعمق الأثر على مصر، أعنى تكوينها الزراعى.

لو رجعنا بعيداً إلى فجر الحضارة لوجدنا أن مصر كانت- ولا تزال فى بعض الجوانب- بلدا يغلب عليه الطابع الزراعى. وذلك العامل لايقود المرء إلى افتراض نتائج اقتصادية معينة فحسب، بل يقوده أيضا إلى فهم عوامل سيكولوجية معينة. والتعاقب الدورى للفصول، الذى يمكن التنبوء به وان تغير، والترميمات الحتمية التي تقوم بها الطبيعة بعد تدميرات دورية، وعجز الانسان فى مواجهة العناصر، والهبة التى تجود بها الأراضى والتى يعتنى بها أيما عناية- كل هذه العوامل ساعدت على خلق عقلية الفلاح المصرى. كما أن تعاقب الحكومات الأوتوقراطية والاضطهادية والبؤس الدائمين، مثلها مثل وجود حكام أجانب غرباء عن البلاد، زادت بنصيبها فى خلق سمات أخرى يمكن أن تتيح لعالم التحليل النفسى وحده مطلق العدل فى وصفها. ولو ترجمت هذه الخصال إلى عبارات سياسية تاريخية لأمكن أن تلخص فى أنها إحساس

بالفردية متطور للغاية- إحساس بالاعتماد على النفس- ورؤية أساسية عند الإنسان فى أخيه الإنسان، بل إحساس أكبر بالعداء للحكومة والريبة فيها، والذى كان هدفها الوحيد فى الماضى إضطهاد واستغلال الشعب، ومن هنا كانت الحاجة إلى تطييب خاطرها، أوما هو مع ذلك أفضل، خداعها، لو أمكن ذلك بسلام و بدون عواقب وخيمة؛ وخصلة أخرى هى إعتقاد دينى عميق بأن المرء يسيرّه قدره وإن ماهو «مكتوب» على الجبين لابد من نفاذه، يتحد معه إيمان بالرحمن الرحيم؛ وأخيرا، وفوق كل شىء، غريزة حب البقاء، إستمساك واحتمال، تفسرها أكثر أساليب ردود الفعل السياسية والبشرية.

وكما قال الأب سييز L'Abbé Sieyes بعد الثورة الفرنسية، يستطيع المصرى أن يقول أنه بالرغم من بيئته و بالرغم من حكوماته، قد أتاح له قدرة البقاء، «لقد بقى Il vécu»، وأكثر من ذلك أنه فى القرن العشرين أمسك فى النهاية بزمام السلطة فى يديه، وشكّل حكومته هو نفسه من بين أبنائه. وإذا كانت ثورة ١٩١٩ قد أتاحت للبلاد حكما ذاتيا محدودا، فلقد كانت ثورة ١٩٥٢ بكل عيوبها ونقائصها أول مثل فى تاريخهم التسجيلى، منذ زمن الفراعنة، لحكومة مصرية وطنية تحكم مصر؛ ولهذا السبب، إن لم يكن ذلك لسبب غيره، تحمل هذه الثورة إعزازا فى مخيلة المصريين التجميعية.

وحقيقة أن مصر لم يحكمها مصرى وطنى لفترة تربو على ألف سنة، قد أضفت على الحياة السياسية المصرية سمة خاصة هى عدم تواؤم الشعب مع الحكومة. وكانت الحقيقة التاريخية حقيقة أن الأكثرية تضطهدها أقلية غريبة عنها، يعتبرها كل من الحكام والمحكومين القاعدة المتبعة، وخلقت عند غالبية المصريين مايمكن أن يسمى بالنظرة اللا سياسية. ولما أطاح محمد على وأسرته من الأتراك الألبانيين بالمماليك لم يكن هو وأسرته سوى حكام غرباء عن البلاد، ولما انتقل بالتالى سلطان أسرة محمد على بصورة مشينة إلى حماية

بر يطانيـة مسـتترة كانت أو خلاف ذلك ، لو فكر غالبية المصر يين فى الأمر بالمرة ، فلربما هزوا أكتافهم مستهجنين ولتمتموا معلقين « كلهم أولاد كلب » .

وفى الواقع ، كان الأمر مختلفا عندما حاول المصر يون انتزاع الاستقلال من البر يطانيين فى سنة ١٩١٩ ، اذ وقتها تخلى الشعب عن لا مبالاته وشارك فى نضال المصر يين ضد سلطان غير المصر يين . لقد جادل كثير من مؤرخى الغرب فيما إذا كانت ثورة ٩ مارس ١٩١٩ ثورة من تلقاء نفسها أم كانت مصطنعة ، عما إذا كانت قد نظمها الوفد أم أن الوفد فوجىء بها ، عما إذا كانت مظاهرة قومية أصيلة أم كانت محض صدفة أتيحت للغوغاء ليعبروا عن الكثير من إحباطاتهم . والموضوع الذى يتخلل هذه التحر يات (رغم عدم إتصالها بالموضوع) هو موضوع الدهشة من أن يقوم بالثورة مصر يون ، ومع ذلك فلا يسع المرء إلا أن يرجع إلى حوليات الجبرتى لتعقب إستمرار مثل هذه الثورات فى حياة مصر السياسية . صحيح أنه فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت هناك ثورات مماثلة محدودة مسرح أحداثها in locale بإستثناء ثورة عرابى ـ وذلك لأسباب واضحة مثل تعذر الاتصالات ، وإن كانت هناك أدلة على أنه كانت هناك إنتفاضات وطنية أصيلة فى كل عقد تقر يبا من الحياة المصر ية ، و بالرغم من أن دوافعها كانت دوافع اقتصادية ـ وأية ثورة لاتحركها دوافع اقتصادية ؟ ـ إلا أنها انطوت على تعبيرات احتجاج على حكومة العصر الأجنبية ، مما يبرر وصفها بأن كانت حركات قومية أصيلة . ولم يكن محض صدفة أن يصبح اليوم «عمر مكرم» وهو الذى نظم حركة المقاومة الشعبية فى ثلاث مناسبات متفرقة خلال حياته (اثنتين ضد المحتلين الفرنسيين فى سنتى ١٧٩٨ و ١٨٠٠ ومرة ضد الوالى العثمانى عندما ساعد محمد على على اعتلاء عرش مصر فى سنة ١٨٠٥) أن يصبح بطلا من الأبطال الشعبيين . و بعد ثورة ٩ مارس ١٩١٩ ، قام أعضاء الوفد ، بالفعل ، بحركة منظمة فى العاصمة وفى

قليل غيرها من المدن و بعد اغلاق المدارس نَقَل الطلاب عند عودتهم لبيوتهم فى الريف، نقلوا خبر اندلاع الثورة إلى أرجاء الريف؛ ولكن التنظيمات الفرعية للوفد أعقبت قيام الثورة ولذلك لم تقم بشرحها، ولكن ما شرحها بالفعل هو أن الثورات كانت صورة احتجاج كما فهمها المصريون، أنها صورة من الصور القليلة الفعالة المتاحة فى ذلك الوقت؛ وإذا ماهيئت لهم بواعث أو إثارات كافية فسيحطمون قوقعة جمودهم وسيهبون للرد وسيلجأون إلى العنف كما حدث لهم مرات عديدة فى الماضى. وربما اختلفت أسباب ثورة ١٩١٩ عند كل شخص (وإن كان ذلك ينطبق على كل حركة ثورية أو حركة احتجاج، و يستطيع الطبيب النفسانى وحده أن يخبرنا بالدوافع الكامنة التى تسوق الفرد إلى أن يثور محتجا) ولكن جسامة وحزم الرد يمكن أن تفسّر فحسب فى عبارات الاحتجاج التلقائى من جانب كل الأفراد الذين انضموا إلى الثورة.

ولم يكن فى مصر فرد مثل أيزينشتين Eisenstein، ليسجل على فيلم تأثير رسالة الوفد على الشعب وليظهر الجماهير الغفيرة، رجالا ونساء وأطفالا- وهى تواجه بنادق العدو وتسقط تحت وابل الرصاص. وعالجت التقارير الرسمية البريطانية الأحداث فى تحفظ وعزتها إلى تلك العبارة الشائعة التى كانت تستخدمها كلما فشلت فى إدراك التيارات السائدة فى البلدان الخاضعة لاستعمارها، عبارة «التعصب». وعلى شاكلة كافة المستعمرين لم يكن فى إستطاعتهم فهم الحركات القومية فى مستعمراتهم- اذ كان منطقهم هو: ألم يحكموهم حكما عادلا وعلى أحسن وجه وخلوصهم من طغيان قومى؟- ولهذا اختاروا استنكار وجودها أو الإقلال من جسامتها. ولما لم يكن فى استطاعة البريطانيين أن يفهموا قلة المنطق الأساسية التى تلازم ثورة ما أو أية أيديولوچية تخالف أيديولوچياتهم، فلقد اعتبروها قائمة على «أكاذيب»، ولزمن طويل ظل المسئولون المصريون والبريطانيون يتبعون فى محادثاتهم مع

بعضهم البعض أسلوبا ليس فيه أى تفاهم، تميزت به كافة الأوضاع الإستعمارية.

واليوم، فى ضوء تقييم الأحداث بعد وقوعها، وخلافا لبعض المواقف السائدة، يجب أن نقرر أن ثورة ١٩١٩ كانت بلا شك تعبيرا عن القومية بكل ما تنطوى عليه هذه الكلمة: رغبة فى التخلص من الإحتلال البريطانى، ومن أحباط عاناه شعب مضطهد كان يعزو اضطهاده إلى الحكومة وإلى الإحتلال البريطانى الذى جاء بالحكومة إلى السلطة وأبقاها حيث كانت. ولم يكن كثير من المصريين، ومن بينهم بعض أعضاء الوفد، واثقين من أن محاولتهم قد يكتب لها النجاح، ولكن ذلك لم يمنع الانسان من أن يحاول، وهو سبب آخر لاحترام هؤلاء الأشخاص الذين لم تثبط من عزائمهم مثل تلك المفارقات التى قد تبدو أنها لايمكن التغلب عليها. ولقد أثار نجاح حركاتهم دهشة الوفد والبريطانيين على السواء، واذ بسعد زغلول، الذى صار رمزا للمقاومة الشعبية ضد السلطات البريطانية، خاصة بعد أول نفى له إلى مالطة Malta فى سنة ١٩١٩، يحتل مكانه وسط الأولياء والقديسين، ولفترة طويلة لم يستطيع أحد أن يحل محله حتى عبد الناصر نفسه.

وهناك ضعف جوهرى فى عبادة البطل hero worship هو أنه ينظر إلى البطل نظرة تكاد تكون مقدسة وصوفية على أنه معصوم من الخطأ وخلو من العيوب. كل هفواته يتلمس لها الأعذار كما لو كان يخشى مما لو أقر أحد أن به عيبا فسيؤثر على حركته تأثيرا فى غير صالحها وسينزع الثقة فيها و يضعفها. مثل هذا الأسلوب الساذج قد يسود أثناء حياة البطل، أو لفترة قصيرة بعد وفاته، عندما تكون صياغة الأسطورة فى أوجها. وهو اجراء طبيعى أن تنسج قصة فى أية حركة، وأمر حتمى، بالمثل، أن الأجيال المتعاقبة ينبغى أن تحاول قياس ووزن الحقائق فى صورة أكثر موضوعية، لا رغبة فى تحطيم

الأسطورة بل بوحى من حب الاستطلاع . بوحى من الموضوعية ، بروح الرغبة فى المعرفة ، التى من المفروض أن تحرك كافة المؤرخين : وهذا قبل كل شئ ضرورى لأن كل جيل يرى التاريخ بأعين مختلفة ومن زاوية مختلفة ، ولذلك فإن علماء التاريخ الحديث من المصريين ، بينما هم يدركون تمام الادراك ماتدين به مصر لسعد زغلول ، يحاولون أن يصوروه على ماهو عليه فى الواقع . وعلى شاكلة أجدادنا ، نحن نعلم أن قيمة حركة ما لايمكن التكهن بها دائما على أساس شخصيات مؤيديها أو زعمائها ، ولأننا أكثر تشككا من أجدادنا ، فإننا نعلم أن لكل امرء عيوبه ، وان عيوب الأبطال فى المصطلحات التاريخية أكثر مأساوية من عيوب الفرد العادى . وبعد دراسة أريكسون Erikson لشخصية لوثر Luther . صار من الصعب أن ننظر إلى الأبطال بنفس النظرة التى كنا ننظر بها اليهم فيما مضى . ولقد كانت أول محاولة عصرية لإعادة تقييم سعد زغلول كانت الدراسة التى قام بها د . عبد الخالق لاشين وصدرت له جزئين الأول وعنوانه «سعد زغلول : ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤» (القاهرة ١٩٧١) ، والثانى وعنوانه «سعد زغلول : ودوره فى السياسة المصرية» (بيروت : ١٩٧٥) . والكتاب الذى بين يدى القارئ هو محاولة لتصوير الحياة السياسية فى مصر من ١٩٢٢ حتى ١٩٣٦ ، ولعرض القوى أثناء عملها ولتوضيح القيود المفروضة على الشخصيات الهامة من خلال الشخصية والظروف معا ، وذلك لرسم الخطوط العامة دون ماحاجة إلى تفصيلات كثيرة* جدا ، وهو محاولة أيضا لتصوير دور الشخصيات السياسية على المسرح المصرى إلى جانب شخصية سعد زغلول ، ولمنح الثقة حيث قد ولى عن الثقة زمانها ، كما فى حالة «عدلى يكن» .

وكان يُنظر إلى تلك الفترة من الحياة السياسية فى مصر ، بوجه عام ، على أنها تجربة فى الحياة الدستورية أصابها الفشل . وعندما بدأ عهد عبد الناصر فى

منتصف هذا القرن بفترة أقسى فى كبتها من عهد صدقى، أكدت الاعتقاد بأن النظم الدستورية عاجزة عن الرسوخ فى أرض معادية للنظم الدستورية كما بدت مصر. ومن هنا كان وصف المصريين بأنهم أرقاء، لم يعتادوا على حكومة ذاتية، وأنهم عاجزون عن تقديرها؛ ومن هنا فقط أدت خطوة بسيطة إلى استخلاصات أن المصريين لم يفهموا إلا السلطة والطغيان وليسوا فى أدنى حاجة لأية صورة أخرى من صور الحكومات، وأن مصر كانت «أرض المضطهدين والمظلومين une terre d'oppresseurs et d'opprimes وستستمر كذلك إما لعيب مفجع فى الشخصية القومية المصرية أو للاعتقاد بأن الإسلام يشجع الميول التسلطية.

وجدالى فى هذا الكتاب هو أن غالبية النقد لم يكن جائرا فحسب بل كان أيضا من جانب واحد، وأنه قائم فقط على جزء من الرواية. لقد كانت التجربة الليبرالية نجاحا جزئيا، وشهدت فى الواقع نمو عناصر عديدة كانت لها حيويتها فى تطوير مصر فى المستقبل، مثل بداية حركة التصنيع، وتحرير المرأة وانتشار التعليم وتحسين الصحة، وتوقيع معاهدة التحالف المصرية الأنجليزية سنة ١٩٣٦- التى كانت بكل مابها من عيوب، خطوة فى الاتجاه الصحيح.

أما فيما مانيت به التجربة الليبرالية من فشل، فقد عُزى فشلها لا إلى الإسلام أو إلى الشخصية القومية المصرية، وإنما إلى أسباب معينة سياسية واجتماعية؛ وكانت الأسباب السياسية هى الوجود البريطانى والملك. والنمو الليبرالى أشبه بنبات رقيق فى حاجة إلى جو سياسى سليم ليترعرع، وقد اختنق ذلك النبات قبل أن ينمو، وقد يكون أقرب صدقا وصف الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ بأنها محاولة إجهاض لمولد نظم ليبرالية، لأنه بينما كان إطار النظم موجودا، أحدقت به كثير من القيود لتجعله عاجزا عن أداء عمله. ولايمكن أن

يكون هناك ملك ومحتل أجنبى وحكومة محلية، وكلها تتجه اتجاهات مختلفة، ثم ندعى بأن النظم قد فشلت. وطالما كانت الحكومة المصرية مضطرة لأن تذعن للملك والملك خاضع للمحتلين فلا يمكن أن تقوم قيامة لحكومة مستقرة.

وبالإضافة إلى الموقف السياسى، كانت هناك عوامل إجتماعية واقتصادية بمثابة عوائق إضافية تعوق تطوير حكومة دستورية، وبصورة خاصة: إنخفاض مستوى التعليم ووجود أقلية برجوازية وطنية لايمكنها أن توازن نفوذ ملاك الاراضى ولا قبل لها بتحديها، وإقتصاد كانت تتحكم فيه وتدبر أموره مصالح أجنبية.

ومع ذلك، كان المجتمع المصرى طوال تلك الفترة مستمرا فى تحمل عملية تغير بدأت فى القرن التاسع عشر وإن كانت قد أسرعت خطاها فى القرن العشرين؛ وكانت النتيجة توسع الطبقة البرجوازية وظهور طبقة عاملة وانتشار التعليم الذى نجم عنه تعطل المثقفين من جراء الإمكانيات المحدودة، وبدء ظهور طبقة معبرة من أرباب الحرف، وطرأت تغييرات على الأفكار وعلى الحقائق الإقتصادية. وإذا كانت عملية التغير قد زادت من التقلب السياسى الذى بلغ الذروة فى ثورة عسكرية، فلقد نتج عنها أيضا مجتمع عصرى، مجتمع أكثر قدرة على إقامة حكومة دستورية من المجتمع الذى كانه من قبل بعشرات السنين. وهكذا دفعت الأحداث السياسية فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن بالتالى التطورات الإجتماعية والفكرية، دفعت بمصر، فى الواقع، إلى العصر الحديث.

وكان لظاهر التغير الفكرى الذى جرى فى المجتمع المصرى أن مكن المسلمين من أن يصبحوا جزءا من العالم الحديث، ويظلوا مع ذلك مسلمين، ومع ذلك فقد واجهتنى أثناء توافرى على البحث لإخراج هذا الكتاب صعوبة

إدراك بعض مؤرخى الغرب كيف يمكن لشخص أن يتفرنج وأن يظل مع ذلك مسلما . وتكمن جذور ذلك العائق الذهنى فى حقيقة أن هؤلاء المؤلفين لايمكنهم أن يفصلوا بين لب الإسلام وصوره . و يستطيع المرء أن يحس بتلك الصعوبة ، نظرا لأن كثيرين من المسلمين يواجهونها هم أيضا ، ولكن يبدو دائما أنها ناجمة عن فكرة ولى زمانها ، إن لم تكن لازالت قائمة ، عن ماهو الدين ، كما لو كان الدين قد صيغ فى قالب شُكّل فى الماضى السحيق ومن ثم فهو لايتغير، وهى فكرة يؤمن بها كثير من رجال الدين فى كثير من الأديان إيمانا راسخا ، أو قد دفعوا بأشياعهم إلى الايمان بها . واليوم ، يمكننا أن نتقبل حقيقة أن الدين هو عملية فكرية متغيرة ومتطورة ، وأن بعض الممارسات ، التى كان ينظر إليها فى الماضى على أنها أساسية للخلاص ، مثل عدم أكل الكاثوليك للحوم يوم الجمعة يمكن التخلى عنها دون أن يصاب المرء بسوء . ونحن نعلم أن المعتقدات والممارسات الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين تغيرت فى العصر العباسى ومستمرة فى التغير فى العصر الحديث ، تماما مثلما اختلفت المعتقدات والممارسات المسيحية الأولى عن تلك التى كانت فى العصور الوسطى وعن تلك السائدة فى العصر الحديث . والصعوبة التى أشير إليها هى صعوبة أن المؤلفين الغربيين ، نتيجة لعدم فهمهم للإسلام كدين وكثقافة : يبدو أن إعتقادهم هو أن المسلم إذا إطلع على فكر الغرب لابد أن يتخلى عن المبادىء الإسلامية أو أنه لايستطيع أن يجمع بين الفكر والثقافة الإسلامية .

وهناك ظاهرة ثانية ، أوثق ارتباطا بالأولى ، وهى عجز بعض الكتّاب عن فهم حقيقة أن شخصا ما يمكن أن يتفرنج ثقافيا و يظل مع ذلك مصريا وطنيا ، ومرد ذلك الاعتقاد الذى كان أساسا لتلك الفكرة إلى عبارة مكان يرددها فى أواخر القرن الماضى ، كرومر Cromer ، القنصل العام البريطانى وحاكم مصر غير المتوج ، والتى تضمنت أن المصرى إذا تفرنج مرة

كـان لزاما عليـه أن يتخلى عن أصوله أو ينبذها لأنه سيصبح وقد طغت عليه عـظمـة الحضـارة الغربية وتملكه الخجل من حضارته . (٢) لقد كان هذا هو الأسـاس الـواضـح لحملة فرنسا الحضارية وكان المبرر الذى إستندت إليه كل القـوى الإسـتعمارية ؛ وعندما حاول المصريون أن يكشفوا زيف مايقوم عليه مثل هذا التبرير، اتُهموا بأنهم عاكفون على الدفاع عن الدين .

وعند جيل أكثر عصرية ، فإن تحول أفكار أى مثقف أمر مسلَّم به من غير ما تضمين أن فيه انتزاعا له من ثقافته ومن شخصيته الوطنية ، ولو أن ذلك يمكن أن يحدث كما شهدناه فى الجزائر ولكن من الممكن أن يُنظر إلى التحول الفكرى على أنه محنة سيكولوجية واجتماعية دون أن تكون محنة وطنية ؛ ولذلك فـان جيلـى مـن المصريين على وعى تام باصوله وتقاليده، لأنه كثيرا ما كان علينـا أن نتعلمها بأسلوب مشوه من خلال انعكاس غربى أوعلى الأقل ، كان النمط الغربى يطرح أمام أعيننا مجالا للمقارنة؛ ولذا حاولنا أن نعرف أين هى الحقيقة . ومثل الشخص الذى يرى نفسه فى مرآة مشوهة يكون أكثر وعيا بعيوبه من شخص يتطلع إلى مرآة عادية ، تعلم المفكر المصرى ماهو أكثر عن نفسه وعن شعبه من خلال ماتعرضه مصادر فكرية غير مصادره ، وكانت نتيجة مايعرضه الفكر الأجنبى عنا هى السموق ادراك الذات والوطن ، وليس التخلى عن أى منها . ولذلك كـانـت ظـاهرة مألوفة بين كثير من الوطنيين فى العالم الثالث ، وبين علماء الانسانيات المتشبعين بثقافة غربية عن ثقافتهم ، أن صاروا نتيجة لذلك أكثر صدقا فى وعيهم بثقافتهم الذاتية وقيمها وعيوبها من الشخص الذى ألف فحسب مجالا محدودا من ثقافته الذاتيه ، وأفضل من أن يُخرج مسلما تجرد من إسلامه ومصريا تجرد من مصريته ، كما كان يعتقد كرومر إعتقادا جازما بما كان سيجره التعليم على مصر (٢) نجد أن التعليم الحديث قد أخرج جيلا من أناس مثقفين هم لالمامهم بالتقاليد الانسانية لكلتا الثقافتين كانوا أكثر ادراكا

للاسلام ولمصر، وبالتالى لم يتخلوا عن أى منها. لقد سعوا، على النقيض من ذلك، إلى اعلاء قيم كل منها.

وكان أولئك الأشخاص فى نظر العقلية الغربية هم بالضرورة مخادعين لأن الانسان الغربى لايمكن أن يتقبل أن يجمع المرء بين كلتا الثقافتين فى آن واحد، فلا يمكن القول «ثقافتى راقية فى اعتقادى وثقافتهم راقية فى اعتقادهم» اذ هو فى حاجة دائما إلى أن يقول «ثقافتى هى الأفضل» ولذلك فإن ماصرح به كرومر من أن الشيخ محمد عبده «لا أدرى agnostic »(٤) تناقله بعض العلماء العصريين واذاعوه على أنه حقيقة دون أن يتحققوا من مدى صدق هذه العبارة، لالشيء إلا لأنها اتفقت والمعتقدات الأساسية عند المؤلفين الغربيين وتحزباتهم تجاه الاسلام ومصر. لقد تغاضوا عن حقيقة أن العبارة جرت على لسان رجل يستخف بكل من الاسلام والمصريين وهو الذى لم يُجْرِ نقاشا دينيا مع الإمام محمد عبده على الاطلاق؛ ولو أنهم أجهدوا أنفسهم وتعمقوا فى التقصى لعلموا كم كان محمد عبده مسلما ورعا تقيا: ففى مرة عندما كان الشيخ محمد عبده وأحمد لطفى السيد يقضيان الصيف فى چينيف، اسّر الشيخ محمد عبده للطفى بأنه يأمل أن يمتد به العمر ليخلص الإسلام من خرافاته، فتسائل لطفى مداعباً عما سيبقى إذن من شيء فى الإسلام، فإنزعج الشيخ محمد عبده من ملاحظة لطفى أيما إنزعاج رغم أنها لم يخرج عن أن تكون دعابة، لدرجة أنه رفض أن يحادث لطفى على مدى يومين حتى قدّم له الترضيات اللازمة عن الاستخفاف بالاسلام.

ونجد الموقف نفسه عند مؤلفين يدعون مثلا أن الدكتور محمد حسين هيكل وطه حسين مرّا بطور «رجعى» عندما تخيرا أن يكتبا عن موضوعات اسلامية، وتوجد أمثلة أخرى كثيرة، ولكن ليس هدفى هو التبرير والجدل، بل هدفى هو أن أشير إلى أن التحزبات و«التعصبات» مارسها ويمارسها المؤلفون الغربيون

مثلما مارسها ويمارسها المؤلفون الشرقيون وأننا نناضل اليوم لتحرر أنفسنا من هذه الخصال، رغم أننا ربما ننمي خصالا غيرها هي بالمثل مثار لوم ولكن ذلك أمر لامناص منه. ولاشك أن جيل المؤرخين الذى سيعقبنا سيشير بدوره إلى عيوبنا، لأنه إذا كان على جيل أن يعيد كتابة تاريخه الماضى فى ضوء مبادئه الراهنة، ومن وجهة النظر العالمية، وحالة المعرفة، فلابد له أن يكتب أيضا مع أخذ قرائه فى الإعتبار. والمؤرخ اليوم له جمهور أعرض، ولذلك يجب أن يلتزم بمستوى أكثر تدقيقا، طالما أنه يعرف، ولايستحث، أن أية زلة يمكن التصدى لها، و يرجو أن بعض مايكتبه قد يثير إهتماما وجدلا، لأنه كلما جاء فى الآريوباجيتيكا Areopagitica (٥) ينبغى أن يكون دعاء المؤرخين: «من دون كل الحريات امنحنى حرية المعرفة، حرية الكلام وحرية الجدل الحر بما عليه على الضمير» (ميلتون Milton).

هوامش المقدمة

(١) الهة الحكمة عند الرومان، و يقابلها الإلهة اثينا Athena عند اليونان (المترجم)

(٢) كرومر، «مصر الحديثة»، ج٢، ص ٢٢٨

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق، ص. ١٨٠

(٥) كتيب صدر لميلتون فى سنة ١٦٤٤ دافع فيه عن حرية التعبير وحرية الكتابة، وهو يعد أحد أحسن رسالتين نثريتين كتبها ميلتون، أما الرسالة الأخرى فكان عنوانها «مذهب ونظام الطلاق The Doctrine Discipline of Divorce » (المترجم)

الفصل الأول

أبناء النيل

لازالت الزراعة حتى اليوم هى العمود الفقرى لمصر. وفى سنة ١٩٣٦ أمدت الزراعة البلاد بأكثر من نصف الدخل القومى، ولا تزال تحرك نصف القوى العاملة فى الوطن. (١) وبالرغم من أن الصناعة سرعان مابدأت فى النمو منذ سنة ١٩٣٠، إلا أن الصفات الطبيعية السائدة فى مصر كانت صفات بلد زراعى تناثرت به رقع صناعية فى المدن، وكانت قلة ومتباعدة بعدا شاسعا فى الوجه القبلى، وإن كانت تشكل ترابطا أوثق فى الوجه البحرى. ولفهم جوهر ومنطق المصريين ينبغى على المرء أن يفهم الفلاح ومجتمعه، وأن يتعقب قيمه ومعتقداته فى النمط السياسى للأرض، لأن التشكيل السياسى لمصر ماهو إلا حصيلة التفاعل بين الفلاحين، المواطنين المصريين، والحكام أيا كانوا.

والفلاح المصرى هو رمز مصر؛ ومجتمعه وثقافته متجانسان. لقد تميز بأن أستغله وأنتهكه على مدى قرون، وعلى حد سواء، حكام غرباء عنه وسادة وطنيون؛ كان تحت رحمة عناصر الطبيعة التى كانت قادرة على أن تحطمه بالمثل بما كانت تجره عليه من جدب وفيضان، مخلفة فى أعقابها الأوبئة والجوع، وكان يواسيه ويخادعه أئمته الدينيون. لقد بدأ كما لو كان كل شىء وكل واحد قد تآمر ضده

ليجعل حياته بائسه وظروفه يرثى لها ، ومع ذلك لم يكن أحد من حكامه يرثى حاله . وقد يبدو أنه كان رمزا لكل ألوان المعاناة التى كُتبت على الإنسان بعد هبوطه من الجنة ، ومع ذلك منحه الله أيضا منحة إلهية هى منحة البقاء . ولما كان مطحونا بطبيعته فى الطين ، فلقد استمد من ذلك قوة أعاتته ، وفى بعض الأحيان كان يكافؤه بسخاء ، وكان ازاء ذلك الطين الغنى قد أظهر حبا فاق غيره من كل ألوان الحب ، ومن أجله كرس حياته . وعند الفلاح كانت قطعة الأرض هى أقصى نعمة ، وقد يفعل أى شىء من أجل الحصول عليها ، ومع ذلك فلقد كانت أعظم سخرية للقدر هى أن الفلاح الذى أحب الأرض وأفلحها كان يُنكَر عليه امتلاكها ، وغالبا ماكان ملاّك الأرض الشرعيون هم من يعيشون بعيدا عنها وكانوا يعتبرونها مصدر دخل فحسب ، بل لقد كانت أكثر سخرية من ذلك : حقيقة أنه بالرغم من أن الملكية العقارية كانت ملكا لملاك غائبين عنه ، لم تكن بمصر أرستوقراطية عقارية أبدا ، ولم يكن فى استطاعة ملاّك الأراضى أن يبرروا حتى ملكيتهم لها بدعوى العرف ، إذ لم يكن بمصر على الإطلاق حَسَب عقارى noblesse terrienne ، بل لم يكن فى إستطاعة المماليك أن يدّعوا ذلك الحق ، لأن الملكية العقارية لم تكن إرثا .

كانت الملكية الزراعية فى مصر قائمة على نظام معقد سأحاول أن أعرضه مبسطا وملخصا : كانت الأرض منذ الفتح العثمانى فى سنة ١٥١٦ تُعتبر ملكا للتاج ، ولكنها قُسّمت من أجل الأغراض الإدارية والإقتصادية إلى « اقطاعات » و « التزامات » ، تُطرح ضريبة فلاحتها إما فى مزاد علنى إلى ملتزم أو تعطى إلى مملوك بيك من بيكوات المماليك ، أو تمنح لقائد من قواد الفرق العثمانية كمكافأة عن خدمات أداها ، وكانت مهمة الملتزم أن يقوم بدور جابى الضرائب على ماله من قطعة أرض وأن يدفع المبلغ المتفق عليه مع المسئولين إلى « الرزنامة » وأن يحتفظ بجزء كأتعاب له . وقد تضمن الالتزام

«أرض الوسية»، وهي قطعة من الأرض كان يسمح للملتزم بأن يفلحها خالصة من أية أعباء مالية، فكانت معفاة من الضرائب كما كانت تُفلح بطريق السخرة يسخر فيها فلاحو الالتزام. وصارت بعض أراضى الوسية، بمضى الزمن، ملكية خاصة، وتحول الكثير منها إلى أرض وقف؛ وصارت الأوقاف الخيرية والأهلية الوسيلة الأساسية التى تمنع المسئولين من مصادرتهم للأرض، كما كانت وسيلة لتأكد من أن الورثة المسرفين لم يصبحوا معوزين بسرعة بالغة.

وكان الحق الوحيد للفلاح، فالح الأرض، فى ظل ذلك النظام، هو حق فلاحة الأرض، الأثرية، طوال استمراره هو وورثته فى عدم دفع الضرائب للملتزم. ولا يمكن طرد الفلاح إلا فى حالات استمراره فى عدم دفع الضرائب. وكانت تفرض ضريبة الأرض على القرية بأسرها، وكان يقوم بتحديد المبالغ المستحقه على الفلاحين أكبر الفلاحين سنا، شيخ القرية، وذلك تبعا لمقدار الأفدنة التى يقوم كل فرد بفلاحتها، إلى جانب درجة خصوبة الأرض؛ وأى تقصير من جانب أى فرد فى دفع الضرائب كان يتكفل به غالبية الفلاحين قسراً؛ ومن ثم كان دفع الضرائب عملا جماعيا تقع عقوبته على القرية بأسرها.

ألغى محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) نظام الالتزام على اعتبار أنه نظام تبديدى فى جمع الضرائب، وألغى الوسيط، الملتزم، واستبدل الوضع بأن جعل الضريبة تؤول للدولة مباشرة؛ وبعد ذلك لما زادت احتياجاته للمال عن ماتحويه «الرزنامة» لجأ إلى نظم مختلفة مثل «العهدة» (٢) و «الأبعدية» (٣) و «الشفلك» (٤) وكافة الأساليب لتقسيم الأرض بين الأغنياء وجمع الضرائب المستحقة منهم أو فلاحة أراضى جديدة.

كما حاول أيضا توزيع الأراضى على الفلاحين بأنصبة قدرها خمسة أفدنة،

وهو مايمكن أن يعني بداية لظهور طبقة صغار الملاك. ومن سوء الحظ أنه لم يعط الفلاح أى رأس مال يستعين به ليعمل فى أرضه، وفرض عليه ضرائب فى غير مارحمة، مما دفع بكثير من الفلاحين إلى أن يهجروا أراضيهم، وفى الوقت نفسه، وزع محمد على إقطاعيات كبيرة من الأراضى على أصدقائه وأقاربه، واتجهت الملكيات الكبيرة إلى إلتهام قطع الأرض الأصغر منها العاجزة عن أداء ديونها.

وفى سنة ١٨٥٨ طبق فى مصر نظام الأراضى العثمانى، ومنذ تلك الفترة فصاعدا، صار من الممكن أن تصبح الأرض ملكية خاصة نظير إثبات أن الضرائب قد دُفعت كاملة عن خمس سنوات، وبالتالى كانت تصدر عقود التمليك؛ ولكن مثلما كان عليه الوضع تماما فى القرون الماضية، كان من النادر أن يمتلك فالح الأرض الأرض التى كان يزرعها، وصارت نصف الأراضى يمتلكها ٢٪ من السكان؛ وبالرغم من أن الغالبية العظمى من ملاك الأراضى كانوا أصلا من الفلاحين، فإن كثيرين من المالكين الجدد لم يكونوا كذلك، وكان أكبر ملاك الأراضى فى البلاد من عهد محمد على فصاعدا هم أفراد الأسرة المالكة الذين حلوا محل المماليك كأكبر مجموعة مالكة للأرض، وكان العنصر الجديد فى صورة ملكية الأرض هو ظهور ملاك أراضى من الأجانب، ومن شركات للأراضى، ومن أفراد أقليات محلية وبخاصة الأقباط، ولم تظهر هذه المجموعة كملاك للأراضى إلا مع الإحتلال البريطانى، ومع ذلك لم يشكل ملاك الأراضى من الأجانب أكثر من ٥٫٥٪ من مجموع المالكين، بالرغم من أن ملكياتهم كانت تغطى مساحات كبيرة من الأراضى، إذ فى سنة ١٩٣٢ بلغت جلة ملكيتهم ٧٠٠٫٠٠٠ فدان.

ولقد شغلت السلطات البريطانية فى مصر حالة عدم ملكية الفلاح لعقار، ولكنها لم تفعل إلا القليل لعلاج الوضع، وعندما بيعت أرض الحكومة قسمت إلى إقطاعات كبيرة كانت باهظة فى ثمنها لدرجة يصعب على الفلاح المتوسط الحال شراؤها، فمثلا أدى بيع أراضى الدائرة السنية من سنة ١٩٠٠ الى سنة

١٩٠٦، إلى زيادة عدد كبار الملاك كما أشار إلى ذلك كرومر فى تقريره عن سنة ١٩١٦، بدلا من خلق مجموعة جديدة من صغار الملاك. وكان الجانب الأكبر من الأرض المشتراه فى ذلك العهد مولا بقروض قدمتها البنوك الأجنبية مقابل رهونات، وكانت تعطى القروض فحسب لمن يمتلكون عقارا بالفعل، واستمرت القروض مقابل رهونات لتكون سببا فى زيادة ملكية الأرض بين من يمتلكون الأرض بالفعل أو مايماثل ذلك (٥).

ولقد أعربت الحكومات المصرية المتعاقبة قولا لا عملا عن أنها تنوى بيع أراضى الحكومة لصغار الفلاحين- مثل وزارات سعد زغلول فى سنة ١٩٢٤، ومحمد محمود فى سنة ١٩٢٨، والنحاس فى سنة ١٩٤٢- ولكنها انتهت دائما بطرحها للبيع اقطاعات كبيرة تفوق امكانيات الفلاحين، وكانت الأراضى التى يستصلحها الأفراد أو شركات الأراضى يندر أن تؤول إلى الفلاحين نظرا لأن الفرد أو الشركة كانا يقومان باستردادها، ولاتجزأ أبدا إلى قطع صغيرة.

وكان للتحسينات التى أدخلها محمد على واسماعيل (١٨٦٧- ١٨٧٩) على نظام الرى مامكن البلاد من الانتقال من رى الحياض إلى الرى الدائم، وقد أدى نظام الرى الجديد إلى زيادة عدد المحاصيل سنويا كما أدى إلى زيادة رقعة البلاد المنزرعة بنحو ٥ر١ مليون فدان، وإن كان قد جلب أيضا ماله صلة بذلك من آفات مثل الطفيليات التى تكاثرت فى مياه الترع الراكدة، كما جر مشكلات الصرف والملاحة واستنزاف التربة. وكان اسماعيل أيضا هو من قدم أول دفعة ضخمة لانتاج القطن، حتى أنه فى مدى فترة وجيزة، أثناء الحرب الأهلية الأمريكية امتلأت جيوب الفلاحين بالمال، ولكن لم يدم الرخاء طويلا، وأدى انخفاض أسعار القطن فى نهاية الحرب إلى عناء الكثيرين ملاكا وفلاحين على السواء. ومع الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ تحولت مصر إلى بلد ذى محصول واحد. وكانت مصانع القطن النهمة فى لانكشير Lancashire إلى جانب دين مصر الأجنبى سببين وجيهين

فى نظر كرومر لتحويل اقتصاد البلاد إلى القطن، وكان كبار ملاك الأراضى ممن جنوا من وراء ذلك أرباحا وفيرة، بالغى السعادة للاستجابة لطلب المستعمر، حتى اضطر فى النهاية «مخزن غلال روما» السابق إلى إستيراد القمح لاستهلاكه المحلى.

وادراك أن مثل هذا التطور الاقتصادى غير المتوازن كان مضرا على المدى البعيد لم يظهر إلا مع الحركة الوطنية بوحى من مصطفى كامل، لأنه هو الذى كشف عن الآثار الوخيمة للسياسة الاقتصادية البريطانية فى مصر ومع ذلك لم يُتخذ إلا القليل من الاجراءات لعلاج هذه العيوب، حتى بعد ثورة ١٩١٩.

وكتب «شارل عيسوى» يقول أن الزراعة فى مصر تميزت بنظام بالغ التطور وبأسلوب العمل المكثف وباسراف فى استخدام الأسمدة واعتماد على القطن، وبتوزيع للملكية الزراعية غير عادل بصورة صارخة، مصحوب بالقدر اليسير جدا من حق امتلاك الأراضى وفلاحتها (٦).

ولقد حصلت الملكية العقارية فى مصر على دخلها الأساسى من القطن، بل حتى الصناعات الرائدة لم تتجر إلا فى القطن كصناعات: الغزل والنسيج والحلج والكبس؛ وكان القطن أكثر المحاصيل غلوا فى تكلفة زراعته فيما يتصل بالعمالة وانفاق رأس المال، ولو أنه كان يأتى بأعلى عائد مالى؛ ويوضح ذلك ماقدره شارل عيسوى للتكلفة النسبية لزراعة المحاصيل الأربعة الرئيسية فى سنة ١٩٤٨ (انظر الجدول رقم ١).

وتعود الفواكه والخضروات بأرباح أعلى بكثير، وان كانت تتطلب أيضا أن لابد أن يكون المالك على درجة أكثر تخصصا فى المعرفة الزراعية خاصة بالنسبة للفواكه المستحدثة مثل المانجو، اذ تتطلب نفقات أكبر من رأس المال، نظرا لأنه كان على المالك أن ينتظر بضع سنين حتى تنمو الأشجار قبل أن يكون فى امكانه توقع جنى ربح من ورائها، فضلا عما تواجهه من مشاكل التلف

والتخزين؛ ولذلك استمر القطن يمثل أساس الاقتصاد المصرى، اذ كان من السهل تسويقه، كما كانت البنوك تتقبله كضمان للقروض، ولم يكن القرويون يستهلكونه، ويمكن تخزينه بدون تلفيات، وكقاعدة عامة، كان صغار ملاك الأراضى ممن يمتلكون عقارات أقل من ٣ أفدنه يزرعون الغلال لاستهلاكهم الخاص، كما كانوا يزرعون البرسيم كعلف لحيواناتهم، أما كبار ملاك الأراضى فكانوا يزرعون القطن إذ كان فى إستطاعتهم أن يدفعوا ثمن البذور والأسمدة، وكانوا يحصلون على أعلى الأرباح. وكان ٢١ فى المائة من أراضى البلاد تزرع قطنا (١٫٧١٦٫٠٠٠ فدان) و١٩ فى المائة منها تزرع ذرة (١٫٥٦٢٫٠٠٠ فدان) و١٧ فى المائة تزرع قمحا (١٫٤١٠٫٠٠٠ فدان، ولم تكن حتى لتكفى الاستهلاك المحلى وكانت تدعمها استيرادات من القمح) و١٨ فى المائة منها تزرع برسيما (١٫٥١٠٫٠٠٠ فدان) أما بقية مساحة المحاصيل وكانت نحو ٢٥ فى المائة من جملة الأرض المنزرعة التى كانت تبلغ ٨٫١٠١٫٠٠٠ فدان فكانت تزرع محاصيل متنوعة مثل الكتان وقصب السكر والبصل والأرز، وهذه المحاصيل هى أيضا محاصيل تصدير. (٧) ولم تزد كثيرا رقعة الأرض الزراعية فى القرن العشرين، اذ كانت زيادتها زيادة طفيفة من ٥٫٢٨٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٢ إلى ٥٫٨٤٥٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٥٢، ولكن نُفِّذت مشاريع الرى الشاملة والباهظة التكاليف وأتاحت للأرض بأن تتحول إلى رى دائم أتاح لها بالتالى أن تزرع ثلاثة محاصيل فى دورة مداها سنتين، وبذا زادت مساحة المحاصيل من ٧٫٧ مليون فدان فى سنة ١٩١٢ إلى ٩٫٣ مليون فدان فى سنة ١٩٥٢، ولذلك كانت تبذر بذور القمح والبرسيم من نوفمبر إلى مايو، وخلال شهرى يونيو و يوليو تترك الأرض بلا حرث لإراحتها، وكان موسم القمح من أغسطس إلى نوفمبر، وديسمبر و يناير بلا حرث، وفترة زراعة القطن من فبراير إلى نوفمبر. وقد حول كثير من ملاك الأراضى دورتهم الزراعية إلى دورة كل ثلاث سنوات لكى يتيحوا للأرض أن تستريح فترة أطول مما لو

كانت تخضع لدورة زراعية كل سنتين، وبهذا زادت غلة المحصول بصورة جديرة بالتقدير.

جدول رقم (١)

تكاليف زراعة المحاصيل الأربعة الرئيسية سنة ١٩٤٨

(مقدرة بالنسبة المئوية)

المحصول	الايجار	تكاليف الزراعة	اجمالى	تقييم المحصول	الربح
القطن	١٦ر٦	١٦ر٧	٣٣ر٣	٤٤ر١	١٢ر٦
الذرة	٧ر٠	١٢ر٤	١٩ر٤	١٦ر٩	-٨ر١
القمح	١١ر٤	١١ر٢	٢٢ر٦	١٦ر٢	-٨ر٣
البرسيم	١١ر٧	٦ر٦	١٨ر٣	٢٨ر٨	١١ر٨

المصدر شارل عيسوى: Egypt in Révolution ، لندن ١٩٦٣ ص ١٤٠

وكان لتلك الصورة أن تستمر بدون تعديلات جوهرية حتى ثورة ١٩٥٢، عندما حددت فقرة فى قانون الاصلاح الزراعى أن يمتلك الفرد ٢٠٠ فدان، وعُدِّل القانون عقب ذلك إلى ١٠٠ فدان ثم إلى ٥٠ فدانا للفرد، وفى ذلك تفتيت للملكيات الزراعية الكبيرة وإضعاف لسيطرة مالك الأرض على الفلاحين. وقد صار مؤخرا، أمرا مألوفا تقريع كبار ملاك الأراضى بأنهم «اقطاعيون»، ولكن يجب ألا يُغفل المرء الدور الإقتصادى الهام الذى لعبه نفس هؤلاء الملاك وأسلافهم فى توكيد التكامل القومى، وكما أشار «إيليا حارق» فى هذا الصدد أنه من خلال جهودهم نشأ التبادل الاقتصادى بين المدن والريف؛ «وقد دفع بهم اهتمامهم بحماية حقوق ملكيتهم الخاصة التى امتلكوها حديثا،

وبتأمين طرق التجارة، دفع بهم إلى الدفاع عن وجود نظام دستورى ومركزى»،(٨) وجعلهم مؤيدين لأية حكومة وطنية ضد أتوقراطية ملكية واحتلال أجنبي.

وكانت العلاقة بين مالك الأرض والفلاح علاقة استغلال، ومن هنا كان الاتهام «بالاقطاع». وقد كان الفلاح إما مستأجرا أوشريكا فى المحصول أو أجيرا باليومية؛ وفى الحالات الثلاث جميعها، كان تحت رحمة مالك الأرض الذى كان يحدد شروط الدفع ويمكنه أن يرفع الايجار بمحض ارادته ويطرد الفلاح لعدم سداد الايجار؛ وكمستأجر، عادة ما كان يدفع الفلاح الايجار من المحصول، وفى سنة ١٩٣٩ كان مقدار المؤجر من الأرض ١٧٪ فقط منها، وارتفع هذا الرقم فى سنة ١٩٥٢ إلى ٧٥٪؛ وكشريك فى المحصول، كان يورد الفلاح المحصول الغالى، القطن، لمالك الأرض ويشاركه فى القمح والأرز ويحتفظ بالذرة والبرسيم لاستخدامه الشخصى، ولهذا فانه بينما كان اتجاه مالك الأرض اتجاها اقتصاديا تسويقيا، ظل الفلاح الإقتصادى يهدف إلى معيشته، ومع زيادة تغيب ملاك الأراضى عن أراضيهم، ظهرت مجموعة من الوسطاء استأجروا الأرض من المالك مقابل مال مدفوع فورا- من الباطن- وأجروها للفلاح، وهو اجراء رفع حتما من سعر الايجار وخفض من ربح الفلاح.

وقد كان عدد كبير من كبار ملاك الأراضى يقيمون فى عواصم المدن ولا يعودون إلى أراضيهم إلا فى أوقات بذر التقاوى والحصاد، وكان غيرهم يتغيب كلية عن أرضه ويعينون نظارا لتولى هذا العمل. وكانت أسباب تغيب ملاك الأراضى عديدة، ولكن يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن المماليك كانوا هم أيضا ملاكاً للأراضى متغيبين عن أراضيهم، ولذلك لم يكن هذا النظام بجديد، وكان السبب الأول والهام، الجديد، ظهور أجهزة ممثلة جذبت إلى العاصمة ملاك الاراضى الأصليين

ولقد كان ملاك الأراضى هم الذين حثوا على قيام حكومة دستورية ممثلة للشعب، يجدون فيها صوت الأغلبية وتحمى أملاكهم من الحكومات الجائرة، وبخاصة فيما له صلة بالاقتصاد المائى الذى يكون فيه الرى تحت رحمة الحكومة ويمكنها التحكم فيه بطريقة تجعل منهم كبار ملاك للأراضى أو تحطمهم بها؛ لذلك كان على ملاك الأراضى تدعيم العلاقات بين المدينة والقرية، ولم تكن هذه العلاقات علاقات اقتصادية فحسب بل كانت سياسية أيضا. وهكذا فإن أية جمعيات كان لها وجود سواء فى ظل الحماية البريطانية أو بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣، كانت مكدسة بملاك الأراضى، الذين اضطروا إلى قضاء وقتهم بين أملاكهم ودورات انعقاد البرلمان فى المدينة. ولقد اضطر موظفو الحكومة أيضا، بحكم وظائفهم، لأن يتبعوا النمط نفسه.

وكان السبب الثانى هو أن بعض ملاك الأراضى لايعلمون إلا القليل عن الزراعة، وهم إما أن نشأتهم لم تكن من وسط الفلاحين واستثمروا أموالهم فى الأرض كوسيلة لتحقيق ربح أو، لو كانت نشأتهم من وسط الفلاحين، فقد دُربوا ليصبحوا بيروقراطيين. وكان امتلاك الأرض شرطا لابد منه Sine qua non لمن كانت لهم مطامح اجتماعية. وفى بلد تسوده العقلية الريفية، كان الأغنياء ممن لاأرض لهم يُدّفعون إلى الإحساس بطريقة مالا تخلو من دهاء بحاجتهم إلى ثروة ثابتة ولذلك كان الأثرياء ممن لاأرض لهم يسارعون لعلاج هذا العيب بامتلاك أرض، حتى لو كان فى استطاعتهم أن يستثمروا أموالهم فى مجال اخرغير هذا المجال بما يدرعليهم أرباحا أوفر. وكان ذلك سببا من بين الأسباب العديدة فى أن عددا كبيرا من صفوة الثوريين بعد ثورة ١٩١٩ كانوا من بين أسر الفلاحين، وإن كان بعضهم قد جاء من بين البرجوازيين المهنيين الذين سرعان ما انضموا إلى صفوف مجموعة كبار ملاك الأراضى. وكان مالك الأرض ينتمى إلى صفوف «الأعيان» ولم يكن يطمح

أن يتغلغل فى صفوف «الذوات» وإلا لظل فيما هو أشبه بعزلة اجتماعية لأن الاعتراف بثرائه لايمنحه أى وضع.

وكان السبب الثالث هو أن المدن، وبخاصة القاهرة العاصمة السياسية، والاسكندرية العاصمة التجارية، هى مراكز القوة التى تمسك بزمام الاغراء بالعصرية والرخاء. ولم يكن هناك من مفر أمام من كانت لهم مطامح سياسية وبراعة اقتصادية من أن ينزحوا إلى المدن ولايعودون إلى الريف إلا عندما تستوجب الضرورة الماسة ذلك فحسب. وكانت تنتقل الأسر التى أطفالها فى سن الدراسة إلى المدن، نظرا لأن المدارس الداخلية كانت نادرة جدا، وبعد مدة فضلوا مسرات المدينة على متاعب الحياة الريفية.

كما أن الروابط العادية التى ربما كانت تربط مالك الأرض بأرضه أخذت، فى وقت من الأوقات، فى الضعف مع كل جيل أخذ بأسباب المدينة وكثيرا ماأخذت؛ ثم صار ينظر الى الأرض وإلى الفلاح الذى يفلحها بنفس نظرة الصراف. وقد يعلق الساخرون على هذا بأنه كان هو وضع ملاك الاراضى دائما ازاء الفلاح، ولكن لوربما كان هذا أمرا مسلما به فى الماضى، إلا أنه فى القرن العشرين قد أضعف على الأقل، بناء المجتمع، كما أضعف قيام حكومة حقيقية تمثل الشعب، كما أدت أيضا إلى عدم الاستقرار الاجتماعى الذى انتهى بثورة أخرى فى سنة ١٩٥٢.

وكان فلاحو العقار يقيمون بالعزبة، وكان بمصر منها عدد يصل الى حوالى ٥٠٠ر١ عزبة؛ وكان صاحب العقار يعد بيوت العزبة ليقيم بها الفلاحون بدون مطالبتهم بإيجار، ولكن لوطُرد الفلاح من الأرض لفقد داره أيضا. وكان قاطنو العزبة يشكلون وحدة مترابطة ترابطا وثيقا، وكثيرا ماكان ترابطهم ببعضهم البعض بروابط الدم أو بالتزاوج. وقل أن يسمح لغريب أن ينضم الى المجموعة. ولو حدث لسبب من الأسباب أن بيعت قطعة من الأرض فى المنطقة

إلى شخص ما خارج مجتمعهم ، فقد يتحد فلاحو العزبة ضد الوافد الجديد ويحاولون اقصاءه ، إما بإحراق محاصيله أو بسرقة ماشيته أو حتى بالإعتداء عليه لإجباره على بيع الأرض لواحد داخل مجتمعهم ، ولذلك لم يعن شراء الغريب للأرض ضمانا للملكية العقارية مالم يُظهر المالك أنه كان أكثر قوة من المعارضة المحلية .

وكانت لكل عزبة مساحة معينة من الأرض خصصت لها ، شكلت «زمامها» ولا يمكن لأحد أن يزرعها إلا قاطنو العزبة ، ومع ذلك ، فلو حدث أن أستصلحت أرض جديدة وشيدت عزبة جديدة ، جُلِبَ فلاحون من المناطق المكتظة بالسكان ليقيموا فى العزبة الجديدة . وفى القرن العشرين ، صارت مصر بلدا متعطشا للأرض ، ولم تكن هناك أرض قط تكفى كافة الفلاحين ، وخاصة عندما صار أمرا حتميا تناقص الملكيات الزراعية من خلال الارث . وحتى الآن ، مع تحديد حجم الملكيات العقارية الكبيرة ، لم تعد هناك ، مع ذلك أرض كافية لتفى بمتطلبات سكان الريف المتزايدين ، وبخاصة عندما يحلم كل فلاح طوال حياته بإدخار مايكفيه من المال لشراء فدان أو فدانين .

وقد ظلت حياة الفلاح ، ظاهريا ، بلا تغيير منذ زمن الفراعنه ، فهو يرتدى «الجلابية» و «اللبدة» على رأسه ، ويعمل فى الطين عارى القدمين من طلوع الشمس إلى وقت الغروب ، كما كان يفعل أجداده الذين سجلت صورهم النقوش البارزة على مقبرة «تى Ti» التى ترجع إلى سنة ٤٠٠٠ ق.م. وفى الماضى كان رى الحياض يجفف الطين لفترة من العام ، خلال موسم التحاريق ، وبذلك كان يقضى على كافة الطفيليات التى تعيش فيه ، فاذا ماارتفع النيل وفاض على الاراضى ، أخصب الغرين الغنى الأرض وأحياها وقواها . ولقد وضع الرى الدائم حدا لهذا النظام ، فالحقول يمكن أن تروى اليوم العام بطوله من خلال ترع تختزن الماء ، ولذا لم يعد الطين يجف جفافا تاما ، وانما تحول ، بدلا من ذلك ، الى أرض مهيأة تماما لتوالد طفيليات مثل

البلهارسيا والانكليستوما، تدخل الجسم البشرى مثلا عند انغماس القدم العارية فى الطين فتستقر فى الأمعاء وتسبب مرضا شديد الانهاك من خصائصه استنزاف الدم وما يعقب ذلك من ضعف مستمر لمقاومة كافة الجراثيم. وبعد ثلاث سنوات من التحول الى الرى الدائم فى منطقتى قنا وأسوان ارتفعت حالات الاصابة بالبلهارسيا والانكليستوما من صفر-٢ فى المائة إلى ٤٣-٧٥ فى المائة، بينما ظهرت بين ٧٥ فى المائة من جملة سكان الريف اصابات بلهارسيا (٩) وهكذا وجد الفلاح المصرى القوى البينية، الذى يمكنه أن يعمل بلا كلل تحت أشعة الشمس الحارقة مابين ١٢ إلى ١٤ ساعة يوميا، وجد نشاطه وقد تقوض وجسده وقد صار فريسة لطفيليات أضعفت مقاومته وأدت إلى موته المبكر؛ وحتى يقاوم السبات العميق الذى تسببه الطفيليات فى جسده، لجأ الفلاح إلى تعاطى الحشيش الذى يوهمه باستمرار قوته وبخصوبته الجنسية، كما لجأ أيضا إلى شرب كميات ضخمة من الشاى المركز شديد الحلاوة.

ورمال مصر تجلب هى الأخرى عند بدء هبوبها مرضا فى شكل «تراكوما» وكان قدماء المصريين يعبدون الرمال على أنها الاله ست Seth - عدو وأخو أزوريس إله النضرة والخضرة. وكانت العداوة بين الأخوين ترمز إلى النضال الأبدى بين الصحراء والأرض المنزرعة. والتراب الجاف الخانق الذى يجىء فى أعقاب كل خطوة تخطوها فى مسالك الريف، وانخفاض المستوى الصحى، كل ذلك قد أكسب مصر شهرة لاتحسد عليها، هى أن بها أعلى نسبة من العمى (١٠). والاعتقاد السائد فى عين الحسود، قد شجع الآباء على أن يتركوا أبنائهم قذرين ماأمكن، ويتركوا الذباب يتجمع على وجوه الصغار دون إزعاج له لا لشىء إلا لإخفاء جمال الطفل وليدرأ عنه نظرات الحسد التى قد تضره من خلال ماتنفثه من شر.

وكان جهل الفلاح بالمبادىء الأولية للصحة سببا فى ارتفاع نسبة الوفيات

بين الأطفـال ، الأمر الـذى حثـه على انجاب أكبر عدد ممكن مادام من المؤكد وفـاة الـكـثير مـن أطـفاله . وانجاب الزوجة الشابة للأطفال أمر جتمى ، وحملها المسـتـمر يحيلها أمراة عجوزا قبل الأوان ؛ إن لم يتوفها الله فى سـن مبكرة إما من حمـى الـنـفـاس أو من أى من المصائب المتصلة بانجاب الاطفال . وكان الجهل بالـصـحـة فى المـدن سـببا فى استمرار اجتياح الأوبئه للبلاد ، بلا هواده ، حتى قدوم الطب الحديث وفرض أساليب صحية أكثر صرامة ، و بخاصة شرب المياه النقية .

ولـكـل من الفلاحين والفلاحات نصيب كبير فى ز يادة درجة الأمية ، وفى الإعتقاد بالخرافات ، حليفها الذى لايفارقها . ولقد كشف احصاء سنة ١٩٣٧ عـن أن ٨٢٪ مـن السكان ممن تز يد أعمارهم على خمس سنوات أميون : ٧٤٪ مـن الـرجـال و٩١٪ مـن الـنـسـاء(١١). و بـالـرغم من هذا العائق ، أو ربما من جرائـه ، كـان الفلاح قادرا على أن يؤدى عمليات حـسابية ذهنية بارعة بصورة لايمـكـن تـصـديـقـهـا ، طالما أن الحسابات هى جزء متكامل فى حياته العملية ، فضـلا عـن أنـه وهـب ذاكرة ممتازة واعية ، أكثر شبها بذاكرة البدوى فى العصر الجاهلى الذى كان قادرا على تلاوة قصائد طوال بعد سماعه لها مرة واحدة .

ومـنـذ أمـد طـو يل ، أذهـلـت الحاسة الفنية عند الفلاح جيرانه فى المدينة ، الـذيـن كـانـوا مخطـئين فى اعـتـقـادهم فى أنه نظرا لقـسوة حياة الفلاح ولأنه غير متعلم فلابد أنه أيضا ليست له مواهب على الإطلاق ، ولكن الاحـسـاس الفنى احـسـاس غـر يـزى فى الـفـلاح ، فالاطفال بعد أبسط تدر يب فى فنون النسيج قـادرون على نـسـج أرق أنـواع الـسـجـاد بتركيبات ألوانه المعقدة و بتصميماته المعقـدة أيـضـا ، كما برهن على ذلك ، و بصورة مذهلة ، و يصا واصف بتدر يبه لأطـفـال قـر يـة الحـرانية بالقرب من الأهرام ، كما أن الحصر التى تنسجها كل قـر يـة لاستعمالها الذاتى ، والمنسوجات وأوانى الشرب ، كلها تنهض دليلا على

الاحساس بالجمال الذى كان جزءا طبيعيا مما ورثوه من زمن غارق فى القدم وغذاه تنوع الألوان والنوعيات التى يزخر بها الريف.

وللفلاح ملكة فنية أخرى حباه الله بها، هى ملكة الشعر، له وزن وقافية. ولعل من يعيشون بالقرب من الطبيعة موهوبون بمثل هذه المواهب. وقد دفع الكبت المستمر على مدى القرون بالفلاح إلى تطوير ملكة الشعر الشعبي المرتجل الذى كان غالبا مايلحن و ينشد «كموال» أو يردد «كزجل». ولقد كان الشعر الشعبي انتقادا بصورة لا تتغير لحياة الفلاح، وكان صمام أمن أتاح له التعبير عن مخاوفه وريبه وشقائه وآماله؛ وهو صورة من أقدم صور الفن، فضلا عن أنه بالغ المرونة: فأى حادث جلل فى حياة الفلاح مثل زيارة جابى الضرائب، أو مشانق دنشواى أو ارتقاء حاكم أو عزله، يتغنى به ارتجالا وعلى الفور. وقد بقيت على مر العصور شذرات من الشعر الشعبي، بفضل ذاكرة بعض المسنين الواعية، وبفضل جهود علماء عصريين، أمثال أحمد رشدى صالح، كافحوا لجمع هذه القصائد ومايتصل بها من فنون شعبية كجانب هام من التراث الثقافى المصرى، رباط يمكن العودة به الى أيام الفراعنه. ومما يؤسف له أن معظم الشعر الشعبي قد فقد، لأنه كان كله شفويا ولكن لما كان كل جيل يخرج منه شعراؤه هو، فان الصورة الفنية هى التى تعيش على الدوام ومن بين أكثر مالدينا من الوثائق تعبيرا عن حياة الريف فى القرن الثامن عشر، وثيقة فى صورة قصيدة شعبية طويلة كتبها شخص أو عدد من أشخاص مجهولين، اختاروا لأنفسهم اسما مستعارا هو «أبو شادوف» (١٢). وتصف القصيدة فى عبارات مؤلمة فقر الريف، والخوف اليائس من زيادة جابى الضرائب الذى أحال الرجال إلى كائنات تكاد تجثو على ركبتيها من شدة الجبن كما عبرت عن مطامح قاطنى الريف. ولغة القصيدة تؤذى الآذان الرقيقة بفظاظتها وسوقيتها، ولكن الصور التى تنقلها لايمكن أن تنسى فهى أكثر

حيوية من بيان منمق لمسافر أو لبيروقراطى حكومى أو حتى لشاعر أكثر تهذيبا.

ويكاد يتغنى الفلاح حالما استطاع أن يتكلم، يغنى وهو يعمل، وطوال أيام الحصاد يستأجر أحسن المنشدين فى القرية لالشىء إلا ليغنوا وينشدوا الأناشيد التى يُجْمَع على نغماتها المحصول. واليوم فى أى موقع بناء لايزال فى استطاعتك سماع رئيس العمال يغنى أغنية بينما يردد العمال المقطع الأخير وهم يعملون. ويبدو أن الغناء يخفف العبء ويقضى على رتابة العمل، ولذا صار جزءا من العمل نفسه. وتحكى الأغانى عن الحياة والموت، كما أن فيها أيضا سخرية وثناءاً ونقداً. وكثير من الأغانى مدح فى الذات العلية وفى الرسول كصورة من صور العبادة فى أغنية، ترجع أصولها إلى أصول إسلامية ولعلها أصول صوفية. ولقد بدأت «بلبل الشرق» أم كلثوم حياتها طفلة قروية تقرأ القرآن الكريم ثم اتجهت الى الأغنية. وقراءة القرآن الكريم عند المسلم العربى مماثلة للتغنى بأغنية فى ثقافات أخرى، وعند من يستهويهم سحر كلام الله، يجدون فى الاستماع إلى مقرىء ممتاز نشوة شاملة، لأنه بينما يشيع السرور فى حواس السمع، يثير أيضا حمية دينية ويبعث فى السامعين احساسا روحانيا بالمشاركة. وبعض مشاهير مقرئى القرآن الكريم أمثال الشيخ الشعشاعى والشيخ محمد رفعت وأحدثهم الشيخ النقشبندى، ذوى الأصوات الرخيمة، رفضوا أن يدنسوا أصواتهم بالتغنى بأغانى دنيوية، ولذلك يلعب اللحن الدينى أو الدنيوى دورا أساسيا فى حياة الريف، وهو وسيلة من الوسائل القليلة المتاحة للفلاح ولايخضع للرقابة ولايعاقب عليه ولاتجبى عنه ضرائب ولايصادر، على عكس كل شىء غيره يملكه. والنغم الذى يسمعه المرء عند اقترابه من حقل هو نفس النغم الذى كان يُسمع منذ آلاف سنين مضت، لأن الناى المصنوع من البوص والذى يستطيع أى طفل أن يجمعه من شواطىء الترع وينفخ فيه، هو أقدم آلة موسيقية. وصوت الناى الحزين وهو يتردد فى جنبات الحقول

يقاطعه من حين لآخر صرير الساقية الرتيب وهى تدور، وتغريد طير من الطيور من وقت لآخر- هو جانب متكامل للريف المصرى ومن حين لآخر تسمع الموسيقى الحية المتقطعة لحوافر حمار ما، يعقبها ذلك النهيق العجيب، الذى يقلق الراحة كما أقلقها طوال العمر تقريبا؛ أما اليوم فان السيارة تعلن عن قدومها ضوضاء تدل على أن أنبوبة العادم بها فى حاجة ماسة للاصلاح، كما يسمع صوت نفير عال، وعادة ماتخفيها سحابة من تراب تنهب وسط الطريق نهبا خطيرا وهى محملة بآدميين وأمتعه أو بدواجن، وفى أعقابها كل كلب مختال فى القرية وكل طفل ممن لايعملون بالحقول- فتلك هى الدلالة المميزة لعصر الصناعة، ولكنها سرعان ما اختفت وأفسحت الطريق لأصوات الريف الدائمة التى لاتتغير، والتى تهجع وتهدىء الأحاسيس، والتى أوحت لقاطنى المدن بكتابة النثر الممتع عن الريف حتى أعادتهم رتابة الحياة إلى ضجيجهم الذى ألفوه. ولكن تحت صفاء حياة الريف عنف وقسوة غريبة فى شدتها، منها تشكلت خصال وشخصية الفلاح، شخصية يمكن أن تتواءم مع غاية الفرح وأقصى البؤس بدرجة سواء، بل وبلا مبالاه لأنه نشيء على الاعتقاد بأن الدهر قُلّب، سينقلب ان آجلا أو عاجلا. وعبد الرحمن الشرقاوى، الذى شب من مجتمع الفلاحين صور لنا صورة دقيقة وقلقة لمن كان يطلق عليهم «المعذبون فى الأرض». وقد ألهمت ظروف الفلاح الكتاب المصريين ابتداء من الدكتور هيكل فى روايته الرومانسية «زينب» والدكتور طه حسين بالمثل فى روايته «دعاء الكروان» التى اتسمت برومانسية أكثر واقعية، ألهمت المؤلفين المعاصرين فى كتاباتهم التى تميزت بأنها أكثر واقعية. وإذا كانت هذه الروايات جميعها تصف ماعليه حياة الفلاح من بؤس، فهى تصور أيضا صبره الذى تحمله طويلا، وخصاله التقشفية التى اكسبته الاعجاب والمهانة معا؛ ولهذا، تستخدم عبارة «الفلاح» كعبارة مدح، لتوضيح قوة الشخصية والأصالة كما تستخدم كعبارة تنطوى على إهانة، لتوضح عدم النضج والجمود- وهما صفتان متناقضتان جوهريتان فى الفلاح.

وفى كتابه عن فلاحى مصر، يتحدث الأب عيروط، الذى قضى معظم حياته فى بقاع الريف، يتحدث عن «المساواة التقليدية للمرأة بالرجل فى الريف»، (١٣) وقد تثير هذه العبارة دهشة كثيرين ممن هم على علم بالصورة التى لا تتغير للمرأة الذليلة التى تذعن لزوجها فى كل الأمور. وفى الوقت الذى قد يكون فيه ذلك الوصف ملائما فى الواقع لقسم صغير من البرجوازية الوسطى والتحتانية فى المدن، فهو لايتلاءم على الاطلاق مع المجتمع الريفى الذى يشكل القسم الأكبر من سكان مصر. ولربما كان فى استطاعة المرء أن يتعقب أصول مثل هذا الدور الايجابى للمرأة لورجعنا إلى قدماء المصريين عندما كانت الأم «مركز النفوذ فى البيت» أثناء احتفالات الأسرة الدينية، وكان نفوذها يفوق نفوذ الأب بوجه عام فى عقائد أخرى؛ (١٤) وإلا فقد يقال فحسب أن لامجال فى الحياة الريفية لشخص مدلل ذليل، اذ ينبغى على كل واحد أن يتحمل أعباءه وإلا سقط على حافة الطريق.

والفلاحة أكثر تحررا من شقيقتها الحضرية، فهى لم تعرف الحجاب قط رغم أنها تجذب فى استيحاء غطاء رأسها على فمها الباسم اذا مامر بها غرباء، ولم تعرف الحريم قط. وكشريك نشيط فى الحياة الاقتصادية لبيتها، تحركاتها ليست بالمحدودة، فلها حرية التجول بين الرجال، ولكن تحل بها المصائب إذا ماوُجِدت وحدها مع رجل أو لو أنها أقتحمت حلقة الرجال فى المساء. وهى تعمل فى الحقول وقت الحصاد وتقوم بتربية الكتاكيت لتبيعها أو تقايض عليها وتحلب البقر وتصنع الزبد أو الجبن، وهى وحدها التى تبيع وتساوم طوال أيام الأسواق الأسبوعية، وفى الواقع بينما يعمل الزوج لإقامة أود الأسرة بذراعه القوية تعتبر الزوجة العقل المفكر لها. و يذعن الفلاح لحكم زوجته فى معظم المعاملات الاقتصادية، بينما لايتفوه الزوج الحضرى حتى بمالياته لزوجته. والفلاحة فى معظم الحالات تكون بمثابة صراف العائلة ومستثمرها معا؛ وهى تقرر متى يحين الوقت لشراء عِجْلة صغيرة أو صغار الكتاكيت، أو عندما

يدخرون مايكفى من مال ليدفعوه مقدم قيمة المستحق دفعه من ثمن قطعة الأرض التى كانوا يتمنون دائما الحصول عليها . وتختار الفلاحة زوج ابنها ، آخذة فى اعتبارها يسر الأسرة التى ستصاهرها ، وقدرة زوجة ابنها المنتظرة على العمل فى البيت ومعاونة حماتها ، وأن تنجب لها أطفالا أقوياء . وكل عروس شابة كتب عليها أن تعيش تحت نفوذ حماتها الحديدى (وقد تكون الحماة عمتها أو خالتها) تداوم على اتباع هذا المبدأ حينما يحل دورها فى التسلط والسيادة ، و يرضخ الأبناء لأمهاتهم إلى درجة تسليمها دخولهم حتى تصبح لهم بيوت يستقلون بها .

والفلاحة مثل الفلاح ، تحب أن تنجب الكثير من الأطفال ماأمكنها ، فهم ضمانها وأمنها الإجتماعى ضد اليوم الذى لا تستطيع فيه أن تعمل ، وهم الروابط التى تربطها بزوجها ، وتمنعه من اتخاذ زوجة أخرى كما تأمل . وهى تعلم أن كثيرين من أبنائها سيموتون قبل أن يبلغوا الخامسة من أعمارهم ، ولكن كل واحد ممن سيكتب له البقاء منهم سيجلب المال للأسرة . وأى طفل دون الخامسة من عمره ، ذكرا كان أو أنثى ، يستطيع أن يرعى البقر ويملأ جرار الأسرة من البئر أو النهر ، ويحمل الطعام إلى الرجال فى الحقول . و يعمل الطفل الذى يزيد عمره على خمس سنوات ، وقت جنى القطن الذى يحتاج إلى مرونة أنامل الطفل لاستخراج الألياف ، وفى أوقات أخرى يلتقط الطفل يرقات دودة القطن قبل أن تتعدى طورها وتنزل الدمار بالمحصول ، وهكذا يعتبر كل طفل مساهما فى ميزانية الأسرة أكثر من كونه فما اضافيا يستحق أن يُطعَم . وإذا كان فى استطاعة الاقتصادى أن يبرهن على أن تكاليف الطفل تفوق اسهامه فى دخل أسرته ، فان مثل هذا التقدير الدقيق لايقنع الفلاح أبدا ، ولذلك لم يبرهن البرنامج الحديث لتحديد النسل على نجاحه حتى اليوم . و يريد الفلاح لأبنائه أن يتحصلوا على التعليم - وهو مايفسره على أنه القدرة على القراءة والكتابة وتعلم الحساب وحفظ القرآن الكريم - ولكن بشرط ألا يتعارض ذلك مع كسبهم

لأقواتهم . ووقت جنى المحصول تخلو المدارس جميعها من التلاميذ، كما هو حال المناطق الريفية فى العالم بأسره، اذ يتوجه التلاميذ إلى الحقول ليكسبوا أودهم. وأبناء الفلاحين لايتجاوز تعليمهم، فى العادة، أولى مراحل التعليم مالم يكونوا مكفوفى البصر، ولو كان هؤلاء المكفوفون أصواتهم رخيمة، يصبحون مقرئين للقرآن الكريم، ومن وهب منهم رجاحة العقل يصبحون فقهاء. والفلاح الأكبر سعة فى المال، مالك الأرض الصغير، هو وحده الذى يستطيع أن يعمل دون ما حاجة إلى تشغيل أبنائه لكسب أجور، و يبعث بهم إلى المدرسة الاعدادية فالثانوية، والتعليم فيها بالمجان. و بعمله هذا، من المحتمل أن يصبح الطفل إما أفنديا لو أمكن أن يلتحق بوظيفة فى المدينة، أو يصير عضوا فى الهيئة الادارية فى الريف، وهذا يعنى أنه يصبح جديرا بأن يسعى لوظيفة مثل «خولى أو «صراف»، أو لو برهن على ذكائه التام لأسندت إليه وظائف أفضل.

وفى المجتمع الزراعى، كل فرد لابد أن يكون له عمل يناسبه، فاذا لم يكن لأحد عمل مناسب وجب على الشخص «الزائد» اذن أن يتوجه الى أى مكان آخر، فيستطيع أن يذهب إلى القرية المجاورة و يؤجر نفسه كعامل أو يمكنه أن يذهب إلى مجتمع الحضر و ينغمس فى نظامه كعامل باليوميه أو كخادم أو بستانى أو بواب، أو يزيد من تضخم فئات المتعطلين وأنصاف المتعطلين. ولم يكن الفائض الزراعى يشكل مشكلة فى مصر حتى كان القرن العشرين، اذ عندما توسع التصنيع، صار فائض العمالة من الريف أمرا استلزمه نظام التصنيع. وإذا كان «دفع» التضخم السكانى فى المناطق الريفية «وجذب» التصنيع سببا فى سرعة تزايد سكان المدن، و بينما كان تعداد سكان القاهرة فى سنة ١٩١٧: ٧٩١٫٠٠٠ نسمة ٢٥٪ منهم مهاجرون مصر يو المولد، ارتفع التعداد فى سنة ١٩١٧ الى ١٫٣٦٢٫٠٠٠ نسمة، من بينهم ٣٤٪ مهاجرون (١٥). وتعطى هذه الأرقام أكثر من معنى، عندما نلاحظ أن سكان مصر فى سنة ١٩١٧ كانوا ١٢٫٧٥١٫٠٠٠ نسمة، وفى سنة ١٩٢٧ صاروا

١٤٫٢١٨٫٠٠٠ وفى سنة ١٩٣٧ صاروا ١٥٫٩٣٣٫٠٠٠ نسمه(١٦). واذا سلمنا بالزيادة النسبية الصغيرة فى تعداد سكان البلاد، لوجدنا أن زيادة التضخم فى سكان المدن زيادة كبيرة بصورة ملحوظة، وقد بلغت مصر اليوم مستوى خطر التضخم السكانى، نظرا لأن مساحة المحاصيل قد زادت زيادة طفيفة، بينا جاوز تعداد سكانها الثمانية وثلاثين مليونا؛ ولكن المشكلة كانت آخذه فى التفاقم حتى فى سنه ١٩٣٧، وعندها ألحت الحاجة إلى الإسراع وإدخال التصنيع لاستخدام الفائض السكانى، ولكن حتى سنة ١٩٦٠ لم يُستخدم فى النشاطات الصناعية إلا ١٠ فى المائة من السكان، حتى أن عددا أكبر وأكبر من الناس كانوا يزرعون نفس قطعة الأرض كما حدث فى العقود الأربعة أو الخمسة السابقة- وهى درجة من الفقر أكبر لبلد هو بالفعل فقير.

لآلاف من السنين فرض مجتمع مصر المائى حكومة مركزية قوية، ومن هنا كانت نظرة الفلاح للعالم محصورة فى اتصالاته بالحكومه، الحكومة البشعة. كان اتصاله فى الماضى ممثلا فى جابى الضرائب وجشعه الزرى، وفى السخرة المهينة و «والكرباج»، وبعد ذلك فى عصر محمد على أضاف الى قائمة مساوىء الحكومة مصيبة التجنيد الأجبارى، ولتلك الأسباب كان يكن للحكومة كراهية هى طابع الفئة المظلومة التى لم تكن قد أعربت بعد عن مطامحها فى الحكم، ولذا لم تكن نظرته بالنظرة السياسية كما أنها أظهرت أكثر من هذا، «أخلاقيات الايمان بالقضاء والقدر... الخضوع للقوى الأعلى الغامضة(١٧)» ومن وقت لآخر كان يثور فى انتفاضات، ولو أنها كانت أندر فى المناطق الريفية عنها فى مجتمع المدينة،، حيث أظهر اتصال ووجود أو التماس عناصر أكثر تنورا وأكثر انصاتا لأصواتها، أظهر على الأقل نمطا لانتقاضه كل عشر سنوات أو خمسة عشر سنة طوال أواخر القرن الثامن عشر(١٨).

وبمجىء الاحتلال البريطانى، عرف الفلاح قدرا أكبر من العدالة فى الضرائب بينا ألغى «الكرباج» والتجنيد الاجبارى، كما ألغيت سخرة

العمل أراضي الأغنياء (وفى أوقات الشدة، مثل وقت الفيضان، كان الفلاحون يتقدمون للسخرة طواعية لحماية حقولهم و بيوتهم) . ولما كان الرى يعتمد على نظام مخطط تخطيطا مركز يا، بدأ الفلاح يقدر عدالة مهندسي الرى الانجليز، الذين أقروا أن لابد وأن يزوّد الفلاح تزو يدا منتظما و بالمجان بمياه الرى لرى محاصيله، وألا يحتكر مالك الأرض الغنى، الماء كله . ولذلك السبب ظل مهندس الرى هو الأجنبي الوحيد الذى لم يكسب احتقار الفلاح ومن بين كل التحسينات والأنظمة الجديدة التي أجيزت أثناء الاستعمار البريطاني كانت القوانين الجديدة غامضة تماما بالنسبة للفلاح ولم يُجهد أحد نفسه ليشرحها له، ففرضت عليه غرامات لمخالفته للقواعد التي لم يكن يعرف قط حتى بوجودها، لأن القانون وضعه الأفندية فى المدينة وفرضوه على الناس و بأسلوب قاس لم يترك للفلاح أى حق فى المراجعة، بل إلى أن يلجأ إلى إتباع عادة القر ية و ينقض القانون إما كرها أو عمدا، وهى قضية فى صلب اختصاص القانون الجنائى . وأية حكومة تدعى لنفسها الحق فى معاقبة مقترف الخطأ، ولكن المجتمع الريفى أنكر عليها ذلك الحق واعتبره حق الطرف الجريح، ومن هنا كانت عادة القرية التي يرجع تاريخها إلى أيام القبيلة أن القتل لايمكن أن يمحوه إلا الثأر، أشبه بالعار الذى يلحق بفرد من أفراد أسرته كهتك فعلى لعرض أو ارتياب فى هتك عرض أخت أو بنت وتكون عقوبته قتل الفتاة والمذنب بيد أقرب الأقارب من الرجال، ومن هنا كان من المحتمل أن يُقترف القتل فى وضح النهار وسط سوق مكتظ، ولايمكن أن تجد، ولن تجد، شهودا يشهدون باقتراف القتل، ولن يواجه ضابط الشرطة الذى يقوم بالتحريات، إلا انكارات لو حاول الاستمرار فى تحر ياته ولن تقابله إلا شفاه خيم عليها الصمت، و باستمرار لو قام المسئولون بسؤال الأب لاعتراف صراحة بقتله لابنته لأنها لم تكن عفيفة ولايفهم الأب وجماعته من سبب لمحاكمته وسجنه لتقويمه لجرم أساء إلى شرفه، وعند اطلاق سراحه من السجن يرحب بالمجرم

بفرحة عظيمة فى القرية، وكما يذكر عيروط فى هذا المجال، فان «مصر بلد كثيرة جرائمه رغم أنه ليس أساسا بلد إجرام»(١٩).

والهوة بين التشريع والحقائق الأجتماعية مردها إلى عدد من الأسباب وإن كانت أساسا نتيجة لمحاولة التفرنج. والأنظمة التشريعية مستوردة جميعها من الدساتير التشريعية الغربية وفرضت على المجتمع دون القيام بأية محاولة لتبرير أو شرح قيمة هذه الدساتير، وأهمل العرف كما أهملت مبادئ القوانين الشرعية فى عملية متابعة العصر التى بدأت بمحمد على وأسرعت خطاها فى عهد إسماعيل وفى ظل الاحتلال البريطانى. وهكذا كانت شريعة البلاد والقانون الوضعى فى تنافر، ولكن الهوة بين الأثنين آخذة فى التقارب بمضى السنين ولو أنها لازالت قائمة وإن كانت بدرجة أقل. وكانت الظاهرة الواضحة للهوة فى الفهم التشريعى متمثلة بوضوح فى تدهور الأمن العام الذى كان يمثل مشكلة أيام كرومر Cromer واستمر فى بقائه مشكلة لوقت طويل؛ وهو مازال مشكلة فى بعض الأماكن النائية حتى اليوم، بالرغم من أن قطع الطريق يمكن أن تقمعه بشدة السلطات التى صار تحت تصرفها وسائل عديدة أكثر مما كان عليه الوضع فى الماضى. وقطع الطريق مظهر من مظاهر تحدى السلطات، أما غيرها من المظاهر التى كانت أقل وضوحا فلا تزال آخذة فى الزيادة، وهى بوجه عام تعبيرات عن عدم الاستعداد للتعاون مع الحكومة مالم تجبر على ذلك، وتعبير عن النفور من تصديق أى شيء تصرح به الحكومة.

وكان «تباعد» الحكومة، فى اعتقاد الفلاح، حصيلة قرون من السيادة الأجنبية، ولكنه استمر إلى اليوم كاحدى مخلفات الماضى، حتى بعد أن صارت الادارة مصرية قلبا وقالبا وفى أى وقت فى الفترة موضوع بحثنا هنا، باستثناء الفترة التى حكم فيها سعد زغلول، لم يحس الفلاح بالفعل بأن حكام العاصمة كانوا فلاحين أمثاله. لقد كان سعد زغلول مختلفا عن هؤلاء الحكام، كان يتحدث كفلاح، و يفهم الفلاح، وجعل الفلاح يفهمه و يتواءم معه، ولم

تكن لأحد غيره تلك القدرة، لأنه فى الوقت الذى كانت للنحاس أحاسيس شعبية، كان أكثر حضرية فى نشأته، ومن ثم كانت له فى الحضر شعبية أكثر. ولذلك، كثيرا ماكانت اجراءات التصويت مبعث سخرية مالم تتحرر عملية الانتخاب من تدخل الحكومة، وهو أمر من النادر حدوثه. وكان الوفد هو الحزب الوحيد فى مصر الذى كانت له تنظيمات فرعية قائمة على فهم تام لتسلط النظام الطبقى الاجتماعى فى القرية. وحتى لو كان الفلاح قد أعطى صوته للوفد عن محض رغبته، لم يكن الوفد ليثق فى حكمه، فكان ينقد الفلاح ليصوت لصالح الحزب.

ولو تركنا جانبا كبار ملاك الأراضى الغائبين عنها أو غير ذلك، فان للقرية نظاما طبقيا محددا تماما: ففى مستوى قمة جهاز السلطة: العمدة أو شيخ البلد الذى كان يهيمن على نوعيات مختلفة من الموظفين كالخفير أو الشرطى المحلى وفى استطاعة العمدة أن يجزل فى الرعاية أو يعاقب معارضيه أو يضايقهم بالقبض عليهم أو فرض غرامات عليهم، وغالبا ماكان هو أغنى رجل فى القرية، وكان لبعض العمد من الثراء الوفير مايكفى لصعود السلم الإجتماعى وشراء لقب الباشوية باغداق أموال على الحكومة أو على حزب معين. و يعد العمدة بمثابة همزة وصل بين أفراد القرية والعالم الخارجى، و بخاصة ملاك الأراضى ومسئولى الحكومة ومفتش الرى كما كان أيضا القناة الرئيسية التى تتم الاتصالات عن طريقها، حتى لو كان ذلك الاتصال فحسب عن طريق التليفون، رمز السلطة والنفوذ. وكانت المهام التقليدية للعمدة: تقديم واجبات الضيافة للمسافرين واغاثة المحتاج، وكلاهما يرفع من قدره فى المجتمع، لأن الكرم فضيلة يُبالغ فى اطرائها، كما يتوسط العمدة فى مختلف أنواع المشاجرات من شخصية إلى إقتصادية، و يسوى المنازعات التى لولم تسو لجرت المتنازعين إلى اجراءات قضائية طويلة فى أمدها باهظة فى تكاليفها. وللعمدة داخل نطاق نفوذه، عمليا، سلطان غير محدود فيما ينزله من خير أو ضرر لأن مجتمعه مقر

وراض عن وضعه الخاص كزعيم محلى ورئيس سياسى. والعمدة الذى كانت تعينه الحكومة لايكون له نفوذه إلا اذا اعُترف به أيضا زعيما لمجتمعه، وإلا لما كان لانتخابه من نتيجة ولوجدت الحكومة نفسها فى وضع تضطر فيه إلى إحلال آخر محله، ولذا كان تعيين العمدة فى الواقع اعترافا رسميا بوضعه الهام فعلا فى المجتمع، ولكن لما كان أى مجتمع عادة مايكون به أفراد عديدون مهمون ومتنافسون، كان اختيار عضو منهم دون الآخرين محدّدا لنظام السيادة الطبقية فى القرية.

ويعاون العمدة مجلس من الكبار يتمثل فيه مختلف عصبيات وعائلات القرية، وعادة مايكون الفرد المختص بمجالس القرية هو فقيه القرية أو العالم أو القس، وكان كلاهما يحتل مكانه خاصة بفضل مايتمتع به من معرفة دينية، وأحيانا مايقوم أيضا بتسوية الخلافات وإسداء النصح والحكمة، استنادا إلى مواهبه الذاتيه، كما كان يمارس أيضا وظيفة المعلم والقاضى والناصح الأمين لمجتمعه؛ وكان نفوذه يفوق نفوذ العمدة، ولو استطاع لحجبه. وكان بقية مجتمع القرية مرتبا ترتيبا تنازليا تبعا لأهميته ولدرجة الثراء، احتكاما إلى مبدأ حجم ملكية أفراد العائلة وصلاتهم بالحكومة من خلال أفراد العائلة الآخرين ومن خلال وظائف أفراد العائلة. وكانت وظائف ناظر العزبة والخولى والصراف وناظر مطحن الدقيق وحارس سراى الباشا، رغم أنها جميعا وظائف خاصة، إلا أنها كانت متصلة بطبقة أعيان الريف، ولذلك لتحكُّم شاغليها فى استئجار ورفت العمال، ولملازمتهم لمن هم أعلى سلطة ونفوذا، أعنى كبار الملاك الغائبين منهم أو الموجودين. وداخل مجموعة الأعيان كان السن يلعب دورا هاما، وعادة ماكان الشباب ينتظرون مجىء دورهم لتنتقل السلطة إلى أيديهم، مالم يكن الشاب محتلا لمنصب ذى نفوذ، ثم يأتى فى أسفل السلم الطبقى فى القرية: عمال اليومية ومن لايملكون شيئا فى المجتمع.

ومالك قطعة الأرض الكبيرة يدير دائرته من خلال ناظر الدائرة، وغالبا مايكون

أحد الأقارب الفقراء فى القرية أو ابنا لأحد أفراد رعيته، رباه مالك الأرض ليشغل تلك الوظيفة، لأنه بينما كان كبار ملاك الأراضى، فى الماضى أتراكا شراكسة، كان المصريون، طوال القرن التاسع عشر، يدخلون فى زمرة كبار ملاك الأراضى. ولما كان الكثير من المجموعات الحضرية الحديثة الثراء، فى وقت ما، من الفلاحين، فلقد كان من الندرة وجود مالك أرض غنى ليس له فى قريته أقارب فقراء كثيرون. ونظرا لصلاته بالمدينة، فلقد كان من المتوقع أن يساعد مالك الأرض أقاربه الفقراء، بل و يعاون فى الواقع القرية بأسرها إذا ماكانت هناك مشكلة لها صلة بالحكومة.

وكما كان الوضع فى أيام الالتزام، كثيرا ماكان الناظر يثرى نفسه على حساب مالك الأرض، و بخاصة المالك الغائب عن أرضه، أو من فقد صلاته بالوسط الريفى من خلال اقامته جيلا فى الوسط الحضرى. وفى القرية، كانوا يخشون الناظر أكثر من خشيتهم للباشا الذى يعيش بعيدا فى المدينة، لأن الناظر الذى ارتقى حديثا من بين الفلاحين كان أشد على الفلاحين من سيده، ولذلك، لم يكن أمرا غير مألوف أن تجد ناظر عزبة كبيرة وقد أصبح مالكا لها. وصاحب الملك الذى يبعث فى طلب المال من الناظر كلما احتاج الى المال، يدين نفسه للناظر الذى يتحول الى مُقرض مال لسيده، إن لم يصبح مرابيا أيضا. وصاحب الملك الغائب عن أرضه، غنيا كان أم فقيرا، كانت صلاته بالفلاحين محدودة، وكان يعتمد على الخولى فى تنفيذ أوامره الاقتصادية منها والسياسية.

ووقت الانتخابات، كانت كل عناصر المجتمع الريفى يأتمرون بأمر العمدة لاستدعاء ومداهنة وتهديد، أو رشوة الناخبين للتصويت كما يشاء. وكان العمدة مسئولا عن كافة اجراءات التصويت، ومن ثم كان مسئولا عما يدلى من أصوات طبقا لتعليمات الحزب الذى ينتمى إليه. وقد ينقلب الوضع رأسا على عقب، ولايحدث ذلك إلا فى حالة ما إذا أصدرت الحكومة اوامر

للعمدة مضادة لأوامر حزبه، ودعمت أوامرها بتواجد مسئول من المحافظة تحميه فرقة من الشرطة، أو فى حالة ماإذا كانت القرية تضم أكثر من مالك أرض واحد لهم انتماءاتهم السياسية المختلفة.

ومن ثم، صار وقت الانتخابات بمثابة حمام دم مع «فتوات» كل مجموعة تزايد على أصوات الفلاحين، وتحطم الرءوس لتوضح أنها كانت تعنى أمرا جديا. وحصيلة مثل هذا الاستمرار فى الانغماس فى النشاط السياسى politicking من جانب الحكومة والأحزاب، هو أن الفلاح نادرا ماكان يصوّت عن إقتناع سياسى، وكانوا يحتالون عليه باستمرار ويضللونه، ولذا كان تصويته بدافع من مصلحته الذاتيه إذ ماعرضت عليه رشوة، وبدافع من الخوف عند مواجهته بتهديد. وحقيقة أن مسئولا له منصبه الخطير مثل المدير أو محافظ المديرية يتدخل فى عملية الأنتخاب، لم تكن إلا توكيداً لرأيه الساخر عن عملية الانتخاب، ولم تكن إلا مشجعا له إمّا عن صواب أو خطأ على أن يحاول أن يتخطى القانون لو كان فى استطاعته أن يفعل ذلك وهو فى مأمن.

ولذلك لم تكن تعتبر سلطة الحكومة مصدر عون أو إغاثة على الاطلاق، بل كانت مقرونة فحسب بالكبت والتحكم فى القانون لصالح القوى. وكان الفلاح يسعى لرفع الظلم عنه من خلال القنوات الخاصة، وكان من النادر أن يلجأ إلى القانون بل كان يلجأ إما إلى العمدة أو الى صاحب الملك الذى يعمل عنده لوأمكن لشكواه أن تصل إلى أذنى أى منهما، وكان لكل قرية عصابة مجرميها من أبنائها المماثلة لعصابات المافيا (٢٠)،وكان صاحب الملك أو العمدة يلعب دور الأب الروحى لها.

وكان مصدر راحة الفلاح الوحيد هو دينه. وعلى غير شاكلة الديانة المسيحية التى تركز على مفهوم أصل الخطيئة وتخصب الناس بإحساس

الخطيئة، يحس المسلم نقي السريرة أنه مجرد من الخطيئة، و يعتقد أن نجاته من النار ستكون بفضل طاعته لله واسلامه، وهو يعتقد أن أية ذنوب يقترفها ستمحى من اللوح المحفوظ بما يؤديه من عمل صالح. وعلى أية حال فان «المقدّر» يلعب دوراً هاما فى فلسفته للحياة، ولو حل به يوم نحس لتمتم قائلا: «هذه ارادة الله»، ولوا ابتسم الحظ له لقال، «هذا من فضل الله»، ومع كل تنهيدة تنطلق منه يعقبها تلقائيا بقوله: «عفوك وسترك ورضاك»، وتماما مثلما أن «العطس» فى المجتمع الغربى يرد عليه بكلمة «صحة - Gesundheit»، يرد عليه فى مصر بعبارة من أكثر العبارات ترديدا وهى: «الحمد لله». و بالرغم من أن معرفة الفلاح بدقائق دينه محدودة، وعقيدته بسيطة جدا، و يسيطر عليه توقير الأولياء وايمان بالخرافات، إلا انها تحوى أكبر درجة من «التقديس» أكثر مما تحويه عبارات من هو أكثر تفقها، لأنه كما ذكر إيلياد Eliade فى هذا المجال: انه المعيار الذى يشكّل الظاهرة»(٢١)، وواضح أن خبرة الجماهير تختلف عن خبرة الصفوة، ولكن لا يعنى هذا أن تفسيراتهم كانت أقل «تقديسا» بالمرء. فالعين الحسود واغراءات الشيطان كلها واقعية جدا عند الفلاح، و يعتقد أنها أساس كل المصائب، فلو قبض على فلاح يسرق لأنكر مسئوليته الذاتيه وادعى أنها «وَزّ الشيطان»، ولو داهمت دودة القطن محصوله لاستدعى فقيها، ليتلو أحاديث الرسول من البخارى فى جنبات الحقل الأربعة، فلو دمر محصوله لأنكر أن ذلك نتيجة أى اهمال بل لتساءل ألم يتل الأحاديث الشريفة؟ ولا يلوم إلا عين الحسود (٢٢).وليس من المعتقد اليوم أن يؤمن الفلاح إيمانا كبيرا فى الشيطان أو فى البخارى فيما له صلة بذلك الموضوع، اذ عليه أولا أن يرش حقوله بالمبيدات الحشرية، ثم يتلو الكتاب الكريم.

ولذلك، كان فى الماضى أهم فرد فى مجتمع القرية نفوذا باستثناء العمدة، وأحيانا يفوق العمدة، هو العالم، على الرغم من أنه أفسح مكانه فى التاريخ

الحديث لمعلم المدرسة ، و بعد ثورة ١٩٥٢ ، احتل هذا المكان موظفون آخرون أمثال أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، وكان الشيخ أو العالم موضع احترام لمعرفته بالدين ولهذا كانت مهمته بمثابة موجه أخلاقى ، وقاضى ، وموضع ثقة ، ونموذجا يحتذى به فى مجتمع القرية بأسرها ، وكان الناس يسعون إلى صحبته ، لأن حفظه «لكلام الله» يجعل منه مخلوقا متميزا ، و بركاته يُسعى اليها باستمرار. ولو حدث أن كان الشيخ صوفيا ، أو لو كان صوفيا ولم يكن عالما ، وهو أكثر انتشارا ، فلقد كان من المعتقد انه على صلة مباشرة بالأولياء ، لأنه بينما تجد عبادة الأولياء استقباحا من أكثر الناس تزمتا ، الا أنها تجد تشجيعا من الصوفية الذين يسندون قوى قدسية خارقة لكثير من مشاهير المتصوفين . والالتجاءات إلى رجل مبارك هى السمات الأساسية للحياة الريفية (والحضرية كذلك) ، فكثيرا ما يوصى باللجوء إلى الشيخ ليلقى بسحر على عدو أو يفك سحراً حاكه عدو ، وإذا كان شخصاأمينا ممن لايثق فى قوى خارقة لاوجود لها ، فلا زال الناس يؤمنون بأن تلاوات من آيات الله ستصنع المعجزات ، و يرجون رضاه .

وأكثر الأحداث بركة فى حياة الفلاح هى زياراته لأضرحة الأولياء لاستنزال البركة عليه وعلى أسرته ، فمولد السيد البدوى بطنطا يحج اليه أكثر من مليون شخص سنويا ، والأثرياء حقاً هم القادرون على تحقيق حلم الحج إلى مكة ، باعتبار أنه قمة الفرائض فى حياة الفرد المسلم .

ولهذا ، كان نفوذ الدين أو أقرب مثيل له كتفسير السلطة المحلية له ، كان بالغ التأثير على الفلاح ، وهو أمر أقره مَنْ بيده السلطة فى كل الأزمنة ، ولذلك كان العلماء هم الذين اقنعوا الناس بتقبل حكم الطغيان لأنه كان أفضل من الحكومة الفوضوية . وقبل عصر وسائل الاتصال الجماهيرى ، استعانت الحكومة بشخصيات دينية لتشجيع القيام باصلاحات معينة . وعندما كانت تقام طلمبة مياه فى القرية ، كان يُحث العالم علىٰ أن يشرح للناس نعم الماء النقى و يُشجع الفلاحون على استخدامه بدلا من شرب مياه الترع الملوثة ، والتى

يعتقدون خطأ أن بها قوى الخصب، بينما كانت هى أيضا أكبر مصدر للأوبئة. واليوم يُحث علماء الأزهر على تبصير الناس بفضائل أدوية منع الحمل contraceptives وهم يشتركون فى المناقشات التليفزيونية لايضاح أن فائدتها متمشية مع المعتقدات الدينية. وإذا ماحل وباء، يُستدعى العمدة والعالم، لمعاونة المسئولين فى تطعيم الأهالى بأن يكونا أول اثنين فى صفوف من يتعاطون المصل، ليضربا أحسن مثل. وبالمثل كانت المعارضة تستعين برجال الدين لإثارة الناس على الحكومة، مثلما استعان الملك فؤاد بجامعة الأزهر فى سنة ١٩٢٤ ضد سعد زغلول وضد الوفد أو بعد ذلك فى سنة ١٩٣٦، عندما استعان الملك فاروق بالازهر ضد الوفد.

وهكذا كانت عقلية الفلاح مليئة بمزيج من فهم بسيط للاسلام، وكثير من العقائد الشعبية ذات الصبغة الدينية مع شىء بسيط متبق من الاعتقاد فى مذهب الروحيين عباد الطبيعة animism باعتبار أنه عودة إلى القديم، إلى تراثه الفرعونى؛ وكثير من احتفالاته الرسمية التى لها علاقة بالميلاد والموت والأرض، كانت بلا شك فرعونية بحته فى أصلها غشاها طلاء رقيق من الاسلام أو المسيحية.

وكان تأثير العامل الدينى على أهالى الريف واحدا من أسباب نجاح حركة الإخوان المسلمين، كما سنرى فيما بعد. وكان الأخوان المسلمون يتحدثون بعبارات يفهمها الفلاح وكانوا ينادون بالعودة إلى المبادىء الاسلامية للحكومات و بالعودة إلى العدل والانصاف الاجتماعيين، ولايستطيع أحد أن يعترض على هذه الآراء، ولكن الإخوان المسلمين خطوا خطوة تجاوزوا بها حدودهم عندما أوضحوا بالمثل كيف يحيون حياة طاهرة، وأهم من ذلك، توضيحهم كيف تصبح موفقا فى شئونك المالية عن طريق اتباع حياة شريفة. و بعبارات تكاد تكون متطهرة، سعوا لربط النجاح المادى بالحياة الورعة، عن طريق المعونة الذاتية أو «بعملية الاكتفاء الذاتى» التى استخدمت الموارد

المتاحة فى تبصر ونجاح ، و بذلك برهنوا على صدق مانادوا به . ورغم عدم وجود أرقام تحت يدى ، فانه فى اعتقادى أن الغالبية الكبرى من أهالى الريف ، أن لم يكونوا اخوانا بالفعل ، فهم على الأقل متعاطفون تعاطفا وثيقا . وفى الوقت الراهن تمت تصفية الحركة سياسيا بعد تنفيذ حكم الاعدام فى قادتها بتهمة الخيانة ، ولكننى لاأشك فى أنه إذا مارُفع الحظر عنها لعادات لجمع شملها فى أعداد ضخمة .

ولقد أخطأ كثير من المؤلفين المصريين والأجانب ممن يكتبون عن مصر ، أخطأوا فى اعتقادهم أنه نظرا لجهل الفلاح فهو أيضا أحمق . وفى كل الأخبار ، قديمها وحديثها ، تكثر النكت عن سلامة طوية الفلاح ، وكيف أن الحضرى يخدعه بسهولة عند بيعه لبضاعته فى المدن ؛ ولكن الحقيقة مختلفة تماما ، إذ من الواضح أن هناك فلاحين أذكياء وآخرين حمقى ، كما هو الوضع فى أى مجتمع ، ولكن الصفة الأساسية فى الفلاح المصرى يشاركه فيها فلاحون آخرون عديدون ، هى الريبة فى الغريب ؛ فالفلاح قد يخدعه شيخه ، ولكن يندر أن يخدعه أى شخص آخر باستثناء أن يخدعه الغريب . على أن عائقه الأساسى فى الماضى كان أميته ،ولذلك فغالبا ماكان يختم على مستندات لم يكن فى استطاعته أن يقرأها ، وكثيرا ماكان المرابون الأجانب يغشونه فى شئون أرضه . وقد تولدت ريبته فى الغريب من الاضطهاد والاستغلال ، وزادت هذه الريبة مع نضاله من أجل البقاء وتعطشه للأرض . وتُكتسب ثقة بصعوبة ، و يثور أهل المدينة على مايسموته «خبث» الفلاح و يصفونه بأنه «صبيانى» ، بل إن «الأب عيروط» ليصفه بذلك ، لأنه لايسلك نفس الأسلوب الذى يسلكه قاطن المدينة . ويختلف منطق الفلاح عن منطق الفرد الحضرى ، فبيئته مختلفة وأسلوب حياته مختلف ومتطلباته وآماله مختلفة ، ومن ثم كانت اجاباته مختلفة هى الأخرى ، فلو سألته عن المسافة الى القرية المجاورة لأجاب الفلاح «أجر الوصول إليها قرشان» لأن كل فرد فى مجتمعه على علم بالمسافة التى أجر

الوصول إليها قرشان، لأن أجر المسافة أهم لديهم من تقديرها بالأميال، ويُعَقب قاطن الحضر على مثل هذه الإجابة بأنه، أى الفلاح «غبى».
وباختصار، تختلف الاجابات السلوكية داخل الثقافة نفسها باختلاف البيئة؛ ولكن لما كان الفلاح فى هجرته الى المدينة قد أخذ معه مستوياته الثقافية، فنى هذا تبرير لاعتبار مضر شعبا من الفلاحين.

ومعظم شخصيات مصر السياسية والفكرية فى القرن العشرين كان أصلهم من الفلاحين أمثال: سعد زغلول وأحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى وطه حسين ومصطفى النحاس ومكرم عبيد، فجميعهم نشأوا فى بيئة ريفية أو فى مدينة صغيرة ريفية الطابع، ولهم الكثير من خصال الفلاح، عدلها بدرجة أو اخرى تدربهم على حياة الحضر وتعليمهم الغربى، ولكنهم تأثروا فى السنوات الأولى من حياتهم تأثرا قويا بالمجتمع الريفى، وفى سنواتهم الاخيرة إما استمروا فى تقبل قيم ذلك المجتمع تقبلا كليا أو جزئيا، أو تخلوا عنها تماما. لقد استمر سعد زغلول يفكر كما يفكر الفلاح، وأحمد لطفى السيد، بينما كان مبقيا على روابط التعاطف والمشاركة الوجدانية مع ذلك الوسط، تخلى عنه فكريا، ومن هنا كان تواؤم الفلاح مع سعد زغلول، بينما كان من النادر أن يتجاوب مع أى شىء قاله أو كتبه أحمد لطفى السيد، لأن ماقاله أوكتبه فى عبارات أهل الحضر، وله منطق لايدركه إلا أهل الحضر وكانت الهوة هائلة بين اطاره الفكرى وبين اطار الفلاح الفكرى؛ وعلى سبيل المثل، فى سنة ١٩١٣ أثناء الانتخابات للجمعية التشريعية، دغا أحمد لطفى السيد لترشيح نفسه على أساس «ديمقراطى»، ولكن المعارضة التى كانت تعرف أن الفلاحين ليست لديهم فكرة عن ماهى الديمقراطية، نشروا اشاعة أن الديمقراطية تعنى الالحاد، وبناء على ذلك، أعطى الفلاحون أصواتهم لمنافسه الذى لم يستخدم أية عبارات عصرية (٢٣).

ولذلك استمرت مشكلات الفلاح فى ظل أى عهد لتكون مشكلات

الفقر، وأدى إلى تفاقمها زيادة تضخم السكان الذى حوّل نصف سكان الريف إلى «عماله زائدة» بلا وظائف ملائمة فى الريف، فى انتظار أن تجتذبهم الصناعة إذا مابدأ التصنيع على مستوىٰ ضخم بدرجة كافية. وتحالف مع فقر الفلاح: المرض الذى ألقى بعبئه الثقيل بالقضاء على الأرواح، وعلى كفاءة العمل بدرجة التيقظ؛ ثم هناك أخيرا، الجهل الذى يعوق الفلاح عن ممارسة حقوقه كمواطن، مادام لايدرى حتى بتلك الحقوق والالتزامات التى حولته إلى «غالبية صامته» ليصبح ألعوبة فى يد كل من وصل إلى السلطة، كما جعلته تحت رحمة السياسيين. وهكذا، فانه لو بدا أن تاريخ الحياة السياسية فى مصر قد كُتب بلغة قيام الوزارات وسقوطها، وبلغة المساومات الخفية بين أفراد الصفوة، لكان لهذا مايبرره فى مصر الى حد ما، لأن الشعب قد بلغ الحضيض فى الجمود وعدم الانشغال بالعملة السياسية.

وفى سنة ١٨٩٧، كان أقل من ١٥ فى المائة من سكان مصر يقطنون ١٧ مدينة كبيرة وصغيرة، سجلت الاحصائيات أن عدد قاطنيها وصل على الأقل إلى ٢٠٫٠٠٠ نسمه، منهم ٦ـ٨ فى المائة يقطنون مدينة القاهرة. وفى سنة ١٩٣٧ كان نحو ٣٠ فى المائة من السكان يعيشون فى ال٥٧ مجتمع الحضرى الحجم، منها ١٢ـ١٥ فى المائة تقطن القاهرة (٢٤)،ولنا عودة إلى هؤلاء الأهالى الحضريين.

وفى الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٦، كان التصنيع لايزال محدود المجال، وباستثناء بنك مصر الذى أنشأه طلعت حرب فى سنة ١٩٢٠ وفروعه(٢٥)، كان يهيمن على التصنيع أجانب غير مصريين، وكان من النادر تجمع العمال الحضريين فى وحدات عمل تزيد على وحدات عمل فى ورشة، وكان قانون العمل بطيئا فى ظهوره، كما كانت الحركات العمالية بطيئة هى الأخرى فى ظهورها، وكان اهتمام القادة الوطنيين الأوائل، قليلا بعمال المدن، وكانوا يركزون اهتمامهم فحسب على تنظيم الجماعات الطلابية، ويستثنى من ذلك

محمد فريد، من الحزب الوطنى، الذى أعطى دفعة لقانون العمل، و يرجع الفضل فى صدور القوانين الخاصة بتشغيل الصبية فى سنة ١٩٠٩، الى جهود حزبه (٢٦)،وقد حظر هذا القانون استخدام الصبية دون سن التاسعة فى مصانع حلج القطن والطباق والمنسوجات، ونظّم استخدام الاطفال دون سن الثالثة عشرة. وكانت شروط العمل، بوجه عام، مروعة، ولكن لم تكن الضمائر الاجتماعية قد تيقظت بما فيه الكفاية لخطورة موقف عمال المدن، الذين لم يكن لهم النفوذ الكافى لتوجيه أنظار الحكام إلى مشاكلهم.

وحقيقة أن التحضر كان سريعا فى تقدمه لا تعنى أن الأخلاقيات الريفية عند انتقالها إلى المدينة كانت بالمثل سريعة فى تغيرها. وكما ذكرت جانيت أو لغد فى دراستها الرائعة عن القاهرة(٢٧)،فإن المهاجرين إليها نقلوا قيمهم الثقافية معهم، وخلقوا مراكز ريفية داخل الوسط الحضرى. و بالرغم من ذلك، كان هناك مجتمع حضرى صغير له خصائصه الذاتية، بعضها شبيهة بخصائص المجتمع الريفى، و بعضها تختلف عنها اختلافا جوهريا.

وكان المجتمع الحضرى مقسما أيضا إلى هياكل تنظيمية وتجمعات محددة تحديدا أكثر وضوحا من تلك التجمعات الريفية. وكانت الهوة بين كل مجموعة وأخرى أكثر إتساعا فى المدن الكبرى، وكانت الاتصالات بينها محدودة أكثر لعدة عوامل مثل البعد، والانتقال، وطبيعة المساكن. وكانت فى قاعدة السلم الإجتماعى: الطبقات العاملة التى كانت على شاكلة الفلاحين: أميين، يؤمنون بالخرافات ومصابين بالأمراض و يشاركونهم الريبة نفسها بالحكومة. وطوال القرن الثامن عشر، اعتادت الجماعات الحضرية على الإفصاح عن معارضتها وتحديها للحكومة فى القيام بانتفاضات. وقد أدى نظام الحكم المختلف الذى فرضه محمد على إلى تغيير أمور كثيرة، من بينها الانتفاضات الحضرية، ولذلك كثيرا ما كان يساس سكان المدينة كما يساس الفلاحون. وكلا الجماعات الحضرية والريفية تقاسمت أساسا الاحساس بعدم الأمن

الإقتصادى، الذى كان مع ذلك أسوأ حالا فى الحضر، اذ بينا يستطيع الفلاح أن يعيش من الأرض كان العامل فى المدينة فى حاجة إلى اقتصاد نقدى ليعيش. وكلا الجماعات الحضرية والريفية تقاسمت فلسفة «معلهش» التى لاأصول لها فى الإسلام، اذ يستوى فيها الأقباط والمسلمون، بل هى بالأحرى نتيجة تقلب الحكومات والحكام. ومع ذلك فلقد أظهر عمال المدينة، الذين كان عليهم أن يتغلبوا على عدم ضمان العمل وعلى ظروف العمل الخطرة، دون أن يستفيدوا من ذلك الترابط الوثيق بالطبيعة الذى يولد الأمل، أظهروا خصالا شخصية تختلف عن خصال الفلاحين. و ينعت قاطن المدينة نفسه «بابن البلد» أو «بنت البلد» تمييزا لنفسه عن «الخواجة» الغريب وعن «الموظف» و «ابن الذوات». وقد اكتسبت هذه الكلمة اليوم تضمينا اضافيا لشخص محافظ على الاتجاهات الفكرية التقليدية، وغير «متفرنج». وفى دراسة اجتماعية حديثة أجريت عن «ابن البلد» كان المعتقد أن خصاله البارزة هى مايلى(٢٨): مَرِح، بهيج الروح، عنده حاسة للفكاهة قوية، قد تجعله يحيل أى موقف، مؤلم كان أوسار، الى موضوع للمرح والسرور. وخفة ظله هى نعمة لولا تمتعه بها لما تغلب على حياة قاتمة؛ والفكاهة صمام أمن تجعل الناس يصمدون فى وجه الظروف الصعبة، وهى وسيلة من وسائل مزايلة الكوارث بعرضها فى صورة ساخرة، ولذلك كان العنصر الأساسى لحديثه هو «النكتة» التى تصوّر رد الفعل الشعبى لأى وضع بإيجاز ولباقة (٢٩).

و يعيش ابن البلد لوقته، وكثيرا مايتهمه من هم أغنى منه بأنه يعوزه التبصر، وفلسفته فى الحياة يبدو أنها: لماذا أدخر ليوم مطير إذا كان كل يوم يبدو مطيرا، والله يرزق، وإلا فإن صديقا ما أو جارا ماسيمد يده دائما بالعون. والصفتان اللتان تميزان ابن البلد عن الفلاح تتلخصان فى كلمتين هما: «الفهلوة» و «الشهامة»؛ والشهامة تتضمن الشجاعة والفروسية والجرأة والرجولة الزائدة، والأدب والحكمة؛ أما الفهلوة، فهى أصعب وصفا، وهى

تعنى المضاء والدهاء والتواؤم وسرعة البديهة، ويمكن أن تتضمن شيئا عن شخص مخادع محتال أو يمكن أن تتضمن أن من يتمتع بهذه الصفه شخص موثر، ولكن فى خيلاء، وتوحى الكلمة بالمرونة والأدب اللذين يوديان إلى موافقة سطحية. و بدلا من أن يرد ابن البلد على طلب بعبارة «لا» باردة، يقول «ان شاء الله»، و يدرك المصرى على الفور مابالكلمة من تضمينات نفى من نبرة الصوت، ولكن البريطانى كان يرفض أن يدرك ماوراء التعبير السطحى، وكان يصف تلك الخصلة بأنها مخادعة أو نفاق، كبرهان على الإفتقار إلى الشجاعة الأدبية. ومن ناحية أخرى، كان المصريون يعتبرون صراحة البريطانيين وقاحة ونقصا فى التربية وافتقاراً إلى اللباقة الاجتماعية بكل تأكيد.

والتناقض اذن ابن البلد سريع البديهة المستهتر نوعا و بين الفلاح بطىء التفكير، الحريص، كان تناقضا ألهم مهارات العديد من الممثلين الهزليين. و يُعجب جمهور الحضر بتلك الشخصيات السياسية المتميزة بالشهامة والفهلوة، الذين كانت أحاديثهم جذابة ومثيرة وكانوا يتجاوبون معهم، ومن هنا كان حبهم لسعد زغلول، و بدرجة أقل لمصطفى النحاس.

وابن البلد كالفلاح، ينزع إلى الفردية، وعلى شاكلة الفلاح الذى كان عليه أن يتعلم التعاون مع القرويين من أبناء قريته للصمود فى مواجهة جابى الضرائب وفى مواجهة الطبيعة، والذى عاش عيشة أكثر جماعية، كذلك كان على قاطن المدينة أن يتعلم أيضا أن يعيش عيشة جماعية، ربما لالمجرد العيش، وانما لأسباب تاريخية وسيكولوچية.

وفى القرون الماضية، كان أصحاب الحرف ينتظمون جميعهم فى نقابات، وهو إجراء مناسب لجباية الضرائب. وقد قدمت النقابات التى تقع فى نفس الخط الطبوغرافى، قدرا معينا من التعاون والأمن لأعضائها، وكان رئيس

النقابة بمثابة حاجز يصد بلاء الحكومة عن الفرد بنفس الأسلوب الذى يعمل به العمدة أو شيخ البلد فى القرية. وكانت الضرائب توزع على نقابة، وكان رئيس النقابة مطالبا بجمعها من الأفراد الأعضاء تبعا لمدى مايتجرون فيه ومايحصلون عليه من أرباح. وجاءت أولى الضربات التى وُجهت إلى النقابات مع سياسة محمد على الخاصة باحتكارات الحكومة، و بتشجيعه للتجار الأوربيين وللواردات الرخيصة التى غزت المجتمع التجارى المحلى. وطوال القرن، أدى تدفق البضائع الغربية الرخيصة إلى إستئصال شأفة بعض النقابات الحرفية، بينما قضى التغيير فى نظام جمع الضرائب على البقية الباقية منها. وفى سنة ١٨٩٠، أجيز قانون يقضى بفرض ضرائب فردية على العمال والموظفين، وتقرر مبدأ حرية ممارسة أية تجارة أو مهنة؛ ولذلك حدثت ثغرة قبل أن يصبح العمال الصناعيون عديدين بالدرجة الكافية لأن يدركوا المزايا التى يمكن الحصول عليها بالانخراط فى نظام تعاونى حديث، وفيما يمكن أن يقدمه اتحاد التجارة من تدعيم لقوة اتفاقيات العمل.

ولقد قُدر اجمالى الصناعيين من بين الأهالى فى مصر سنة ١٩٢٧ بـ ١٤٨ر٥٠٧ رجلا و٨٢١ر٤٨ امرأة (أنظر الجدول رقم ٢) من جملة تعداد السكان البالغ عددهم ٨٦٤ر١٧٧ر١٤، وتذكر الاحصائيات أن عدد المؤسسات الصناعية فى سن ١٩٢٧ كان ٣١٤ر٧٠ منها ٤ فى المائة تستخدم أكثر من عشرة أشخاص، حتى أن الغالبية الكبرى من المؤسسات الصناعية كانت من نوعية محلات الحرف اليدوية أو الورش. وعلى العموم، كان العمال الذين يعملون فى مؤسسات عمالية كبيرة مثل مؤسسات صناعة السجاير، كانوا من جنسيات أجنبية، فضلا عن أن المؤسسات كان يملكها أجانب، وهذا يوضح لماذا بدأت أولى حركات اتحاد التجارة فى مصر بالمؤسسات الأجنبية التى نظمت هى أيضا أو أول إضراب؛ ولما لم يكن العمال قد جمعوا شملهم بعدُ فى مجتمعات عمالية كبيرة، ولأنهم لم يكونوا متمتعين بنظام النقابات، ولذا فقد

مرت بهم فترة طويلة من الإحساس بعدم الأمان و بالاحباط ، كما سنرى فيما بعد .

جدول رقم (٢)
بتوزيع السكان طبقا لمهنهم

المهن	ذكور	اناث
الزراعة	٣٫٠٠١٫٢٧٤	٥٢٣٫٩٣٢
الصناعة	٥٠٧٫١٤٨	٤٨٫٨٢١
النقل	١٩٨٫٣٥٨	١٫٦٣١
التجارة	٤١٤٫٩٩٠	٤٤٫٣٧٣
الخامات العامة	١٨٤٫٩٢٠	٤٫٩٢٩
الحرف	٩٨٫٣٨٩	١٢٫٢٦٢
الخدمة المنزلية	١٣١٫٩٣١	٨٠٫٩٠٦
مهن غير انتاجية ومجهولة	٤٧٣٫٥٧٧	١٢٢٫٢٢٤
متعطلون (يدخل فى ذلك الأطفال دون الخامسة وربات البيوت)	٢٫٠٥١٫٤٨٦	٦٫٢٨٠٫٧١٣

المصدر: مصر، الاحصاء السنوى العام ١٩٣٢-٣٣ القاهرة ١٢٣٢ جدول ١٢ ص ٣٦

ولكن إذا كان العمال لم يجمعهم تجمع مهنى ، فقد كانوا بكل تأكيد متجمعين اجتماعيا ، إذ كانت التجمعات الاجتماعية تتخذ لها مركزا مقهى بلدى فى الحى ، وتتخذ من أفنية «الزوايا» الصوفية أماكن للتجمع . وفى الثلاثينات من هذا القرن ، حل محل الزوايا مراكز الاخوان المسلمين التى تميزت بكثرة نشاطها وحققت نفس المتطلبات الاجتماعية والدينية فى قالب أكثر دينامكية . ومع ذلك ، يجب ألا نقع فى الخطأ الشائع فى افتراض أن الصوفية كانت فى طريقها إلى الزوال . وإذا كانت الطوائف الصوفية قد فقدت الكثير من ثرائها ونفوذها نتيجة منافسة المنظمات العمالية لها ، فهى لا تزال

نشيطة وتكسب أتباعا جددا (٣٠). وفى الزاوية أو مركز الاخوان، كان الشخص الحضرى يجد الدفء والتجاوب الاجتماعى الذى تجده جماعات أخرى فى «النادى» الاجتماعى.

والحى وحدة اجتماعية متلاحمة يرجع تاريخها إلى قرون، عندما كان يميل أفراد نفس النقابة إلى المعيشة فى نفس الأحياء، عندما كان لكل «حارة» بوابتها التى كانت تغلق عليها إذا ماجُنّ الليل، وعندما كان لها «فتواتها» الخاصة وكلابها الخاضة لتحميها. وإذا كانت بوابات الحارات قد اختفت منذ وقت طويل، إلا أن مالها من تضمينات اجتماعية مازالت باقية، وتعبير شائع، وهو ليس فحسب عنوان قصة نجيب محفوظ الرائعة التى تصور القاهرة الحضرية بصورة أكثر حيوية مما كان يأمل أى فرد أن يفعله. فالعبارة تتضمن صلات جوهرية، تزاوج، تعاون متبادل، وتلاحم يصل فى حدته إلى درجة تكاد تسبب خوفا نفسيا من كثرة الزحام
وباختصار، يمد كل حى أو حارة بالدفء البشرى الذى تحتاجه البشرية ويقلل من الحاجة إلى مزيد من الصلات البشرية خارج محيطها، ومن ثم يتحول المجتمع الحضرى إلى كيانات قائمة بذاتها أكثر شبها بعزب الريف؛ وهذه الأحياء البلدية يمكن مشاهدتها فى المناطق القديمة من البلد، مثلا، فى القاهرة الفاطمية والمملوكية، كما يمكن مشاهدتها أيضا فى بولاق، ومنها انتقل أوفر الناس غنى إلى الأحياء الجديدة التى أنشأها الخديو اسماعيل والواقعة إلى الغرب والتى خططها محمود الفلكى مهندسه المدنى. أما الأحياء الأوربية، فقد شيدت فى المنطقة الجديدة لجاردن سيتى التى تحيط بمقر السفارة البريطانية، وكان لها أن تشيد على جزيرة «الجزيرة» حول النادى الرياضى؛ كما ظهرت أيضا فى المعادى، وهى ضاحية ريفية تقع على بعد نحو ١٠ أميال إلى الجنوب من القاهرة على النيل؛ أو مصر الجديدة، وكانت واحة فى الصحراء تقع على بعد نحو ١٥ ميلا الى الشمال.

وكان لكل حارة جهازها التقليدى من الفتوات (٣١). وفى الماضى، كانت العبارة تنطبق على تجمع فروسى لاصحاب الحرف، ولكن فى القرن العشرين، انحطت لتعنى «فتوات» المدينة؛ وكان الفتوات يتجمعون فى مقهى بلدى حول زعيمهم، ومن الغريب حقا، أنه كانت هناك حالات يرأس فيها الفتوات امرأة أو «معلمة». وكانت العصابة تُستأجر: لضرب خصم، لتحطيم المقاهى المجاورة، للاشتراك فى مظاهرات سياسية، ولضرب خصوم سياسيين. وبعض هذه العصابات كان معروفا عنها أنها عصابات لصوص وسفاحين، فى استطاعتهم أن يفعلوا أى شيء نظير أجر، وبعضهم كانوا، بطبيعة الحال، عناصر عنف فى الشوارع فحسب، ولم يكونوا بالضرورة طريدى عدالة بالمعنى الدقيق. وفتوات «الحسينية»، وهو حى بالقرب من الأزهر، كانوا يتمتعون بشهرة مخيفة، كما كان الوضع أيضا مع فتوات «المدبح»، لأسباب واضحة، إذ أن جمهور المدبح لم يكن يتورع عن أن يستخدم فى القتال سكاكين قطع اللحوم والخطاطيف، ولكن جمهور الحسينية يمكنه أن يُنزل مزيدا من الخراب باستخدام سلاح مميت هو النبوت، مع الضرب «بالروسية»، وكان سلاحا فعالا بصورة بصورة مدمرة. وضربة الروسية المسيئة تترك واحدا من الاثنين فى حالة تستوجب استدعاء سيارة الإسعاف. وكان العنف عادة ماينسق، وكانت إشارة التجمع صيحة «ياالله ياجدعان»، وكانت أيضا انذارا لمن لا دخل له بالموضوع أن يبتعد بأسرع مايمكنه. ولذلك لم يكن العنف غريبا على حارات المدينة، وكانت تمارسه بنجاح الأحزاب السياسية التى استحدثته فى المظاهرات، وفى صورة أخرى للمعارضة المنظمة.

واذا تركنا جانبا الجماعات العمالية فى الوسط الحضرى، نجد أن طبقات المجتمع الأخرى كانت تجمعات الطلاب والبيزوقراطيين و «الأعيان».

وكان جمهور الطلاب فى المجتمع الحضرى يشكل أكثر أعضاء المجتمع انشغالاً بالسياسة وتحملاً لمسئولياتها. كما كان يتغلغل فى كل قطاعات المجتمع

فى مصر، ومرة أخرى فى القرن الثامن عشر، كان العلماء وطلبة الأزهر من بين أول من تظاهروا ضد جور المماليك ونظموا مقاومة ضد الاحتلال البونابرتى وسوء الحكم العثمانى. وفى سنة ١٨٩٥ أحيا مصطفى كامل النشاط السياسى الطلابى لخدمة الحركة الوطنية، كما تولى مصطفى النحاس، وكان عضوا سابقا بحزب مصطفى كامل، تولى جمع الطلاب حول الوفد عندما اجتاحت الحركة الوطنية البلاد.

ولم تكن أسباب النشاط السياسى الطلابى أن لديهم فراغا كبيراً، كما أدعى الساخطون، أو لأنه لم يكن لديهم شيء أفضل ليفعلوه بل كانت هناك أسباب أعمق؛ اذ يذكر لنا السيكولوچيون أن الشباب فى أواخر العقد الثانى ومستهل العشرين من أعمارهم يجتازون محنة ذاتية عندما تظهر «تلك الظروف الداخلية الغامضة وتلك المشاكل العاجلة الناجمة عنها»، وهم يحسون بالحاجة إلى التخلى عن جزء من ثقافتهم، كما يحسون أيضا بالحاجة إلى تنظيم. وهم على «استعداد للامداد بالقوة البدنية وتهيئة الصخب الجمهورى للثورات واثارة الشعب واقتراف الاغتيالات خلالها. وغالبا ماتكون معرفتهم قاصرة ولايعيرون أهمية للنتائج الحقيقية المتضمنة، ومن ناحية أخرى [هم] أكثر تشوقا للالتزام بقواعد القيود البدنية و بالتركيز الفكرى الكامل». أن نفس المحنة الذاتية هى التى [تجعل] الشباب، حتى عندما لا تكون هناك التزامات أيديولوچية أو حتى إهتمام، تجعلهم يكرسون حياتهم فى سبيل زعماء أفراد وجماعات، و يكرسون أنفسهم لأنشطة عنيفة و وسائل صعبة»(٣٢).

ولما كان كثيرون من الطلاب فقراء، وغالبيتهم على استعداد لأن يتحملوا المسئولية السياسية، فلقد نجحت الأحزاب السياسية فى كسب ولاء الطلاب وفى استخدامهم فى المظاهرات العامة، وكان على الأحزاب، فيما بعد، أن تسجل عددا كبيرا من زعماء الطلاب فى كشوف مهايا الحزب، وكانت تستدعيهم لتنظيم اضرابات بطريقة أو أخرى.

وكان بالقاهرة مركزان رئيسيان يمكن للطلاب التجمع فيهما؛ الأزهر وساحة جامعة القاهرة بالجيزة. وكانت أرض ساحة الجامعة يحرم على شرطة المدينة انتهاكها، وكان كل ماتستطيع الشرطة اتخاذه من اجراءات فى حالة قيام انتفاضة طلابية هوأن يحاصروا الساحة حصارا سلميا، وإذا لم يكن قدوم الشرطة فى حينه أو لو عجزت عن السيطرة عليهم، كان فى استطاعة الطلاب فك الحصار وركوب مركبة من مركبات الترام المتجهة إلى المدينة وعبور جسرين حتى يصلوا إلى منطقة الدواوين حيث مقر الوزارات التى كانت متاخمة لبيت سعد زغلول. ولقد حدثت أولى الصدامات بين الطلاب والشرطة فى ثورة سنة ١٩١٩، ووضعت نمطا اتبع حتى اليوم إذا ماتظاهر الطلاب إعرابا عن احتجاجهم؛ فأخذت الشرطة تتبع طريقة سريعة لاحتواء الطلاب، وكانت هذه الطريقة هى فتح الجسرين المتحركين عبر النيل، وبذلك يحجز الطلاب على الضفة الغربية للنيل. وكان لمظاهرةالطلابي أن تصبح واحدة من الدلالات الثابتة فى الحياة السياسية المصرية وقت المحن، ولم تكن قليلة تلك الوزارات التى سقطت عندما عاملت الطلاب بأسلوب بالغ الغلظة، لأنه فى بلد فيه أميون، للطلاب وضع ثابت باعتبارهم مفكرو المستقبل وقادة الجيل القادم. ولما كان جهاز الطلاب يتغلغل عبر جميع الفئات الطبقية فى المجتمع، فلقد وجد السكان أنفسهم جميعا ضالعين إذا ماقام الطلاب بمظاهرات، ومن لم يكن لهم أبناء فى سن الالتحاق بالجامعة، فلقد كان لهم ابناء فى المدارس الثانوية أو حتى المدارس الابتدائية ممن سرعان مايحذون حذوهم إذا ما لاحت فى الافق حركة كبيرة. وعندما كانت تغلق المدارس والجامعات خلال الفترات العصيبة، كان الطلاب يعودون إلى دورهم فى جميع أرجاء البلاد يحملون معهم آراءهم التى كانت تنتشر بسرعة إلى أقاصى البلاد. ومن ثم، كان الطلاب كوسيلة للدعاية ونشر الأفكار واشاعة الفوضى ونشر النشاط السياسى، أكثر الوسائل الدعائية فعالية فى البلاد.

أما بقية سكان الحضر فيشكلون سلما صاعدا من طبقة عمال كانوا بندرة وقتذاك إلى فئة البيروقراطيين، أى «الموظفين». وكانت الخدمة، فى الحكومة لها تقدير عال، إذ كانت تضمن مرتبا منتظما، وفيها ثبات وأمان ومعاش مناسب عند الاحالة إلى الاستيداع؛ بيد أن سنوات الحرب قضت على ذلك الاعتقاد، نظرا لأن الأشخاص ذوى المرتبات المحدودة كانوا هم أكثر الناس معاناة للتضخم المالى الرهيب. ومع ذلك، كان موظفوا الحكومة يأملون أن يرقوا فى درجاتهم، وكان ذلك وسيلة للتحرك الاجتماعى الرأسى وكانت الوظيفة فى الحكومة يمكن أن تفتح الكثير من الأبواب السياسية والاجتماعية، وإن كانت لا تفتح الأبواب المالية، مالم يكن الموظف قد اعتاد قبول «الهدايا». ومن الواضح أن قمة المستويات فى المجموعات البيروقراطية الحضرية كانت تكتسب نفوذا سياسياً نظرا لاتصالهم بمختلف مصادر السلطة فى الوزارات الأخرى وبأعضاء البرلمان وبالأحزاب، بل كان موظفوا الحكومة فى المناطق الريفية أكثر أهمية باعتبارهم صوت السلطة أو ممثلين للحكومة. ويكره غالبية الموظفين أن ينقلوا إلى المناطق الريفية اذ لن ينعموا فيها برفاهية الحياة، فضلا يصيبهم من ضرر تباعدهم عن مركز السلطة. ومالم يكن «للموظف» «واسطة» بصورة ماعن طريق قريب له، فانه يمكن نسيانه ويبقى فى الريف لفترات طويلة من الزمان. لقد صار استخدام «الواسطة» وسوء استخدام موضوعا لسخريات بارعة عن الحياة المصرية ودنيا الموظفين، كتب عنها ومثلها بديع خيرى ونجيب الريحانى، اللذين أسسا معا المسرح الحديث فى مصر.

وتشمل قمة المستويات فى المجتمع الحضرى، الأشخاص الذين يطلق عليهم لقب «الذوات»، وأنا أتردد فى تسميتهم الوجهاء، لأنه يبدو أن ذلك اللقب ألصق «بالأعيان»، ويقصد به باللغة المصرية وجهاء الريف، بينما لقب «الذوات» له تضمين حضرى واضح، وهم يسمون أيضا «الباشوات»، وأنا أتردد مرة أخرى فى أن أسميهم طبقة لأن الوضع الوراثى لم يكن سوى عاملا

واحداً من عوامل العضوية فى تلك المجموعة، إذ كانت تنطبق فقط على من كان أصله من الأتراك الشراكسه، وكان هؤلاء الأخيرون فى تدهور مستمر منذ ثورة عرابى فى سنة ١٨٨٢، وحل محلهم فى إصرار فلاحون مصريون أصيلون. وكانت العضوية فى مجموعة الباشوات تحددها الخدمة فى الحكومة، من الوجهة النظرية، لكى يصبح الشخص باشا، كان عليه أن يقدم للحكومة خدمة ماحتى ولو كانت مالية فحسب، لأن اللقب كان فى الامكان شراوءه.. وباختصار، كانت مجموعة الباشوات مؤلفة من رجال يمسكون بزمام الأمور ويمثلون الحكومة. ويجب ألا يعزب عن بال أحد أن الحكام الحقيقيين لمصر كانوا لايزالون: المعتمد البريطانى والمستشارون البريطانيون فى خدمة الحكومة. و «الباشا» الذى كان فى حياته أقرب مساواه للورد الانجليزى، يتلوه فى مكانته «البيك» الذى كان أشبه بالبارون، ثم يتلوه «الأفندى»، الذى اعتبر فى مصر الحديثة، على خلاف ماكان عليه فى تركيا، لقبا شرفيا. أما السلم الطبقى الدينى، فكان يضم مجموعة مختلفة من الألقاب فى قمتها «الامام وهو لقب ملازم «للمفتى الأكبر» و «شيخ الأسلام»، وكان ملازما لمنصب شيخ الأزهر، أما من كانوا أقل ثقافة وقدرا من العلماء فكان يطلق عليهم «سيدنا» أولو كانوا ممن يسيرون على طريقة من الطرق الصوفية فيسمون «مولانا».

وفى القرن الماضى، كانت المستويات الطبقية محدودة خير تحديد ومتميزة فى وضوح، فلم يكن أحد يخطىء فى مصرى على أنه «باشا» حتى ولو كان شخصيا مثل «على مبارك»، اذ كان الباشوات عامة من الأتراك، ولكن بنهاية القرن صارت الخطوط المحددة غير واضحة، وسرعان ماخلق التعليم دخول الثقافة الغربية، مجموعات جديدة، فى حين أن غيرهم ممن كانوا فى الماضى مجموعات من العاملين تحت سلطة الأثرياء، جمعوا ثروات جديدة وتطلعوا جديدة إلى الوصول إلى وضع أسمى فى المجتمع. وباختصار، كان التغير

الإجتماعى الذى بدأه محمد على ومن خلفوه من بعده، آخذا فى التحقيق، وآزره فى ذلك الاحتلال البريطانى لمصر. وقد أدت الثورة العرابية كما أدى الاحتلال البريطانى إلى الحث على قيام الحركة الوطنية، إلى اضطراب الفوارق الاجتماعية السابقة، وظهور مجتمع جديد من مواطنين مصريين أثرياء ومثقفين ثقافة عالية، كانوا يسعون إلى أن يحكموا بلادهم هم أنفسهم وبذلك يتخلصون من السيادة الثنائية، للسلطة البريطانية والصفوة التركية الممثلة فى القصر ومن يقومون على خدمتها. لقد فكروا فى تحقيق ذلك عن طريق قيام لون من حكومة دستورية تنتخب انتخابا شعبيا.

ومن المعروف بوجه عام هو أن الصورة السليمة لحكومة برلمانية يمكن أن تحيا فقط فى مجتمع توافرت فيه الخصال التالية:(٣٣)، أولا، مستوى معين من التعليم يتيح لمجموعة الناخبين المثقفين أن تتوازن مع صفوة حاكمة مثقفة ثقافية عالية، مما ييسر تبادل الأفكار بين المجموعتين، وأكثر أهمية من ذلك، خلق أيديولوجية عامة بين الوطنيين؛ ثانيا؛ أن تكون هناك درجة من التصنيع وأن يكون هناك توزيع عادل للثروة بين الناس؛ ومجتمع مؤلف غالبيته من الفلاحين وملاك الأراضى لهو مجتمع تكون السيادة فيه لثانيهما، وتكون فيه الحكومة محصورة فى طبقة ملاك الأراضى. ومجتمع تتركز فيه ثروة البلاد فى أيدى صفوة صغيرة من الناس بينما الجمهرة الكبرى منهم شغلها الشاغل السعى وراء كسب العيش؛ لهو مجتمع أكثر تعرضا لأن يقع تحت تأثير زعامة شعبية ولم يتسلط عليه، عن مجتمع موزعة فيه الثروة توزيعا أكثر عدلا، فيه الناس مقتدرون ولديهم الوقت الكافى ليشغلوا أنفسهم بالشئون العامة؛ وأخيرا من الضرورى أن يكون هناك مستوى معين من الاتصالات، وهذا يعنى الحاجة إلى طرق وسكك حديدية ووسائل اتصال جماهيرى لخلق قنوات اتصال تنبث فى أرجاء الوطن وتربطه بمراكز السلطة.

كل هذه العناصر كانت تنقص مصر فى سنة ١٩١٩. كانت هناك صفوة

مثقفة صغيرة قادت الحركة الوطنية، وكانت تليها جمهرة كبيرة من الأميين. وكانت البلاد فى أدنى درجة من التصنيع، وكل ما كان موجودا منه تركز غالبيته فى أيدى الأجانب، وكان هناك قدر معين من المنشآت الأساسية كما كان هناك توسع فى الاتصال الجماهيرى، ولكن ٨٠ فى المائة من سكان البلاد كانوا أميين.

كان المجتمع المصرى المصرى بمثابة حلقة تامة وأن كانت حلقة إن كانت حلقة مفرغة تدور حول نفسها اذ طالما أن البلاد يحتلها عنصر أجنبى فلا يمكن أن تصبح مستقلة ولايمكن قيام حكومة دستورية، ولكن لولم تصبح مستقلة لما استطاعت أن تتطور وتصلح مجتمعها. وطالما أن أساس الحياة الإقتصادية فى البلاد يتحكم فيه الأجانب والامتيازات الأجنبية فلا يمكن أن يكون هناك أمل فى نجاح أية اجراءات إقتصادية، وبدون التصنيع وبدون قيام طبقة برجوازية وطبقة عاملة للتوازن مع ملاك الأراضى، لايمكن خلق ديمقراطية حقيقية. كان كل شىء يتطلب أن يؤدى فى آن واحد، ومع ذلك ممكنا لأن كل عنصر كان يتوازن توازنا دقيقا مع عنصر آخر. ويمكن للمرء أن يقول نظريا أنه كان فى استطاعة الوطنيين المصريين المحاربة فى كل الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكننا نعرف أنه من الثابت أنه لم يتطور مجتمع قط بمثل هذه الصورة، وأن الإصلاحات تأتى جزئية، ولذلك ركز الوطنيون جهودهم على الوضع السياسى وأجلوا بقية مشاكل مصر لوقت يعقب ذلك، وهم يعملون هذا كانوا يأملون فقط فى نجاح جزئى، ولكن ذلك النجاح الجزئى وضع الاطار لمجتمع مصرى حديث، ولذلك كان يمثل تقدما واضحا جليا.

وعشرات السنين من التاريخ المصرى، التى أعقبت ثورة سنة ١٩١٩، كان من الممكن أن يطلق عليها بحق «النضال من أجل السيادة فى مصر»، ولتفسر هذا العنوان المشهود بأنه نضال شمل البريطانيين والقصر وبقية المصريين، ليعطى مصر شكل مجتمعها فى المستقبل.

هوامش الفصل الأول

(١) أنظر باتر يك أو برين Patrick O'brien في مقاله: «ز يادة الانتاج الزراعي الطويلة الأمد في مصر «١٨٢٠- ١٩٦٢»، الذي نشر في كتاب عنوانه «التغير السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة» اعداد ب. م. هولت P. M. Holt (لندن ١٩٦٨)، ص ١٦٢.

(٢) العهدة: قطعة أرض تعطى لشخص يتعهد بدفع ماعلى القر ية من أموال مقدما ثم يتولى هو تحصيلها (المترجم) من الفلاحين، وله أن يسخر الفلاحين في فلاحة أرضه.

(٣) الأبعدية: وهي الأرض الخارجة عن زمام النواحي (القرى) واستبعدت لأنها لم تكن منزرعة. (المترجم)

(٤) الشفلك: كلمة تركية تعنى الحقل الذي يزرع سنويا بمحراث يجره ثوران، وقد اتسع مفهوم الكلمة ليعنى المزرعة الكاملة المعدة. (المترجم)

(٥) انظر، د. عبد الرحيم عبد الرحمن، «الريف المصرى في القرن الثامن عشر» (القاهرة: ١٩٧٤)، وانظر أيضا رسالة د. علي بركات: «تطور الملكية الزراعية وأثره على الحركة السياسية» (جامعة القاهرة، ١٩٧٢)

(٦) شارل عيسوى «مصر في ثورة Egypt in Revelution : » (لندن ١٩٦٣)، ص ١٢٦.

(٧) ا. كروتشلي A. E. Crouchley : «التطور الإقتصادى في مصر الحديثة» "The Economic Development of Modern Egypt. (لندن ١٩٣٨)، ص ٢٢٣

(٨) ايليا حارق؛ «التهيئة السياسية للفلاحين: دراسة لمجتمع مصرى "The Political Mobilization of Peasants : A Study of on Egyptian Community (بلومنجتون، ١٩٧٤)، ص ١٩

(٩) شارل عيسوى: «مصر في ثورة» ص ٩٢

(١٠) شارل عيسوى: «مصر فى ثورة» ص ٩٢

(١١) المرجع السابق: ص ٩١

(١٢) يوسف الشربيني: «هز الكهوف فى شرح قصيدة أبى شادوف» (بولاق، ١٨٥٧).

(١٣) عيروط: الفلاح المصرى ص ١٣٦

(١٤) جوشيم دوتش: علم الاجتماع الدينى Joachim Wach: The Socidogy of Religion (شيكاغو، ١٩٤٤)، ص ٦٢

(١٥) چانيت أبو لغد: «القاهرة، ١٠٠١ سنة للمدينة المظفرة "Cairo, 1001 Years of the City Victorious" (برنستون، ١٩٧١) ص ١٧٤؛ وانظر أيضا شارل عيسوى: «مصر فى ثورة»، ص ٨٤.

(١٦) چانيت أبولغد: «القاهرة، ١٠٠١ سنة للمدينة المظفرة»، ص ٧٧

(١٧) كارل مانهايم Karl Mannheim: «الايديولوچية واليوتوبيا Ideology and Vtopia (نيو يورك، ١٩٣٦) ١٩١

(١٨) اندريه رعوند André Raymond: «الأحياء الشعبية فى القاهرة فى القرن الثامن عشر "Quartiers et mouvements populalres au Cairo au xviii ème Sièdc" مقال فى كتاب قام بجمع مادته هولة. Holt، وعنوان الكتاب «Political and Social Change: in Modern Egypt ص ١٠٩ ومابعدها وانظر أيضا د. عفاف لطفى السيد: «دور العلماء فى مصر خلال مستهل القرن التاسع عشر» بنفس الكتاب المشار اليه، ص ٢٦٤

(١٩) عيروط: «الفلاح المصرى» ص ١٤٥

(٢٠) المافيا Mafia جمعية سرية اجرامية تكونت من أبناء صقلية وغيرهم من الايطاليين، وهى تزاول نشاطها فى ايطاليا وفى مدن أجنبية خارجها (المترجم)

(٢١) مرسيا ايلياد Mircea Eliade: «أنماط فى الديانة المقارنة Patterns in Campartive Religion» (نيو يورك، ١٩٥٨) ص من ١- ٣٣

(٢٢) يروى د. محمد حسين هيكل قصة مماثلة فى مذكراته، وسمعت أنا القصة عن أبى وعمى (المؤلفة)

(٢٣) أنظر: أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص ١٤٠. (وقد يظن خطأ ان سيرة حياة أحمد لطفى السيد بقلمه فى حين أن كاتبها فى الواقع هو طاهر الطناحى، بعد سلسلة من لقاءات مع أحمد لطفى السيد)

(٢٤) جانيت أبو لغد: «القاهرة، ١٠٠١ سنة الظفرة»، ص ١٢١.

(٢٥) لقد أشترط أن يكون المساهمون ومدير و بنك مصر مصر بين الجنسية، وهذه الشركات هي: مصر للحلج ١٩٢٤، مصر للنقل النهرى ١٩٢٥، مصر للانتاج السينمائى ١٩٢٥، مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ١٩٢٧، مصر لمصايد الأسماك ١٩٢٧، مصر للكتان ١٩٢٧، مصر لتصدير القطن ١٩٣٠، مصر للصياغة ودبغ الجلود، مصر للبواخر، مصر للتأمين ١٩٣٤، مصر للبترول، مصر للتعدين ١٩٣٧، مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار، مصر للأسمنت، مصر للأدوية ١٩٣٨.

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد، ١٩٦٢، ص ١١٠

(٢٧) جانيت أبو لغد: «القاهرة، ١٠٠١ سنة للمدينة المظفرة»، ص ١٢.

(٢٨) مقتبسة من محاضرة للدكتورة ليلى الحمامصى، مديرة مركز أبحاث العلوم الاجتماعية بالقاهرة، ألقتها بجامعة كاليفورنيا، لوس انجيليس، فى ديسمبر ١٩٧٣.

(٢٩) عفاف لطفى السيد (مارسو): «الصورة المتحركة فى مصر»، دراسات مقارنة فى المجتمع والتاريخ "The Cartoon in Egypt", Comparative Studies on Society and History، ١٣، ١ (يناير ١٩٧١) ٢-١٥

(٣٠) هذا ماذكره للمؤلفة شيخ مشايخ الطرق الصوفية فى مصر، فى سنة ١٩٦٣.

(٣١) أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص ٢٤.

(٣٢) اير يك اير كسون Eric Ericson: «لوثر الشاب Ypung Man Luther. (نيو يورك، ١٩٥٨)، ص ٤٢

(٣٣) شارل عيسوى: الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطية فى الشرق الأوسط "Economic and Social Foundations of Semocracy in the Middle East مقال فى مجلة الشئون الدولية International Affairs العدد ٣٢، ١ (يناير ١٩٥٦) ص ص ٢٧-٤٢

الفصل الثانى

استهلاك رجل الساعة

تحدد موقف مصر السياسى على مدى أربعة قرون حتى سنة ١٩١٩ بوضعها الشرعى كولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية، بالرغم من أنها من القرن الثامن عشر فصاعدا، مارست حكما شبه ذاتى فى ظل المماليك ووجود الوالى العثمانى الرسمى، وكان محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) على وشك أن يفوز بالاستقلال لمصر، عندما فوتت القوى الأوربية، وخاصة انجلترا، عليه ذلك فى سنة ١٨٤٠، ولكنه استطاع على الأقل أن يثبت أقدام أسرته كحكام وارثين لمصر، ولكن الاحتلال البريطانى، الذى تم فى سنة ١٨٨٢ بإيعاز من الحاكم المصرى، الخديو توفيق، للمعاونة فى قمع الثورة العرابية، غيّر الصورة، ومن ذلك الوقت فصاعدا صارت مصر يحكمها القنصل العام البريطانى لورد كرومر Lord Cromer الذى وضع نظاما عرف باسم الحماية المقنّعة The Veiled Protectorate أجهضت بها السلطة التنفيذية المصرية وحل محلها المعتمد البريطانى والمستشارون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية. وكانت نتيجة ذلك أن صارت الحياة السياسية فى مصر مرآة للصراع بين الامبراطورية العثمانية والقوى العظمى، أو بين القوى

العظمى نفسها. ولقد سنح نظام الامتيازات الأجنبية، سنح بامتيازات أعفت الأجانب المقيمين فى مصر (كما كان هو الوضع أيضا فى أجزاء من الأمبراطورية العثمانية) من أن تطبق عليهم أحكام القوانين التشريعية المصرية، وبانهيار السلطة التشريعية والمالية، كما سنح أيضا للقوى العظمى أن تبتلى الشئون المصرية بعداوتها الدولية. وعلى العموم، لم يكن للمصريين أية سيطرة على بلادهم، لم يكن لديهم مايحميهم من اساءة حكامهم فى استخدام سلطانهم أو من الأشخاص الذين كانوا يحكمونهم، اللهم إلا الضمير الأخلاق للمديرين البريطانيين ومجلس العموم وضمير الخديو الأخلاق. ولم يكن أى البديلين يبعث على الرضا: لأن الانجليز لم تكن تحركهم آلا مصالح الامبراطورية وكان الخديو يحركه احساس مشوب بالحكم المطلق والمصلحة الذاتية.

لقد أتاح الوجود البريطانى فى مصر، للبلاد، فترة من الهدوء والتبصر جاءت بإحساس الاستقرار بعد كروب الثورة، ولكنها كانت فى الوقت نفسه، باعثا لقيام حركة وطنية فى سنة ١٨٩٥ بزعامة مصطفى كامل. لقد تألم الوطنيون الشبان من أن يكونوا خاضعين لسيادة أجنبية. ولما لم يكونوا على علم بصرامات حكم اسماعيل، فقد أحسوا بالأمن فى افتراضهم بأنهم يمكنهم أن يحتووا السلطة الحاكمة و يعدوها لخدمة البلاد. وفى عهد اسماعيل وابنه من بعده، استثار طغيان الخديوية حركة طالبت بحكومة دستورية، و بلغت هذه الحركة ذروتها فى حركة عرابى. وعقب ذلك، طالب الوطنيون أيضا بحكومة دستورية، لأن فى ذلك صونا من التدخل البريطانى فى شئون الحكومة، فضلا عن أنه سيكون صونا من المزاعم الخديوية ولذلك كانت الحركة الوطنية التى تزعمها مصطفى كامل تسعى إلى وضع حد للاحتلال البريطانى لمصر، وللتخلص من أعباء الامتيازات الأجنبية التى عرقلت الادارة تشريعيا وماليا، ولتأسيس حكم دستورى.(١) ولقد أيدت التجمعات الوطنية الأخرى، مثل

«حزب الأمة» ، كل مطامح حركة مصطفى كامل ، وإن كانت تركز اهتماما أكبر على الحاجة إلى حكومة دستورية للحد من أتوقراطية حاكمهم ، وأضافت عاملا آخر وهو الرغبة فى قطع الروابط مع الامبراطورية العثمانية وجعل مصر تحكم نفسها حكما ذاتيا شرعيا .

وفى سنة ١٩١٢ ، طرح أحمد لطفى السيد ، المتحدث بلسان حزب الأمة ، خطة لاعلان استقلال البلاد استقلالا ذاتيا عن تركيا التى تورطت وقتها فى حرب مع إيطاليا حول طرابلس الغرب بليبيا ، ولكن لم يكن من رأى كيتشنر Kitchener قنصل بريطانيا العام أن الوقت مناسب ، كما اعتبر محمد سعيد ، رئيس الوزراء وقتذاك ، أن فى هذا الاجراء خيانة ، فى حين أن الخديو عباس أعجب بهذه الخطة واقترح أن يتوجه وفد مؤلف من «عدلى يكن» و «سعد زغلول» و «أحمد لطفى السيد» ، إلى لندن للتعرف على وجهات نظر الحكومة البريطانية (٢) ، وكان عدلى يكن وزيرا للخارجية فى الوزارة السابقة ، وكان سعد زغلول نائب رئيس الجمعية التشريعية المنتخب وزعيم المعارضة ، وأحمد لطفى السيد محرر «الجريدة» ، ولكن لم يكن فى استطاعتهم اتخاذ أية خطوات لأن الرأى العام فى مصر كان حازما فى الوقوف مع تركيا فى محنتها . وأدرك الأصدقاء الثلاثة أن أى تحرك تجاه الاستقلال الذاتى للبلاد فى المحنة الراهنة لن يقابله أى تأييد عام ، ولذا صرف النظر عن هذا الاتجاه مؤقتا .

وأثناء الحرب العالمية الأولى قطعت الصلة الشرعية بين مصر والامبراطورية العثمانية ، وفى سنة ١٩١٦ أعلنت مصر ، بناء على موافقة الحكومة المصرية ، محمية بريطانية ، على اعتبار أن الظروف قد تتغير إلى ماهو أحسن اذا ماانتهت الحرب . ولم يكن المصريون يتوقعون وقتها أنهم سيحل بهم زمن أصعب ليخلصوا أنفسهم فيه من الحماية البريطانية عن خلاصهم من السيادة التركية . ومن بين ماجاءت به الحرب فى بدايتها من مضايقات : اعلان الأحكام العرفية

وحظر التجمعات العلنية ، ولم يكن يقل عنها مضايقة : الاحتلال العسكرى لمصر بأعداد ضخمة من قوات الحلفاء . و بالمقارنة بالفرق البر يطانية الضئيلة التى كانت مقيمة بمصر منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان لميل الفرق العديدة المتدفقة إلى الراحة والاسترخاء قبل و بعد المعركة ماأضعف عزيمة الشعب وأدى إلى تضخم مالى واثراء فاحش ، كما أوغر الجراح التى عانى منها الشعب من الوجود الاستعمارى .

لقد حظرت سنوات الحرب كما حظرت الأحكام العرفية المناقشات العلنية حول المطالب والموضوعات الوطنية ، ولكن المناقشة الخاصة كانت مستمرة بين السياسيين ورجال الفكر ، ولم يكن فى الامكان وضع خطط حازمة حتى يهدأ تيار الحرب و يتكشف أمر المنتصر ين . وفى سنة ١٩١٨ ، بعد أن أعلن الرئيس وودرو و يلسون Woodraw Wilson مبادئه الأر بعة عشر ، و بعد أن أصدر الحلفاء اعلانهم الذى وعدوا فيه الأقطار التى كانت تابعة فيما مضى للامبراطور ية العثمانية بتقر ير مصيرها ، التقى أصدقاء خمسة هم- سعد زغلول باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العز يز فهمى بك ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى- لمناقشة مستقبل مصر ، ومن ذلك اللقاء ومن المناقشات التى أعقبته ، ولد حزب الوفد .

كان الرجال الخمسة مواطنين مصر يين من أصل فلاحى ، فسعد زغلول وأحمد لطفى السيد وعبد العز يز فهمى كانوا أبناء عمد قرى متوسطى الثراء وشبوا فى وسط ر يفى فيه انتظموا فى « كتّاب » القر ية ؛ أما محمد محمود وعلى شعراوى ، فكان أبواهما من بين أغنى ملاك الأراضى فى البلاد ، ومع ذلك ، فلقد كان الأخير محافظا على لهجته الصعيدية ؛ وكانوا جميعهم ينتمون إلى نفس الجيل- وكان سعد زغلول وعلى شعراوى أكبر الأعضاء سنا بنحو عشر سنوات- تعلموا جميعهم تعليما وطنيا وغر بيا ، وكانوا جميعهم ، باستثناء سعد زغلول ،

أعضاء فى «حزب الأمة» أو على الأقل مثل سعد زغلول من أقوى المتعاطفين معه، وكلهم تزوج من احدى بنات أعيان الأتراك الشراكسة، ولكنهم مع ذلك كانوا لايزالون يتذكرون بوضوح تلك الأيام التى كان يطلق فيها السادة الأتراك على المصرى «پس فلاح Pis - Fellah » أى «فلاح قذر»، كما كانوا يذكرون عندما كان العمد والأعيان المصريون يضربون بالسوط إذا ماعجزوا عن أن يوردوا ضرائب القرية فى ميعادها (٣). وكانت الكراهية والنفور من الصفوة التركية أكثر عمقا فى تغلغلها فى النفوس من كراهيتهم للاحتلال البريطانى، ولذلك كانت حاجتهم إلى اذلال الاتراك ورغبتهم فى الاحلال محلهم كأعيان فى البلاد، قوتين دافعتين هامتين، كانتا تشكلان الفارق الجوهرى بينهم وبين أعضاء الحزب الوطنى، الذى لم يرفض أعضاؤه تأييد سياسة وحدة اسلامية بمصادقة السلطان، أما الفارق الجوهرى الآخر بين الحزبين هو أنه بينما كان أعضاء حزب الأمة غالبيتهم من أعيان لهم مصالح ثابته يسعون إلى حمايتها والحفاظ عليها، كان أعضاء الحزب الوطنى غالبيتهم من صغار البرجواز بين الحضر بين الذين لم يلقوا تأييدا من التجمعات المحلية، أو لم تكن لهم حتى عصبية فى الريف.

ولد سعد زغلول فى قرية إبيانه، إما فى سنة ١٨٦٠ أو ١٨٥٧ وكان أبوه عمدتها. توفى أبوه وهو صبى فى السادسة من عمره، فتكفل بتنشئته أخوه الأكبر من أبيه (٤). وعلى شاكلة الأطفال فى نفس عمره، تلقى العلم فى كتّاب القرية، وفى سن الثانية عشرة دخل الأزهر، ثم صار واحدا من أتباع الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى، وصار مساعدا للشيخ محمد عبده فى تحرير الوقائع المصرية الجريدة الرسمية، وانضم إلى الشيخ محمد عبده فى الثورة العرابية ولعب دورا صغيرا سجن من جرائه لفترة قصيرة، ويبدو أنها خلّفت عنده نفورا من العمل السياسى زمنا طويلا. وأخيرا بدأ فى الاشتغال بالمحاماه، ثم حصل على درجة الليسانس فى القانون من فرنسا، ولما كان على صداقة مع

الأميرة نازلى فاضل، ابنة عم الخديو وخصمه، فقد التقى فى صالونها بالمسئولين البريطانيين، وتصادق مع هارى بويل السكرتير الشرقى ثم مع لورد كرومر، وارتفع نجمه فى أواخر الأربعينات من عمره عندما تزوج من ابنة مصطفى باشا فهمى، وكان معروفا عنه أنه أكبر رئيس وزراء فى مصر مؤيد للبريطانيين. وكوّن سعد زغلول لنفسه اسما كقاض فى محكمة الاستئناف حيث أكسبه أسلوبه المنطقى الواضح احترام المحامين الذين كانوا يترافعون أمامه (٥).
وفى سنة ١٩٠٥ عينه كرومر وزيرا للمعارف، وكان منصبا حساسا بصورة خاصة، نظرا لأن مصطفى كامل كان فى ذلك الوقت قد أيقظ الطلاب للعمل الوطنى، وكانوا يتظاهرون باستمرار و ينظمون الاضرابات باسم الوطنية. وكان سعد زغلول يعتقد، فى ذلك الوقت، أن الاستقلال وهم وأمل باطل وأن ثورة مصطفى كامل ثورة مجنون ينبح على القمر(٦)، وهكذا كان الرجل الذى صار فيا بعد قبلة الطلاب وتشيد بذكره الجماهير، كان غالبية حياته متعاطفا مع الحكم البريطانى فى مصر، الذى كان يعتقد أنه أفضل بكثير من سوء الادارة الخديوية.

بدأ تقارب سعد زغلول من الحركة الوطنية قرابة سنة ١٩١٣ عندما ترأس المعارضة فى البرلمان باعتباره نائب رئيس الجمعية التشريعية المنتخب. و يعزو البعض السبب فى تغيير موقفه إلى حقيقة أن سياسة القنصل العام البريطانى السابق، الجنرال الدون جورست Gen. Eldon Gorst للتقارب من الخديوى عباس قد أوضحت للعناصر السياسية المعتدلة فى مصر أن أملهم فى تمصير السلطة نهائيا لن يتحقق وأن محاولاتهم لقيام حكومة دستورية لانهاء الأوتوقراطية الملكية لم تلق تشجيعا من المسئولين البريطانيين (٧)، وعزا آخرون تغير سعد زغلول إلى عدائه للورد كيتشنر خليفة جورست، الذى كان يكرهه بدوره ورفض أن يعين سعد زغلول عضوا فى الوزارة من تلك الفترة فصاعدا، نلاحظ مبادىء معارضة مشتركة للحكم البريطانى فى مصر من

جانب أعضاء حزب الأمة المعتدلين فى موالاتهم للبريطانيين، ومن جانب أعضاء الحزب الوطنى، حزب مصطفى كامل.

ولم يكن سعد زغلول طوال حياته العامة يعتقد أن البريطانيين يمكن دفعهم إلى الجلاء عن مصر عن طريق ثورة أو أى عنصر آخر فى برنامج مصطفى كامل للعمل الوطنى. ومع ذلك، كانت سنوات الحرب وما أعقبها من تصريحات الحلفاء التى وعدوا فيها «أصدقاءهم» الخاضعين للسياة التركية، بالاستقلال، قد قوى الاعتقاد بأن الحكم الذاتى، ان لم يكن الاستقلال، فى طريقه إلى أن يمنحوه. ومثل غيره من المصريين والعرب، آمن سعد زغلول بالوعود التى أدلى بها الحلفاء.

وكان عبد العزيز فهمى ألمع عقلية قانونية فى البلاد، وكان هو وأحمد لطفى السيد صديقين منذ سنى دراستهما بمدرسة الحقوق مع اسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت، واشترك هو وأحمد لطفى السيد فى تأسيس جمعية سرية تهدف إلى تخليص مصر من الوجود البريطانى، وهى جمعية مالبثت أن اندمجت لفترة قصيرة فى الحزب الوطنى الذى كان وقتها جمعية سرية صغيرة لها نفس الهدف. كان فهمى محاميا وصار واحدا من أبرز المحامين فى البلاد؛ وفى سنة ١٩١٣ انتخبت فى الجمعية التشريعية حيث انضم إلى سعد زغلول فى صفوف المعارضة.

وكان أحمد لطفى السيد، مفكر المجموعة كما كان أيضا من أتباع الشيخ محمد عبده، ووضع أيديولوجية حزب الأمة واشترك فى تأسيسه فى سنة ١٩٠٧، كما اشتغل لمدة ثمان سنوات محررا «للجريدة»، جريدة الحزب، وفيما بعد، كان عليه أن يعاون فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، كما سبق له أن عاون فى تأسيس حزبي الوفد والأمة، وصار المشرع غير الرسمى لأنظمتها. ومع ذلك، لم تكن أكثر انجازاته بقاء هى تأسيس الأحزاب السياسية فحسب، بل

كونه مربيا أيضا. ولعله فعل الكثير من أجل مصر عندما كان رئيسا لجامعة فؤاد الأول - القاهرة الآن - عنه كسياسي، حتى اكتسب لقب «أستاذ الجيل».

ومحمد محمود هو ابن محمود باشا سليمان، أحد ملاك الأراضي الأثرياء، وكان الابن نفسه يمتلك أراضي شاسعة في الوجه القبلي، وهكذا ولد، كما يقول المثل العامي، وفي فمه ملعقة من فضة.

وأما علي شعراوي، فكان ثريا بالمثل، تزوج من هدى هانم سلطان، وكان المعروف عن أبيها أنه واحد من أغنى أغنياء مصر، وقد أسست فيما بعد الحركة النسائية.

وكان الرجال الخمسة لهم نشاط سياسي في السنوات السابقة للحرب، وبعد انتهاء الحرب تجددت الرغبة عند الزعماء المصريين لوضع خطة موحدة للعمل الوطني. ومما يبعث على السخرية أن سعد زغلول «أبو الثورة» لم يكن يرى في بادىء الأمر الحاجة إلى اتخاذ أية مبادرة مع السلطات البريطانية بل كان يعتقد أن المبادرة يجب أن تأتي من جانبها، بالرغم من أنه وافق بعد ذلك على ضرورة زيادة التخطيط عندما لقي تشجيعا من «حسين رشدي باشا»، رئيس الوزراء، و«عدلي يكن» وزير الخارجية (٨).

وثلاثة من المجموعة، هم: سعد زغلول وفهمي وشعراوي - وكانوا جميعهم أعضاء في الجمعية التشريعية - اختارهم الاثنان الباقيان، ليشكلوا وفداً لمقابلة «سير ريجنولد وينجت "Sir Reginald Wingate"»، المندوب السامي، في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، لمناقشة مستقبل مصر. وبالرغم من أن الرفاق لم يكونوا في بادىء الأمر واثقين تماما مما يريدونه أكثر من صورة ما من صور الحكم الذاتي، إلا انهم وجدوا أنفسهم وقد انجرفوا أثناء حديثهم مع «وينجت» لقد أحس «فهمي»، وكان شخصا سريع الغضب جدا، بأن

«ونجت» أبدى استخفافا بقدرة مصر على الحكم الذاتى، وأعلن باختصار أنهم قد جاءوا ليطلبوا الاستقلال التام (٩). وكان ونجت متعاطفا نوعاً مع طلب المصريين، ولكن لسوء الحظ أن الحكومة البريطانية كانت مشغولة جدا بالمشاكل التى واجهتها عقب الحرب، عن أن تهتم بالمصريين، وبعد مضى بضعة أشهر بعد ذلك، عجّل هذا التغاضى بحدوث أزمة.

بعد عشرة أيام من الاجتماع بوينجت، شكّل الأصدقاء الخمسة، بالاضافة إلى اثنين جدد هما: عبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة، تنظيما عرف باسم الوفد المصرى ووضعوا مجموعة من القواعد المعبرة عن أهدافه: كان الغرض من الوفد النضال من أجل استقلال مصر التام بالطرق السلمية (مادة ٢)... استمد الوفد قوته من ارادة الشعب ورغبته (مادة ٣)... فتح الوفد باب عضويته لكل من يسعى لتحقيق نفس الأهداف (مادة ٨). (١٠) وفى محاولة للحصول على أقصى حد من التأييد الشعبى، توجه الوفد إلى الشعب وطالب بأن يفوضه بأن يتكلم باسم مصر. وفى مظهر من الوحدة لم يسبق له مثيل، أيدت الحكومة الوفد، وتجمعت آلاف التوقيعات من الشعب تفوض أعضاء الوفد أن يتصرفوا كمندوبين عن المصريين فى نضالهم من أجل الاستقلال، وامتدت عضوية الوفد لتشمل ممثلين من الحزب الوطنى ومن طائفة الأقباط التى أظهرت بمشاركتها لأول مرة لبقية المصريين، أن القضية قضية مشتركة، واتسعت لجنة الوفد المركزية ليبلغ عدد أعضائها سبعة عشر، فى حين أن الأعضاء غير الرسميين سرعان ماازداد عددهم ليشمل الشعب بأسره تقريبا.

وبالرغم من أن سعد زغلول سرعان مااختير لرئاسة الوفد، إلا أن كل خطوة خططتها اللجنة المركزية تخطيطا جماعيا، ثم صاغها بالعربية أحمد لطفى السيد وبالفرنسية اسماعيل صدقى، ولقد اختار المؤسسون الأصليون سعد زغلول رئيسا للوفد لسببين: أولا، لأنه كان أكبرهم سنا وأعلاهم مركزا باعتبار أنه كان رئيسا للوزراء من قبل، كما أنه انتخب نائبا لرئيس الجمعية التشريعية؛

ليفوتوا على رجل يكرهونه و يرتابون فيه، أعنى محمد سعيد باشا الطالبة برئاسة الوفد استنادا إلى أقدمتيه كرئيس وزراء سابق (١١). وفى اختيار سعد زغلول افترض الأعضاء الآخرون أنه سيكون الأول بين نظرائه، وفى الواقع كان هو كذلك خلال الأيام الأولى من فترة اضطرابهم، ولكن الظروف، بالاضافة إلى شخصية سعد زغلول، مالبثا أن غيّرا ذلك.

ولايقاظ التأييد الشعبى، شرع أعضاء الوفد فى مخاطبة الناس، وسافروا الى مختلف أرجاء البلاد ليجتذبوا الأهالى لتأييدهم وليعطوا لحركتهم شرعيتها. وكان سعد زغلول خطيبا مفوها رغم مابه من عيوب كلامية، كما كانت الدوائر القضائية والسياسية على علم بهذا من خبرتها معه، وهكذا فُرض سعد زغلول على الشعب، وقد استغل فصاحته أكبر استغلال فى مخاطبته للجماهير؛ ومن خلال خطبه الشعبية أدرك سعد زغلول مقدرته كخطيب. صحيح انه كان معروفا فى الجمعية التشريعية كخطيب مقنع، ولكنه أثناء اتصالاته بأفراد الشعب أحس بقدرته على أن يؤثر فيهم و يفوز بتأييدهم. عندما كان يتحدث عن التحرر من الطغيان وعن الأستقلال، كان يبدو أنه ينتقى من ذاكرته التى ترجع به إلى ماضيه كفلاح: موضوعات وأحاسيس تواءمت مع الذاكرة التجميعية للفلاح ومع المتطلبات الراهنة، وقد أفصح أتفاق الاثنين عن نفسه فى تجاوب فورى من جانب الجماهير، وفى اعجاب غريزى من الأعماق وعلى شاكلة «بيد بايبر (١٢) صاحب المزمار السحرى»، كان سعد زغلول يسير والناس من ورائه إلى حيث يقودهم، وكلما نمت الحركة الوطنية كلما ازداد ادراكه بقدرته ومكانته فى الوفد، ونظرا لأنه كان يملأ منصبه بالدرجة التى لا يمكن أن يشاركه أحد فيه، فلقد صار يعتبر نفسه خلاصة تجسيد لمصر و يعتبر أن واجب الأعضاء الآخرين هو اتباعه فحسب. ومن خادم للبريطانيين — كما كان أعداء زغلول يدعونه يوما ما، تحول تحولا كاملا ليصبح فى أعين الشعب رمزا لمطامح مصر فى المستقبل. ومع ذلك فقد ظل سعد زغلول فى نظر لجنة الوفد

المركزية واحدا من الزعماء العديدين، وظهر نضاله الأخير من أجل رئاسة الحزب المطلقة فى باريس سنة ١٩٢٠، عندما اكتشف فيه زملاؤه أنه مثل، وحش فرانكنشتين خلقوه ولم يعودوا بعد قادرين على ايقافه عند حده.

ولقد أثار الاضطراب الذى سبّبه هياج الوفد فى البلاد، بالرغم من الأوامر البريطانية بحظر القاء خطب علنية، أثار غضب وفزع السلطات البريطانية فى مصر، كما أثار غضب وفزع ميلن تشيتهام Milne Chestham القائم بالأعمال، الأمر الذى دفعه إلى أن يلجأ إلى القوة: ففى ٩ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل، ونفوا إلى مالطة، ففجرت هذه الحادثة مظاهرة عامة تأييدا للوفد، وعندما أخمدتها السلطات، تسببت فى قيام انتفاضة عنيفة هى ثورة سنة ١٩١٩. وهناك من يعترضون على تسمية هذه الأحداث بـ «ثورة» طالما أنها لا تتواءم مع المتطلبات المتواترة لثورة ما كما عرفناها فى كتب التاريخ، ومع ذلك فهى فى نظر المصريين كافة تمثل ثورة لأنها أقصت صفوة حاكمة لتفسح مجالا لغيرها، كما أنها عبأت الجماهير، لقد كانت قطعا ثورة ضد الوجود البريطانى فى مصر، وتأييدا للوفد وزعمائه والمبادئ التى يتمسكون بها. و بالالتجاء إلى اجراءات القمع، دفع البريطانيون برجل مريض فى الثالثة والستين من عمره وله تاريخ طويل من التعاون معهم، ليصبح ثوريا وزعيما لبلاده.

ولقد شهد ١٠ مارس، وهو اليوم التالى لالقاء القبض على أعضاء الوفد ونفيهم، شهد مظاهرة سلمية ضخمة قادها طلبة مدرسة الحقوق واشترك فيها طلاب مدرستى الطب والهندسة. ولما رفض المتظاهرون الامتثال لأوامر الشرطة بالتفرق، اعتقل مئات عديدة وسجنوا بالقلعة، ولم يكن طلاب المدارس الثانوية ولا طلاب الأزهر يعلمون بأمر هذه المظاهرة حتى نهاية اليوم، عندئذ خططوا لتنظيم مظاهرة فى اليوم التالى احتجاجا على ماجرى من

اعتقالات ، وانضم اليهم سائقو الترام وسيارات الأجرة ، وشلت حركة مواصلات النقل فى المدينة ، واغلقت المحال التجارية تضامنا مع الحركة . فى هذه المرة قوبل المتظاهرون بنيران بنادق الشرطة ، وقتل ستة من الطلاب وجرح اثنان وعشرون ، وتجددت المظاهرات فى اليوم التالى ، يوم ١٢ مارس ، وفيه قتل وجرح عدد كبير من الطلبة أكثرهم من طلبة الأزهر ؛ ومالبثت أن قامت كل طائفة من الطوائف فى البلاد بالاضراب ، واشتركت فى المظاهرات : نقابة المحامين ، وكل موظفى الحكومة ــ وهو أمر أذهل البريطانيين لان البيروقراطيين كانوا عنصر استقرار منذ زمن سحيق ــ كما اشترك فى المظاهرات عمال السكك الحديدية ، بل ونساء الأعيان محجبات حتى أعينهن ، وسرن فى الشوارع وهن يصحن بهتافات تطالب بالاستقلال . وطيّر الطلاب أنباء الانتفاضة الى كافة أرجاء البلاد واندلعت الاضرابات والمظاهرات فى المدن الكبرى والصغرى والقرى ؛ وقطعت خطوط السكك الحديدية وحطمت العربات لمنع القوات البريطانية من اخماد الانتفاضة ، الأمر الذى دفع بالجنرال بلفن General Bulfin ، القائم بأعمال القائد العام للجيش البريطانى ، فى يأسه الى أن يصدر انذارا بأن أى تخريب جديد للسكك الحديدية سيكون سببا فى حرق أقرب القرى ، معاملة بالمثل ؛ ولكن الانذار لم يوقف الأهالى ، وتوقفت مواصلات السكة الحديد تماما ، واغتيل موظفو وضباط الجيش البريطانى فى الاقاليم .

وفى ٢٥ مارس ، وصل الى مصر الجنرال ألنبى General Allenby مندوبا ساميا جديدا ، ونصح بأن يطلق سراح سعد زغلول والوفديين المنفيين وأن يسمح لهم بأن يطرحوا قضيتهم فى مؤتمر الصلح بباريس ، فأطلق سراح زعماء الوفد فى ٦ من ابريل وسمح لهم بالتوجه إلى باريس ، بينما أبحر بقية أعضاء لجنة الوفد المركزية الى فرنسا للانضمام إلى أصدقائهم فى باريس حيث كانوا يأملون أن يطرحوا القضية

المصرية أمام مؤتمر الصلح، ومع ذلك استمرت الاضطرابات فى مصر دون أن تهمد حتى نهاية تلك السنة، وعلى مدى عشرة أشهر كاملة، حتى بلغ عدد المصريين الذين قتلتهم السلطات البريطانية ثمانمائة، وبلغ عدد الجرحى ألفا وأربعمائة(١٣). وفى محاولة لتفهم أسباب القلاقل فى مصر، شكلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة لورد ملنر Lord Milner، الذى وصل إلى مصر فى ديسمبر لتحرى الموقف. وفى مصر قوبلت اللجنة بمقاطعة شبه اجماعية دامت حتى مغادرتها للبلاد فى مارس سنة ١٩٢٠، وكانت تحرياتهم قد قوبلت بتوجيهات بمناقشة قضية مصر مع ممثلى مصر، الوفد المصرى فى باريس.

ولم تكن خيبة الأمل التى منيت بها لجنة ملنر تعد شيئاً بالقياس لما منى به وفد مصر من خيبة أمل فى باريس، اذ لم يتحدث معهم أى من الممثلين فى المؤتمر. وفى يأسهم فى مواجهة هذا الجمود، قرر أعضاء الوفد أن يلجأوا إلى مساعدة عدلى يكن وزير الخارجية، وأبرق له سعد زغلول ليأتى فوراً. رد عدلى بأنه على استعداد تام لذلك ووصل باريس فى ابريل ١٩٢٠، ومن خلال اتصالاته، أفلح فى فتح لأبواب الدبلوماسية ووافقت الحكومة البريطانية، وتحت تأثير ملنر، على أن تمنح وفد مصر حق طرح قضيتهم، فتوجه سعد زغلول وعدلى وقلة من أعضاء الوفد الآخرين إلى انجلترا فى شهر يونيو ليبدءوا محادثاتهم مع المسئولين وبخاصة ملنر، وهكذا بدأت أول جولة من جولات المفاوضات الانجلو مصرية، التى كانت تبدو أنها لا تنتهى، حول معاهدة لتسوية الأمور بين كلتا الدولتين، بالرغم من أن محادثات ملنر ـ سعد زغلول كانت تجرى على مستوى مناقشات غير رسمية.

وبينما أُقِرّ مبدأ استقلال مصر، حدّت البنود التى عرضها ملنر على سعد زغلول من ذلك الاستقلال فى كلا الداخل والخارج، ودعمت انجلترا وجودها فى مصر بعدد من الشروط، وأهم من ذلك أنها فسرت وجودها بأنه شرعى؛

وبالرغم من هذه العيوب كان رفاق سعد زغلول على استعداد للموافقة على بنود الاتفاقية ولكن سعد زغلول صمد فى انتظار المزيد حتى «بلغ طريقا مسدوداً على حد قول ملنر(١٤) ويزعمون أن سعد زغلول ذكر لصحفى مصرى أنه كمصرى «أدهشته وأسعدته» البنود التى عرضها ملنر، ولكن كرئيس للوفد «أرى أن التوصيات لايمكن قبولها»(١٥)، وأوحى بقية أعضاء الوفد بأن تطرح البنود على الشعب المصرى لمعرفة رده. وكان واضحا أن رد الشعب كان فاترا، بالرغم من أنه لو كان سعد زغلول أظهر علانية، تأييده للمحادثات لما كان هناك شك فى أن يحذو الناس حذوه.

خلال سير محادثاته مع ملنر، ازدادت ريبة سعد زغلول فى أن كان لعدلى دافع آخر فى مساعدته الوفد وأنه كان فى الواقع يحاول أن يبيت أمرا، لصالحه، مع البريطانيين(١٦)، وكان سعد زغلول يعرف الفرنسية ولا يعرف الانجليزية وكانت المحادثات مع البريطانيين الرسميين تجرى بالفرنسية، ومن حين لآخر كان عدلى يقول شيئا بالانجليزية، الأمر الذى أثار شكوك سعد زغلول، وسواء كانت هذه الشكوك لما أساسها أم أنها قائمة على مبعث ضيقه بسبب أن عدلى قد نجح حيث فشل هو، فلا يزال ذلك موضع بحث، بالرغم من أنه يبدو أن هناك سببا مقنعا لتبرير شكوك سعد زغلول، وتبقى الحقيقة وهى أنه بينما كان بقية أعضاء الوفد معترفين بجميل عدلى ومقدرين لجهوده، نيابة عن مصر، حتى ولو كان فى بذلها خدمة لذاته، كان سعد زغلول على النقيض منهم.

ولما كان سعد زغلول مستبدا بطبعه، فلقد ساعد مرضه وشيخوخته على تقوية استعداداته وجعله ملولا عن المعارضة والمجادلة، وكان مالقيه من احباطات فى باريس سببا فى شجاره مع كل عضو من أعضاء الوفد باستثناء أحمد لطفى السيد، الذى كان يلجأ دائما إلى أن يهدىء من روعه ويتحاشى لسانه السليط، بل لقد كان أكثر مايحس به سعد زغلول شخصيا من مرارة هو ماكان يكنه غالبية أعضاء الوفد لعدلى يكن من اعجاب وثقة، لا لأنه كان

«ار يستوقراطياً بمعنى الكلمة» فحسب ولو أنهم كانوا متأثرين بذلك أيضا ، بل لذكائه وأدبه الدائم الذى كان يتناقض تناقضا تاما مع فظاظة سعد زغلول ، ولكن لما صار سعد زغلول رئيسا للوفد ، لم يكن بالشخص الذى يسمح لأى فرد سواه أن يحل محله ، خاصة إذا كان رجلا مثل عدلى الذى كان نقيضه التام ، ولم يكن سعد زغلول «الفلاح» يسمح لعدلى «التركى» أن يحطمه .

كان سعد زغلول فلاحا بأعمق أحاسيسه ، أعنى ، كان يتصرف بمفرده يرتاب فى الآخرين و يتشكك فى دوافعهم ، كان تواقا إلى الشهرة و يؤمن بقدره . وكان طويل القامة ، متقشفا فى مظهره ، عيناه صغيرتان ولكنهما نفاذتان ، فوق شارب متميز ، أبيض كث ، له رقة فى مظهره فطرية ومؤثرة ؛ كان يظهر بوضوح فى أى تجمهر لطول قامته ، ولصورته النبيلة وذكائه الوقاد . كان يبدو ار يستوقراطيا بطبيعته ، ولو أنه كان عصاميا ؛ كان عليه أن يناضل طويلا وبمشقة ليكسب شهرة ومكانة فى مجتمع كان يقدّر المنبت والثراء ولكن كان نادرا ما يقدّر الموهبة . كان متغطرسا ومغرورا ، يتأثر بالاطراء ، وكان خارق الذكاء . كان رجل الجماهير ، زحف إلى القمة من خلال قوة الارادة المحضة ، وكان وحشا سياسيا ، لو استدعى الأمر لحارب مستخدماً أدنى الوسائل ، وإذا ما واتته فرصة قلما يؤنبه ضميره عن طعن شركائه فى ظهورهم ، ولكنه فى استطاعته أيضا أن يكون وفيا مخلصا . كان خطيبا يجعل الناس تتواءم معه ومع قضيته ، ولذا صار شعار رجل الشارع «كلنا سعد» ، ولذلك كان محل تبجيل الفلاح والطالب ورجل الشارع وكل مصر تقريبا بصورة لم يسبق لزعيم قبله أو بعده أن تمتع بهذا الاحترام ، ولو أنه كان أيضا مكروها ومهابا ومحترما من خصومه .

كان عدلى يكن على النقيض تماما : ولد أر يستوقراطيا ، ولكن كان يبدو أقرب لأن يكون فلاحا من سعد زغلول ، اذ كان أسمر البشرة ، ملامحه زنجية

يعزوها البعض إلى أجداده السودانيين، ومع ذلك، فلقد كانت تربطه بالأسرة المالكة رابطة قرابة. كان واسع الثراء، ولم يكن يحارب قط من أجل البقاء أو الشهرة إذ أتيا له بحق المولد، فضلا عما كان يتمتع به من صفات مؤكدة وبخاصة مهارته الادارية. تلقى العلم فى فرنسا وتركيا، والتحق بالمدارس الفرنسية والألمانية فى مصر. كان أول عمل التحق به فى خدمة الحكومة عندما عُيِّن سكرتيرا خاصا لنوبار باشا، وهكذا عمل عن قرب مع أعظم داهية سياسى فى مصر. وفيما بعد عيِّن وزيراً، واشترك فى وزارة رشدى باشا واختص فيها بالخارجية. ولم يكن عدلى ارستوقراطيا فحسب، بل كان أمينا أيضا، عنده «عزة نفس»، وهى من الخصال التى يقدرها الناس فى مصر تقديرا عظيما، وهو لا يحط من قدر نفسه أبدا ليؤدى عملا وضيعاً، و يندر أن يقبل الاشتراك فى أى أمر أعنف من مناوشات سياسية نبيلة. كان يفضل أن يستقيل عن أن يحط من قدر نفسه بالاشتراك فى شغب سياسى. كان رجل دولة Statesman ولكن لم يكن سياسيا Politician وكان عدلى دائما محل اعجاب، ولكن نظرا لترفعه، كان من النادر أن يكون محبوبا، وقلة من الشعب يعرفونه، وهو بدوره ندر أن يتصل بالناس، ونادرا ما كان يتأثر بهم، لو حدث؛ ومع ذلك كان رجلا حكيما يمكنه أن يرى جانبى المشكلة، وكان يحترم آراء غيره(١٧).

لم يكن سعد زغلول أدهى رجل سياسى فى مصر على الاطلاق. اذ أن ذلك الدور كان وقفاً على اسماعيل صدقى، كما لم يكن سعد زغلول أعمق مفكر، اذ كان ذلك الدور دور أحمد لطفى السيد، ولم يكن حتى أكثر الساسة نشاطا، اذ كانت هذه بلا نزاع صفة مصطفى النحاس. كان سعد زغلول رجلا مسنا، مريضا، يعانى من مرض السكر والتهاب المفاصل (النقرس) ومرض القلب، وكلها جميعا جعلته متقلبا وسريع الغضب ولكن كانت له خصال فاقت ما كان عليه كل السياسيين غيره فى مصر: كانت لديه القدرة على القيادة

وجعل الآخرين يسيرون خلفه مستسلمين، كانت لديه العزيمة على النجاح مهما كانت الصعاب، والمهارة فى التخلص من المواقف الصعبة، و يتحد مع هذا اعتقاد راسخ رسوخا ثابتا يشاركه فيه كثير من الزعماء هو أنه هو وحده الذى يمكنه أن يقود بلده إلى النجاح. ويمكن للمرء أن يقول أن اعتقادا مثل هذا الاعتقاد لهو نتيجة شخصية أنانية، وهو مالا يرقى إليه شك، وقد يعتبرها المرء نتيجة هبة روحانية charisma، وهى عبارة مستهلكة لدرجة أنها فقدت الآن مغزاها الأصلى، أو يمكن أن يعتبرها المرء عظمة، لأنه بالرغم من أن سلوك سعد زغلول قد يكون معيبا بصورة لايمكن تصديقها، إلا أنه كان بارزا تماما. وقد يدعو سلوكه أحيانا إلى كرهه ولكنه كان شخصية لايمكن تجاهلها.

عندما أنتهت محادثات ملنر- سعد زغلول فى آخر أغسطس، عاد الوفد إلى باريس لينضم من جديد إلى بقية رفاقه، وهناك اقترح عبد العزيز فهمى أنه طالما أن المحادثات غير الرسمية مع ملنر لم تؤد إلى شيء محدد، فيجب على «عدلى» أن يقود مجلس الوزراء فى مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية، ويجب على الوفد أن يؤيد عدلى. ولم يكن بمستغرب أن يعارض سعد زغلول الفكرة، وزاد اقتناعه عن ذى قبل بأن عدلى كان يخطط من وراء ظهره. لقد حكم على الخطة بأنها «اغتيال» سياسى له(١٨)، على أن واحدا من أعضاء الوفد، وقد نفد صبره من غطرسة سعد زغلول ونوبات استيائه وتقلباته بوجه عام، انفجر قائلا ان الوفد جاء إلى هنا ليسير قدما بقضية مصر لابقضية سعد زغلول، فوافق سعد زغلول على مضض بأن يلتزم بقرار الأغلبية، التى كانت الفيصل بينهم، ولكنه خطط بينه وبين نفسه أن يحفر قبر عدلى سياسيا، إذ بدأ بعد ذلك الانشقاق فى صفوف الوفد، وسرعان مااتسع إلى تصدع.

كان فى استطاعة سعد زغلول أن يستفيد من عدلى، وقد حدث، ولكنه عندما استنفذ خدماته وأحسّ بخطورته الكامنة على وضع سعد نفسه، خطط

لتحطيم عدلى دون أدنى احساس بوخز للضمير، فلقد حث مصطفى النحاس، الذى كان يطيعه طاعة عمياء، أن يبعث برقية إلى القاهرة نشرت فى «الأخبار»، جاء فيها أن عدلى كان كارثة على الوطن»، ولكن لما احتج بقية الوفديين عليه بسلوكه مثل هذا السلوك، أجاب مبررا: «سأقطع رقابهم قبل أن يقطعوا رقبتى»(١٩). كان سعد زغلول يعمل بأسلوب يمكن التكهن به تماما، لأن مهمة أى زعيم سياسى صاعد هو أن يزيح الزعيم الذى له الغلبة والذى تمثل فى «عدلى». ولكى يفعل ذلك لايمكن لسعد زغلول أن يسمح بوجود أية مجموعة منحرفة بين الصفوف، ولذلك كانت خطوته التالية بكل تأكيد التخلص من كل الوفديين الذين كانوا متعاطفين مع عدلى، ليتركوا له وحده التحكم فى الحزب، يحيط به فقط أولئك الأعضاء الذين كانوا على اتفاق تام مع أساليبه وأهدافه.

وفى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ أسند إلى عدلى تشكيل وزارة كما أسندت إليه رئاسة وفد مصرى رسمى للتفاوض على اتفاقية مع الحكومة البريطانية. وبالرغم من برقية سعد زغلول خطط عدلى يكن ليكون سعد زغلول ضمن الوفد الرسمى لزعماء الوفديين ودعاه مع الآخرين، فقبل سعد زغلول الدعوة بشرط أن يرأس الوفد، ويبدو أن عدلى قد وافق، ولكن وزير خارجية بريطانيا لورد كيرزون Lord Curzon رفض ذلك وأصر على أن رئيس وزراء مصر يجب أن يكون رئيسا للوفد(٢٠). وفى الوقت نفسه، اتخذت لجنة الوفد المركزية فى مصر، خلافا لرغبات سعد زغلول قرارا جماعيا فى شهر أبريل بتأييد حكومة عدلى ومفاوضاته مع بريطانيا. لقد أثار دهشتهم رد سعد زغلول بتصريحه العام بأنه سينضم إلى الوفد فقط لو كان على رأسه، وطالب الشعب بمعارضة حكومة عدلى، زاعما أن أية مفاوضات تجريها لن تمثل مطالب الشعب الذى فوضه وحده لتحقيقها. وعند عودة سعد زغلول إلى مصر، لقى ترحيبا جنونيا من الشعب الذى لم يترك لديه شكاً فى سلطانه عليه، وعندئذ أدرك ادراكا تاما أن

الناس كانوا جميعهم مؤيدين له وأنه يمكن أن يستغنى عن زملائه الأوائل و يسلك كيفما شاء دون ماخوف من العواقب.

ولكن ردا على ذلك نشر محمد محمود وأحمد لطفى السيد وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى، خطابا عبروا فيه عن استنكارهم لموقف سعد زغلول، مؤكدين أن ر يبته فى وزارة عدلى واصراره على رئاسة الوفد قائمان على أسباب شخصية. ولايتفق مع ماينصح به غالبية الوفد، وهم لذلك براء من «اجرائه التعسفى الانفرادى»(٢١). وفى ٢٨ إبر يل سنة ١٩٢١، استقالوا من الوفد، ومالبث أن أعقب ذلك استقالات أعضاء آخر ين فى لجنة الوفد المركز ية حتى استقال كل المؤسسين الأصليين للوفد فيما عدا سعد زغلول، ومن أعضاء اللجنة المركز ية البالغ عددهم ثمانية عشر، بقيت فقط فئة مخلصة مؤلفة من خمسة حول سعد زغلول. ولقد اقُصى عن الوفد كل من جعلوه حز با منظما تنظيما قائما على صفوف جماعية بدلاً من اعتماده على فرد واحد؛ وقد أصبح الوفد بذلك يديره شخص واحد، وصار الحزب على استعداد تام لتحقيق مطالبه، وكان سعد زغلول يحيط نفسه بشبان من ذوى النشاط السياسى أمثال: مكرم عبيد ومصطفى النحاس ومحمود النقراشى، وقلة من الكبار الأكفاء أمثال: واصف غالى وعلى الشمسى، وابن اخت سعد زغلول، فتح الله بركات، الذى ظل معه أيضا، ولكن كانوا جميعهم ينفذون أوامره بلا نقاش.

لقد كان رجل الساعة، ولذلك كان أية محاولة للتفاوض مع انجلترا بدونه مقدر لها الفشل حتى ولو تم الحصول على تنازلات، لأن الوفد سيعترض عليها. ولقد كان هذا هو نمط المفاوضات الأنجلومصر ية وسبب فشلها حتى سنة ١٩٣٦ عندما تغيرت نظرة جميع الأحزاب تغيرا حتميا بسبب الوضع الدولى.

ولقد اتخذ الصراع من أجل السلطة بين سعد زغلول والقوى الأخرى فى مصر، اتخذ منذ البداية أبعاد الحياة و الموت. ولكى ينزع الثقة فى عدلى وفى

المنشقين من الوفديين، مؤيديه الأساسيين، طلع سعد زغلول بمفهوم صوفى عن الوفد ودوره هو فيه وهو الموقف الذى يلتزمه غالبية الثوريين الذين يدعون أنهم مختارون لأنهم دائما على جانب الحق. لقد أسرّ فى مذكراته «يلزم أن أضع نصب عينى أن أكون يوما من الأيام «فريدا» لازميل لى... وما بى من حاجة لأن أكون «موفداً» ولا أن أكون رئيس حزب بل يكفى أن أكون «ممثل غاية» وحاملا لمبدأ، فاذا كان لهذا أعضاء كانوا معى، وإلا بقيت وحدى.» وكان سعد زغلول يقول علانية أن الوفد ليس حزبا، بل مفوضا يتخذ سلطته من الشعب ومعبرا عن ارادة الشعب، تماما نفس العبارات التى استخدمها مصطفى كامل وطبقها على حزبه. لقد قال سعد زغلول: «مجرم من يقول أننا حزب يطالب بالاستقلال»، واستطرد: «لأن هذا يتضمن أن هناك أحزابا أخرى لاتريد الاستقلال، فالشعب بأسره يريد الاستقلال، ونحن المتحدثين بلسان الشعب نطالب به، نحن أمناء الشعب(٢٢) . هنا كان الزعيم الفلاح يعبر عن رغبات كل الفلاحين وكل أولاد البلد المحرومين من ميراث مصر فى معارضتهم لعدلى يكن ولكل «الذوات» الآخرين الذين نهبوهم على مدى قرون. وباعتباره صوت الرأى العام، كان الوفد اذن هو الحكم النهائى فى كل القرارات التى تتخذها أية حكومة كانت فى الحكم، لقد كان الوفد السلطة الحقيقة فى البلاد، لأنه هو وحده الذى يعرف مايريده الناس، وكان الوفد وحده هو الذى يؤتمن على حماية مصالح الشعب. لقد كان أبرع وسيلة للطعن فى دوافع أى حزب آخر إذ من الواضح أنه ليس مفوضا من الشعب، وكانت هذه العقيدة هى التى سيطرت على جوهر الوفد حتى زوال الحزب بعد ثورة سنة ١٩٥٢.

وفى أول يوليو سنة ١٩٢١، توجه عدلى إلى لندن لبدء المفاوضات، ولعله كان يدرك أن جهوده محكوم عليها بالفشل من البداية. لقد اجتاحت مصر الاضرابات والمظاهرات وشجعها سعد زغلول الذى كان يصف المفاوضات بأن

«جورج الخامس يفاوض جورج الخامس»، وهم بذلك يشكّون فى وطنية عدلى، كما يشكون فى ولائه لوطنه ويمهدون الطريق الرفض الفورى لأية بنود يستطيع عدلى أن يحققها.

وطوال المفاوضات، يبدو أن الحكومة البريطانية كان يحركها خوف من أنه قد تحل محلها فى مصر قوةَ أجنبية أخرى، خاصة إذا ماسمح للحكومة المصرية أن تعين مستشارين غيربريطانيين فى الوزارات، واذا ما انسحبت القوات البريطانية من المدن المصرية فأصبح كلا الأمرين موضوعين حيويين فى المحادثات. وعندما بدا أن أيا الطرفين لم يصل إلى قرار نهائى، تعجّل لورد كيرزون وقدّم إلى عدلى فى ١٠ نوفمبر مذكرة مشروطة لاتفاقية مقترحة بين البلدين. وتمهد مسودة الاتفاقية لالغاء الحماية ووضع مسودة لاتفاقية دائمة، بمقتضاها يكون لمصر أن تسلك سلوك التحرر فى علاقاتها الخارجية، ولكن كان ينبغى عليها ألا تدخل فى أية اتفاقية سياسية مع أية قوى أجنبية دون مشاورة سابقة مع الحكومة البريطانية، ولابد من بقاء القوات البريطانية فى مصر لمساعدة مصر فى دفاعها عن حدودها، ولحماية اتصالات الامبراطورية، وعلى الحكومة البريطانية أن تستمر فى التفاوض مع القوى العظمى لالغاء الامتيازات الأجنبية، وعلى الحكومة المصرية أن تعين مستشارا ماليا وقانونيا ،وأن تراعى ألا تعين أى موظفين أجانب فى جيشها أو فى دواوينها بدون اتفاق مسبق مع المندوب السامى البريطانى. وكانت البنود مماثلة بوجه عام لبنود محادثات ملنر- سعد زغلول، بالرغم من أنها كانت أكثر تقييداً لمصر.

رفض عدلى مسودة الاتفاقية على أساس أنها ممنوحة «بصفتها اجراء فعلى من اجراءات الوصاية»(٢٢)، وأبحر عدلى عائدا لمصر لتستقبله الجماهير على أنه خائن خان وطنه بمحاولته التفاوض البريطانيين بدون سعد زغلول، فاستقال عدلى على الفور، ووضع تقليدا لمن خلفه من الوزارات- هو أن الفشل فى التفاوض مع بريطانيا تعقبه الاستقالة.

وبينما كان سعد زغلول منفيا فى مالطة فى سنة ١٩١٩، أنشأ جمعية سرية واسعة الانتشار بمساعدة عبد الرحمن فهمى، وكان قلة قليلة من الوفديين على علم بها. وقد برهنت هذه الجمعية على فائدتها فى تنفيذ برنامج سعد زغلول لاثارة الاضرابات، لأنه أوكل اليها تنظيم اضرابات ومظاهرات جماهيرية تأييدا له ولتوضح مدى تأثيره على الشعب. ولو كان لسعد زغلول المسرح المصرى كله، لأتيحت لثوراته الفرصة لأن تحقق نجاحا، ولكن كان عليه أن يدخل فى صراع مع دعامتين رئيسيتين أخريين هما سلطان مصر والمعتمد البريطانى، وكلاهما يعارضانه؛

فلقد كان السلطان فؤاد (الملك بعد سنة ١٩٢٢) صنوا كفؤا لسعد زغلول. كان سادس أبناء الخديو اسماعيل الثمانية، وتربى غالبية حياته منفيا فى ايطاليا حيث خدم فى الجيش الايطالى، ثم بعد ذلك عيّنه السلطان العثمانى ملحقا عسكريا فى ڤينا لمدة سنتين، وعندما اعتلى عرش مصر ابن أخيه، الخديو عباس، عين عمه فؤادا رئيسا للحرس. وفى مصر، كان فؤاد أميرا فقيرا عُرف عنه أنه مقامر وزير نساء. بدأ تصادم فؤاد مع سعد زغلول عبر مائدة البوكر، اذ كثيرا ما كان يتغلب عليه المصرى. تزوج فؤاد من الأميره شويكار، حفيدة ابراهيم باشا، ولكنه طلقها بعد أن أطلق أخوها رصاصة على حلقه استحال استخراجها وخلّفت له نباحا مميزا يربك سامعه. وكان فقره فى بداية حياته سببا فى أنه شرع فى تكديس أكبر قدر من الثروة كلما سنحت الفرصة، ولم يكن جمعه لها من أقوم طريق. لقد نصبته السلطات البريطانية على العرش كبديل ضعيف عقب وفاة السلطان حسين كامل، خليفة عباس، ورفض ابن حسين تولى العرش. ولما صار فؤاد سلطانا فى سنة ١٩١٩، تزوج من ابنة عبد الرحيم صبرى باشا، حفيد الكولونيل سيف Col. Sève الشهير فى مصر باسم سليمان باشا الفرنساوى، فأنجبت له ابنا فى سنة ١٩٢٠ هو الأمير فاروق.

كان فؤاد رجلا ذكيا ومستهترا، يؤمن، على شاكلة سعد زغلول، أن

القدر اختاره لأداء أمور جليلة. كانت أمنيته، مرة، أن يقع عليه الاختيار ليكون ملكا على ألبانيا، فلما لم تتحقق له، اعتبر ذلك فألا لأمور أفضل ستحل به(٢٤). وعندما عُين سلطانا، تمادى فى دور الحاكم، وعلى شاكلة أبيه اسماعيل كان لفؤاد جاذبية، وكانت له عقلية شديدة الالتواء. كان رجلا قوى البنية، وسيما، وذا نشاط لايحد، كان يحب العمل بقدر حبه للهو، كان على اتفاق مع ملك ايطاليا ،بموجبه يبعث كل منهما بمحظياته للآخر عن طريق البحر إذا استثما منهن. كان مولعا بالنكات الجارحة للغير، اذ خدش ذات مرة حياء سيدات محترمات من نساء المجتمع الأجنبى بأن أطلعهن على صورة لما كان يسميه «حيوان جميل» ، ولم تكن إلا صورة لمحارب عار من قبيلة الدنكا مفتول العضلات وذو قوة خارقة. وكان فؤاد حاد الذهن، كثير القراءه جدا، وهب ذاكرة ممتازة. وقد يندر أن يحدث شىء فى مملكته دون أن يسترعى انتباهه، وكان بالمثل، على علم تام بالشئون الدولية؛ وكان فوق كل شىء رجلا حازما. كانت معرفته بالعربية محدودة وكانت أحاديثه العلنية تقابل بالضحكات من رعاياه المخلصين لتشويه لغتهم، ولكنه سرعان ماأتقنها، وهى مهارة جديرة بالملاحظة، وكان يتكلم العربية جيدا فيما عدا إذا حاول أن يصف أشياء بأنها «فوق العادة كويس»، فهى عبارة لازمته رغم أنها لااستخدام لها فى العربية، بل هى ترجمة حرفية للعبارة الفرنسية :

"extra- ordinairement bien"

وعند اعتلائه للعرش، تردد لفترة حول أية سياسة يتبعها، وأظهر تشجيعا للوطنيين، ومع ذلك، فمن الملاحظ طوال حكمه، أنه كان يتآمر لتقويض الحكم البرلمانى فى مصر ولابطال الدستور والغائه، لأنه لم يكن يؤمن بقيمة أى منها. وكرجل قادر وذكى، كان ممايعيبه رفضه التفكير فى مشاركة المصريين حكم مصر. (ولكن وقتذاك كان تفكيرا لقصر، كما قال مكيا فيللى Machiavelli ، شيئا وتفكير السوق شيئا آخر). أن من أخطأوا الظن

فى بادئ فى أن فؤادا شخص يستهان به، سرعان ماغيروا حكمهم، بل حتى أعداؤه، أظهروا له احتراما مقرونا بحقد. ويمكن أن يُعزى نجاحه فى نضاله ضد الحياة الدستورية فى مصر إلى عاملين: الأول تأييد بريطانيا له: لأن مهما اقترف من أخطاء فى مصر، كان يدرك فى تحليله النهائى للأمور، أن الحكومة البريطانية ستسانده، فهى التى جاءت به إلى العرش وهى الضامن لاستمرار بقائه ملكا. أما العامل الثانى، فهو أن فؤادا من خلال سلطانه كحاكم، كان فى استطاعته أن يلوح أمام عينى أى سياسى بمنصب رئيس الوزارة الذى يبهر البصر، و يكسب تعاونه.

وكثيرا ماكان دار المندوب السامى البريطانى، ذلك القصر الثانى المطل على النيل عند قصر الدوبارة، كثيرا ماكان يحبط تحركات رجال قصر عابدين لوصاروا شديدى الشغب أولو وقفوا فى وجه المصالح البريطانية. لقد كان المندوب السامى البريطانى هو الحاكم الفعلى لمصر منذ سنة ١٨٨٢، وكان ظهور الوفد واندلاع اضطرابات سنة ١٩١٩، سببا فى ارسال الجنرال (فيلد مارشال فيما بعد) «ألنبى» مندوبا ساميا لمصر. وكقائد عسكرى مظفر فى المنطقة، باعتباره الرجل الذى كسب الحرب فى الشرق الأدنى فى حرب فلسطين، وكانت لألنبى شهرة مجيدة فى مصر، وأهم من ذلك، كانت له حظوه عند المسئولين فى انجلترا. ولم يكن «ألنبى» على شاكلة سلفه «و ينجت» الذى لم يستطع أن يؤثر على السلطات البريطانية التى اتهمته فى غير ما إنصاف بتشجيعه للمطالب المصرية. لقد أثارت قلق «ألنبى»، مثلما أثارت قلق مختلف المقيمين البريطانيين فى مصر والطوائف الأجنبية بأسرها ـ الاضطرابات التى كان ينظمها الوفد، فأوعز «ألنبى» لوزارة الخارجية البريطانية بالحكمة التى تكمن وراء خطوة مثل «زيارة مسبقة لبوارج أسطول البحر المتوسط لمصر». وفى ١٧ مايو ١٩٢١ قبيل بدء محادثات عدلى ـ كيرزون، بعث «ألنبى» إلى «كيرزون» بمذكرة كتبها سير و يليام هيتر Sir William Hayter المستشار القانونى البريطانى بوزارة المالية، جاء فيها

أنه لن يقبل أى مصرى أن يصبح شريكا فى اتفاقية دائمة مع بريطانيا العظمى، إذا لم يكن هناك ضمان باستقلال مصر التام، وطالما أن الأمل ضعيف فى نجاح المفاوضات المتوقعة، «فلابد من البحث عن حل آخر»، ثم أضاف «ألنبى» أن الحكومة البريطانية يجب أن تعد نفسها بسياسة بديلة قد تضطر إلى تنفيذها بدون موافقة مبدئية من الجانب المصرى (٢٥)». لقد أدرك «ألنبى» كما أدرك كثير من المصريين أن عدلى لن يستطيع أن يتفاوض بأية درجة من درجات النجاح لأن انجلترا لم تكن على استعداد لأن تمنح مصر استقلالا تاما ، ولكنه كان يعتقد أن من واجب الحكومة البريطانية أن تقوم بأية حركة تعبر عن حسن نواياها وتشجع مصريين آخرين على التعاون مع السلطات البريطانية، ومع ذلك، فلقد أدرك أيضا أن هذه الحركة، أيا كانت قد تبوء بالفشل فور فضح سعد زغلول لها على الملأ وتحقيره من شأنها على أنها : أحسن من غيرها "a pis aller" ، وأن الوسيلة الوحيدة ليقطع خط الرجعة على هذه المعارضة المحتومة هو اتخاذ اجراء ايجابى، ونفى سعد زغلول خارج البلاد حتى تستقر الأمور.

ولوضع حد لما كان يثيره سعد زغلول وقتئذ يوميا من صدع للسلام العام، تشجيعا لسياسيين أكثر اعتدالا، على التعاون مع المندوب السامى البريطانى، اعتقل «ألنبى» فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ سعد زغلول هو وابنى اخته عاطف وفتح الله بركات، ومصطفى النحاس ومكرم عبيد، ونفاهم بادئ الأمر إلى عدن ثم إلى سيشل Seychelles .

عارض عدلى فى نفى سعد زغلول، وأصر على أنه لوكان «ألنبى» يريد اتباع مثل هذا الاجراء فليتبعه بعد استقالة عدلى حتى لايُتّهم أنه حاك مؤامرة ضد رئيس الوفد. وكان اثنان من أصدقاء عدلى، وهما عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى، كانا أقل تأثرا كما كان مؤيدين للنفى، وحالما انزاح سعد

زغلول من الطريق، بدءا فى العمل مع «ألنبى»، وخطط ثلاثتهم تلك السياسة المعبرة عن حسن النية والتى أشار إليها «ألنبى»، فى مراسلاته.

كان اسماعيل صدقى عضوا من أعضاء الوفد الموفدين إلى باريس، ولكنه طرد عندما اتهمه بقية أعضاء الوفد هو ومحمود أبو النصر بإفشاء الأسرار. وكان صدقى ابنا لأحد كبار موظفى الحكومة، وولد لينعم بثراء عريض. كان رجلا ذا ثقافة عالية جدا، كما كان سياسيا ذكيا، ولو أنه كان مستهترا، ولم يكن يؤمن كثيرا بأى شىء سوى رغبته فى الوصول إلى السلطة. لقد كانت ملاحظة واحد من أقرب أصدقائه عنه أن هناك أمورا ثلاثة لايمكن لصدقى أن يقاوم اغراءها قط: السلطة والمال والمرأة (٢٦)». وفى سنة ١٩١٥ كان صدقى طرفا فى فضيحة مع ابنة يحيى باشا ابراهيم التى آثرت الانتحار عن أن تواجه الفضيحة، فأقيل من الوزارة؛ ومراراً وتكراراً، بل وتقريبا حتى نهاية حياته الطويلة جدا، كان محور فضائح نسائية وصفقات مالية مريبة. وبالرغم من انضمامه للوفد، ولعل انضمامه كان تحت تأثير صديقيه أحمد لطفى السيد وعبد الخالق ثروت، بل كان عليه أن يعاون فيما بعد فى تأسيس حزبى «الأحرار الدستوريين» و«الاتحاد»، إلا أنه كان أساسا يفضل العمل بمفرده، وكان أكثر سعادة عندما يتصرف بدون قيود أو ألاعيب الحزب.

كان صدقى جذابا، مثقفا ومحدثا لبقا، كان يأسر أصدقاءه وأعداءه على حد سواء، وكان أصدقاؤه رغم علمهم التام بعيوبه، يغفرون له كثيرا من جراء هذه الخصال ذاتها. وهو يستحق أن يطلق عليه بحق أذكى رجل فى مصر، وكان صديقاه المقربان أحمد لطفى السيد وعبد الخالق ثروت مختلفين عنه كل الاختلاف. كان ثلاثتهم أصدقاء منذ أيام دراستهم فى مدرسة الحقوق. وبالرغم من أن كل واحد منهم اتبع طريقا سياسيا مختلفا، ومعارضا فى بعض الأحيان، إلا أنهم ظلوا أصدقاء حتى آخر حياتهم.

كان أحمد لطفى السيد وعبد الخالق ثروت متصلين بالحركة الوطنية منذ بدايتها تحت قيادة مصطفى كامل، على أن أحمد لطفى السيد انشق مبكرا على مصطفى كامل اعتبارا منه أن التزام مصطفى كامل للخديوزاد عن الحد وعاون فى تأسيس حزب الأمة سنة ١٩٠٧؛ أما ثروت فقد ظل صديقا وفيا لمصطفى كامل حتى النهاية، وبينما كان صدقى سياسيا وادار يا بارعا، كان ثروت رجل دولة.

ولعل عبد الخالق ثروت كان أقل الموظفين الحكوميين المصريين نصيبا من التقدير. كان أمينا ودءوبا وقديرا، ومع ذلك كان له أسلوب يكشف عن ضعفه أدى به إلى أن يتغاضى عن أفظع صور استغلال السلطة التى كان يقترفها زملاؤه إذ ماترأس الوزارة. كان يسعى دائما إلى تجنب المواجهات المكدرة، خاصة مع زملائه، ولذلك سمح لوزارته أن تصبح مضغة فى الأفواه لما بها من فساد، فى حين أنه كان أمينا أمانة بعيدة عن أية ريبة. وفى مجال اختصاصه، كانت له قدرة على حل المشكلات المعقدة وعرض الأمور فى وضوح وبايجاز، كان يتصرف بلباقة خاصة فى المفاوضات، وكان يدرك المقصود من الكلام بسرعة فائقة، وهذا أحد الأسباب التى حثت عدلى على أن يطلب استدعاءه إلى باريس فى سنة ١٩٢٠. وعلى غير شاكلة صدقى، لم يكذب ثروت قط، رغم أنه كان أحيانا يتجنب فحسب الاشارة بشىء إلى أمور معينة، ومن أجل ذلك كان كثير من أبناء وطنه يسمونه الثعلب، بينما كان آخرون يرون أنه أشبه بالزئبق(٢٧).

وكان المسئولون البريطانيون يحبون ثروت ويحترمونه. كانوا يصفونه فى تقاريرهم التى كانوا يبعثون بها إلى انجلترا بأنه أقرب إلى السياسى الليبرالى الانجليزى من الطراز القديم، «يكره الاستبداد كما يكره الغوغائية» وكانوا شديدى الاعجاب بالولاء الذى كان يكنه لأصدقائه الانجليز حتى خلال أصعب الأوقات (٢٨)».

و يرجع الفضل لثروت وصدق معا على مساعدة « ألنبى » على ادراك ضرورة أن تتقدم الحكومة البريطانية بخطوة صداقة تنم عن استعداد للالتقاء بالمصريين فى منتصف الطريق، وكانا يعتقدان أن هذا قد يُضعف شوكة الوفد و يتيح لأية حكومة مصرية تشكَّل، أن تساير المهمة الحيوية، مهمة صياغة الدستور.

وكانت نتيجة مداولاتها، أن أصدرت الحكومة البريطانية، بايعاز، من « ألنبى »، إن لم يكن تهديدا منه للويد چورج Lloyd George، أصدرت من طرف واحد تصريح سنة ١٩٢٢، الذى أنهى الحماية وأعلن أن مصر مستقلة ورفع السلطان فؤاد إلى مرتبة ملك مصر، وتحفظت الحكومة البريطانية، وفقا لما ارتأته، بأربع نقاط مثار نزاع حتى يصبح فى الإمكان «عن طريق المناقشة الحرة والتسوية الودية من كلا الجانبين عقد اتفاقيات بخصوص ذلك أيضا(٢٩)»، وكانت التحفظات الأربع هى ضمان اتصالات الامبراطورية البريطانية فى مصر، والدفاع عن مصر ضد أى هجوم أو تدخل أجنبى، وحماية الاقليات فى مصر، والسودان و وضعه.

هذه التحفظات الأربع سلبت كل شيء من مصر إلا الاستقلال الشرعى de jure، إذ سمحت باستمرار نفوذ غير منتقص لبريطانيا على الحكومة المصرية، وأتاحت لبريطانيا استخدام التحفظات كوسيلة للتدخل، وسمحت باستمرار الوجود العسكرى البريطانى، والقيمة الوحيدة للتصريح هى أنه مهد الطريق لدستور ولقيام حياة برلمانية. وفى نظر ثروت وصدق أن تلك الحقيقة نفسها كانت تعنى نصرا، ولكن كان من رأى سعد زغلول والوفد أن التصريح الذى تمخضت عنه مفاوضات أجرتها أقلية منشقة، لم يكن إلا «كارثة وطنية»، تنازلا عن الحقوق الوطنية وخيانة للقضية الوطنية. ولكن لما كان سعد زغلول فى المنفى وقتذاك، لم يكن هناك فى وسعه إلا القليل الذى

يمكن عمله، وهو اطلاق سيل من برقيات الاحتجاج لم تصل معظمها، وكان يعبر عن غضبه على «الجبناء» الذين «خانوا مصر» وخانوه هو». (٣٠)

عين عبد الخالق ثروت رئيسا للوزراء، واختيرت لجنة لوضع مسودة الدستور وقانون الانتخاب، وكانت الحكومة البريطانية مؤيدة لوجود دستور وحكومة انتخابية يمكن أن تعقد تسوية بين البلدين، ومع ذلك، أحسّ الوفديون أنهم طالما رفضوا الاعتراف بشرعية التصريح، فان أى اشتراك من جانبهم فى لجنة دستورية سيكون قبولا ضمنيا للتصريح، ولهذا عارضوا فى تشكيل لجنة دستورية، وتباحثوا من أجل قيام جمعية تشريعية انتخابية على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة التى يرضون عنها لوضع مسودة الدستور، وعندما رفض اقتراحهم قاطعوا اللجنة وطالبوا بالغاء قانون الأحكام العرفية الذى أعلن فى مصر فى نوفمبر سنة ١٩١٤، واطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وبخاصة سعد زغلول، وكان الرد على ماأثاروه من اضطربات هو: اعتقالات بالجملة وتوقيع غرامات باهظة، واصدار أحكام بالسجن، وحُكم على البعض بالاعدام، وبعد ذلك أوقف التنفيذ.

وشكلت اللجنة الدستورية من اثنين وثلاثين عضوا ضمت العقليات. القانونية الرائدة فى ذلك الوقت، رجال أمثال: حسين رشدى باشا، وعبد العزيز فهمى وحسين هيكل، كما ضمّت ممثلى أقليات دينية وأعضاء من مختلف الجماعات مثل عرب البدو الذين كان يمثلهم صالح لملوم باشا. ولقد أراد عبد العزيز فهمى، وكان واحداً من المشرعين المدققين، أراد أن يُخرج دستورا مثاليا، دستورا يضمن للشعب الحصانة من الاجراءات التعسفية من جانب السلطة التنفيذية أو من جانب الملك؛ وكان حسين رشدى، رئيس الوزراء السابق، الذى ترأس الوزارة خلال سنوات الحرب، كان أكثر واقعية نتيجة معرفته الوثيقة بمراكز القوى. كان يعرف أن الملك فؤاد لايمكن أن يقبل

دستورا يسلبه كافة سلطاته؛ ولذا شرع رشدى فى الوصول إلى حل وسط بين الكمال وبين ماهو ممكن (٣١).

وكان الملك شديد السخط على الدستور الذى كان محقا فى ارتيابه فى أن سيكون متحررا جدا وديموقراطيا جدا، وشرع فى اتباع سياسة مضايقة الوزارة فى محاولة لزعزعة الثقة فى وزارة ثروت والمماطلة فى توقيع الدستور. وكان فؤاد يبغض ثروت دائما لصداقته الوثيقة بعدلى يكن الذى كان، باستثناء سعد زغلول، المصرى الوحيد القادر على أن يصمد أمام فؤاد، بل وأحيانا ما كان يوقفه عند حده. وزادت الكراهية التى كان يكنها فؤاد لكلا الرجلين بالتالى لأصدقائهما، مع شكوكه فى أن سيكون الدستور وسيلة أساسية قد يستخدمونها للحد من الامتيازات الملكية، ولهذا فاتح فؤاد الوفد فى تشكيل وزارة، كوسيلة لاسقاط وزارة ثروت. (٣٢)

وفى الوقت نفسه؛ نظراً لعلم عدلى وثروت وصدقى بنوايا الملك، شرعوا فى تأسيس حزب سياسى يساند وزارة ثروت ويحمى مسودة الدستور. وعقدت اجتماعات عديدة لانشاء الحزب، وكان انعقادها فى سراى عدلى، وقد وصفها الدكتور حسين هيكل فى مذكراته (٣٣). أما أحمد لطفى السيد الذى عاد ليتقلد منصبا بالحكومة مديرا لدار الكتب، والذى كان يعد أيضا واحدا من أعداء الملك فؤاد اللدودين bêtes noires ، وكان مع ذلك أيضا واحداً من مؤسسى الحزب، فلم يكن فى استطاعته أن ينضم إلى الحزب رسميا، ولذا كان يعمل من وراء الكواليس منظما له، ووقع اختياره على الدكتور هيكل ليعمل محررا لجريدة الحزب «السياسة» التى مالبثوا أن أصدروها. وكان أحمد لطفى السيد يؤمن بأن ثروت وصدقى، باعتبارهما اليد اليمنى لعدلى فى وزارته الأخيرة، يجب أن يكون كلاهما عضوين فى الحزب، ولكن محمد محمود اعترض بشدة على انضمام صدقى، مدللا على أنه لايمكن أن يعمل معه، ولذلك

لم ينضم صدق إلى الحزب رسميا. وجدير بالذكر أن الكلمة التى ألقاها عدلى فى نخبة من المستمعين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ والتى أعلن فيها ميلاد حزب الأحرار الدستوريين، كان كاتبها أحمد لطفى السيد؛ لقد أعلنت برنامج الحزب: لتأييد استقلال مصر، وقيام حكم دستورى، وحماية الحقوق المدنية، وحرية الرأى واقامة العدالة الاجتماعية.

وكانت عضوية الحزب الجديد مماثلة تماما فى تكوينها لحزب الأمة القديم، وكان مؤلفاً أكثريته من الوفديين المنشقين ومن السياسيين المعتدلين والموظفين الشبان وكبار ملاك الأراضى. وبينما كان الأعضاء القياديون فى حزب الأحرار الدستوريين تستغرقهم جميعهم الحركات الوطنية فى وقت أو آخر، كانوا يتميزون بإيمانهم بأن التقدم التدريجى خطوة بخطوة فى سبيل الاستقلال التام بناء أكثر من محاولة اتخاذ اجراءات طائشة، وكانوا يعتقدون أن اتخاذ سياسة اعتدال ووفاق مع بريطانيا قد يؤدى إلى نتائج أسرع مما لوكان قد تمخض عنه عناد سعد زغلول. وفى الوقت نفسه، أكدوا أن الدستور أكثر ضرورة ملحة كصون لأية حكومة ضد الملك، الذى كانوا جميعهم يرتابون فيه، والذى كانت أوتوقراطيته معروفة حق المعرفة. ومرة أخرى، كما فى عهد عباس حلمى الثانى، كان الدستور يُنظر إليه على أنه علاج شامل panacea لكثير من المساوىء وأن الحكومة البرلمانية بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال، وكان المنطق وراء ذلك أنه سوف يؤدى فى النهاية إلى انسحاب الوجود البريطانى، ولكن ظل الملك دائما هناك ليتدخل فى شئون البلاد. هؤلاء الرجال، باعتبارهم أبناء عصر التنور، شاركوا الاعتقاد بأن المشاكل يمكن حلها بالمناقشة المنطقية، وأن البريطانيين تميزوا بخاصية معالجة السياسات معالجة منطقية، بينما كانوا يؤمنون بأن الملك التركى يفتقد تلك الصفة وأنه كانت تحركه أهواؤه الذاتية وأحاسيسه الشخصية، ولم يدركوا إلا مؤخرا حقيقة مبدأ لورد بالمرستون Lord Palmerston أن الدول تحركها مصالحها الذاتية ولايحركها العقل (٣٤).

كان أتباع حزب الأحرار الدستوريين قليلين، وظل دائما يمثل حزب الأقلية، ولكنه كان حزبا أهميته تفوق أعداده بفضل مكانة أعضائه. كان هذا الحزب حزب المفكرين الذين لم يرضوا عن الغوغائية demagoguery وهو حزب الصفوة، صلاته قليلة بالجماهير التي كانت بلاشك مخلصة في تأييدها لحزب الوفد المعارض. كان في اعتقاد الأحرار أنهم يمكن أن يحكموا البلاد حكما عقلانيا وعادلا وأن الجماهير ستستفيد من مثل هذا الموقف الأبوي Paternalistic attitude وبمرور الزمن سوف يدركون أين توجد مصلحتهم. لقد صار الحزب معروفا بحزب «الذوات» كنقيض لحزب الأمة، ولعل السبب في ذلك لم يكن درجة ثراء أعضائه (اذ كان الوفد أغنى منه كحزب) وإنما بسبب تباعده عن المناوشات اليومية للحياة الحزبية العادية. وكانت به فوارق طبقية أقل، بكل ماتضمنته هذه العبارة من معنى، لأنه قبل كل شيء كان محمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد، أصلا من الفلاحين كما كان سعد زغلول، ولكن الفارق كان أكثر في الموقف وفي المعالجة السياسية. وقد أدرك رجل الشارع بحدة فراسته، دون ماحاجة لأن يكون قد قرأ عن ماركس Marx، أدرك بغريزته أن الأنماط السياسية لها صلة مباشرة بالوضع الإجتماعي، وأن رجال حزب الأحرار الدستوريين يمثلون البرجوازية الواسعة الثراء الذين يفكرون بعقليتهم وأيديولوجيتهم الخاصة.

لقد أقنعوا عدلي يكن الذي عادة ماكان يتباعدعن سياسات الحزب، أقنعوه بقبول رئاسة الحزب(٣٥). وفي سنة ١٩٢٤ استقال، فحاول الحزب اقناع عبد العزيز فهمي، الذي لم يكن حتى عضوا بالحزب، لتولي المنصب، فقبله بعد تردد لأنه كان مصابا بالوساوس، وكان يعتقد وقتها في قرارة نفسه أنه مريض.

وعند تشكيل حزب الأحرار الدستوريين، أسمت صحف المعارضة أعضاءه «لصوص وقتلة»، لعلهم ظنوا أنهم شكّلوا الحزب لتحطيم رمز الوطنية،

أعنى حزب الوفد. وفى مهارة كان لابد من فقد الثقة فى العدو، معنويا، حتى يصبح عاجزا سياسيا، وهكذا أُسند إلى شفيق منصور، الذى رأس جماعة الأرهابيين والذى نفذ فيه حكم الشنق فيما بعد لاغتياله السردار فى سنة ١٩٢٤(٣٦)، أُسند إليه اغتيال عدلى يكن وحسين رشدى، لما كان من المقرر حضورهما اجتماع الحزب فى نوفبر سنة ١٩٢٢، ولكن أُلغى الاجتماع لسبب ما، وعلم بألغائه جميع الأعضاء فيما عدا عضوين هما: حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى، ولما كان كلاهما يشبهان فى مظهرهما الخارجى عدلى ورشدى، شكلا وحجما، فما أن بلغا مقر رياسة الحزب حتى أطلق عليهما شفيق منصور الرصاص وأرداهما قتيلين وهكذا تطورت الحرب الباردة بين الحزبين بصورة لا تعرف اللين، تطورت إلى حرب ساخنة. ومن سخرية القدر أن سعد زغلول لم يصل إلى علمه شيء عن الاغتيالات لأنه كان بالمنفى.

لم يساعد ثروت كثيرا أن يؤيده حزب سياسى جديد فى مواجهة استياء الملك وفى مواجهة المظاهرات الشعبية التى حركها الوفد ضده، فاستقال فى النهاية وكانت الوزارة التى خلفته برئاسة يوسف باشا وهبه من الضعف، بالدرجة التى لم يدم بقاؤها أكثر من ثلاثة أشهر قبل أن تستقيل هى الأخرى، وظلت البلاد بلا وزارة لما يقرب من أربعين يوما، وصار الأمن العام وقتذاك مشكلة مع المظاهرات والانشقاقات اليومية وتملكت المدن الكبرى موجة من الفزع، وألقيت القنابل على الموظفين العسكريين البريطانيين، كما ألقيت فى معسكراتهم، واغتيل عدد من الضباط البريطانيين، وعُزيت هذه الأفعال إلى جمعية الوفد السرية، وعاش السياسيون المصريون فى فزع من أن يغتالوا، وقد اقترفت بالفعل محاولات اغتيال عديدة ضد ثروت و يوسف باشا وهبه.

وفى مارس سنة ١٩٢٣ شكلت أخيرا وزارة مؤقته برئاسة يحيى باشا ابراهيم، وكان سعد زغلول واعوانه قد أطلق سراحهم من معتقلهم فى سيشل،

وسمح لهم بالعودة إلى مصر، كما أطلق سراح المعتقلين السياسيين الآخرين، وأعلن الدستور فى ابريل، وبعد ذلك ببضعة أيام أجيز قانون الانتخاب.

وكان الدستور الذى صدر مختلفا اختلافا شاسعا عن الدستور الأول الذى وضعت اللجنة مسودته وكان فى الواقع وفاقا قبلته اللجنة فقط اعتقادا منها أن دستورا معيبا خير من لادستور، ولعلمها بأن فؤاد، من المحتمل أن تسانده الحكومة البريطانية، كان على استعداد لأن يكافح بالباع والذراع للحفاظ على امتيازاته .كان الدستور الجديد أكثر تسلطا، حوّل السلطة التشريعية للملك ولجلس البرلمان؛ اذ كان من حق الملك أن يختار و يعين رئيس الوزراء (ماده ٣٨) وحق تأجيل دور انعقاد البرلمان (ماده ٣٩) وحق اقالة الوزارة وحل البرلمان (ماده ٤٩) وحق تعيين رئيس مجلس الشيوخ وخمسى أعضائه (ماده ٧٨)(٣٧)، وكانت كل مادة من هذه المواد يستخدمها الملك فيما بعد لتقويض الوزارة والبرلمان؛ وبالرغم من عيوب هذا الدستور، إلا أن كل الهيئات رحبت به باستثناء الوفد. ولما كان الوفد قد قاطع اللجنة الدستورية، فلم يكن فى وضع يمتدح فيه انجازها. والواقع هو أن سعد زغلول عند عودته من المنفى فى سيشل، وصف تصريح ١٩٢٢ بالاستقلال بأنه «أقسى كارثة حلت بالوطن

كما وصف اللجنة الدستورية بأنها «لجنة الأشقياء»، ومع ذلك، ومن سخرية القدر تماما، أنه عندما أوقفت حكومة زيور العمل بالدستور فى سنة ١٩٢٥، ناضل سعد زغلول والوفد نضالا بطوليا من أجل اعادته، لأن الدستور كان الوسيلة الوحيدة لتوكيد سيادة الوفد وباعتبار حزبهم حزب الأغلبية، كانت لهم الغلبه فى البرلمان، وقد سمح لهم مركزهم القوى برئاسة الوزارات أو مهاجمتها حتى تستقيل.

أما قانون الأحكام العرفية، الذى كان شوكة من أقسى الشوكات فى جنب الوفد، لحده من حرية الدعوة لاجتماعات عامة والتجول فى الريف،

فكان لابد من إنهاءالعمل به. لقد أقر «لورد كيرزون» وجوب الغاء قانون الأحكام العرفية، ولكنه أصر على أن الأبقاء عليه كان ضروريا بالنسبة للحكومة البريطانية حتى يجاز قانون التعويضات لتغطية المبالغ التى استنفدت خلال سنوات الحرب، وحتى يسن قانون لتنفيذ اتفاقية السلام. وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣، أجازت وزارة يحيى ابراهيم قانون التعويضات، وألغى قانون الأحكام العرفية فى ٥ يوليه، وفى الشهر نفسه صدر قانون يسمح لكل الموظفين الأجانب العاملين فى خدمة الحكومة المصرية أن يعتزلوا الخدمة فى خلال سنة أو يستمروا فى خدمة البلاد بصفة مؤقتة حتى سنة ١٩٢٧؛ ولقد أدى اعتزال هؤلاء الموظفين للخدمة وتعويضاتهم عن انهاء خدماتهم، أدى، فيا بعد إلى عداء شديد بين المعتمد البريطانى والحكومة المصرية، كما سنرى.

عندما أطلق سراح سعد زغلول من المعتقل، يبدو أنه كان فى حالة أكثر هدوءا واستسلاما، لأنه قبل وصوله إلى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣، أعلن عن استعداده لأن يضع يده فى يد أى شخص يعمل معه «لتحقيق» آمال مصر كاملة»، واضاف انه لايريد إلا خدمة «الملك والبلاد»(٣٨). وتوجه لزيارة الملك فور وصوله، وبدا كما لو أن فترة من الصداقة والوئام على وشك أن تبدأ، ولكن الانتخابات المقبلة استغرقت اهتمام كل فرد.

ولهذا يمكننا أن نختار سنة ١٩٢٤ كتاريخ مناسب نبدأ به صفحة جديدة فى تاريخ مصر، فترة شكلت انفصالا عن الماضى بالمعنى القانونى فحسب. وليس انفصالا بأى معنى آخر؛ فلقد اعترفت بريطانيا رسميا بمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة، لها نظام ملكى وارثى، وحكومتها حكومة برلمانية، هذا من الناحية النظرية ولكن الواقع هو أن مصر كانت لا تزال مثقلة بوجود جيش احتلال ومستشارين بريطانيين فى الجيش والادارات، وكانت الحكومة تحد من حريتها الامتيازات الأجنبية التى استمرت تستثنى أغنى المستوطنين

الأجانب من قوانينها التشريعية والمالية، وكانت مشكلة السودان لا تزال بدون حل، ولذلك كان استقلال مصر يعده كثير من المواطنين دعاية قانونية، ثم بدأ ألتى لتهدئتهم، بينما أكثر السياسيين اعتدالا، كانوا يعتقدون، من ناحية أخرى، ولم بالمثل مايبرر اعتقادهم، أن الاستقلال الشرعى de jure خطوة فى الاتجاه السليم قد ينتهى وحده باعتراف فعلى de Facto بالحقوق المصرية.

وفى السنة نفسها، بعث موظف بريطانى فى مصر بخطاب إلى صديق له إنجلترا، وصف فيه الموقف فى مصر، وتنبأ بالأنماط السياسية المقبلة بعبارات عبّرت عن ثاقب فكره، فقال، أن السلطات البريطانية فى مصر على وفاق اليوم مع كل الأحزاب لأنها تدرك أن(ا) أى حزب يلى الحكم سيُوجّه إليه اتهام بأنه بالغ الخضوع للمندوب السامى، و(ب) المعارضة ستتفاوض مع المندوب السامى لضمان مساعدته لاسقاط الحكومة، (ج) وستصرح الحكومة علنا عن سخطها على المندوب السامى بينما هى سراً تعتمد على تأييده، (د) وسيحث كل واحد على الجلاء التام عن مصر والسودان؛ ولكنه أضاف انه لايحس أى واحد من البريطانيين بقلق لأنهم يعرفون أن الجيش المصرى مجرد من فعاليته لأن «كل ذخيرته فى القلعة، وتتولى كتيبه بريطانية حراستها حراسة فائقة»؛ ياله من تعليق ساخر ولكنه بارع جدا، صيغ فى قالب ماهو متوقع حدوثه من أمور! (٣٩)

وكانت نتيجة الانتخابات التى أُجريت فى يناير سنة ١٩٢٤ نتيجة متوقعة، بل أن أكثر الناس تفاؤلا من بين المعارضة كان يندر أن يتوقعوا شيئا لايقل عن اكتساح ساحق للوفد. وحققت النتائج كل آمال الوفد، اذ بلغ عدد المقاعد التى فاز بها ١٥١ مقعدا بينما فاز الأحرار الدستوريون ب ٧ مقاعد وفاز الحزب الوطنى، حزب مصطفى كامل القديم، الذى كان لايزال يحاضر، فاز

بمقعدين، وفاز حزب المستقلين بـ ١٥ مقعدا، كما أسفرت النتائج أيضا عن أن كل الزعماء من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ومن يتعاطفون معهم أمثال عبد العزيز فهمى، «أبو الدستور»، واسماعيل صدقى، ومحمود عبد الرازق، سقطوا فى الانتخابات، وكان الوحيد من بين زعماء حزب الأحرار الذى فاز بمقعد هو محمد باشا محمود، وطعن بمجلس النواب فى انتخابه فى ابريل سنة ١٩٢٤، ردا على هجوم وجهته صحافة المعارضة على انتخاب أحد الوفديين.
وكان الوفد وقتذاك فى موقع السلطة تشريعيا. ولقد تحقق لهم تماما ادعاؤهم بأنهم يمثلون أغلبية المصريين، المنتخبين، ولم يجرؤ أحد على أن ينازع سعد زغلول عندما أدعى بأنه يتكلم باسم مصر بأسرها؛ وبالرغم من أن الناس كانوا دوما وراء سعد زغلول، فلقد كان مناوؤه: القصر ودار المندوب السامى البريطانى، وكلاهما لايعتبرونه إلا زعيما شعبيا مثيرا لحماس الغوغاء وعامة الشعب، وفوق كل شيء كان يمثل خطرا على مصالحهما التى لم تكن بالضرورة متفقة مع مصالح عامة المصريين الذين كانوا لايحفلون بأمرهم على اعتبار أنهم بجهلهم لايرقون إلى أن يكون لهم رأى جدير بالتقدير أو حتى يكون لهم رأى على الاطلاق؛ وكان يكمن فى هذا عيب من العيوب الأساسية فى السلوك السياسى مستقبلا، عدم القدرة على تقبل ماوراء انتخاب ديموقراطى من تضمينات، بمعنى السماح لممثلى الشعب أن يحكموا البلاد أحرارا بلا قيود عليهم. وكان نتيجة ذلك أن أنكر على كل وزارة مصرية أن تطلق يدها، وكان يتحرش بها، حتما، إما القصر أو دار المندوب السامى أو كلاهما معا.

وفى خطاب من خطاباته العديدة، وصف سعد زغلول ثورة سنة ١٩١٩ وقال أن أهم نتائجها كان تمصير الأقتصاد، وسفور المرأة واشتراكها فى الحركة الوطنية، وزوال طبقة الباشوات، وقبض الفلاح على زمام السلطة، واختفاء العناصر التركية من السياسات المصرية(٤٠). وباستثناء الاشارة إلى حجاب المرأة، يلاحظ أن ذلك الخطاب يكاد يشبهه إلى حد كبير جدا خطاب من

خُطب جمال عبد الناصر بعد ذلك ببضع وثلاثين سنة، فهل لم يطرأ تغير خلال تلك السنوات الثلاثين؟

بالرغم من أن الاقتصاد بدأ في التمصير تحت دفع طلعت باشا حرب له عندما أسس بنك مصر في سنة ١٩٢٠ وفروعه في السنوات العشر التالية، إلا أن اجراءاته كانت بطيئة جدا، واستكمل فوراً عقب ثورة سنة ١٩٥٢ عندما أصدر عبد الناصر القرارات بتأميم الاقتصاد وفي سنة ١٩٦٠ حتى يمكن للمرء أن يقول انه صار اليوم في أيدي مصرية، وكان الاقتصاد قبل ذلك الوقت يتحكم فيه العناصر الأجنبية في مصر، التي كانت بفضل الامتيازات الاجنبية معفاة من جميع الضرائب ومن الخضوع للقوانين المصرية، كما أن الغالبية الكبرى من العمالة كانت غير مصرية أيضا. وادعى كثير من الأجانب، فيما بعد، أن الفضل يرجع إليهم في تطوير الصناعة المصرية؛ وتبقى الحقيقة وهي أن النمو الاقتصادي في مصر على أيدي الأجانب أفادهم أكثر مما أفاد المصريين، وكان المستفيدون ثلاثة أرباع المليون من الغرباء المقيمين في مصر وثلاثة أرباع المليون من المصريين الذين كانوا أول من تأثروا بالثقافة الغربية(٤١)، وظل الأهالي كما هم لم يطرأ عليهم تأثير. وكانت كل المكاسب بوجه عام تنقل للخارج، ومن ثم فان القول بأن البلاد استفادت لم يكن قولا صحيحا.

وتخلت المرأة بالفعل عن الحجاب وشاركت في الحركة الوطنية بصورة فعالة. وبالرغم من أننا سنروى قصتها فيما بعد تفصيلا، فلقد كانت حقيقة معروفة في البلاد أن المرأة في المجتمع لعبت دورا رئيسيا في تنظيم وتوجيه الحركات القومية. لقد نظمت وأشرفت على مقاطعة البضائع الانجليزية، وأثارت حماس الشعب وهربت المنشورات إلى مناطق نائية في البلاد، واستمرت في النضال بدلا من زوجها اذا مانفى أو اعتقل. وفيما بعد، قامت نفس المرأة المصرية بحملة ضخمة في الميدان الاجتماعي في البلاد. ومن خلال المؤسستين التوأمين: مبرة

محمد على والمرأة الجديدة، أنشأت المرأة شبكة من المستشفيات والمدارس والصيدليات وملاجىء للأيتام ومراكز للتأهيل كانت أكثر انتشارا وفعالية من تلك التى أسستها وزارة الشئون الاجتماعية، التى كثيرا ما لجأت إليها لمساعدتها.

ولكن هل قبض الفلاح على زمام السلطة؟ هل اختفى العنصر التركى كما اختفت طبقة الباشوات؟ لم يكن العنصر التركى فى السياسات المصرية إلا ظلا لوضع رهيب كان قائما يوما ما فى القرن الماضى. وعلى شاكلة نجم بعيد بُعد ملايين سنوات ضوئية ومستمر فى إشعاعه تجاه الأرض لفترة طويلة بعد فنائه، فكذلك الحال مع العناصر التركية التى لم يبق منها إلا القليل الذى تمثل فحسب فى الأسرة المالكة وفى قلة أخرى أمثال عدلى وزيور، وعند ذلك الوقت تمصرت الصفوة التركية، وتزوج المصريون، حتى زغلول، من الأتراك، أو نسل صفوة الأتراك الشراكسة الذين ضايقوا عرابى وأتباعه، فلم تكن لهم فى الواقع نتائج تذكر فى سنة ١٩١٩، حتى ليتذكر المرء أن سعد زغلول وكثيرين من رفاقه ممن كانوا يكبرونه، أنهم كانوا نهاية جيل كتب عليه أن يعانى من السيادة التركية ومن تمييزهم لأنفسهم عن المصريين الوطنيين. تموت الذكريات بصعوبة ولعشرات السنين بعد اضمحلال النفوذ التركى ظل المصريون تعاودهم هذه الذكريات، ولم يبق من التأثير التركى إلا أثر فعال هو تركز فى النظام الملكى، ولم يكن فى الامكان عمل شيىء حياله، حتى كانت سنة ١٩٥٣ عندما صارت مصر جمهورية.

لقد أشار سعد زغلول إلى انقراض طبقة الباشوات ومع ذلك كان هو نفسه باشا. وهل كانت هى فى الواقع طبقة؟ لابد أن يكون الجواب بالنفى لأن اللقب سرى عبر الطبقات، اذ بينا فى القرون الماضية كان من المحتمل أن يصف هذا اللقب طبقة ما، فهو اليوم يصف فحسب صفوة البلاد، صفوة من السياسيين والمفكرين والبيروقراطيين، وكثيرا مايطلق على واحد من

الأثرياء، رغم أنه لم يكن بالضرورة هو الوضع، وهو وضع استمر يجدّد نفسه بدم جديد، بتحويل السياسيين الناشئين والطبقة الحاكمة الجديدة إلى باشوات. ولعلها سخرية قدر أن عبد الناصر فى انتقاضات الخمسينات من هذا القرن عنّف الباشوات الذين كان يعني بهم نفس الرجال الذين ثاروا فى شبابهم على قدامى الباشوات، وكانت معاملة بعد الناصر للباشوات معاملة عنيفة للغاية؛ فهو فى الواقع حط بهم، طالما أنه ألغى ألقابهم ونقل امتيازات هذه الفئة وملحقاتها إلى صفوة حكومته الجديدة إلى الخبراء الفنيين المهرة Tech nacrats.

إن ما كان يعنيه سعد زغلول هو: الاحلال التدريجى لصفوة تعتمد اعتمادا كليا فى بقائها على أى القصرين - عابدين أو قصر الدوبارة - واستبدالها بصفوة أخرى من أصل الفلاحين لا تقترف كلية بالقصر، ظهرت من بين الأهالى واعتمدت فى تأييدها على الشعب. وكانت للبرجوازية الجديدة التى قادت ثورة سنة ١٩١٩، جذورها فى المجتمع الريفى ولكنها اتسعت فشملت محامين ومفكرين وبيروقراطيين طالبوا بنصيب فى عملية الحكم بالأسلوب الطبيعى لكل جماعات ناشئة. لقد صار أبناء من كان يطلق عليهم سادتهم الأتراك فى الماضى، اسم «بس فلاح "Pis - Fellah» (الفلاح القذر)، صاروا الآن ندا لهم إن لم يصبحوا رؤساءهم. وبالرغم من أن البرلمان الجديد كان مؤلفا إلى حد كبير من ملاك الأراضى ورجال من أصل ريفى، إلا أن اشارة سعد زغلول إلى قبض الفلاحين على زمام السلطة، يشكك المرء فى أنها لم تكن اشارة عامة إلى أن السلطة يتولاها الشعب بل إشارة يعنى بها نفسه وزملاءه، اشارة إلى كل أفراد الصفوة الجديدة، من كانوا فلاحين وسعدوا بتحررهم النفسى، الذى تمتعوا به مؤخرا، من أغلال سيادة الأتراك الأرستوقراطية المريرة والتى طال أمدها.

أنهى سعد زغلول خطابه بقوله أن «الاستقلال الخارجى لاقيمة له مالم

يكن هناك تحرر داخلى» وهو قول يؤيد التفسير السابق رغم أنه ينطبق أيضا بصورة مؤسفة ومريرة على الوجود البريطانى كانطباقه أيضا على الامتيازات الأجنبية، ولن يضمن التحرر الداخلى إلا وجود دستور، لأنه الحصن الوحيد القائم بين الفلاحين وبين آخر معقل تركى فى البلاد أعنى النظام الملكى.

ولقد انتظرت مصر فى قلق، متطلعة لعهد جديد يبدأ، عهد وعد به سعد زغلول فى كل خطاباته، عهد جاد فى سبيله بسخاء من استُشهدوا وجُرحوا من أجل القضية الوطنية، وستولى حكم ذلك البلد هيئة برلمانية انتخابية شعبية حقة لأول مرة فى تاريخ مصر بأسره.

هوامش الفصل الثانى

(١) لمزيد من التوسع فى دراسة الفترة، انظر: «بيرك: مصر "Berque. L'Egypt" »، روبرت تيـنور Robert Tignor : العصرية والحكم الاستعمارى البريطانى فى مصر بين ١٨٨٢-١٩١٤ Modiernization and British Colonial Rule in Egypt: 1972- 1914 (برنستون، ١٩٦٦)، أنور عبد الملك: الأيديولوجية والنهضة الوطنية (باريس، ١٩٦٩)، ب. ج. فاتيكيوتس P.-J. Vatikiotis تاريخ مصر الحديثة A Modern History of.Egypt (نيويورك، برايجر، ١٩٦٩)؛ عفاف لطفى السيد (مارسوه): مصر وكرومر Egypt and Cromer، عبد الرحمن الرافعى: مصطفى كامل (القاهرة، ١٩٤٥)، أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية (القاهرة، ١٩٦٤)

(٢) أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص، ١٣٢

(٣) أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص ٢٠

(٤) عباس العقاد: سعد زغلول، ص ٩

(٥) عبد العزيز فهمي: «هذه حياتي» (القاهرة، ١٩٥٢) ص ٢٥، وهو كتاب ألفه طاهر الطناحي بعد لقاء مع عبد العزيز فهمي، وليس سيرة حياة.

(٦) محمد رشيد رضا: «تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده» (القاهرة ١٩٣١). ج ١ ص ٥٩٢

(٧) أنظر: عفاف لطفي السيد (مارسوه): «مصر وكرومر»، ص ٨، وجدير بالذكر أن فتح الله بركات يذكر رواية مختلفة (مذكرات فتح الله بركات (١٩٣٠)، ١٦ ب: ٤٠؛ فقد ذكر بركات أنه بعد إغتيال بطرس غالي، كان من المفروض أن يختار رئيسا للوزراء بحق الأقدمية، ولكن عين محمد سعيد بدلا منه، وذكر الخديو لمحمد سعيد أن جورست رفض تعيين سعد رئيسا للوزارة. وقد أدعى فتح الله بركات أنه منذ ذلك الوقت فصاعدا «صار سعد زغلول مليئا بالضغينة من الخديو «وهل يمكن أن يضيف المرء» ومن «البريطانيين» أيضا؟ اذ يذكر سعد زغلول رواية أخرى. وفي سنة ١٩١٥ كانت هناك محاولة أخرى لدخول سعد زغلول الوزارة، وكان كتشنر وقتها في لندن، فرفض بالرغم من أن ماكماهوى المندوب السامي كان مؤيدا التعيين (مذكرات سعد زغلول، ٢٩: ١٥٩١) وانظر أيضا: عبد الخالق لاشين: «سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية بيروت، ١٩٧٥»، ص ٦٥

(٨) ذكر كل من «رشدي» و «يكن» لسعد زغلول أن نيتها السفر الى لندن ومناقشة قضية مصر، واتفقا على أن مشروعا لحزب الوفد قد يقوى موقفهما تماما في مفاوضة السلطات البريطانية، وكان كثير غيرهما لديهم خطط مماثلة من أجل مستقبل مصر. انظر: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص ٢٠ ومابعدها

(٩) أنظر رواية عبد العزيز فهمي نفسه في كتاب: «هذه حياتي» ص ٧٨

(١٠) عبد الرحمن الرافعي، «ثورة سنة ١٩١٩» (القاهرة، ١٩٥٥)، ص ١٠٠

(١١) هذا ماذكره أحمد لطفي السيد للمؤلفة.

(١٢) بطل ألماني أسطوري، لشدة تعلق الناس به، كانوا يقلدونه في كل أفعاله. (المترجم)

(١٣) بريطانيا العظمى: المناقشات البرلمانية، مجلس العموم، سنة ١٩١٩، المجلد ١١٨، عمود ١٥٣٤

(١٤) أنظر: زايد: النضال من أجل الاستقلال "Struggle For Independence"، ص٩٦، وأنظر أيضا فيا يتصل بتقرير عن لجنة ملنر، لورد لويد: «مصر منذ عهد كرومر Lord Lioyd: Egypt sice Cromer (لندن، ١٩٣٤)، ج٢، ص٣٦٧.

(١٥) جرافتي سميث، الشرق المشرق Grafftey Smith: Bright Levant، ص٧٦

(١٦) استغل تشارلز سميث Charles Smith حقيقة ارتياب سعد زغلول في كتابه المنتظر صدوره الذي يتناول فيه ترجمة حياة محمد حسين هيكل

(١٧) ملاحظات عن أعضاء الوزارة المصرية الجديدة، بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية ٣٧١/ ٧ يوليه ١٩٣٦ وكان من بين مهام السكرتير الشرقي جمع هذه الملاحظات التي يمكن أن يطلق عليها بكل فخر «الملامح السيكولوجية»

(١٨) عبد العزيز فهمي: «هذه حياتي»، ص ١١٤، وأنظر أيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص٢٧٥

(١٩) عبد العزيز فهمي: هذه حياتي: ص١١٤، وأنظر أيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص٣١٨

(٢٠) لورد كيرزون إلى لورد «ألنبي»، ١٤ مارس ١٩٢١، وزارة الخارجية البريطانية ٦٢٩٣/٣٧١

(٢١) لورد ألنبي إلى لورد كيرزون، ٣٠ مارس ١٩٢١، وزارة الخارجية البريطانية ٦٢٩٥/٣٧١؛ أنظر أيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ص٣٢٣

(٢٢) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص٣٢٨، وانظر أيضا، ألبرت حوراني: «الفكر العربي في العصر الليبرالي "Arabic Thought in Liberal Age"» (لندن، ١٩٦٠)، ص٢٢١

(٢٣) أنظر زايد: «النضال من أجل الاستقلال»، ص١٠٣، وانظر أيضا: بريطانيا العظمى، مصر، المجلد الرابع (١٩٢١)، أعمدة، ١٦٦٦-٨-١٠ بالنسبة لاجابات عدلي كاملة.

(٢٤) هنا ماذكره بهي الدين بركات (باشا) للمؤلفة مع ماذكره من تفاصيل سيأتي ذكرها فيا بعد

(٢٥) أنظر: ألنبي إلى كيرزون، ١٧ يونية ١٩٢١، وزارة الخارجية البريطانية ٦٢٩٥/٣٧١

(٢٦) معلومة مستخلصة من مذكرات فتح الله بركات، نقلا عن توفيق دوس (باشا)

(٢٧) مذكرات بركات (١٩٢٢) ٨٤/١٤

(٢٨) ملاحظات عن أعضاء الوزارة المصرية، ٧يوليو١٩٢٦، وزارة الخارجية البريطاني ١١٥٨٤/٣٧١.

(٢٩) للتفاصيل الكاملة، أنظر بريطانيا العظمى، المراسلات التي تتناول الأحداث في مصر العدد٩ Great Britain: Correspondence Respecting Affairs in Egypt

(٣٠) مستر سكوت Mr Scott ، القائم بأعمال المندوب؛ السامي البريطاني، إلى لورد كيرزون، ٩ سبتمبر ١٩٢٢، وزارة الخارجية البريطانية ٨٦٩٢/٣٧١.

(٣١) عبد العزيز فهمي: هذه حياتي، ص ص ١٤٠-٤١

(٣٢) مذكرات بركات (١٩٢٢) ١٥: ٥٢، وأنظر أيضا «ألنبي» إلى «كيرزون»، ١٥ أغسطس ١٩٢٢، وزارة الخارجية البريطانية ٧٧٣٦/٣٧١

(٣٣) د هيكل: مذكرات، ج ١، ص١٤٤ ومابعدها.

(٣٤) Countries are motivated by Self- interest not by reason

(٣٥) الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج ١، ص٦٩

(٣٦) أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٣٧) للتفاصيل الكاملة، أنظر عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ج الى ص١١٦ ومابعدها.

(٣٨) مذكرات بركات (١٩٢٢)، ١٥ : ١١

(٣٩) المستر مواري Mr. Murrdy إلى المستر إنجرام Mr. Ingram ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢، وزارة الخارجية البريطانية ٨٩٦٣/٣٧١

(٤٠) حوارني: «الفكر العربي في العهد الليبرالي»، ص٢١٦

(٤١) عيسوي: «مصر في ثورة»، ١٩٦٣، ص ٢٦٥

الفصل الثالث

ملك القلوب

كانت وزارة سعد زغلول الجديدة خليطا عجيبا من الوفديين المخلصين والسياسيين المحنكين أمثال محمد سعيد وتوفيق نسيم رئيسى الوزراء السابقين ، وأحمد مظلوم رئيس آخر جمعية تشريعية . وكان غريبا أن تضم أول وزارة وطنية مثل هؤلاء الرجال : فقد كان سعيد سياسيا بلا مبادىء وكان محل ريبة الكثيرين . لقد قَبِل أن يشكل وزارة بعد استقالة وزارة رشدى فى سنة ١٩١٩ ، وهو اجراء كان يعتبر مضرا بالوفد والقضية الوطنية ، ولكن كانت له عصبية مناصرة قوية بالاسكندرية ، وكان نسيم رجلا محترما ، خدم رئيسا للديوان الملكى ، ولكنه كان من أول من رحبوا بعودة سعد زغلول من المنفى ، ومهد الطريق للقائه بالملك ، وبذا كان من الواضح أنه الجسر بين الوزارة الجديدة والقصر ؛ وكان مظلوم حياديا ، وكان السبب الرئيسى فى اختيار سعد زغلول لهؤلاء الرجال هو اعتقاده أنهم سينفذون أوامره ، ومع ذلك كان لهم من المكانة مايكفى لأن يخدموا كرباط يربط بالماضى وبالملكية(١) . أما بقية أعضاء الوزارة فكانوا وفديين من بينهم اثنان من الأقباط ، «مرقس حنا» و«واصف غالى» . ثم كان هناك حسن حسيب ونجيب الغرابلى وفتح الله

بركات ومصطفى النحاس؛ والأخيران صحبا سعد زغلول عند نفيه إلى سيشل.

كان فتح الله بركات ابن أخت سعد زغلول و يده اليمنى، كما كان عضوا بارزا فى المجلس الاستشارى. وقد مكنت مهارته التنظيمية للوفد اكتساب التأييد الشعبى فى كافة أرجاء الوجه البحرى، كفلاح ثرى وعين من الأعيان، فضلا عن أنه كان سياسيا بارعا، عرف فتح الله بركات كيف يتعامل مع الفلاح ومع الأعيان على حد سواء، وكان هو الذى خطط لحملات الدعاية وسافر الى قرى الوجه البحرى قرية قرية ليجمع التأييد للوفد. كان فتح الله بركات رجلا حساسا وشجاعا، كرّس نفسه تماما لخدمة خاله، ومع ذلك كان يقف جحر عثرة فى طريقه: جهله بلغة أجنبية فى وقت كانت فيه العلاقة مع انجلترا عنصرا حيويا فى الحياة السياسية فى مصر.

وكان النحاس قاضيا سابقا وعضوا فى الحزب الوطنى ولكنه انضم الى الوفد عندما اتفقت الأحزاب على التعاون فى سنة ١٩١٩، وكرّس جهوده لسعد زغلول وللوفد، ولكن كان يعتبره بعض الوفديين ذا شخصية متقلبة، فى حين يرى البعض الآخر أنه لم يكن صحيح العقل تماما (٢). وكان حكم سعد زغلول عليه أنه متسرع، عنيد، ينقصه مراعاة السلوك العام. لقد شاركا معا نفيا طويلا. ولقد زاد اعجاب سعد زغلول به لموهبته فى أداء الأمور على أكمل وجه، ولما له من موهبة برهنت على فائدتها بوجه عام فى تنظيم مظاهرات الطلبة فى سنتى ١٩١٩ و١٩٢٠ (٣)، لأنه إذا كان مصطفى كامل هو أول من استخدم الطلاب فى الأنشطة السياسية كصورة من صور الضغط، فقد هذبها الوفد بفضل جهود مصطفى النحاس، الى وسيلة قوية، ولم يكن للنحاس مناص من أن يقع تحت تأثير شخصية أقوى - تمثلت فى بادىء الأمر فى سعد زغلول، ثم بعد ذلك فى مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى.

وواصف غالى هو ابن بطرس باشا غالى، رئيس الوزراء الذى اغتيل سنة ١٩١١. كان رجلا ذكيا مثقفا، أقرب لأن يكون شاعرا، ولما كان متزوجا

من امرأة فرنسية كان يعتبر فرنسى الميول (٤) ولما اغتيل أبوه ، خلق حساسية فى الدوائر القبطية بزعمه القول بأنه أخذ جانب مغتالى أبيه ضد مغتالى وطنه ، ومع ذلك ، لم يكن معتادا ، باستثناء تلك الحالة الوحيدة ، على أن يصرح بمثل هذه التصريحات العاطفية ، وكان يعتبره كل من البريطانيين والمصريين رجلا رزينا وحكيما .

بدأت الوزارة فترة عملها تسبح ف دفء حماس الوفاق . وكان الملك فى ود معها . وعند استقبال الملك فؤاد لسعد زغلول رئيسا للوزارة دخل الأمير الصغير فاروق الغرفة ملوحا بعلم مصرى وصائحا : « يحيا سعد » (٥) ، وهى حركة مدبرة من الملك الذى كان يعرف كيف كان سعد زغلول يتأثر بالاطراء ومن سوء الحظ أن الوئام لم يدم طويلا ، وخلال فترة قصيرة لم تتعد أربعة أشهر قدم سعد زغلول استقالته مرتين ، وكان واضحا أنها حركات تكتيكية ، إذ فى كل مرة كان يتجه الى القصر ليقدم استقالته كانت تصحبه مظاهرة شعبية تقف تحت نوافذ القصر وهى تصيح « سعد أو الثورة » . كان سعد زغلول واثقا تمام الثقة من ادراكه بشعبيته فى البلاد ؛ وفى احدى المناسبات قال فى كبرياء : « لو كان هو [فؤاد] ملك مصر ، فأنا ملك قلوبهم » (٦) ، وكانت المظاهرات برهانا مرئيا وواضحا لذلك الادعاء .

لقد تحقق تماما الكثير مما كان يثير استياء زغلول من الملك ، لأن الأخير كان يعمل بمحض ارادته الشخصية ولا يعاونه فى ذلك إلا بطانته (٧) وفى مقدمتهم حسن باشا نشأت ، الذى صار أكثر شخصية مكروهة فى مصر بعد الملك ، وكان يعد بمثابة شوكة فى جنب كل وزارة لتدخله فى كل أمورها التنفيذية سواء كان ذلك بأوامر من مولاه أو بأوامره الذاتية ؛ ولذلك كان الصراع غاية فى الأهمية بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية للبلاد ، اذ كان لابد من أن يُتَّخذ كسابقة و يقرر ما إذا كان الملك أو الوزارة ينبغى أن يكون الجانب التنفيذى الأقوى ، أعنى الحاكم الحقيقى للبلاد .

حدث أول صراع بين الملك ورئيس الوزراء حول ترشيح الشيوخ لمجلس الشيوخ الجديد. لقد سنت المادة ٧٤ من الدستور أن يعين الملك خمس أعضاء مجلس الشيوخ؛ فادعى الملك فؤاد أن له وحده سلطة تعيين من يرغب تعيينه دون استشارة الهيئة التنفيذية، ولكن سعد زغلول أصر على أن التفسير الدستورى السليم هو أن الملك يعين الشيوخ بعد التشاور الواجب مع حكومته طالما أن المادتين ٦٠ و٦٢ من الدستور ألقت المسئولية الكاملة لحكم البلاد على الوزارة. وقامت أزمة دستورية، واتفق الطرفان على أن يُلجأ الى المدعى العام للمحاكم المختلطة، وكان وقتها البارون ڤان دن روش (٨) البلچيكى الأصل، للوصول الى قرار. ولقد وصف ڤان دن بوش، الحادثة فى مذكراته، على أنها صراع بين ملك مصمم على التمسك بامتيازاته الشخصية؛ ورئيس وزراء مصمم على إقرار السلطة التى منحها له الدستور. لقد سمع البلچيكى سعد زغلول يقول فى نبرة تهديد «لو أخذت رأى الشعب لما كان هناك أدنى شك فى ذهن أى شخص عما ستكون عليه النتيجة. ان الشخص الذى كان يحكم مصر قلبا وروحا، يستطيع أن يثير غضب الجماهير الرهيب». لقد طلب «ڤان دن بوش» امهاله بضع دقائق حتى يتيح لنفسه أن يجمع شتات فكره ثم قال: ان روح الحكومة الدستورية تحكم بأن المسئولية تقع على عاتق الوزارة وأن أى تعيين للشيوخ يجب أن يتم خلال الوزارة (٩). وأمام الأمر الواقع. قَبل الملك الهزيمة، قبلها بتسامح عظيم ومرت الأزمة.

وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤، افتتح أول برلمان. وقرأ سعد زغلول خطابه من المنبر، وبالرغم من أن الوزارة الجديدة بقيت فى الحكم لأقل من سنة إلا أنه وضعت نمطا سلوكيا للوزارات التى جاءت بعدها. بادىء ذى بدء، شجع الوفديون نظام الغنائم(١٠) بالنسبة لم يرعاهم الحزب، وبمقتضاه عُيّن مؤيدو الوفد فى وظائف حكومية وأقصى خصومهم عن وظائفهم. لقد أعلن سعد زغلول أنه يريد حكومة زغلولية لحما ودما من أصغر عمدة الى أكبر

بيروقراطى (١١) . وبالرغم من أن نظام الغنائم شائع فى معظم الأحزاب السياسية فى العالم بأسره ، إلا أنه إذا ما نفّذ الى أقصى مداه لكان مفككا للانتقال السليم للسلطة خاصة اذا كانت هذه هى الحال مع حكومات كانت تقدم وتسقط بسرعة بالغة كما فى مصر. وهكذا كانت كل حكومة تصل الى الحكم تحذو حذو الوفد فتحل رجالها محل رجال المعارضة . وكان العمد هم أول من يجرى عليهم الاحلال ، لأن العمدة كان الشخص الذى يعطى الأصوات وقت الانتخاب ، وكان الموظفون فى المديريات يقصون عن وظائفهم أو ينقلون ، بل كان الموظفون الحكوميون البيروقراطيون الذين لم يكن فى الاستطاعة اقصاؤهم ينقلون الى وظائف فى الريف بقصد إبعادهم عن مجال السلطة ليذوقوا مرارة الاهمال حتى تسقط الوزارة و يستطيع حزبهم أن يعيدهم الى مجال عملهم فى المدن . وكان كثير من الأشخاص الذين لايصلحون لأية وظيفة عامة يعينون على أساس ولائهم للوفد أكثر من الاستناد الى أية مواهب لهم ، بل أن رجلا كرس حياته لخدمة الوفد مثل فتح الله بركات أورد فى مذكراته التعليق المرير الذى مؤداه أن كل رجل بدا مشغولا بترقية أقاربه فى الوظائف العامة ، بغض النظر عن أحقيتهم (١٢) .

والوعود التى كان يعدها سعد زغلول بحماس بالغ للوطن ، كانت تُنسى بسهولة أو تُترك جانبا . وقانون الاتحادات الذى لم يرض عنه الشعب والذى أجازته حكومة سابقة فى سنة ١٩٢٣ بعد الغاء قانون الأحكام العرفية والذى كان مقصودا به الوفد الذى هاجمه فى صخب ، صار الآن أداة فى أيدى الوفديين ليستخدموه فى تكميم الصحافة . وحرية الصحافة التى أيدها الوفد بحماس عندما كان خارج السلطة ، نُسيت ، وأعقب ذلك مضايقة صحف المعارضة مثل جريدة « السياسة » (١٣) .

وفى الوقت نفسه ، استمر الاضطراب الداخلى ، وبالرغم من أن عدد العمال كان لايزال طفيفا ، يكاد يكون يشمل ١٠ فى المائة من السكان ، مع

تصنيع لايزال فى نشأته ، نظّم العمال اضرابات واسعة النطاق طوال سنة ١٩٢٤ لتحسين ظروف العمل . كان معظم العمال متركزين فى القاهرة والاسكندرية ، ولذلك لم يكن أى اضطراب من جانب العمال ليثير حكومات ذلك الزمان . وبالرغم من أن العمال انضموا الى ثورة ١٩١٩ ، إلا أنهم فى الواقع لم يلعبوا دورا بارزا فى أنشطتها ، من ناحية لقلة عددهم ، ومن ناحية أخرى لأن أكثر مجالات العمل كان يمتلكها غير المصريين . لم يكن سعد زغلول ولا الوفد يحسان بالارتياح الى العمال لتشككهما فى اتجاهاتهم البلشفية ؛ بل لقد وجه اتهام الى اتحاد أسسه فى سنة ١٩٢٠ شخص روسى يهودى ، من المؤكد أنه كان اشتراكيا ورحالة (١٤) : وكان لاستمرار اضرابات العمال ما أقنع سعد زغلول فى النهاية بأن من واجب الوفد أن يعمل على انتظام العمال فى صفوف الحزب ، وأنشىء حزب للعمال فى حينه تحت رعاية الوفد ؛ وكما سنرى ، لم يكتب للاتحاد من النجاح ، وكان السبب الرئيسى هو أن سعد زغلول بتنشئته الريفية لم يفهم العمال أو حتى يتعاطف معهم ، ومن أجل هذا ، لم يحاول أحد غيره من الشخصيات الرائدة وقتها أن يفهموهم أو يتعاطفوا معهم ، ولذلك واجه العمال نضالا عسيرا حتى مُنحت لهم بعض مطالبهم بعد ذلك بعشر سنوات .

وقد ساد القلق بين بقية الشعب أيضا ، وكانت أثقل ضربة نزلت بآمال الشعب هى عندما فشل زعيمهم سعد زغلول فى التفاوض على توقيع معاهدة مع حكومة العمال فى انجلترا برئاسة رامزى مكدونالد (١٥) فى صيف سنة ١٩٢٤ ، ولقد علقت مصر آمالا عريضة عندما وصلت حكومة العمال الى الحكم فى تلك السنة اذ كان فى اعتقاد معظم المصريين أنها ستكون أقل امبريالية من حكومة المحافظين ومن ثم ستكون أكثر استجابة للمطالب المصرية . وسيطر على المصريين نفس الاعتقاد طوال الأربعة عقود السابقة عندما كان قدوم أية وزارة عمالية فى بريطانيا يهللون له على أنه نذير بتغير فى

السياسة الانجليزية عن سياسة المحافظين ، وبرهنت الأماني المصرية في كل مرة على أنها ضاعت سدى ، لأنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية برئاسة سير هنري كامبل بانرمان ([16]) . في سنة ١٩٠٦ قبلت استقالة لورد كرومر([17]) ، إلا أن إلدون جورست ([18]) ، خليفة كرومر ، لم يشجع القضية الوطنية ، كما أن وزارة العمال برئاسة لويد جورج ([19]) هي التي نفت سعد زغلول مرتين من مصر ، ومع ذلك كان مكدونالد صديقا قديما لسعد زغلول ، كما أن حزبه ، عندما كان يمثل المعارضة ، أيد سياسة استقلال مصر - ولكن عندما يأتي حزب المعارضة الى الحكم يسلك سلوكا . مختلفا تماما . وكان لمكدونالد أغلبية صغيرة في مجلس العموم ، ولم يكن على استعداد لأن يغامر بوزارته لتحقيق مطالب المصريين ، ولا حتى يلتقي معها في منتصف الطريق ، طالما أنه كان يعرف أن المجلس يرفضها بلا تردد .

وقبل سفر سعد زغلول الى انجلترا ذلك الصيف من سنة ١٩٢٤ ، قامت قلاقل عنيفة في السودان ، وألقى سعد زغلول خطابا في مجلس النواب المصري أشار فيه الى حوادث الشغب وعبّر عن استنكاره لأي اجراء تقوم به بريطانيا يستهدف فصل مصر عن السودان ، وكان الرد على هذا الخطاب : تصريحا ألقاه لورد بارمور([20]) في مجلس اللوردات أعرب فيه عن أن نوايا بريطانيا هي عدم التخلي عن السودان ، وعلى الفور قدّم سعد زغلول استقالته للملك الذي رفض قبولها ([21]) .

في ذلك الوقت ، بدأ سعد زغلول يشك في أن السلطات البريطانية تغاضت عن رئاسته للوزارة كطعم لاضعاف حماسه الوطني من خلال اضعاف شوكته ومكانته . ولو أن سعد زغلول السياسي سلك في أية صورة سلوكا مختلفا عن سلوك سعد زغلول الزعيم الوطني ، لأمكن أن يقال للناس بأن زعيمهم لم يكن إلا مغامرا ورجلا يتوق الى السلطة حتى إذا ما وصل إليها نسي كل تصريحاته السابقة ([22]). ولقد ساعدت طبيعة سعد زغلول المرتابة على تقوية اعتقاده بأن

المفاوضات المرتقبة لن تكون إلا اختبارا لموقفه كوطني ولن تكون إلا وسيلة لاجباره على قبول بنود تصريح سنة ١٩٢٢ أسسا للمفاوضات ، ولذلك كان موقفه حازما لارجعة فيه ، وكان أمرا طبيعيا ألا يقبله الانجليز، وكان الموقف البريطاني بالمثل موقفا متشددا .

كانت المطالب المصرية التي حملها سعد زغلول معه الى انجلترا هي : انسحاب القوات البريطانية من مصر، ووحدة مصر مع السودان ، وتخلي بريطانيا عن دعواها في حماية الأجانب والأقليات في مصر (٢٣) ، وكان ذلك هو أحد التحفظات الأربعة ، ولكن كان لايمكن لأية وزارة بريطانية أن تعتبر حماية قناة السويس شيئا أقل من نقطة أساسية في سياسة الدفاع الامبراطورية ، كما عارضت لجنة بريطانيا للدفاع الامبراطوري في انسحاب القوات البريطانية من المدن المصرية (٢٤) . أما بالنسبة للسودان ، فان مشهد المظاهرات الراهنة المعادية لبريطانيا (والتي كان البريطانيون يعتقدون أن الوفد هو محركها) فلم تكن لدى بريطانيا نية في التخلي عنه على الاطلاق .

وحتى لو كان موقف سعد زغلول قد ضعف ، فان من المشكوك فيه الى حد كبير ان كان مكدونالد في وضع يسمح له بأن يقدم لمصر تنازلات ، إذ كانت حكومته في وضع مزعزع تماما ، وسقطت بالفعل بعد شهر من فشلها في المفاوضات .

وبالرغم من فشل سعد زغلول في الحصول على أية تنازلات من بريطانيا إلا أنه لم يكن إلا باسلا وعاد الى مصر بروح مظفرة ، معلنا بأنه بالرغم من أنه لم يفز بشيء فهو لم يخسر أيضا شيئا ، أعني أنه لم يتنازل عن أي حق من حقوق مصر ، وأوضح أنه سواء كان داخل الحكم أو خارجه فان موقفه من استقلال مصر هو نفسه تماما ، وقال : «دعُينا لننتحر فأبينا» (٢٥) .

عند عودة سعد زغلول لمصر ، واجهته أزمة داخلية ،لأن فؤاد فسَّر فشل سعد زغلول في التفاوض لعقد معاهدة ، فسره تفسيرا مختلفا تماما عن تفسير سعد

زغلول له ، اذ اعتقد أن موقف رئيس وزرائه قد ضعف وأن وزارة المحافظين التي جاءت في أعقاب حكومة العمال التي تؤيد سعد زغلول بل قد يسعدها أن تراه خارج الحكم . ولتحقيق تلك الغاية ، حرّض فؤاد الأزهر ضد الوفد ، وسمع سعد زغلول طلبة الأزهر وهم يرددون « لا زعيم إلا الملك » بعد أن كان هتافهم الدائم : « لا زعيم إلا سعد » (٢٦) . ومما زاد الأمور سوءا أن الملك عيّن ، دون أن يستشير حكومته ، حسن نشأت ، عدو مصر اللدود ، في منصب نائب لرئيس الوزراء ، وأنعم عليه بأرق وسام في البلاد ، قلادة النيل ، ليخوله الأسبقية في البروتوكول على بقية أعضاء الحكومة . وعندما واجهت سعد زغلول المشكلتان ، خاصة مشكلة الأزهر المتمرد ، وعرف تماما من هو المحرك الأول الذى أثارهم ، قدّم للمرة الثانية استقالته الى الملك في ١٢ نوفبر ١٩٢٤ . وفي الوقت نفسه ، قامت ضجة شعبية كما كان متوقعا وصمّ آذان الملك الهتاف : « سعد أو الثورة » ، بينا كان لايزال مجتمعا بسعد ؛ وبعث أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الى الملك معربين عن ثقتهم التامة في الوزارة ، مما اضطر الملك لأن يتراجع في قبول الاستقالة و يطلب من سعد زغلول سحبها . وقبل سعد زغلول سحبها ولكن فقط بعد أن وصل مع الملك الى اتفاق على أن تصادق الوزارة في المستقبل على كل التعليمات في القصر الملكى وعلى كل براءات الأوسمة ، بمعنى أن تصبح خاضعة لاعتماد الهيئة التنفيذية . .

وما كادت تمر ثلاثة أيام حتى حدثت حادثة عنيفة أثارت أزمة بل لعلها كانت أضخم أزمة ، وكانت سببا في سقوط الوزارة ، إذ اغتيل في ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ سردار (٢٧) أو قائد عام الجيش المصرى ، سيرى ستاك (٢٨) ، توجه المندوب السامى « ألنبى » ، وبقية المسئولين البريطانيين في مصر ، وجهوا اللوم على ما جرى الى سعد زغلول . وكان « ألنبى » يعتقد أن سعد زغلول قد شجع سراً الغوغاء ، كما شجع أنواع العنف بما في ذلك الاغتيالات التى استهدفت المعارضة والتى جرت طوال السنتين الأخيرتين (والتى كانت سببا في

قتل حسن باشا عبدالرازق واسماعيل بك زهدى) ؛ بالرغم من أن سعد زغلول كان فى المنفى فى ذلك الوقت . وكان رد « ألنبى » على ذلك فظا الى أقصى مدى ، ودون أن ينتظر موافقة من وزارة الخارجية البريطانية ، قدّم « ألنبى » للحكومة بلاغا نهائيا بتعويض قدره : ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، ومتضمنا بندين صيغا فى أسلوب تأديبى بحت : الأول ، يطالب بانسحاب كل وحدات الجيش المصرى المرابطة بالسودان ردا على المظاهرات المعادية لبريطانيا فى الخرطوم ، والثانى : احاطة علم الحكومة المصرية بأنه فى النية زيادة رقعة الأراضى المنزرعة فى السودان بمقدار ٥٠٠٫٠٠٠ فدان لمعاقبة المصريين اقتصاديا بتهديدهم بمحصول قطن منافس لهم فى السودان .

كانت صدمة سعد زغلول باغتيال « ستاك » صدمة عميقة ؛ ولما علم بالنبأ قال : « قد ضمنا » ، لقد اعتقد أنها تعنى نهاية حياته السياسية ، وكان محقا ، لأنه لم تسند له أبداً مرة أخرى رئاسة وزارة . وبالرغم من أنه كان يحث الشعب ويدبر أموره ، إلا أنه لم يكن على علم بأى اغتيال ، لم يكن يعلم أن مثل هذا الاغتيال كان مدبرا . لقد وقّع على صك التعويض فى الحال ولكنه رفض قبول البندين الخاصين بالسودان اللذين اعتبرهما مهينين وانتقاميين . وعندما احتلت القوات البريطانية جمرك الاسكندرية ، استقال سعد زغلول ، فقام الملك بتعيين أحمد زيور رئيسا للوزراء ، وقبل زيور بندى البلاغ النهائى ، وبعد ذلك بشهر حل البرلمان بعد أن ظل منعقدا لفترة بلغت فى مجموعها تسعة أشهر .

كان بندا « ألنبى » القاسيين قد صيغا عن قصد لتحطيم سعد زغلول مرة والى الأبد ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية استنكرتها بشدة ، إذ كانت تعتبرهما بندين صبيانيين وبعيدين عن حدود اللياقة ، وسألت « ألنبى » عما إذا كان المعدل المعمول به للتعويض عن اغتيال قائد هو الآن ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى . استنادا الى ما جرى فى حادثة حدثت مؤخرا عندما طلبت الحكومة

(جريدة البنش Punch أو جريدة لندن الساخرة - ٣ديسمبر، ١٩٢٤)



إلى من يهمه الأمر

بريطانيا (مخاطبة مصر) لقد أعطيتك الحرية ، فحسبك ألا تقترفي باسمها أشياء يجعلني أندم على أنني منحتها لك .»

المصدر: جريدة البنش، ١٦٧ ، (٣ديسمبر ١٩٢٤) ٦٣

الايطالية مبلغا مماثلا من الحكومة اليونانية تعويضا عن مقتل « الجنرال تلينى (٢٩) ، وتعبيرا عن استهانتها ، أصدرت قرارا بتعيين « نيڤيل هندرسن » (٣٠) وزيرا مفوضا فى القاهرة الى جانب قيامه بالعمل فى دار المندوب السامى (٣١) ، فأدرك « ألنبى » أن هذا الاجراء يتضمن سحب الثقة فيه ، واستقال كمندوب سامى ، فخلفه سير جورج لويد (٣٢) (الذى صار فيما بعد لورد لويد) (٣٣) .

لم تكن حكومة الوفد حكومة بلا انجازات تماما طوال فترة بقائها القصيرة فى الحكم ؛ فلقد عدلت قانون الانتخاب من عملية تتم على مرحلتين الى انتخاب مباشر، وهى حركة من المسلم به أنها كانت فى صالحهم ، بل وأنشأت أيضا ديوان المحاسبة ، ولكى تعطى لأوراق البنكنوت المصرى استقلالا ذاتيا أكبر من العملة البريطانية ، غيّرت الأسلوب الذى تصدر به ، وأخيرا رفضت أن تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطانى التى كانت الحكومة المصرية مجبرة على دفعها منذ سنة ١٨٨٢ (٣٤) . وكان أهم اجراء جوهرى قامت به هو طرحها للبيع أراضى الحكومة ، وهى حركة أدت فحسب الى زيادة أملاك طبقات كبار ملاك الأراضى ، نظرا لأن الأراضى مقسمة أقساما كبيرة جدا يعجز أى فلاح صغير عن أن يشتريها ، ولذلك اشتراها كلها كبار الأثرياء .

عندما قُدّم من اشتركوا فى اغتيال ستاك للمحاكمة بعد ذلك بعدة شهور ، تبين أن المخطط الرئيسى له كان محاميا وفديا سابق ، يشعر بالمرارة و يدعى « شفيق منصور » وكان سعد زغلول دائم الريبة فى منصور ، وحطم آماله فى الوصول الى منصب مدير عام الأمن العام . وكان منصور قد أنشأ جمعية سرية خططت لاغتيال الشخصيات البارزة فى موجة من الذعر كان من المفروض أن تسير قدما بمطالب مصر الوطنية ، ولكنها فى الواقع أضعفت موقف الوفد – ولربما كان هذا هو هدف منصور النهائى من وراء انشاء الجمعية ؛ ولقد اشتركت فى

هذه المؤامرة شخصيتان هامتان من الشخصيات الوفدية هما : أحمد ماهر وزير المعارف العمومية ، ومحمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية (٣٥) ، ولم تقم ضدهما أدلة اتهام ، وبرأت ساحة أحمد ماهر ، وبالرغم من أن النقراشي قد أطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة ، إلا أن البريطانيين كان يساورهم جانب من الشك في أنه كان شريكا ، كما سنرى فيما بعد .

لم يكن أحمد زيور ، رئيس الوزراء الجديد ، منتميا الى أى حزب ، وكان الشيء الوحيد الذى يميزه هو أنه كان أبدن رجل في الحكومة . كان رجلا فكها ، يحب الضحك ، ولم يعتقد أحد أنه كان بالغ الجدية . كان لا يحترم أحدا وهي صفة حببته للبعض ، ولكنه كان يعادى أكثر زملائه جدية بعدم اهتمامه بهم . وكان أسلوبه في الكلام متجاوزا حدود الآداب الى أقصى درجة ، فكان ينوه الى الملك على أنه « قواد عابدين » (٣٦) والى حاشية الملك بأنهم مثل شرطة ايطالية (٣٧). وإن كان زيور بطبيعته كسولا تمشيا مع بدانته ، إلا أنه مع ذلك لو قرر أن يعمل إذا به سياسي حاذق حذقا جديرا بطالب من طلبته الجزويت . لقد كان يدرك أن أى انتخابات قد تعيد الوفد الى الحكم لما سيحرزه من أغلبية ، ولذلك وضع على الفور خططا توقع بأنصار سعد زغلول هزيمة ساحقة ، لو كانت مصر ترنو الى ادارة محترمة ونظام ممتاز وعلاقات ودية معنا [نحن البريطانيين] (٣٨) ؛ وكما بعث ألنبي في تقريره الى لندن ، اختار الملك : زيور بهدف شن « حرب سافرة » على الوفد ، وقد خطط هذا إبقاء على التعاون مع حزب الدستوريين الذى قد تحده مثل هذه الخطة .

لقد عانى الأحرار الدستوريون الكثير على يدى الوفد من خلال ما اعتبروه طغيان البرلمان في ظل سعد زغلول (٣٩) ؛ وكان بعض الأحرار يخشون الاشتراك في وزارة واضح أنها ستستسلم لضغط بريطانيا ؛ فرفض ثروت الانضمام الى الوزارة ولكن صديقه اسماعيل صدقي لم تكن لديه مثل هذه المبادىء وقبل منصب وزير الداخلية وعادت عملية الانتخاب على مرحلتين

الى ما كانت عليه ، وبإيعاز من الملك تأسس حزب جديد هو « حزب الاتحاد » ورأسه فى يناير ١٩٢٥ يحيى باشا ابراهيم أحد رجال الملك . وبينما كانت الانتخابات لا تزال جارية علّق سعد زغلول فى مفكرته فى ١٠ مارس ١٩٢٥ التعليقات التالية التى تبين مدى وضوح تحليله للمشاكل العامة ، بل تكشف أيضا عن غروره العظيم :

« إن فى فوز الوفد مظهرا عظيما من مظاهر قوة الأمة وثباتها ، وضربة قاسية لجميع الذين كانوا ينتظرون القضاء عليه (هكذا) بتلك الاجراءات التى لانظير لها من الاضرار بالناس وبحريتهم ، ولكن الوفد تحيط به ظروف كثيرة تجعل انتفاعه بهذه الظروف على الأقل صعبا جدا ، إذ يلزمه أولا رؤوس مفكرة وأيد عاملة وقلوب تكون كلها متحدة على العمل . ثانيا يلزمه معالجة الرأى والاجتهاد فى أن تسود ولاتحكم ، ثالثا ، يلزمها أن تعالج الانجليز لكى ينزلوا عن معارضتهم أو على الأقل عن التشدد فيها ، وهو صعب جدا خصوصا بعد أن رأوا منا فى هذه الأيام ماراأوا ، ثالثا (هكذا) يلزم معالجة الادارة الداخلية باصلاح المختل منها وهى مهمة شاقة وخطرة ، لأن الفساد ضرب فيها أطنابه وتغلغل فى فروعها وأصبح لايهم الموظف إلا ضخامة المرتب والكسل والتواكل ، هذا الى مااعتراه فى الأيام الاخيرة من الميل الى الفساد » (٤٠) .

لكل هذه الأسباب ، كان سعد زغلول يتصور تغيرا فى البيروقراطية على اعتبار انه الحل الوحيد ، ولكنه رأى فى الوقت نفسه استحالة مثل هذا الاقتراع لأن البلاد ، كما استطرد ، ليس بها عدد كاف من الرجال الأكفاء كما أن اصلاح أخلاقيات المسئولين أمر غاية فى الصعوبة ، ويختتم قائلا أنه قد يكون من الأفضل لو أن الوفد لم يحصل على أغلبية الأصوات بل أصوات كافية لدخوله فى وزارة ائتلافية كشريك صغير؛ « والوزارة فى حاجة الى رجل عظيم ليرأسها » ويستغرق فى التفكير ويتساءل : « ما الذى يكون » ممن تؤلف

الوزارة ؟ من يكون رئيسها ؟ أما أنا فلا أقبل ولن أقبل ، اذن فمن هو غيرى ؟ موقف حيرة ومحل اشكال ولايقدر الموافق على حله » (٤١) .

وتكشف مناجاة سعد زغلول عن روح الرجل السياسية ، فهو يستخف بزملائه و بالمعارضة على السواء ، ولكن لأسباب مختلفة ، وكان سعد زغلول يؤمن أساسا بالحكم المطلق - حكمه هو - وكانت الحيرة هى كيفية تنفيذ ذلك ، وليس من هو الذى سيحكم البلاد . كيف يصبح سعد زغلول رئيسا للوزارة بالرغم من معارضة القصر والمندوب السامى البريطانى ، كانت هذه هى المشكلة الحقيقية التى واجهته .

أثناء الانتخابات طلب من المسئولين فى المديريات أن يراعوا أن يفوز فى الانتخابات مرشحو الحكومة ، وكانت تصدر الأوامر الى المحافظين بالزام العمد بالتصويت لصالح مرشحى الحكومة ، وتبعا لذلك يقوم العمد بالزام الفلاحين بالادلاء بأصواتهم لهم . وبالرغم من كل الجهود المبذولة للوصول الى نتائج منافية للحقيقة ، ونظرا لأن معظم العمد كان الوفد قد عينهم ، فاز الوفد بـ ١١٦ مقعدا من ٢١٤ ، وانتخب سعد زغلول رئيسا للبرلمان ضد خصمه ثروت ، فأرسل المندوب السامى البريطانى انذارا نهائيا الى الملك يطالبه بحل البرلمان (٤٢) . قدّم زيور استقالته ، ولكن الملك طلب منه أن يراجع نفسه ، ووافق زيور على العدول عن الاستقالة ، ووافق على حل البرلمان وأن يحكم وحده بتأييد من الملك بموجب مرسوم . وشكلت الوزارة الجديدة من الاتحاديين والمستقلين والأحرار ، وأيدت مبدأ الحكومة المطلقة (٤٣) على حساب السلطة الدستورية ، وهكذا قوّض الدستور نفس الاشخاص الذين أقسموا على التكتل به وحمايته ، بما فى ذلك عبدالعزيز فهمى « أبو الدستور » . والحكم بمرسوم كان يعنى اعتماد الوزارة المطلق على القصر أو على المندوب السامى البريطانى لبقائها فى الحكم ، ولكن مؤامرات الملك وصنيعته حسن نشأت ، سرعان

ما كشفت عن الضغوط فى الوزارة وعن تقويض لذلك الائتلاف بين الأحزاب لصالح وزارة يسيطر عليها القصر سيطرة كاملة .

وكعبقرى الشر ببلاط الملك أو كأداته الطيعة ، استغل حسن نشأت منصبه فى بيع الألقاب والأوسمة متظاهرا بأنه لتمويل حزب الاتحاد الجديد (٤٤) . وأسوأ من ذلك أنه أدعى لنفسه الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ، ويعارض الوزراء بل ويرفض قراراتهم ، إذا كانت لا تتمشى مع ما يدعى أنها رغبات الملك . وكان أعضاء مجلس الوزراء يعلمون أن ما يفعلة نشأت اجراء غير دستورى لأنه ليس هناك نص يخول لنائب رئيس الديوان الملكى حضور مجلس الوزراء ، ولكن لما كانت الوزارة بأسرها فى انعقاد غير قانونى ، وقد أوقفت الحكم الدستورى ، كان عليها أن تبتلع كبرياءها وغضبها وتصبر على استبداد نشأت ثمنا للتأييد الملكى لها .

وخلال أشهر الصيف ، عندما كان زيور فى احدى زياراته للاستشفاء فى فيشى (٤٥) ، قرر نشأت أن الوقت قد حان لطرد الوزراء الأحرار من الوزارة وجعل الوزارة اتحادية بأكملها ، وبذلك تكون أكثر طواعية ، ولذلك أثار مكيدة مستهدفة الأحرار، وتركزت على كتاب جدلى صدر مؤخرا للشيخ « على عبدالرازق » ، وكانت أسرة الشيخ من زعامات الأحرار القوية ، ولذلك تبينوا الهدف الصحيح المستغل ضد الحزب . كان الكتاب المقصود وهو « الاسلام وأصول الحكم » يناقش أنه طالما أن محمدا عليه السلام قد بعثه الله نبيا ، لا رجل دولة ، لم تكن الخلافة ضرورية للاسلام ويمكن الاستغناء عنها ، ولذلك كان الحكام المسلمون مجرد رؤساء للدولة ولم يكونوا خلفاء لم تكن مناصبهم تحمل أى تضمين دينى . انزعج علماء الأزهر من أجل ذلك ، فأخذ يحثهم (٤٦) لاتخاذ قرار، فأعلن مجلس الأزهر الأعلى قراره بأن تسحب من الشيخ درجته الجامعية وأن يجرد من مباشرة مهام وظيفته كقاض فى المحاكم الشرعية .

وكان من المتوقع من وزير الحقانية ، عبدالعزيز باشا فهمى ، الذى كان وقتها أيضا رئيسا لحزب الأحرار، أن يوقع قرار سحب درجة الشيخ على عبدالرازق العلمية وحرمانه من مباشرة مهام وظائفه . قرأ فهمى الكتاب قراءة جيدة ، ولم يجد به شيئا يسىء الى الاسلام كما ادعى العلماء ذلك ؛ وفضلا عن ذلك اعتبر الاجراء الذى اتخذه العلماء اجراء غير قانونى ، نظرا لأن مجلس الأزهر الأعلى ليس من سلطته أن ينفذ أياً من القرارين ، ورفض التصديق عليها . ولما كان القصر غاضبا من قبل اعترض عبد العزيز فهمى على صفقة عرض فيها الملك أن يستبدل قطعة أرض من أملاكه فى الزعفران بقطعة أرض أخرى تملكها الحكومة بتفتيش بشبيش كانت قيمتها أربعة أمثال قيمة القطعة الأولى (٤٧) ، فلقد شجعه هذا على عزله من منصبه ، فطلب يحيى ابراهيم باشا القائم بأعمال رئيس الوزراء وأحد رجال الملك فى الوزارة طلب من عبدالعزيز فهمى أن يستقيل ، ولكن فهمى ، وكان حاد الطبع ، رفض أن يستقيل من حيث المبدأ ، فما كان من يحيى ابراهيم إلا أن نقل اختصاصاته الى وزير الأوقاف « ريثما يعين وزير للحقانية » ، فما كان من الوزيرين الآخرين من الأحرار الدستوريين فى الوزارة وهما : « توفيق دوس » و« محمد على علوبه » ، إلا أن استقالا من الوزارة .

وكان الاقصاء المزرى لوزيرى الوزارة كان فى الوقت نفسه زعيما لحزب الائتلاف الرئيسى ، كان تعبيرا واضحا على تصميم القصر على أن يحكم من خلال وزارة اتحادية كاملة تكون أداة فى أيدى القصر. ثم حدث بعد ذلك ما هو أسوأ .

لقد أجازت الوزارة الجديدة قانونا جديدا متشددا هو قانون الاجتماعات ، بمقتضاه صارت كل اجتماعات الجمعيات واجتماعات الأحزاب السياسية تستوجب موافقة الحكومة ، وسرعان ما صار القانون الجديد سارى النفاذ لتكيم

المعارضة . وفى ١٢ نوفبر عقد الوفد اجتماعا لأعضائه فى مقرهم الرئيسى ، النادى السعدى ، ولكن الحكومة منعت الاجتماع وحاصرت النادى بقوة من الشرطة ، وعندما أصر الأعضاء على دخول مبنى ناديهم ، أعقب ذلك عراك على الرصيف بين شيوخ الوفد وأعضاء البرلمان ، وبين الشرطة . بعد ذلك بيومين القى سعد زغلول خطابا طالب فيه بأن يعقد البرلمان ، أول اجتماع له يوم ٢١ نوفبر كما هو منصوص عليه فى الدستور حتى ولولم يستدعه الملك (٤٨) . فى هذه المرة ، ساند حزب الأحرار حزب الوفد وأقرا الاقتراح ، فردت الحكومة على ذلك باصدار قرار حظر للاجتماع المقترح وحذرت بأن الشرطة ستحول دون مثل هذا الاجتماع بقوة السلاح إذا لزم الأمر ، كما أصدرت الحكومة أيضا انذارا الى الطلبة بعدم مزاولة أى نشاط سياسى ،وحوصر مجلس البرلمان بفرق من الشرطة ووضعت حراسة من الشرطة خارج بيت سعد زغلول لضمان عدم وصول أية مظاهرات شعبية الى بيته وحتى لاينعقد فيه أى اجتماع .

وفى ٢١ نوفبر ١٩٢٥ اجتمع فى فندق الكونتننتال ١٣٤ نائبا و٥٠ من الشيوخ ، وأعلنوا أنفسهم برلمانا منعقدا ، وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ، وأخذ الأعضاء على أنفسهم عهدا بالدفاع عن الدستور . واحتجاجا على ذلك السلوك غير الدستورى لوزارة زيور ، اتخذوا قرارا بسحب الثقة فيها . ولأول مرة دفعت الضراء . كما دفع الخطر المشترك بكل الأحزاب السياسية : الوفد والأحرار بل وحتى الحزب الوطنى الى دفن عداواتها وخدماتها السياسية ، وأن تتحد فى محاولة مشتركة لانقاذ الحياة النيابية من أن تنطفىء جذوتها ، ولمعارضة الحكم المطلق . لقد كانت سخرية من السخريات العديدة للحياة السياسية فى مصر ، أن حزب الوفد الذى كان أشد الأحزاب مناوءة للدستور ، صار الآن أكثرها حماسا لمساندته . واستمر الطلبة فى اضرابهم تحديا منهم لقرارت الحكومة .

كان لورد لويد ، المندوب السامى الجديد ، مشغولا وقتها فى المفاوضات

الخاصة بواحة جغبوب فى الصحراء الليبية ، إذ ادعى الايطاليون الذين كانوا يحتلون ليبيا ، كما ادعى المصريون ، أن الواحة جزء من حدودهم وكانت واحة كغبوب التى أنشأها السنوسى الأكبر، ملجأ صوفيا ، ولذلك كانت موضع تبجيل كل المسلمين. وكانت المفاوضات ذات طبيعة حساسة ، وكانت الاضطرابات العامة المستمرة فى مصر تهدد بقطع المفاوضات، وكان « لويد » قلقا للوصول بالمحادثات الى نهاية سريعة خوفا من أن يقوم الايطاليون من جانبهم وحدهم بضم الواحة ، الأمر الذى قد يزج بنا [بريطانيا العظمى] ، نيابة عن مصر، فى نزاع مع قوة صديقة(٤٩) ؛ لذلك قام لويد بزيارة الملك وحذره بأنه سيكون هو شخصيا مسئولا لو فشلت المفاوضات ، وكان الملك يقدر تماما طبيعة الانذار، فأصدر على الفور أوامره الى الوزارة بأن تستقيل ؛ ثم أجرى تعديل وزارى : فحل محل محمد حلمى عيسى فى وزارة الداخلية : اسماعيل صدقى ذو القبضة القوية والأكثر دهاء ، والذى كان فى مقدوره أن يكون أكثر حزما فى الملمات ؛ وبعد ذلك ببضعة أيام ، انتهت المفاوضات ووقعت اتفاقية بين مصر وايطاليا بموجبها سلمت واحة جغبوب الى السلطات الليبية ، فثارت الأحزاب المعارضة الثلاثة على هذه الاتفاقية التى سلمت مركز صوفيا الى أيدى الايطاليين ، وفى تصريح مشترك أدانوا الصفقة .

أما لويد ، وقد انزاحت من طريقه واحة جغبوب ، صار الآن لا تشغله أية مشاكل ، فوجه اهتمامه الى الشئون الداخلية . كان لويد يعرف أن حسن نشأت هو مصدر الصدع وأنه لابد من ابعاده ، نظرا لأن تدخله السافر فى شئون الدولة قد صار مهزلة كبرى ، فقام لويد بالضغط على الملك فؤاد لاقصاء رجله المفضل؛فى بادىء الأمر، تردد فؤاد ، ثم ، ضد ارادته ، وافق على اقصاء وصيفه ، الذى عينه على الفور وزيرا مفوضا فى مدريد مقابل اقصائه .

اعتقد لويد فى بادىء الأمر أن الثورة الداخلية قد تهدأ لو أمكن احتواء الأحرار وابعادهم عن الوفد واغراؤهم بالتعاون مع وزارة زيور، ولكن برهنت

هذه الحيلة على أنها أمر مستحيل ، وقد تكون الانتخابات الجديدة حلا آخر من الحلول الممكنة ، ولكن تحطم هذا الحل كبديل عندما أجازت وزارة ز يور قانونا جديدا للانتخاب فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ نص على التزامات مالية تفرض على كل من الناخبين والمرشحين ، كان واضحا أنه يستهدف أن يحُرم من حق الانتخاب أو التصويت للبرلمان جمهرة مؤيدى الوفد ، الفلاحين ، المعدمين . أعلنت المعارضة أن القانون غير دستورى ، وأعلنت قرارا مشتركا بمقاطعة الانتخابات وشجعوا العمد تشجيعا مطلقا لمقاطعة الانتخابات الأمر الذى يؤدى إلى شل حركة الانتخابات تماما ، وهى الحركة التى كانت تعتمد الى حد كبير على سلطتهم . قدمت الحكومة العمد الستة والثلاثين الذين أيدوا المقاطعة ، قدمتهم الى المحاكمة ، فأخلى سبيل سبع وعشرين منهم ، أما الباقون الذين استقالوا من مناصبهم فأوقعت عليهم غرامات .

وفى ٨ فبراير ١٩٢٦ ، أقيم حفل شاى فى النادى السعدى ، حضره اثنان وسبعون من الشيوخ الأحرار والوفديين والمستقلين الذين اتخذوا قرارات تحذر الحكومة من تطبيق قانون الانتخاب اللا شرعى متحدية بذلك نصوص الدستور . لقد ذكروا أن الانتخابات يجب أن تجرى وفقا للقانون ، وناقشوا ضرورة عودة الحكومة الدستورية بدعوة البرلمان السابق انتخاب اعضائه « وفقا لارادة الشعب » ، الى الانعقاد . وتساءلت وزارة ز يور أى من قوانين الانتخاب الثلاثة يعنيه الشيوخ ؟ فكان ردهم قانون ١٩٢٤ الذى وضع أساس الانتخاب المباشر .

ولما كان لو يد على ادراك تام بموجة الكراهية العامة لوزارة ز يور ، تلك الموجة التى اجتاحت مصر بأسرها ، لذا فقد نصح ز يور بوقف قانون الانتخاب الجديد ، وباعلان ان الانتخابات المقبلة ستجرى وفقا لنصوص قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٢٤ .

وكان فوز الوفد فى جداول الانتخاب فى مايو ١٩٢٦ يعد أمرا مؤكدا ، وقد فاز الوفد بـ ١٤٤ مقعدا والأحرار الدستوريون بـ ٢٨ مقعدا والحزب الوطنى بـ ٥ مقاعد والاتحاد بـ ٧ مقاعد والمستقلون بـ ١٧ مقعدا وكانت أكبر مشكلة تواجه كلا من المندوب السامى البريطانى والقصر هى كيف يحولان دون وصول سعد زغلول للسلطة رئيسا للوزراء . وعلى شاكلة « ألنبى » ، اختار لويد أن يوجه اللوم الى سعد زغلول على كل الاضطرابات التى جرت فى مصر ، ولكنه على غير شاكلة ألنبى ، الذى كان يتجاهل سعد زغلول خارج السلطة وكان يعامله معاملة نبيلة داخلها(٥٠) ، كان لويد مقتنعا أن سعد زغلول كان ملتزما التزاما لا يمكن الفكاك منه بسياسة معادية للمصالح البريطانية ، ولذا بذل قصارى جهده لابعاده عن العودة الى الحكم رئيسا للوزارة .

لقد قرر سعد زغلول ، الذى كان يعلم أنه لا يمكن أن يصبح رئيسا للوزارة ضد الرغبات البريطانية ولأنه كان مريضا وقتها ، قرر أن أحسن خطة يجب اتباعها هى تشكيل وزارة ائتلافية يرأسها عدلى يكن ، ووعد عدلى بالتعاون معه وباطلاق يده . فى غضون ذلك ، انتهت محاكمة اغتيال السيردار وبرئت ساحة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، ولكن القاضى البريطانى « كيرشو(٥١) » استقال احتجاجا على قرار تبرئة محمود فهمى النقراشى ونعت القرار بأنه « أجهاض خطير للعدالة »(٥٢) . صدق المندوب السامى البريطانى رواية « كيرشو » وظل غير مقتنع ببراءة كلا الرجلين ، ولكن لم يكن فى استطاعته أن يفعل شيئا سوى معارضة النشاط السياسى للرجلين المعنيين ، ولم ينقض البراءة . ولقد بذل كلا الرجلين جهودا موفقة للوصول الى البرلمان وجحصلا على مقعديها فى الوقت المناسب ، وبعد ذلك بعدة سنوات ، فى الأربعينات من هذا القرن صار كل منها رئيسا للوزارة ، وكانت وفاتها برصاص من اغتالهما ، وكانت المدة بين اغتيال الأول والثانى بضع سنوات ، ولقد جعلت المآسى ألسنة الناس تردد المأثور « من قتل يُقتل ولو بعد حين » ،

اذ كان هناك من المصريين كثيرون ممن لم يكونوا مقتنعين ببراءة كلا الرجلين .

وبالتدريج ، بدأ سعد زغلول يغيّر رأيه ، وتغيير قلبه مسجل فى مذكراته : فى ٧ مايو توجه عدلى لزيارة سعد زغلول ووعده سعد بتأييده ، وبعد أن غادر عدلى دار سعد ، استغرق الأخير فى التفكير فى احجامه عن أن يصبح رئيسا للوزارة وفى سماحه لخصومه السابقين لأن يصلوا الى الحكم . ألم يكن أكثر حكمة أن يحمل العبء ، « ولكن يمنع من هذا ضعف الصحة عن أعباء الحكم وعدم وجود من يتحملها فى ضعفى » (٥٣) . وفى أواخر الشهر توجه « چيرالد ديلانى » (٥٤) ، مراسل رويتر (٥٥) ، لزيارة سعد زغلول ونوه الى أن لورد لويد الذى لم يستدع سعد قط ولم يقابله ، أراد ضمانا كتابيا من سعد بأنه لن يصبح رئيسا للوزارة ، وهو أمر أثار غضب سعد البالغ ، كما نوه « ديلانى » أيضا الى حقيقة معارضة الملك ، فانبرى له سعد زغلول قائلا : « إذا لم يحترم الملك الدستور فسنخلعه » ، ثم رتب « ديلانى » لاجتماع فى دار سعد بينه وبين لورد لويد . كان سعد قد بدأ يشعر بأنه جثمانيا أحسن صحة ، وتحت تأثير تبرئة النقراشى وماهر وتحت تأثير الوفديين المتطرفين - النحاس ومكرم والنقراشى - قرر قبول رئاسة الوزارة .

لقد أمضى ليلة لم يذق فيها طعم النوم سائلا نفسه ما الذى سيقوله للويد وعدلى عن تغيير قلبه ، فقرر أن يقول ان أعضاء الوفد اعترضوا على أن يتولى عدلى رئاسة الوزارة لأنه ليس زعيم الأغلبية وبذلك يكون اختياره غير دستورى .

تم اللقاء بين سعد زغلول ولويد فى ٣٠ مايو ، ويسجل سعد زغلول الحديث بالتفصيل كما فعل لويد وديلانى الذى كان حاضرا ، بالرغم من أن رواية لويد كانت مختلفة عن روايتى الرجلين الآخرين . أخبر لويد (الذى يشير اليه سعد زغلول خطأ وبصورة متكررة على أنه لويد چورج) (٥٦) أخبر سعد زغلول

أن الرأى العام البريطانى لن يوافق على أن يصبح رئيسا للوزارة ، فقال سعد زغلول ان زملاءه الوفديين لن يوافقوا على أن يصبح عدلى رئيسا للوزارة ، ولكن لو صار هو، أعنى سعد ، رئيسا للوزارة فيشرك فيها كل من عدلى وثروت . فأعرب لو يد عن تشككه ، فقال له سعد زغلول : «يمكنك أن تتحرى (٥٧) ، فاستاء لو يد من تلك العبارة وقال : (كيف تجرؤ على أن تكلمنى بهذا الأسلوب! ماذا يحدث لو أخبرتُ حكومتى بذلك» فأعتذر زغلول وقال إنه لم يقصد الاساءة إليه ، وأنه يريده فحسب أن يعرف الحقيقة من عدلى. وافترقا وهما على علاقة طيبة ، أو هكذا اعتقد سعد زغلول (٥٨) ، ولكنه كان مخطئا لأن لو يد كان مصمما على أن يلقنه درسا .

لقد أراد لورد لو يد ، الذى كان امبر ياليا من حزب المحافظين(٥٩) حزب اليمين ، أراد أن يعرِّف المصر يين من هو الحاكم فى مصر. ولما كان قد نُقل الى مصر من الهند رأسا ، حيث كان يعمل حاكما لبومباى ، صمم لو يد على أن يترجم التحفظات الأربعة بأشد المعانى صرامة(٦٠) . وفى حين كان «ألنبى» يستمع أحيانا الى مطالب المصر يين ، كان «لو يد» يضيق ذرعا بالاستماع الى وجهات نظر تخالف وجهاته ؛ ولم يكن يصبر على أى نقاش ، وأمام أبسط اثارة كان يميل الى اللجوء الى العنف و يستدعى السفن الحربية . لقد كتب سير لورنس جرافتى سميث (٦١) فى كتابه الممتع عن ذكر ياته لما كان سكرتيرا شرقيا مساعدا عندما كان لو يد مندو با ساميا بمصر ، ان لو يد كان يقول له : «عندما أرى أشجار الجاكاراندا س (٦٢) مزهرة ، أعرف أنه قد حان الوقت لطلب سفينة حربية(٦٣) ، وكان فى اعتقاد لو يد أن ر ياح الخماسين الحارة التى تهب فى الربيع تقلق المصر يين وتثيرهم نفسيا ، ولكن التجرى عن سبب الاثارة أو السعى الى حل ودى أمر مخالف لطبيعة لو يد ، وكان يفضّل ابراز القوة الامبر يالية رغم أن القوة لم تعد تأتى بأى عائد يدوم .

واستدعى لو يد سفينة حربية فى تلك المرة أيضا ، وصار سعد زغلول يتوقع

شرا . وفى ٢ يونيه اقترح على : محمود فهمى أن يطلب محمد محمود أو أى عضو آخر من أعضاء البرلمان من سعد زغلول أن يرفض رئاسة الوزارة . وفى اليوم التالى أقيم حفل شاى رسمى اقترح فيه مكرم عبيد أن يتنحى « الزعيم » عن أعباء رئاسة الوزارة لمن هو أحسن منه صحة ، وأن يقبل رئاسة البرلمان .

ولقد بدا للويد أن ابتعاد سعد زغلول عن السلطة فى الوقت المناسب ، اختيار حكيم ، ولكن هل كان كذلك فى الواقع ؟ .

فى تقرير عن لقاء عقده لورد لويد عقب ذلك مع ديلانى ورفعه لويد الى وزير الخارجية البريطانية « سير أوستن تشمبرلين » (٦٤) ، أعرب ديلانى عن أنه يمكن التوصل الى نتائج أفضل من خلال علاقات أكثر ودية بين المندوب السامى البريطانى وسعد زغلول ، وأنه يمكن حث سعد زغلول للعمل على أسس من التعاون الودى مع لويد ، ونظرا لمكانة سعد زغلول فى البلاد ، فقد كان ديلانى يعتقد أنه من سوء التدبير تجاهل « أقوى عامل فى السياسات المصرية » ، بالرغم من أنهم كثيرا ما استهجنوا تاريخه السابق (٦٥) ؛ بل لقد كان ديلانى يشك فى حكمة رفض التفكير فى أن يصبح سعد زغلول رئيسا للوزارة ، لأن هناك فائدة ما فى التعامل معه مباشرة عن تركه كقوة وراء الكواليس حيث لا يمكن اعتباره مسئولا .

لقد كان فى ملاحظات ديلانى ماينطوى على فطنة وبُعد نظر ، لا لأنها تنطبق تمام الانطباق على مكانة سعد زغلول فحسب ، بل أيضا لما له من صلة بالتطوير الصحى للحياة البرلمانية فى مصر . لقد كان العرف السائد فى الحكومات الدستورية أن زعيم الأغلبية يُختار رئيسا للحكومة ، ولكن السلطات البريطانية برفضها التفكير فى اسناد رئاسة الوزارة الى سعد زغلول ، قد تجاهلت ، إن لم تكن قد شجعت على تقويض ذلك المبدأ الجوهرى . وهكذا كان فى امتهان الملك للممارسة الدستورية ماسنح بتفاقم الأمر الى أبعد مدى فيما بعد ، لأنه أمام ناظريه الآن سابقة أقرها قصر الدوبارة يمكنه أن يستشهد بها فى

المستقبل ، كما أن عدلى وضع سابقة ضارة وهى أن يأخذ رأى لويد فى أعضاء الوزارة. فى الماضى ، كان هذا اجراءاً عاديا أن يتدخل المندوب السامى البريطانى فى تعيين أعضاء الوزارة ، ولكن بمجىء الحكومة الدستورية كسرت هذه السابقة ، فعاد تثبيتها الآن على يد عدلى الذى طلب موافقة لويد قبل اعلان أعضاء وزارته الائتلافية المشكلة من الوفديين والأحرار الدستوريين.

كما طلب عدلى أيضا موافقة سعد زغلول على وزارته بل وحتى عرض عليه خطاب العرض قبل اذاعته (٦٦) . وكان الوزراء المعينون هم : ثروت للخارجية ومحمد محمود للمواصلات وذكى أبو السعود للحقانية ، وفتح الله بركات للزراعة ومرقص حنا للمالية ونجيب الغرابلى للأوقاف وأحمد خشبة للحربية وعثمان محرم للأشغال العمومية وعلى الشمسى للمعارف . ويبدا أن وفاقا تاما قد دب فى كلا الحزبين اللذين كانا من سنة مضت فقط قد أقسما أن يكونا أعداء ، بيد أن التعليق اللاذع الوحيد لم يأت من عبد العزيز فهمى الذى لم تكن كراهيته لسعد زغلول قد خمدت ، والذى استقال منى رئاسة حزب الأحرار ليلة الوفاق بين الحزبين لتجنب أى اتصال بسعد زغلول ، وهو موقف لم يتخل عنه قط الى آخر أيامه ، ومع ذلك ، كان نزق فهمى معروفا حق المعرفة لزملائه ممن وضعهم آجلا أو عاجلا فى قوائمه السوداء ، ولذا كانوا يتجاهلونه .

ولبضع الشهور الأولى ، سارت وزارة عدلى باشا فى هدوء ، وراعى سعد زغلول أن لا يحيد البرلمان عن طريقه ، وكان رئيسا ممتازا للبرلمان ، وكانت أساليبه لحفظ النظام فعالة ولو أنها كانت شاذة ، وكانت صيحته الشرسة «أسكت» ، التى كانت توقف أحاديث الأعضاء المزعجين ممن يطنبون فى حديثهم ممن منى بهم كل برلمان ، صارت مثلا سائرا ، وكان ينهر النواب كلما تواتوا عن الظهور ، ويصيح عليهم فى الردهات وفى القاعة ليدلوا بأصواتهم ، وكان يعمل كمرب ومعنف ومدير مدرسة معا : وكان كثيرا من النواب الريفيين البارزين ، ومع ذلك لم يكونوا على دراية بالاجراءات البرلمانية ، ولقد

ذهلوا من مثل هذه المفاجآت التى كان يفاجئهم بها ، ولكنهم كانوا جميعا لديهم رغبة حماسية فى تجنب سلاطة لسانه ، ولذا كانوا مضطهدين لأن يباشروا واجباتهم البرلمانية بصورة أكثر جدية مما لو كانوا يميلون الى أدائه . لقد خاب ظن سعد زغلول فى النواب ، كان يتوقعهم أن يسلكوا كبرلمانيين اللحظة التى تطأ فيها أقدامهم مبناه ، وتجاهل حقيقة أن مثل هذه الاجراءات ليست غريزية فى البشر ولكنها تتطور فقط بالخبرة وبمضى وقت طويل . ولقد كانت خيبة أمل سعد زغلول أكبر فى اتباعه الشخصيين . لقد ذكر لفتح الله بركات أن النحاس « متسرع ، صلب الرأى وغير مهذب » ، وأن و يصا واصف يأخذ الأمور ببساطة جدا ، ولا يمكن أن يجد من بينهم واحدا جديراً برئاسة وزارة هامة ، وأنهم يظهرون فقط على السطح عندما « تتقاسم الغنائم » ، وأن عدلى وثروت كانا من الرجال الأكفاء » (٦٧) .

لم يتردد الملك فؤاد فى اخفاء استخفافه بالبرلمان و بأعضائه ، خاصة عندما عارضوا عددا من مشاريعه المالية ، مثل صفقة الزعفران أو تمويل جمعيته الجديدة ، الجمعية الملكية لعلم الحشرات ، وخصوصا معارضتهم إزاء ميزانية المعاهد الدينية ، وكانت الحكومة تعلم علم اليقين أن الكثير من سلطان الملك على المعاهد الدينية أساسه رقابته على مصروفاتها ، وأنه كان يحرضها ضد الحكومة بما كان يعدها به من رخاء مادى . وكان فؤاد يصف النواب بأنهم « شلة من عبيد جبناء » (٦٨) ، واختياره هذا النعت انما يكشف بوضوح الى أى مدى كان متشبعا بالأفكار العتيقة لأوتوقراطية القرن التاسع عشر فيما له صلة بحقوق الحاكم المطلق وكيف أنه كان أقل ادراكا للدور الذى وضعه الشعب فيه ، دور حاكم دستورى من حكام القرن العشرين . لقد ذكر فؤاد للقائم بأعمال المندوب السامى البريطانى نيفل هندرسن (٦٩) ، أنه لو سقطت وزارة عدلى ، فأنه يفضل أن يصبح مرقس حنا رئيسا للوزارة ، وكانت الأسباب التى أدلى بها بسيطة وواضحة ، اذ كان يرى أن مرقس حنا أكثر جبنا ،

وكقبطى سيكون مكروها جدا من الناس ، ولذلك سيكون رجلا سهل الانقياد له تماما (٧٠) . ولكن لما لم تُظهر وزارة عدلى أية دلالات على فشلها ، حاول فؤاد أن يحرضها وسعد زغلول الى انحراف قد يسقط الوزارة . وبدأت الصحف الموالية للسراى ، مثل «الاتحاد» ، بحملات استفزازية على الوزارة والبرلمان (٧١) ، وكانت هذه الهجمات قد دبرت لخلق اضطرابات فى الوزارة الائتلافية ولاذكاء شك متبادل بين كلا الحزبين .

ولقد حدثت أول أزمة متوقعة فى سبتمبر ١٩٢٦ حول نشر كتاب آخر ، وكان الكتاب فى هذه المرة من تأليف الدكتور طه حسين ، وعنوانه «فى الشعر الجاهلى» ، ناقش طه حسين مبادىء معينة تتناول الشعر الجاهلى كان مسلماً بها بلا نزاع وكانت تستخدم فى تفسير القرآن ، ولذلك اعُتبرت شكوك طه حسين هجوما على المعتقدات الدينية وعلى صحتها وأثارت هياج العلماء بصورة أشد مما حدث حول كتاب على عبدالرازق ، ولربما كان هناك تبرير ما لردود فعلهم إذ أن طه حسين فتح باب البلية فى الشكوك الدينية حول ثبوت القرآن ، ولذلك اتخذ قرار صُدّق عليه فى البرلمان نص على وجوب مصادرة الكتاب على أساس أنه هدام للدين ، وأنه يجب أن يوقف طه حسين عن مباشرة مهام وظيفته محاضرا بالجامعة ، وأن يقدّم للمحاكمة هو نفسه . وإذا كان عدلى محقا فى مناسبات عديدة فى شكواه من تدخل النواب فى شئون الحكومة ، فانه اعتبر أن ما اتخذ من قرار اجراء أكثر دلالة على التدخل من جانب السلطة التشريعية فى شئون السلطة التنفيذية . لقد خلق تدخل النواب فى الادارة عداوات فى مناسبات أخرى عديدة ، لأن النواب كانوا يؤيدون مطالب ناخبيهم بإخلاص تام ، بل انهم بغض النظر عن استئهال الأمر ، أخذوا على عاتقهم اصدار قرارات للسلطة التنفيذية ، حتى ان بعض مديرى المديريات ممن عانوا عنف تدخل النواب ، ألقوا باللوم فى زيادة عدد الجرائم المقترفة على تدخل النواب ، وعلى ما يقدمونه «لرجالهم» من تأييد (٧٢) .

جريدة الـپنش Punch أو جريدة لندن الساخرة ـ ٩ يوليه ، ١٩٢٤)



مأساة نهر النيل

مصر: آه ! يابنى ، يامن افتقدتك زمنا طويلا ! عد إلىّ

جون بول
والسودان معا: لا نعتقد ذلك

المصدر: جريدة الپنش ، ١٦٧ (٩ يوليه ، ١٩٢٤ ، ٣١

أعلن عدلى فى حزم أنه لو صدر القرار لاعتبره تصويتا على عدم الثقة بالوزارة ، ومن المعروف أنه فى مثل هذه الحالة ستسقط الوزارة . أما سعد زغلول ، وقد أثار غضبه الهجوم الذى تضاعف فى الصحافة . والذى تضمن أنه يخشى من حل البرلمان ، اتهم عدلى بتحديه لحقوق البرلمان . وبذل عدد كبير من أعضاء كلا الحزبين قدرا كبيرا من الجهود لتهدئة ثورة الزعيمين ، وفى النهاية سحب القرار، وبذلك استطاعت الحكومة أن تسجل نصرا ولكنه لم يدم طويلا .

كان عدلى قلقا ، كان يشك فى أن القصر يستهدف الاطاحة بوزارته وأن المندوب السامى البريطانى قد يتعاون مع الملك ويختلقان حادثة فى الوقت المناسب ، وكان يود أن يستقيل ولكنه كان يخشى أن يضع البلاد مرة أخرى فى وضع حرج بان تحكمها وزارة لا تلقى تأييدا شعبيا (٧٣) .

كان تقرير عدلى صائبا فى سخط المندوب السامى البريطانى المتزايد على وزارته ، ذلك أن أحمد ماهر انتخب رئيسا للجنة المحاسبة فى البرلمان ، كما انتخب محمود فهمى النقراشى سكرتيرا للجنة المعارف به ، فلما تلقى لورد لويد نبأ انتخاب هذين الرجلين اللذين يعتبرهما قاتلين رغم أن المحكمة أبرأت ساحتها ، اعتبر ذلك حدثاً خطيراً ، ودلالة على أن متطرفى الوفد قد أفلحوا فى التأثير على سعد زغلول (٧٤) . وكان من المقرر أن الموظفين البريطانيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية ستنتهى عقودهم فى سنة ١٩٢٧ . وبالرغم من القوانين المصرية ، كان لويد يعتقد أن الموظفين البريطانيين يجب أن يستمروا فى خدمة الحكومة المصرية وان من واجب مصر ألا تستخدم موظفين غير بريطانيين فى الوظائف الاستشارية ، فلو رفضت الحكومة المصرية الرضوخ ، اذن فى اعتقاده أنه يجب أن يوجه اليها انذارا نهائيا (٧٥) : صمم لويد على أن يتعامل كما لو كان لا يزال حاكما لولاية خاضعة لبريطانيا متجاهلا تماما حقيقة أن مصر قد صارت الآن بلدا « مستقلا » . لقد كان

لموقفه المتعجرف وأساليبه التعسفية فى معالجة الأمور ما جعل أى نقاش فى القرارات التى اتخذ نا أمرا مستحيلا ، وكان هناك أمران آخران أضافا الى مشاكل الوزارة ووصلا بالأمور الى مستوى الخطر .

أما الأمر الأول ، فكان خاصا بالجيش ، وأما الثانى ، فكان خاصا بمشروع قانون العمد . تقدم أحمد خشبة وزير الحربية بمشروع لزيادة حجم الجيش ، فرفض عدلى تأييد المشروع واقترح أن يستأنس برأى الملك ، فرفض الملك بالمثل تأييد المشروع ، ثم ثار نزاع شرس بين عدلى وعدد كبير من الوفديين ، بخاصة مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى ، وأصر الأخير على أنه يجب أن يؤخذ فى الإعتبار بأن المشاريع التى يتبناها الوفد تجاز فى البرلمان ، وأعلن عدلى أنه فى هذه الحالة سيستقيل . ولما علم لويد بمشروع خشبة قال لويد لعلى الشمسى أن خشبة غبى (٧٦) ، واتهم الشعب المصرى بأسره بالجهل (٧٧) ، وهى لغة بلا شك بعيدة عن الدبلوماسية . تلجمت الوزارة بأسرها عند سماعها لعبارات لويد غير المتزنة والتى أسرع الشمسى بنقلها إلى زملائه ، واستعد كثير من بينهم لتقديم استقالتهم . وفى صورة نادرة للغضب ، إذ بثروت ، وهو الهادئ المهذب دائما حتى فى مواجهة الاثارة ، اذ به يفقد أعصابه اثناء اجتماع المجلس ويتهم لويد بالزور والبهتان والجنون ، وبخاصة فيما يتصل بموضوع المستشارين البريطانيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية (٧٨) .

أما الموضوع الثانى ، فكان خاصا بمشروع قانون تبناه الوفد بموجبه يصبح اختيار العمد بالانتخاب المباشر ولا تتولى الحكومة تعيينهم . لقد ادعوا اجازة مثل هذا القرار سيكون خطوة تجاه الحكم الذاتى المحلى ، ولكن طالما أن كل من لهم حق الانتخاب للبرلمان ، أعنى الفلاحين ، يمكنهم أن ينتخبوا العمد ، فسيؤدى القانون إلى أن يصبح للوفد نفوذه على المناطق الريفية وهو أمر بات أقوى مما كان عليه من قبل ، وإذا ماانتخب العمد مرة من خلال جهود الوفد ، فسيراعون بصورة ثابتة أن يكون تصويت القرية لصالح الوفد فى أى انتخاب .

وحقيقة أن القرويين، مالم يضغط عليهم، كانوا يميلون دائما إلى انتخاب الوفد، قد بدت واضحة فى أذهان خصوم القانون، اذ كانوا يعلمون حق العلم أنه مالم يظل العمد معينين من قبل الحكومة، ومن ثم خاضعين لهيمنة وضغط وزارة الداخلية، فلن يصل أى حزب إلى الحكم سوى الوفد.

وكان أعضاء الوفد المتطرفين يعتقدون أن الظروف السائدة مواتية للتعجيل بأزمة. لقد قدروا أن الحكومة البريطانية التى كانت تواجه مشكلات سياسية فى الجبهة الداخلية، كما كان يقلقها أيضا مافى الصين من اضطرابات، لن تستسيغ أزمة فى مصر فى نفس الوقت، ولذلك فستحنى رأسها لمطالب الوفد لتتجنب مواجهة ما، ولذلك دبروا لمضايقة عدلى بكثرة الاستجوابات فى البرلمان لاجباره على الاستقالة، ويشتم من عبارات مصطفى النحاس أنهم كانوا يتوقعون من عدلى أن «يستقيل فى داهية» (٧٩). وكان عدلى يدرك تماما كيف يستطيع الوفد أن يساند المشروع مساندة قوية، ولذا تصدى بحزم ضد اقراره وهدد بالاستقالة لوصدر. لم يكن الوفديون المعتدلون، أمثال بركات والشمسى، سعداء بالمرة بالطريقة التى كان يتبعها مكرم والنقراشى والنحاس للتعجيل باقرار المشروع، وكانوا يأملون أن يقنعوا عدلى بقيمة الوفاق، وبذلك ينقذون الوزارة التى كانوا أعضاء فيها (٨٠). كان سعد زغلول ضحية تصلب الشرايين وكان بالكاد فى دور النقاهة من نوبة من نوبات التهاب الرئة، فكان ضعيفا جسمانيا، سريع الغضب شديد الانهاك، ولذلك كان يتأثر بصورة خاصة من التلميحات عن ضعفه التى كانت تنقل له عن عدلى والتى كان يسكبها فى أذنيه بمهارة كل من مكرم والنحاس؛ فأقر سعد زغلول تدبير مضايقة عدلى بكثرة الاستجوابات فى البرلمان، ولم يعد سعد أذنا صاغية للمعتدلين، وهو موقف سجله فتح الله بركات فى مذكراته، وقد سبق له أن علّق على أن سعد زغلول كان يكره سماع أى رأى يتعارض مع آرائه (٨١).

وجاءت الأسابيع القليلة التى أعقبت ذلك بتغير فى الموقف. كان الملك

يخطط لرحلة إلى بريطانيا، فارتاب الوفد فى أن ملكهم يدبر شيئا مع الحكومة البريطانية على حسابهم، وحاولوا أن يصلوا معه إلى تفاهم قبل ابحاره. كان فتح الله بركات صاحب اقتراح التقارب من القصر، وقام بالخطوة الأولى عندما بعث ببرقية إلى الملك يعرب له فيها عن أحسن أمنياته لجلالته بمناسبة شهر رمضان، وكان فؤاد، بالمثل، راغبا فى الوصول إلى تفاهم مع الوفد (٨٢)، وكان يريد أن يخلف وراءه انطباعا وديا وأن يحصل على موافقة على ادراج بعضا من أحب مشاريعه عنده، فى الميزانية. كان يخشى من أن تغييرا فى الوزارة البريطانية، كان يبدو وشيكا، قد يعنى عودة وزارة عمالية قد تصادق الوفد ولا تعيره هو اهتماما. لكل هذه الأسباب، رد الملك على برقية فتح الله بركات ببرقية كريمة موقعاً عليها «فؤاد». وكان يشك كل من الملك والوفد فى أن عدلى قد يفكر فى الإستقالة من جراء مشروعى الجيش والعمد، ولكن الملك كان يعتقد أن فى استطاعته تهدئة الوفديين المتطرفين، واقناعهم بتأجيل خصوماتهم السافرة؛ وكان الوفد، من ناحية أخرى، يأمل فى أنه لو سقطت الحكومة أن يوافق الملك على اقتراحهم بتشكيل وزارة ائتلافية أخرى، الأمر الذى قد يبقى على البرلمان آمنا من أن يحل، و بذلك يبقون فى قواعد السلطة.

وكان لمواقف الوفد الصلبة ولتنديد النواب الوفديين الدائم فى البرلمان، ولتدخلهم فى الادارة، بالاضافة إلى عناد لورد لويد ومؤامرات القصر، ماشجع عدلى على أن يبحث عن سبب معقول للاستقالة وجاءت الفرصة فى ابريل ١٩٢٧؛ اذ أثناء دور انعقاد البرلمان قدّم أحد النواب اقتراحا بالتصويت بالشكر للحكومة على تقديمها المساعدة المالية لبنك مصر. عندئذ انبرى نائب وفدى بالقاء خطاب طويل خلاصته أن الحكومة لم تفعل شيئا تستحق التصويت بالشكر لها، ورفض الاقتراح، فكان ذلك هو المبرر الذى كان عدلى يسعى إليه، اذ فسّر على الفور رفض التصويت بأنه يتضمن عدم الثقة بوزارته، وفى الحال قدّم استقالته (٨٣).

ذهل الوفديون من استقالة عدلى المفاجئة، بالرغم من أنهم كانوا يحاولون القيام بمناورة مماثلة لما حدث تماما منذ شهر؛ بل لقد صاروا أكثر انزعاجا عندما اقترح الملك ملطفا الوقف، بتشكيل حكومة مؤقته، وهكذا وجدوا أنفسهم الآن وقد وقعوا فى شر أعمالهم. واذا كان شبان الوفد قد دفعوا بسعد زغلول ليقول عن عدلى بأنه يمكنه أن يستقيل «مع ألف سلامة» (٨٤)، اذ بهم يشهدون الآن سعد زغلول غاضبا وقد استفاق وشق وساوره شك فى أن الملك فؤاد يخبئ شيئا. و يذكر فتح الله بركات، الذى كف بحكمته عن ترديد: «لقد قلتُ لك هذا»، أن سعد زغلول اتهمه، ظلما بأنه أوقعه فى ارتباك، فى حين أن من أوقعوه فيها كانوا: النحاس وآخر ين، فاقترح بركات أن يختار ثروت ليحل محل عدلى (٨٥)؛ وقبل ثروت بشرط أن يكف النواب عن كثرة استجواباتهم فى البرلمان ومقاطعاتهم الاستفزازية وأن يؤجل أخذ الرأى فى مشروع الجيش والعمد.

حذر الملك فؤاد لورد لو يد من أن ثروت «سينتزع تنازلات» من الحكومة البر يطانية «رغم أنفها»، وأن اختياره، من وجهة النظر البر يطانية، سيكون اختيارا خطيرا، لأنه فى رأيه أن ثروت له «جرأة سياسية تولدت من شدة جبن طبيعى» (٨٦)، وأضاف الملك قائلا ان ثروت لايتوقع أن يطول بقاؤه فى الوزارة لأنه مكروه بوجه عام، خاصة من سعد زغلول، الذى وجه اليه اللوم باعتبار أنه صاحب تصريح سنة ١٩٢٢. وأخيرا وصل فؤاد بالحديث الى نقطته الرئيسية وهى أن الأزمة الوزارية أظهرت دليلا على تبرم المصر يين المتزايد من النظام البرلمانى وقال بأن البرلمان أشبه بغنم تمأمئ تتبع رائدها حيثما كان دون ماتبصر، والقادة فاسدون والتابعون جهلة والمعارضة قاصرة، و يدل الوضع كله على أنه سياسة عبث. وأضاف قائلا أنه على يقين من أن الحكومة البر يطانية سرعان ماتدرك أن الدستور المصرى «مهزلة خداعة (٨٧)». ولأول مرة يصمت لو يد و يأبى أن يدلى بأى تعليق.

ولما كان سعد زغلول قد تغاضى عن الخيانة فى صفوفه والتى كانت موجهة إلى عدلى، لذا كان عليه أن يدفع الثمن بأن يتقاسم الأعباء مع ثروت الذى كان يكرهه، ان لم تكن كراهته له تفوق كراهته لعدلى، وكان قد سبق لسعد زغلول أن أقسم فى سنة ١٩٢٢ بأنه لن يتعامل مع ثروت للدور الذى لعبه فى ارسال سعد إلى المنفى وفى تدبيره المسرحى لتصريح سنة ١٩٢٢؛ ولكن عندما قبل ثروت منصبا فى وزارة عدلى، أصر على أن يعمل الوزراء الأحرار فى تلاحم مع سعد زغلول، قائلا بأن الأحرار قد عقدوا «معاهدة» مع سعد زغلول (٨٨). ومع الظروف السياسية المتغيرة وموقف ثروت ازاءها، اضطر سعد زغلول إلى أن يعامل ثروت معاملة أكثر نبلا من معاملته لعدلى، بل صار فى وضع يتمنى فيه أن يقبل ثروت منصب رئيس الوزراء.

استقبلت ثروت أزمة ضخمة فى أبريل ١٩٢٧، بعد مضى بضعة أسابيع فقط من تشكيله لوزارته الجديدة. بدأت الأزمة أثناء مناقشة البرلمان للميزانية، اذ كان خشبه باشا، وزير الحربية (الذى وصفه لويد بأنه «غبىّ») قد طلب من لجنة فرعية فى البرلمان أن تقدم له تقريرا عن الأساليب التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار لتحسين الجيش. وتضمن التقرير من مااقترحه من بنود: وجوب زيادة حجم الجيش، وأن تشكل قوة جوية وأن يلغى منصب السردار الذى ظل شاغرا لثلاث سنوات منذ اغتيال سيرلى ستاك، وأن منصب المفتش العام الذى يشغله فى الوقت الراهن انجليزى آخر هو سپنكس باشا (٨٩)، يجب ألا يصبح له فى هذه الحالة (٩٠) عضوية فى المجلس العسكرى. ولما وصل إلى سمع لورد لويد نبأ التقرير، وقبل أن يعرض عن البرلمان، عجّل بإثارة أزمة، أعقبها قيامه بسوء تصرف بأسلوب امبريالى صرف.

كان لورد لويد قلقا باستمرار على ما كان يعتقد أنه «التفتيت المنظّم (٩١)» لوضع بريطانيا فى مصر، وكان ذلك واضحا بصورة خاصة فى الجيش، حيث شاهد المصريين يحلون محل السلطات البريطانية فى الوظائف

المحلية، وطبقا لرأى لويد، كانت عملية التمصير تستهدف الجيش أساسا. «لقد صار هدف المتطرفين أكثر وضوحا الآن... كانوا يريدون ثورة مناهضة للملكية الوراثية، وكانوا يخفون هذا الغرض النهائى وراء مطالبة الشعب بالاستقلال التام» (٩٢). لم يكن واضحا ماكان يشغل بال لويد أدي به إلى قراره هذا، ولكن ماكان واضحا تمام الوضوح هوأن لويد أراد أن يحث وزارة الخارجية البريطانية للعمل. لقد كان مبدأ مقررا منذ أمد طويل للسياسة الامبريالية البريطانية فى مصر، وضع أساسه لورد كرومر هو: تجاهل أية ظاهرة وطنية طالما أن جيش الاحتلال البريطانى موجود على الأراضى المصرية، فاذا ماأخذ النفوذ البريطانى فى التناقص، اذن، فقد يدفع هذا بالجيش المصرى إلى الانضمام لصفوف الوطنيين، ويحول الظاهرة الشعبية إلى شيء أكثر خطورة بكثير.

وعندما طرح أحمد خشبه اقتراحه، استنبط لويد أن المصريين تحت تحريض الوفد «لن يترددوا فى تحريك هذه القوى المتحدة لمناهضة الملكية» (٩٣). وكانت السياسة التى اقترحها لويد على لندن، قائمة نتيجة لذلك، على وجوب اجبار المصريين على التخلى عن ذلك المشروع وارسال سفن حربية لتهديدهم. لقد كتب لويد أن سعد يستهدف «استخدام موضوع الجيش المصرى حجة لتفجير العداء ضد انجلترا» (٩٤).

وعلى العكس من ادعاءات لويد، قال چيرالد ديلانى، مراسل رويتر فى مصر، أنه قد أقنع سعد زغلول ليوافق على أن تتولى بعثة عسكرية بريطانية تدريب الجيش المصرى بشرط أن يرأس هذه البعثة قائد بريطانى ذوشأن برتبة لواء، وبذا يمكن حل موضوع الجيش، ونقل ديلانى الحديث إلى لويد (ولم يتحادث لويد قط مع سعد زغلول) واعتقد أن الأمر قد سوى وديا. ومما زاد من تخاوف ديلانى أنه علم عقب ذلك أن لويد لم يذكر فى تقريره الذى بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية، لم يذكر شيئا عن اقتراح سعد

زغلول (٩٥) ؛ بل حتى بالرغم من تعليمات وزارة الخارجية البريطانية المبلغة للويد والتي طالبته بألا يثير أزمة وأن يتعاون، صمم لويد على اتباع اسلوب الزامي وقسري بدلا من السعي للوصول إلى اتفاق متبادل.

كان لويد موضع رعاية «ونستون تشرشل» (٩٦)، ولذلك كان يحس بأمان تام في اتباع أية طريقة يراها ؛ ولم يكن أوستن تشمبرلين، وزير الخارجية البريطانية، يرغب في خلق مشاكل مع لويد لأنه كان يخشى أن يساند تشرشل صديقه ويُسقط الوزارة ؛ فلما طلب لويد سفينة حربية في مايو ١٩٢٧ للمرة الثانية في مدى سنين، سمح له تشمبرلين أن يفعل مايشاء، واعتبر الموضوع ليس بالأهمية البالغة التي تدعوا لاثارة أزمة داخل الوزارة البريطانية (٩٧). ومرة أخرى، احتلت الشئون المصرية المقام الثانى بعد المصالح البريطانية.

وطوال تلك الفترة احتج ثروت بأن الأمور الخاصة بالجيش المصرى أمور داخلية بطبيعتها وأنها لا تشكل واحدة من التحفظات، وأصر لويد على أن موضوع الجيش لم يكن إلا انكارا (٩٨) للتحفظات، فما كان من ثروت إلا أن أحنى رأسه للمحتوم وللويد.

وطوال الأزمة الخاصة بموضوع الجيش وقف سعد زغلول موقفا نبيلا من ثروت، وكان دائم التأييد له، كما كان صادقا في تعاونه، وكانت أية شكاوى شكا منها ثروت، موجهة إلى غالبية الوفديين ولم تكن موجهة ضد زعيمه. وفي الواقع، كان ثروت على وشك أن يستقيل في شهر مايو عندما حاول بعض نواب الوفد أن يضغطوا عليه في موضوع خاص بعمدة ديروط. ثار ثروت للتدخل الفاضح لأعضاء السلطة التشريعية في شئون السلطة التنفيذية (٩٩). تشكك الكثيرون في سبب ثورة غضبه، رغم أنها كانت حقيقة، إلا أن حديثه عن الاستقالة كان وراءه فشله في أزمة الجيش وموقف لويد المتشرد.

لم يكن أحد من الساسة المصريين يكن الكثير من الاحترام للويد. لقد اتهموه بانكار الحقائق وبأنه كاذب.. صفة صدمتهم فى شخصية انجليزية وكان فى الوقت نفسه مندوبا ساميا. لقد كانوا يقولون أنه متقلب.. أشبه بدوارة الهواء.. وأنه كان دائما يغير رأيه ثم ينكر ماسبق أن أكده. لقد أخذوا فى اعتبارهم أنه يتدخل أيضا وبصورة متكررة وغير منصفة فى الشئون الداخلية(١٠٠) وكان عدلى يعتقد أنه متهور ويميل الى اتباع سياسة هى أساسا غير سليمه، بل كان ثروت يفقد اتزانه ويستخدم عبارات حادة عندما كان يتحدث عن لويد(١٠١)

وكان زملاء لويد البريطانيون يقولون عنه نفس الشىء إلى حد كبير، فيقول ديلانى أنه كان يميل إلى أن يخفى عن وزارة الخارجية البريطانية «التطورات أو الاتجاهات التى تتعارض مع سياسته الذاتيه»(١٠٢)، ويقول عنه جرافتى سميث، انه كان عليه أن يبتكر «نشرة أسبوعية للصحافة المصرية»، ليتأكد بهذه الوسيلة الملتوية من أن مواداً صحفية هامة يود لويد أن يحجبها عن وزارة الخارجية البريطانية قد وصلت لندن فعلا(١٠٣)ولذلك كان يعد لويد مسئولا عن إيغار صدر المصريين نحو انجلترا بعجرفته وبادعائه الخاطئ عن السلطة. لقد كان يحاول أن يبز كرومر بعد انقضاء ثلاثة عقود على عهد كرومر، فى الوقت الذى صارت فيه مصر من الوجهة النظرية دولة مستقلة ذات سيادة، ولم تعد محمية مجهولا أمرها.

وخلال صيف سنة ١٩٢٧، توجه الملك فؤاد وثروت فى زيارة رسمية إلى انجلترا، وأثناء حديث مع ثروت. أعجب تشمبرلين بعقلية ثروت حتى انه صمم على أن يبدءا معا مفاوضات انجلومصرية، وبسرعة دونت مسودة معاهدة. ونظرا لأن لويد لم يؤخذ رأيه، وحتى لم يحط علما بالمفاوضات، علق على ذلك فيما بعد تعليقا حانقا فقال: «ان اصطياد ثروت باشا فى وقت الشدة هذا فى شباك مفاوضات لمعاهدة معناه أن سقوطه السياسى صار أمرا

محتوماً(١٠٤)، بيد أن حكمه هذا كان على فعل مضى عليه وقت طويل وكشف عن احساس منه بمرارة على أنه تُرك فى الظلام أثناء اتخاذ اجراءات المفاوضات. ولوكان سعد زغلول باقيا على قيد الحياة أثناء فترة المفاوضات لكانت فرصة لتوقيع المعاهدة، ومع ذلك رفض البرلمان الوفدى المعاهدة؛ ومن سوء الحظ أن توفى سعد زغلول يوم ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ عن سبعين عاما، وبوفاته انتهى عهد من عهود الحياة السياسية فى مصر.

كان سعد زغلول موضع تبجيل من أبناء وطنه، وكان يحترمه معارضوه من بريطانيين ومصريين معا، وكان تأثيره على الحياة السياسية المصرية تأثيرا فريدا، وان لم يكن مفيدا دائما. لقد شجع الأتوقراطية الوزارية ممثلة فى سلوكه عندما وصل إلى السلطة؛ لقد استمر يستخدم فى الحكومة أسلوب الرعاية والنفوذ الشخصى. لقد أتقن استخدام أسلوب العنف فى الاضرابات والمظاهرات كسلاح ضد المعارضة وكوسيلة لممارسة الضغط باسم الرأى العام. لقد أحاط نفسه برجال ذوى مواهب لها قدرها، وإن كان قد أبعد عنه فى الواقع عقليات العصر الممتازة. لقد بذر سعد زغلول وغذى بذور كثير من الأغراض السياسية التي أحدقت بالحياة السياسة لعشرات السنين المقبلة، لأنه فى الوقت الذى كان فى استطاعته أن يسيطر على الموقف من خلال قوة شخصيته فحسب وبذلك يخفى عيوب النظام، كان خلفاؤه الذين كانوا أقل منه شأنا فى كل شىء، لم يكن عملهم إلا مجرد اظهار عيوب النظام؛ ومع ذلك فقد فعل سعد زغلول الكثير من أجل مصر. ووحد الحركة الوطنية حتى صار اسمه مرادفا لها، ومن أجل هذا، كان كل شىء فيما عداه يغفر له.

ومن الواضح أن السلطات البريطانية فى مصر كانت تنظر إلى سعد زغلول من وجهة نظر مختلفة تماما، فقد وصفه روبرت فيرنس(١٠٥) السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى البريطانى، بأنه:

« هو أساسا زعيم شعبي ، معجب بذاته ، يغار من كل سلطة لا تصدر عنه ، متعصب لحزبه تعصبا صارما لا يلين ، يخلط العناد بالحزم ، واغتنام الفرص بالتبصر. يبدو أنه عاجز عن وضع مفاهيم . ينشد أولا وقبل كل شيء الترويج لتأثيره الشخصي ، كما ينشد ثناء الشعب عليه ، أستاذ قديم للخطابة المطيبة بالسباب والمزاح . هو دائم التأثير على المصريين ببلاغته . مع عدلى وغيره من زملائه الأوائل ، سلك في أوقات مختلفة ، نحوها الآن ، سلوكا وقحا . . . و يندر جدا أن تظهر شخصيات بارزة بمثل هذا النمط في هذا البلد . وسعد زغلول باشا يستغل في براعة عواطف أصدقائه أيما استغلال ، وهو أسطوري تماما في تأثيره كشخصية بارزة في أرجاء البلاد ، ومامن شك في أن موته سيلف كل مصر في حزن حقيق نابع من القلب ، لأنه رجل من أجله ومن جراء القضية التي ألهبها ، غُفر له الكثير ، وتبقى الحقيقة وهي أنه ، مع كل أخطائه العديدة هو اليوم المصري الوحيد الظاهر ، بشخصيته وقوته الحقيقيتين هو أسمى رمز لمصري ، ولعل هذا هو السبب الحقيق في أنهم يحبونه بالغ الحب ماهي صفاته ؟ معجب بذاته ، عليل ، طاغيه ، متقلب الأطوار ، لا يُعتمد عليه ، عاطفي ، منتقم ، داهية ، سريع الادراك في لحظات ، سريع الغضب وطويل المدى في حنقه ، لا يخلو من شفقه وحب ، يفوق في نشاطه الذهني معظم مواطنيه ـ ضيق الأفق ـ كما يفوقهم في المثابرة وفي بلاغة الاقناع والحديث ، و يبزّ كثيرين منهم في أمانته المالية . »(١٠٦).

وكل من عرفوا سعد زغلول جيدا يدركون أنه كان متجاوبا مع الكلمات الطيبة ، حتى لو كانت أقرب إلى التملق ، ولكنه كان دائما يرد على العنف بالعنف . وبمعاملة سعد زغلول معاملة متغطرسة ، لم ينجح لويد إلا في جعل السياسي المصري مناهضا له ، ولو أنه أفلح في مصادقة سعد زغلول لكان من المؤكد أن يحققا مزيدا من الوفاق البنّاء . وفي الوقت الذي يكون فيه من العبث التفكير فيما ربما حدث لو أن شخصيات أخرى قد سلكت مسلكا مختلفا ، يتساءل

المصريون باهتمام بالغ وبشكل واضح عما كان متوقعا أن يحدث لو كان الملك فؤاد أقل أتوقراطية وأكثر اتجاها لأن يحكم كملك دستورى، ولو كان سعد زغلول أقل طغيانا، ولو كانت الحكومة البريطانية أقل عنادا. ألم تكن المعاهدة الانجليزية المصرية ليتفاوض عليها فى النهاية فى سنة ١٩٣٦، إن لم يتفاوض على معاهدة أفضل، فى موعد أسبق بكثير؟ ألم يكن أمام الحكومة المصرية الدستورية وقت كاف لتطوير أصولها؟

من سوء حظ الوفد، وبالتالى، من سوء حظ مصر، أن كان اختيار خليفة لسعد زغلول اختيارا عقيما جدا، وكشف بوضوح عن التيارات المتصارعة التى كانت تسود الوفد. وكان فى اعتقاد كثير من المعتدلين أن من الواضح أن اختيار خليفة لسعد زغلول سيقع على ابن أخته فتح الله بركات، وكان فتح الله بركات سياسيا ذكيا، بارعا فى التعامل مع الناس، كما كان بارعا أيضا فى تنظيم المجتمعات الريفية، ولكنه لم يكن مثقفا ثقافة غربية ولم يكن يعرف أية لغة أجنبية، وهو معوق على المستوى العالمى. واعترض المتطرفون من الوفديين على ترشيحه على أساس أن زعامة الوفد ليست اقطاعا وراثيا ينتقل من سعد زغلول إلى ورثته، ومما دعم اعتراضهم، صفية زغلول، التى كانت لا تميل كثيرا إلى فتح الله بركات لأسباب شخصية بحتة. أما غيره من المرشحين فكانوا: واصف غالى. وكان فى الواقع لايطمع فى مثل هذا الشرف، ولأنه ربما اعترض على ترشيحه على أساس أن ديانته لا تمثل ديانة أغلبية الحزب. ومصطفى النحاس، سكرتير الحزب، وكان يؤيد ترشيحه المتطرفون الذين كانوا يعرفون فيه أنه ربما كان أكثر طواعيه من بركات الحريص الحذر، وقد يسمح لنفسه أن يوجهوه، وفضلا عن هذا، كانت صفية زغلول أكثر إعجابا بالنحاس، الذى كان يتملقها ويحقق لها أهواءها، ولذلك اختير النحاس ليخلف سعد زغلول زعيما للوفد. وفى تعليق للقائم بأعمال المندوب السامى البريطانى، نيفيل هندرسن، على مختلف المرشحين لزعامة الوفد، أن ترشيح

النحاس يمكن «الاعتراض عليه بشدة» لما عرف عنه من أنه «غير متزن عقليا(١٠٧)». وكان سعد زغلول نفسه يعتبر النحاس شديد التقلب، ولكن مكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر أيدوه بكل ثقتهم، وصار النحاس زعيما للوفد كما صار أيضا رئيسا لمجلس النواب.

حزن ثروت لوفاة سعد زغلول، لأنه أدرك أن المفاوضات التي كان قد توصل اليها مع انجلترا لن تتاح لها الآن فرصة النجاح، لأن النحاس لن يصادق هو ولا أعوانه إلا على المفاوضات التي تتم من خلال جهودهم وذلك لكي يمكنهم أن يجنوا المجد الكامل. لقد كان تقاريهم مطابقا تماما لخطط سعد زغلول الأولى، ولو أن سعد زغلول صار لينا في سنواته الأخيره، ولربما قبل بنودا فاوض عليها سياسي غيره لوكانت البنود عادلة. لقد حاول النحاس ومستشاروه أن يتركوا بصماتهم على السياسات المصرية، ولذلك لم يسمحوا بأي نصر لايتحقق من خلالهم.

ولقد مر الملك أيضا بفترة عصيبة مع الوفد. لقد صممت الزعامة الجديدة على أن تبرهن للملك أن تغيير الزعيم لايتضمن تغييرا في سياسة الحزب؛ وبغض النظر عمن يكون زعيم الحزب، فهم قد صمموا في حزم على مناهضة الأتوقراطية الملكية، وعلى أن يجبروه على احترام الدستور(١٠٨). ولقد أظهرت الأحزاب الأخرى التي لم يفرض عليها الوفد نفوذه، أظهرت اتجاها نحو تدعيم أوضاعها. والائتلاف الذي كان يؤدي واجبه بنجاح في السنة الأخيرة بفضل اخلاص سعد زغلول لثروت، اذ به يتمزق إربا. وكان الوفديون المتطرفون يحرضون النحاس ضد ثروت في البرلمان على أمل أنهم يفلحون من وراء ذلك في اسقاط الوزارة وتنصيب النحاس رئيسا للوزارة، أو، إذا ماعارض المندوب السامي البريطاني في ذلك، يرشح محمد محمود، وزير المالية وقتذاك ونائب رئيس الأحرار الدستوريين، لرئاسة الوزارة، وكان كثير من بين الوفديين مقتنعين بأن محمد محمود متعاطف مع الوفد، بل كان يفكر البعض في اختياره

ليخلف سعد زغلول كرئيس لحزب الوفد؛ ولعله كان يـعد محمد محمود أن يرى وزارة ثـروة تـسقـط لأنـه كـان يعتـقـد أنه ربما يقع عليه الاختيار رئيسا لوزارة ائتلافية أخرى. وكان بقية أعضاء الوزارة يحسون بتصارع التيارات المتضاربة. ولقـد حـدث أن فـتـح الله بركات وعلى الشمسى اللذين كانا يمثلان المعتدلين بحزب الوفد، استقالا من منصبيهما بعد شجار مع مصطفى النحاس، ثم مالبثا أن سحبا استقالتيهما لانقاذ الوزارة من السقوط، آخذين فى اعتبارهما أن لوسقطت الوزارة فعلا من خلال مؤامرات الوفد، فلربما اتُّهما بتحريك المؤامرة.

ولـقد أظهر حزب الأحرار الدستوريين، هو الآخر، انقساما فى الزعامة، اذ ارتـاب كـثـيـرون فى سلوك نائب رئيس الحزب، وفى ازدياد مودته تجاه أعضاء الوفد، فى وقت كانت فيه جريدة الحزب، وهى الجريدة «السياسية» تهاجم النحاس، كما ارتابوا أيضا فى معارضة زعيمهم محمد محمود لثروت بينما كان من المفـروض أن يسانده ولا يعارضه، ولذلك كان البعض شغلهم الشاغل البحث عن رئيس للحزب، اعتقادا منهم أنه لوعلم محمد محمود أنهم أفلحوا فى ترشيح رئيس غيره، فلربما استقال من حزب الأحرار الدستوريين، ولكان من المحتمل تماما أن ينضم الى حزب الوفد(١٠٩).

ولم يـكـن ثروت يدرى ماذا يعمل، وأظهر مزيدا من التردد عن ذى قبل، وميلاً إلى أن لايفعل شيئا، شخصية قاصرة، انتقدها سعد زغلول قبل وفاته. فى حديث مع جيرالد ديلانى، وجه سعد زغلول انتقاده لثروت بأنه لايمثل الزعامة المنتـظـرة لـرئيس وزراء فى مجلس النواب، فى الوقت الذى فيه هذا الأمر لازم تماما. لم يكن ذلك متوقعا، وأظهر ثروت قصورا وضعفا أمام الوفد، الأمر الذى لم يؤد إلا إلى زيادة اصرارهم على التخلص منه(١١٠).

لـقـد وجـد الملك أن المعارضة مهيأة للقيام بمؤامرة. وطبقا لنصوص الدستور يـرشـح المـلـك خـمـس أعـضـاء مجلس الشيوخ. وفى وزارة سعد زغلول، صممت الحكومة أن يكون اختيار المرشحين بموافقتها، وبعد تسوية الخلاف وافق الملك،

ثم خلت خمسة مقاعد، ورفض الملك أن يرشح أحدا مالم تكن له الحرية الكاملة في اختيار من يرغب هو في ترشيحه.

وفي حذر، جس الوفد مشاعر الملك فؤاد حول وزارة يرأسها النحاس، وأعرب فؤاد عن موافقته(١١١). وكان الملك يعتقد أنه بوفاة سعد زغلول بات في استطاعته السيطرة على الوفد بسهولة، كما كان مقتنعا أيضا أن أية وزارة يرأسها النحاس لامناص من أنها ستثير فوضى وستسقط في خلال فترة قصيرة جدا، مما يتيح الفرصة للملك ليختار وزارة وفق رغباته. كان في استطاعة لورد لويد أن يدرك ماكان يخططه الملك، لأنه طوال السنة كان الملك يفصح تماما عن رغبته في أن يحكم دون وجود عائق سواء كان هذا العائق البرلمان أو الدستور، فحذره لويد بأن على الملك ألا يعبث بالدستور وأن عليه أن يمارس عمله ملتزما التزاما تاما بالأسلوب الدستوري.

ولم يكن في استطاعة بقية من في البلاد أن يفعلوا شيئا سوى أن يعكسوا تردد ومؤامرة زعمائهم السياسيين، واندلعت مظاهرات الطلبة الذين انضموا الى الاضرابات التي كانت تعبر بلاشك عن خيبة أملهم بوجه عام في الوضع السياسي. وسرعان ماتصعدت المظاهرات إلى ثورات، وفي ٨مارس، اشتبك الطلاب والشرطة اشتباكا عنيفا في القاهرة، وجُرح ثلاثون طالبا، وحدثت حوادث مماثلة في طنطا وأسيوط. وأخيرا، توقف ثروت عن المماطلة، وعرض بنود المعاهدة على الحكومة، فلما رفضت البنود استقال، فأُسند تأليف الوزارة الجديدة إلى مصطفى النحاس.

في بادئ الأمر، لم يكن في نية الأحرار الدستوريين أن يستمروا في تعاونهم مع الوفد، ولكن محمد محمود أوضح لهم أنه لو رفض حزبهم أن ينضم الى التآلف، ولو قام نزاع بين المصريين والحكومة البريطانية، ولو انحل البرلمان نتيجة لذلك، فسيقع اللوم بصراحة عليهم، وقد يتهم الشعب الحزب بالخيانة والتآمر،

خاصة إذا وافقوا، نتيجة للظروف، على أن يشكلوا حكومة؛ فوافق الأحرار على مضض، على أن يتعاونوا مع الوفد، وتألفت وزارة فى ١٨مارس ١٩٢٨.

وبالرغم مما كان للنحاس باشا من أغلبية فى البرلمان، فلقد كان مقدرا له أن يظل رئيسا للوزارة لمدة ثلاثة أشهر فقط. وتركز الموضوع مرة أخرى على مشروع قانون الاجتماعات، تعديل القانون السابق صدوره فى سنة ١٩٢٣ الذى كان الوفد مصمما على اجازته من خلال البرلمان. كان لورد لويد هو الآخر مصمما على وقف التصديق على القانون، لأنه كان يعتبر أن بنوده تشكل خطرا على أرواح ومصالح الأجانب فى مصر، نظرا لأنه سيجرد الشرطة من كافة حقوق التدخل فى منع الاجتماعات العامة أو فى فض اجتماع قد صار مخلا بالنظام. وقال لويد ان القانون كان تحريضا مباشرا على الاخلال بالنظام ومحاولة متعمدة لتثبيط همم الموظفين عن أداء واجباتهم(١١٢)، بينما كان مؤيدو صدور القانون يرون فيه وسيلة تمنع مستقبلا الصدام بين الشرطة والطلاب، وبمنع السلطة التنفيذية من قمع المظاهرات العامة المعبرة عن استنكار ما، كما حدث فى عهد حكومة زيور.

ادعى لويد مرة أخرى أن الوفد بعد وفاة سعد زغلول قد «رجع إلى حالة من التطرف ينتفى معها تحمل أية تبعية، أكثر شبها تماما بأيام حملات الاغتيال القديمة، وانحصر نشاطهم التشريعى منذ الصيف الماضى فى اجراءات مخططة تخطيطا واضحا لقمع النفوذ اللاأسياسى بين الموظفين ولاخضاع المديرين والعمد فى المحافظات لهيمنة الحزب، وشل حركة الشرطة فى فض المنازعات السياسية فى المدن(١١٣)». ولم ينس لويد قط أن أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى اشتركا فى قضية السردار، ولم يكن مقتنعا بتبرئة القضاء لهما، ولهذا كان يرتاب فى أن أية خطة يشتركان فيها تعنى اغتيالا وعنفا. ولقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى لويد بأن يوجه انذارا شفويا إلى النحاس فى ١٨/١٩ إبريل ضد التصديق على مثل هذا القانون، وفى حالة

جريدة البنش Punch أو جريدة لندن الساخرة - ٩ يونيه ، ١٩٢٦



الحرية والترخيص بها

بريطانيا (مخاطبة مصر الفتية) : « لقد أعطيتك فرصة العمل ولكن لو استخدمت هذه الفرصة فى تقييد يد العدالة فسأضطر لسحبها منك

(بمناسبة استقالة الرئيس البريطانى لمحكمة جنايات القاهرة احتجاجا على إطلاق المحكمة سراح عدد من المصريين المتهمين فى الإغتيالات السياسية وجرائم أخرى)

تجاهل الانذار، يوجه انذار نهائى مكتوب شديد اللهجة، وهو ما قام به لويد فعلا بعد ذلك بعشرة أيام مطالبا النحاس بتعهد كتابى بأن الاجراء المشار إليه بمالية لن ينفذ.

بُرِّ الملك لفشل الوفد وأصر على أن يرد النحاس على المذكرة، الأمر الذى دعا لويد إلى أن يعلن تعليقا لاذعا بأن الملك قد عاد لحيله القديمة ليدفع بالنحاس إلى عداء سافر مع السلطات البريطانية وبذلك يمكنه أن يقوض كلا من الوفد والدستور(١١٤)، ولكن لويد تطلع أيضا إلى حقيقة أن الرد كان اجراء ضروريا. بعد ذلك ردت الحكومة المصرية بأنها لا تعترف بحق بريطانيا فى التدخل فى التشريع المصرى، وإن كان الرد قد «صيغ فى عبارات ودية»، وأعربت عن النية فى تأجيل مشروع القانون نظراً لاقتراب البرلمان من فض دور انعقاده.(١١٥) كان لويد ساخطا على الرد، وارتاب فى أن مشروع القانون ربما يعاد عرضه فى دور الانعقاد القادم، ولكن الحكومة البريطانية كانت راضية عن صرف النظر عنه.

ولما اتضح للملك فؤاد أن مشروع قانون الاجتماعات لم يمس الوزارة بسوء، فتش عن وسيلة أخرى بها يفقد الثقة فى الوزارة. استمال اليه محمد محمود، وأسر إليه بأنه يريده أن يشكل وزارة عقب سقوط الوزارة الراهنة(١١٦)؛ ومع ذلك كانت الوزارة القائمة محجمة عن السقوط. كان مقررا أن تُجرى الانتخابات للمجالس البلدية والعمد خلال الصيف، وكان الوفد يريد البقاء فى السلطة أطول مدة ممكنة حتى يشرف على الانتخابات لصالحه. لقد كانت هناك حقيقة مقررة ومعروفة فى الحياة السياسية المصرية وهى أن المجالس البلدية والعمد هم مفاتيح النجاح فى كل انتخاب، ولكن عندما بعث مصطفى النحاس برسالة شكر إلى الحكومة البريطانية على موقفها الودى خلال الأزمة الأخيرة، اهتزت الوزارة، ومع ذلك لم تسقط. وقُدّم استجواب فى البرلمان يتساءل عما إذا كان هناك داع لأن يتقدم المصريون، من جانبهم، بالشكر

للحكومة البريطانية على انذارها النهائى الأخير، وكثر الأحرار عن أنيابهم فى البرلمان، فتصدى مكرم عبيد للدفاع عن موقف الحكومة، وانبرى له عبد الحميد سعيد، الحر الدستورى معارضا، وأخذا يراشقان بعضهما البعض بأعلى أصواتهما، ولبرهة هددت ساحة البرلمان بأن تصبح مسرحا لشغب أشبه بشغب أرصفة الشوارع، ولكن مالبثت العقول الهادئة أن سيطرت على الموقف لإعادة النظام والكرامة إلى المجلس، وسرعان ماالتأم الصدع بين الحزبين للحيلولة دون سقوط الوزارة حتى ينقضى الصيف، ولكن فى ١٧ يونية، استقال محمد محمود من الوزارة فجأة، وبعد مضى يومين عرفت أسباب الاستقالة، عندما فاحت أنباء فضيحة علنية تمس نزاهة رئيس الوزراء وسلوكه الوظيفى.

اذ كانت الصحف قد نشرت نص اتفاق يدل على أنه عقد بين النحاس باشا وويصا واصف وجعفر فخرى، ثلاثة محامين موكلين عن والدة الأمير سيف الدين فى قضية أمام المحكمة، ذلك أن سيف الدين الذى أدعى انه مجنون عندما حاول قتل الملك فؤاد الزوج السابق لشقيقته، كان ثريا واسع الثراء، وكان الملك فؤاد قد استولى على أملاكه، فأخذ المحامون الثلاثة على عاتقهم استرداد أملاك سيف الدين من الملك وتسليمها إلى والدة الأمير مقابل أتعاب ضخمة قدرها ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى. وكان ويصا واصف ومصطفى النحاس وقت تحرير الاتفاق نائبين لرئيسى مجلس البرلمان؛ فلو كان قد ثبت إثم النحاس، لكان فى ذلك نهاية مستقبله السياسى لامحالة، نظرا لما تضمن هذا الاجراء من تعارض المصلحة(١١٧)، ولكن أعلنت براءته فى حينها من الاتهامات الموجهة اليه، وإن كانت الحادثة قد سنحت للملك بأن يستغل فضيحة النحاس العلنية ليعجل بإقالته من منصبه يوم ٢٥ يونية ١٩٢٨، وأسند الملك إلى محمد محمود تشكيل وزارة جديدة وعلى الفور، طلبت الوزارة الجديدة من جلالته حل البرلمان وتأجيل الانتخابات لمدة ثلاث سنوات. وهكذا أفلح الملك فى تدبير انقلاب ثان ضد الدستور والحياة البرلمانية، وقد عاونه وشجعه فى

هذه المؤامرة حزب الأحرار الدستوريين، عاونه وشجعه الأشخاص الذين سبق لهم أن خططوا وصاغوا الدستور. و يبدو أن فؤاد كان على صواب فى أن الحياة الدستورية كانت مهزلة، كما قرر للو يد يوماما، لأن ايقافها قد تآمر عليه ونفذه نفس مؤسسيها.

هوامش الفصل الثالث

(١) يذكر عبد الخالق لاشين فى كتابه «سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية» (بيروت ١٩٧٥)، ص ٣٥٩، أن بعضهم فرفضهم الملك على سعد زغلول

(٢) ا. ك. كلارك كير A. K. Clarke Kerr ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى، إلى رامزى مكدونالد Ramsay Macdonald ، ٥يناير سنه ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية F. .O. ٣٧١/١٠٠٢٠

(٣) مذكرات فتح الله بركات (٢٥-١٩٢٦)، ١٧: ١٩

(٤) Francophile

(٥) من كلارك كير إلى رامزى مكدونالد، ٢٤أكتوبر ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١/١٠٠٢٢

(٦) مذكرات فتح الله بركات (٢٥-١٩٢٦) ١٧: ٧

(٧) camarilla

(٨) Baron Van den Bosch

(٩) البارون فيرمين ثان دن بوش Baron Firmin Van den Bosch فى كتابه «عشرون عاما فى مصر Vingt Années en Egypte » (باريس، ١٩٣٢)، ص ٧٥؛ وكانت راوية سعد زغلول أنه أقنع ڤان دبوش أنه شرعيا على صواب (مذكرات سعد زغلول، ٤٧: ٢٧٨٩)

(١٠) Spoils System

(١١) مذكرات سعد زغلول، ص ٢٧٧٠، وفيها يتحدث سعد زغلول عن تخليصه الادارة من «...»، وبالرغم من ذلك فانه سرعان مايلوم نفسه على استخدامه لغة لا تليق بزعيم شعبى.

(١٢) مذكرات فتح الله بركات (١٩٢٣)، ١٥: ٧٤

(١٣) د. محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج١، ص١٩٠ وبعدها.

(١٤) أنظر الفصل السابع من هذا الكتاب

(١٥) Ramsay Mac Donald

(١٦) Sir Henry Campbell Bannermann

(١٧) Lord Cromer

(١٨) Eldon Gorst

(١٩) Lloyd George

(٢٠) Lord Parmoor

(٢١) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج١، ص١٦٨

(٢٢) عباس محمود العقاد: سعد زغلول، ص١٥٤

(٢٣) مذكرات سعد زغلول: ٤٥ ٢٧٠٤ ومابعدها

(٢٤) أنظر: إ. و. ب. نيومان. «البحر المتوسط ومشكلاته»، ص٢٨٥: E.W.P Newmann «The Mediterranean and Its Problems» (London, 1928)

(٢٥) عباس محمود العقاد: سعد زغلول، ص١٥٨

(٢٦) عبد الرحمن الرافعي وفي أعقاب الثورة المصرية، ج١، ص١٨١

(٢٧) Sirdar

(٢٨) Sir lee Stack

(٢٩) جرافتي سميث «Graffety Smith»: «الشرق المشرق «Bright Levant»، ص٨٨

Gen. Tellini

Nevile Henderson

(٣١) المرجع السابق، ص٨٩

(٣٢) Sir George Lloyd

(٣٣) Lord Lloyd

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية»، ج١، ص١٥٧

(٣٥) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول»، ص ٤٣٠- ٣١، يدعي أن حسن نشأت حث منصور على اقتراف الاغتيال لاحراج حكومة الوفد

(٣٦) Le Maquereau d'Abdin

(٣٧) صور الشخصيات المصرية كما صورها روبرت فيرنس، السكرتير الشرقى Profile of Egyptian personalities drawn up by Robert Furness ٢٥مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ١٢٣٨٨/٣٧١
«I Carabinieri

(٣٨) من ألنبي إلى كيرزون Allenby to Curzon ، ٥ديسمبر ١٩٢٤، ١٠٠٢٢/٣٧١/٣٧١

(٣٩) د. محمد حسين هيكل: مذكرات، ج١ ص ٢١٤

(٤٠) مذكرات سعد زغلول، ٤٧: ٢٧٦٢

(٤١) المرجع السابق. وانظر أيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص ٤٤٦.

(٤٢) عبد العزيز فهمي: « هذه حياتي » (القاهرة ١٩٥٢) ص ١٥١. ادعى سعد زغلول أن عبد القادر حمزة رئيس تحرير «البلاغ» أنه أخبره بأنه اختير رئيسا للبرلمان بناء على اتفاق سرى بين الابراشى، من رجال الملك، والوفديين، ولكن نشأت علم به وأخبر ألنبي الذى أمر الملك بحل البرلمان، مما أغضب الملك كثيرا. ولم يصدق زغلول الرواية تماما، ولكنه على أية حال قرر أن يسجل اسمه فى سجل تشريفات القصر الملكى بمناسبة عيد الميلاد الملكى. (مذكرات سعد زغلول، ٥٠: ٢٨٦٢)

(٤٣) absolutism

(٤٤) جراتى سميث: «الشرق المشرق»، ص ١٠٠.

(٤٥) Vich

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ٢٢٧

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ٢٢٨

(٤٨) الموجز التاريخى للأحداث فى مصر، ١٩٢٥- ٢٦ Historical Summary of Events in Egypt 1925 - 26 ؛ مارس ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ١٢٣٤٤/٣٧١

(٤٩) لورد لويد: مصر منذ كرومر Lord Lloyd. Egypt Since Cromer. (لندن، ١٩٣٤)، ج ٢ ص ١٥٠

(٥٠) أوراق سنت أنطونى، خطاب من لورد ألنبي إلى سير وليام هاتير Sir William Hayter ، مؤرخ: دار المندوب السامى البريطانى، القاهرة، مايو ١٩٢٤.

(٥١) Kershaw»

(٥٢) a grave miscarriage of Justice»

(٥٣) مذكرات سعد زغلول، ٥٢ : ٢٩٧٦ ومابعدها، ٢٩٩٦

(٥٤) Gerald Delaney»

(٥٥) Reuter

(٥٦) Lloyd George

(٥٧) Vous Pouvez Vous renseigner

(٥٨) مذكرات سعد زغلول، ص ص ٢٩٩٢- ٤٩٤ مذكرات بركات (٢٥- ١٩٢٦)، ١٧ : ٤٦ ومابعدها. لويد: «مصر منذ عهد كرومر» ج ٢، ص ٦٤ ومابعدها؛ وأنظر أيضا وزارة الخارجية البريطانية. F. O. ٣٧١/ ١٢٣٤٤

(٥٩) Tory

(٦٠) مذكرات كتبها چيرالد ديلانى و مراسل رويتر فى مصر؛ أوراق سنت أنطونى، سبتمبر ١٩٧٠

(٦١) Sir Lawrence Grafftey-Smith

(٦٢) Jacarandos

(٦٣) جرافتى سميث: «الشرق المشرق»، ص ١٠٢

(٦٤) Sir Austen Chamberlain»

(٦٥) مذكرات ديلانى، وأنظر أيضا تقريرا عن حديث جرى بين چيرالد ديلانى ولورد لويد بُعث به إلى سير أوستن تشمبرلين، ٧ سبتمبر ١٩٢٦؛ وزارة الخارجية البريطانية. F. O. ، ٣٧١/ ١١٥٨٤

(٦٦) مذكرات بركات (١٩٢٦) ٥ : ٥٤

(٦٧) مذكرات بركات (١٩٢٥- ٢٦)، ١٧ : ٢١

(٦٨) bunch of cowardly Slaves»

من نيفل هندرسن القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى، إلى أوستن تشمبرلين، ٨ سبتمبر ١٩٢٦، وزارة الخارجية البريطانية. F. O. ، ٣٧١/ ١١٥٨٤

(٦٩) Nevile Henderson

(٧٠) المرجع السابق

(٧١) لويد: «مصر منذ عهد كرومر»، ج ٢، ص ١٨٠؛ وانظر أيضا مذكرات بركات (٢٦- ١٩٢٧) ٦ : ١٥

(٧٢) مذكرات بركات (١٩٢٧) ٨ : ٤٨- ٤٩، وانظر أيضا: الموجز التاريخى للأحداث فى مصر

(٢٥ـ ١٩٢٦)، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ٣٧١/ ١٢٣٤٤، وانظر أيضا لويد: «مصر منذ عهد كرومر، ج٢، ص١٨٣

(٧٣) مذكرات بركات (٢٦ـ ١٩٢٧)، ٦: ١٢، وأماكن أخرى في المذكرات

(٧٤) لويد «مصر منذ عهد كرومر» ج٢، ص١٩١

(٧٥) لويد: «مصر منذ عهد كرومر»، ج٢، ص١٨٥

(٧٦) bête

(٧٧) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٧: ٢٥، وانظر أيضا بالنسبة لرواية لويد عن الحادثة، وزارة الخارجية البريطانية.. F. O. ، ٢٢ أبريل ١٩٢٧: ٣٧١/١٢٣٥٥

(٧٨) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٧: ٢٥، وأنظر أيضا، (١٩٢٧)، ٩: ٢٦ .

(٧٩) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٨: ٥٤، وانظر أيضا، تقرير لويد إلى لندن، ٢٢ أبريل ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O و٣٧١/ ١٢٣٥٥

(٨٠) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٩: ٣ ومابعدها

(٨١) المرجع السابق، (٢٦ـ ١٩٢٧)، ٦: ٤١.

(٨٢) من لورد لويد إلى سير أوستن تشمبرلين، ٢٢ أبريل ١٨٢٧، وزارة الخارجية البريطانية، F. O. ، ٣٧١/ ١٢٣٥٥

(٨٣) مذكرات بركات (١٩٢٧) و٩: ٧

(٨٤) المرجع السابق ص٣

(٨٥) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٩: ١٩

(٨٦) ٢٢أبريل ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ٣٧١/ ١٢٣٥٥

(٨٧) «dishonest Farce

لقاء بين الملك فؤاد ولورد لويد و ٢٦ أبريل ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ٣٧١/ ١٢٣٥٥

(٨٨) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٧: ٣٠، وأنظر أيضا، (١٩٢٨)، ١٢: ٦٢

(٨٩) Spinx Pacha

(٩٠) ad hoc

(٩١) «Steady erosion

(٩٢) لو يد: «مصر منذ عهد كرومر»، ج٢، ص٢٠٠ ومابعدها

(٩٣) المرجع السابق، ص ٢٠٢

(٩٤) من لو يد إلى لندن، ٢٠مايو١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية .F. O، ٣٦١/ ١٢٣٥٥

(٩٥) أوراق سنت أنطني، مذكرات دىلاق

(٩٦) Winston Churchill

(٩٧) أوراق سنت انطني، مذكرات ديلاق

(٩٨) negation

(٩٩) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٩: ٥٣

(١٠٠) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٩: ٤٢

(١٠١) المرجع السابق، ص٢٧؛ وأيضا (١٩٢٨)، ١٢: ٢٤

(١٠٢) مذكرات ديلاني، أوراق سنت أنطوني

(١٠٣) جرافي سميث: «الشرق المشرق»، ص١٠٥

(١٠٤) لو يد: «مصر عهد كرومر» ج٢، ص٢٣٠

(١٠٥) Robert Furness

(١٠٦) من لويد إلى سير أوستن تشمبرلين، مقتبسا من فيرنس السكرتير الشرقي، ٢٣مايو١٩٢٧؛ وزارة الخارجية البريطانية .F. O، ٣٧١/ ٧٠٣٧١

(١٠٧) «mentally unbalanced»

هندرسن إلى لندن، ٢٣ أغسطس ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية .F. O، ٣٧١/ ١٢٣٥٥، وكان يشاركه نفس الرأي فيرنس، ٢٣ مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية للبريطانية F. O. ، ٣٧١/ ١٢٣٨٨

(١٠٨) كتب نيفل هندرسن، القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني، في تقرير إلى لندن بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية .F. O ٣٧١/ ١٢٣٥٥، عن التصميم الزائد من جانب المصريين أصحاب الوعي السياسي: على أن ملكهم يجب أن يكون دستوريا وليس ملكا أتوقراطيا. هذه الأحاسيس التي كانت موجودة بين الأحرار فقط يشاركهم فيها الآن، علانية، حزب الوفد الشعبي. وبالرغم من أن التقرير ليس صادقا تماما. مالم يكن الاحرار المعنيون هم حزب الأمة السابق. لأن الوفد كان نضاله منذ البداية من أجل حكم دستوري. فإن

التقرير على أي حال يصف أحاسيس كل المصريين ممن هم على علم بمجريات الأمور.

(١٠٩) لويد إلى تشمبرلين. ٦ فبراير ١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية .F. O ٣٧١/ ١٣١١٤

(١١٠) مذكرات دلاني، أوراق سنت أنطوني؛ انظر أيضا، ٢يناير ١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية F. O، ٣٧١/ ١٣١١٤

(١١١) لورد لويد إلى لندن. ١٩فبراير١٩٢٨. وزارة الخارجية البريطانية .F. O ، ٣٧١/ ١٢٣٥٥

(١١٢) لويد: «مصر منذ عهد كرومر»، ج٢. ص ص ٢٥٧ . ٥٨. وانظر أيضا. لويد الى تشمبرلين، أول مارس ١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية F. O . ٣٧١/ ١٢٣٥٥

(١١٣) لويد: «مصر منذ عهد كرومر»، ج٢، ص ٢٧١

(١١٤) لويد إلى لندن. ٣إبريل ١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية .F. O ، ٣٧١/ ١٣١١٨

(١١٥) لويد: «مصر منذ عهد كرومر»، ج٢، ص ٢٧٣

(١١٦) محمد محمود إلى لويد، ٢٩مايو١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية .F. O ، ٣٧١/ ١٣١٢١

(١١٧) Conflict of interest

الفصل الرابع

القبضة الحديدية

ان من عجائب الطبيعة البشرية أن من يدعون التزامهم بمبادىء معينة، قادرون على أن يتخلوا عنها و يتبعون أسلوبا على طرفي نقيض، باسم الحفاظ على نفس تلك المبادىء. والسياسيات المصرية مليئة بالسخريات، ولكن أكثرها مرارة على وجه الاطلاق هو الحزب الذى يسمى نفسه حزب الاحرار الدستوريين الذى أحس بأنه تورط أو اختير ليحكم بأسلوب بعيد عن التحرر، وليتخلى عن الدستور، ليحكم بمرسوم من خلال مجلس وزراء حتى صاروا مضغة فى أفواه غالبية مواطنيهم الذين كانوا يطلقون عليهم اسما مثل «حكومة القبضة الحديدية».

كان محمد محمود ابن حزب الأحرار المشاكس. هو ابن محمود باشا سليمان أحد ملاك الأراضى الواسعى الثراء، والذى كان نائب رئيس سابق للمجلس التشريعى وكان يمتلك أملاكا واسعة فى الصعيد. و يرجع اصل أسرته إلى الحجاز ولكنها استقرت فى مصر منذ أمد طويل، كان محمد محمود ربعة، ذا ملامح سمراء داكنة، وجهه عريض منبسط وشفتاه غليظتان، يمثل نموذجا لفلاح من الصعيد، وإن كان فى الواقع لا يعد نموذجا فى أى شىء،

ولايمثل بكل تأكيد نموذجا لفلاح مصرى. تلقى تعليمه فى مصر وفى كلية بلليول (١) بجامعة أكسفورد حيث حصل على مرتبة الشرف فى التاريخ، ثم دخل فى خدمة الحكومة، وسرعان مارقى مديرا لمحافظة الفيوم فمديرا لمحافظة البحيرة، وأعفى من منصبه الأخير لا تباعه أساليب تعتبر أوتوقراطية جدا. وكمدير كان مكروها من كل الموظفين بريطانيين ومصريين، كما كان مكروها أيضا من وجهاء المحافظة الذين كان يعاملهم جميعا بأسلوب متغطرس.

كان واحدا من الخمسة المؤسسين الأصليين لحزب الوفد. نفى مع سعد زغلول إلى مالطة سنة ١٩١٩ لنشاطه وتشاحن مع سعد فى باريس سنة ١٩٢٠، ولكن على ماهو حثه بعد ذلك ليعمل كوسيط فى المحادثات التى جرت بين سعد زغلول ولورد ملنر، (٢) وكان محمد محمود واحدا من مندوبين أربعة عادوا إلى مصر لشرح بنود محادثات زغلول- ملنر. وفى وقت مبكر، صار واحدا من أعمدة حزب الأحرار الدستوريين، وعندما استقال عبد العزيز فهمى من رئاسة ذلك الحزب فى سنة ١٩٢٦ صار محمد محمود نائبا للرئيس وقائما بأعمال الرئيس، وبعد أن أقيل مصطفى النحاس فى سنة ١٩٢٨، اختير محمد محمود رئيسا للوزارة الجديدة وصار رئيسا للحزب.

ولما كان محمد محمود قد تلقى دراسته فى بلليول، لذا كان الموظفون الانجليز يعتبرونه شخصا يستطيع أن يتحدث لغتهم، مع أن هناك ادعاء بأن محمد محمود صار شديد الكراهية للانجليز لأنهم كانوا يدعونه «زنجيا» أو «هنديا»(٣) أثناء ركوبه عربات السكة الحديد أيام دراسته بانجلترا. وسواء كانت القصة صحيحة أومشكوكا فى صحتها، فقد كانت تسرد دائما لتفسير كيف صار محمد محمود منغمسا فى الحركة الوطنية بينما كان لا يزال مبقيا على تعاطفه الشديد مع البريطانيين. وعلى شاكلة معظم الموظفين الاستعماريين، لم يكن فى استطاعة البريطانيين فى مصر أن يفهموا أن العواطف الشخصية لا دخل لها أيا كانت بالمبادىء السياسية، وبينما كان كثير من الوطنيين المصريين يحبون الانجليز

كأفراد، إلا أنه لم يكن يسعدهم حكمهم فى مصر، وكانوا يريدون أن تُحكم مصر كلها بأبناء مصر ومن أجلهم. كان محمد محمود طموحا، وكان مقتنعا بأنه الشخص الوحيد الذى حباه الله من الذكاء ما يمكنه من أن يحكم مصر على الوجه الأكمل دون أن يساعده البريطانيون، ومرة أخرى، نجد أن تلك الخاصية من الاقتناع بالتفوق الشخصى التى يبدو أنها الطابع المميز لغالبية السياسين، كانت لها الغلبة.

لقد وصف روبن فيرنس (٤) السكرتير الشرقى وصديق محمد محمود، وصف فى بياناته الوصفية التى بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية عن كبار الشخصيات المصرية، محمد محمود بأنه: «شخصية مؤثرة، ذكى، نشيط، مستبد، عاطفى، برم، عابس، غيور، سليم الطوية، قانط، وهو بوجه عام شخص محبوب، متجاوب جدا مع الأحاسيس الشخصية، يتأثر بالصداقة والنفاق، و يستمع الى المشورة الحازمة، وهو بالمثل سريع الاستياء من أية وقاحة وهمية أو ازدراء.... يحب الدسائس، وأعمق من ذلك المؤمرات، على جانب من الشجاعة، و يقال عنه أنه طيب القلب، وهو لا يعتمد عليه تماما.» (٥)

كان محمد محمود أحد بناة التآلف بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٦، وكان يفكر فى أن يخلف سعد زغلول كرئيس للوفد لأنه كان يعتقد أنه سوف يكون مرضيا عنه من غالبية أعضاء الوفد، والدليل الواضح هو ما كان عليه كلا الحزبين من تشابه من حيث المبدأ، أما ما كان بينهما من اختلافات فغالبيتها خلافات شخصية. ومع ذلك لم يتردد محمد محمود فى التخلى عن التآلف عندما أغراه الملك بمنصب رئيس الوزراء، ومن أجل هذا نعته الوفد خائنا، بالرغم من أنهم عندما أتيحت لهم الفرصة ذاتها، سلكوا سلوكا مماثلا.

كان فتح الله بركات يكره محمد محمود و يصفه فى مذكراته بأنه مدبر للدسائس وكاذب، و يفعل الكثير من أجل أن يصبح رئيسا للوزارة (٦).

وسرعان مانعت أعضاء الوفد محمد محمود بأسوأ النعوت .

وكانت الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود مليئة برجال أذكياء قادرين أمثال: على ماهر الشقيق الأكبر لأحمد ماهر، وكان أكثر وأكثر تحفظا والتواء رغم أنه كان فى ذكائه كذكاء أخيه تماما، وقد عين وزيرا للمالية، وحافظ عفيفى، طبيب الاطفال السابق وعضو الحزب الوطنى، انضم الى الوفد مع مصطفى النحاس فى سنة ۱۹۱۹ عندما اتجهت كل الأحزاب إلى الاتحاد مع بعضها، وكان شخصا ذكيا؛ عمل مديرا لمجموعة شركات بنك مصر و برهن على أنه اقتصادى بارع، وقد عين وزيرا للخارجية. وكان حافظ عفيفى رجلا طلق الحديث، يعطى انطباعا عن الرقة، ولكنه يمكن أن يصبح عنيفا وحازما كمفاوض؛ وعبد الحميد سليمان، وكان مهندسا تلقى تدريبه فى انجلترا، وعُيِّن وزيرا للمواصلات، بينما عُيِّن أحمد لطفى السيد وزيراً للمعارف. ولم يكن لطفى السيد راغبا فى الوزارة من جرّاء مبادئه السياسية. لقد كتب سلسلة مقالات فى مجلة «الجريدة» ليشرح للمصريين ما أسماه «السلوك الدستورى» ليرشدهم إلى حقوقهم وواجباتهم تجاه الحكومة وليعلمهم أن يخشوا الطغيان والأوتوقراطية ليناضلوا من أجل الاستقلال؛ ولم يكن يؤمن بأن دستورا ما ينبغى التخلى عنه بدعوى عدم جدواه؛ ولكن محمد محمود كان صديقا قديما وعزيزا عليه، فرجاه قائلا: «أتود أن تتخلى عنى فى ساعة الشدة؟» . ولا شك أن لطفى كان فى لحظة ضعف عندما تخلى عن مبادئه السياسية باسم مبدأ يعد فى نظر المصريين مبدأ أكبر هو الولاء لصديق، ومن ثمّ قبل تقلد منصب وزارى.

ولقدا اتسم معظم الرجال الذين كانوا فى الوزارة — إتسموا بالنزاهة والأمانة و بكفاءاتهم وخبراتهم وكانوا حسب ظنهم أحراراً معتدلين خاصة إذا ما قورنوا بالوفديين الأكثر تطرفا. لقد وافقوا على ايقاف الدستور وحل البرلمان اعتقادا منهم أن بضع سنوات لحكومة غير حزبية قد تعيد التوازن السياسى فى

مصر، وتتيح لحكومة برلمانية أن تعيد تشكيل نفسها بأسلوب أكثر اعتدالا واتزانا. والأحرار بتفكيرهم مثل هذا التفكير المنطق إنما كانوا يقتطفون صفحة من السياسة الامبريالية البريطانية. وكان النظام البرلماني البريطاني وشكل الحكومة البريطانية مثار إعجاب الأحرار الدستوريين المصريين، ومع ذلك فقد كان البريطانيون الذين يحكمون بلادهم بأسلوب ديمقراطي ينكرون الديمقراطية على شعوب أخرى خاضعة لسلطاتهم، وبالأخص المصريين، لأنهم وضعوا معيارا ثنائيا للسلوك السياسي، أخذ الأحرار ذلك المعيار من الانجليز وطبقوه على وضعهم السياسي الخاص بهم. لقد كان في اعتقاد الأحرار أنه طالما أن الوفد مبق على قبضته على البرلمان، فلا يمكن تحقيق أي شئ بناء، وسيستمر البرلمان في الانتكاس إلى ما صارت عليه الحال تحت رئاسة مصطفى النحاس، ساحة لزعامة شعبية ولحكم الدهماء؛ ومع ذلك هل كان البرلمان سيئا بكل هذه الصورة؟ قد يقول المرء عكس ذلك أن البرلمان كان مثاليا أكثر من اللازم للدرجة التي لم تجعله فعاليا، وكما سجل الأستاذ جاك بيرك (٧) بأسلوبه الفريد: «البرلمان المصري نموذجي أكثر منه عملي، ذلك أن ما يعجز كثيرا عن أدائه هنا أو يحققه كثيرا هناك، يوضح أنه لايحقق كل ما علقه عليه المواطنون (بل والمؤرخون) من آمال.» (٨).

لقد كان صحيحا أنه طوال العام السابق أغضب النواب كل عضو في الهيئة التنفيذية بتدخلهم في الأمور الادارية لصالح أصدقائهم وناخبيهم، ولكن يمكن أن يعزى الكثير من ذلك الحماس إلى عدم خبرة النواب وجهلهم بأصول الاجراءات البرلمانية، ويمكن أن يعزى جانب كبير منه أيضا الى مبدأ معاونة صديق وقت الشدة، وهي فضيلة كثيرا ما تتحول في مصر الى رذيلة. على أية حال، كانت انتخابات ١٩٢٤ أول انتخابات حقيقية عرفتها البلاد، ولكن البرلمانيين النظاميين الذين كان ينبغي عليهم أن يتطوروا خلال تقليد طويل من سوابق واجراءات طوال فترة تعايش كاملة للبرلمان المصري مداها تسعة

أشهر بالاضافة الى مدة ثانية لسنة ونصف لم يتح لهم الوقت الكافي للنضوج البرلماني. والأخطاء البرلمانية لو لم تكن هناك مكانة خاصة للأنظمة في أذهان المصريين لأمكن بذلك أن تغتفر وأن تسجل على أنها خبرة. والجانب الأكبر من السلوك الذي سلكه مؤخرا النواب الوفديون، لا يمكن أن يعزى غالبيته مع ذلك إلى الافتقار إلى الخبرة بالاجراءات البرلمانية بقدر ما يمكن أن يعزى الى رغبتهم في المضايقة بكثرة الاستجواب في البرلمان واعاقة المعارضة للبرهنة على أنه لا يمكن انجاز شيء في مصر بدون مساعدة، إن لم يكن بموافقة، الوفد. لقد كان ذلك الوضع هو الذي أوغر صدر المعارضة ضد النواب الوفديين.

تحت رئاسة سعد زغلول اجيزت في سنة ١٩٢٤ قوانين تنظيم ادارة الحسابات العامة، كما ووفق على ميزانية المعارف، وصدر قانون بتقسيم و بيع أراضي الحكومة. وعندما أعيد انعقاد البرلمان في سنة ١٩٢٦، تقرر أن يساعد المشاريع الجديدة لبنك مصر بإيداع سندات الحكومة في البنك، وكان هذا يعني بداية لمبادرة مصرية فعالة في تصنيع البلاد. وأصدر البرلمان قوانين تتناول منح قروض لزراع القطن (لأن كثيرا من النواب كانوا أنفسهم زراع قطن) مع الرقابة على زراعة القطن ومع انشاء جمعيات تعاونية. وأجيز قانون تنظيم الانتخابات للمجالس البلدية، كما أجيز أيضا قانون بإنشاء جامعة حكومية جديد (مع تعيين أحمد لطفي السيد أول رئيس لها). لقد كان ذلك تسجيلا منصفا لنشاط برلمان ناشئ، و يعزى معظم الفضل فيه إلى سعد زغلول لإحكامه ادارة مجلس النواب.

وكان مصطفى النحاس رئيسا للوفد مختلفا عن سعد زغلول: فلقد كانت سياسته للنواب منذ وفاة سعد زغلول في سنة ١٩٢٧ وخلال سنة ١٩٢٨ يعوزها الحزم والتوجيه، وقد أتاح هذا للبرلمان أن ينحدر إلى مظهر مؤسف كمعوق حزبي لقد كان واقعا تحت تأثير من عضدوا ترشيحه رئيسا للوفد لدرجة عجزها

المصرى افندى

بقى دى المعاهده اللى حتحقق أمانينا
يا وقعتى السوده يا خسارة تهانينا
والله غرقنا خلاص وعملتها فينا
جون بول بنول الورود وجايب لى حزمة شوك
فيها حنش قرصته ع القبر ترمينا

النحاس باشا

حنش فى عينك ازاي تخاف من التعبان
أمسك بلاش الدلع أما حقيقى جبان
نعم نعم قرصته صعبة وسم كمان
لكن دا أصغر حنش نقيته بأيديه
امسك بقي يا أخي يمكن ما لوهش سنان



رأى روزاليوسف فى المعاهدة

المصدر: د. ابراهيم عبده، روزاليوسف (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٧٢

محمود مع الحكومة البريطانية لن يتقبلها برلمانى وفدى ويرفض التصديق عليها. واعتقد غيرهم ممن هم أكثر تفاؤلا فى انجلترا، أنه لو نشرت بنود المعاهدة مرة فسيتضح أنها ترضى مطالب المصريين بالدرجة التى ستسكت بها المعارضة، الذين لا يمكن أن يأملوا فى التفاوض على نصوص أفضل(٣٨). ومع ذلك، لم يكن المتفائلون ليقيموا وزنا كبيرا لما قد تتفتق عنه براعة الوفد فى ابتكار عوائق يستندون إليها، وكانوا لا يشكون فى قدرتهم على معارضة أية بنود أيا كانت درجة استفادة مصر منها ماداموا هم ليسوا بصائغيها.

ثم قررت الحكومة البريطانية أن من الأفضل لمحمد محمود أن يعود ببنود الاتفاقية إلى مصر، ويطرحها للاستفتاء الشعبى، أعنى أنه لا بد من عودة الحياة النيابية لمصر. وخطط محمد محمود للعودة لمصر فى الخريف، وتعديل قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٢٤ إلى آخر قد يكون أقل فائدة للوفد وذلك بحرمان كثير من مؤيديهم من حق الانتخاب، ثم يطرح بنود المعاهدة التى ستظل سرية حتى حين طرحها؛ ولكن من سوء حظ خطط محمد محمود أن تسربت بنود المعاهدة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية إلى مكرم عبيد الذى كان فى انجلترا فى ذلك الوقت، وذلك بالرغم من وعود الانجليز لمحمد محمود ببقائها سرية. وفى ٩ أغسطس صرح «هيو دولتون(٣٩)» الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية، والذى كان يكره محمد محمود، بصرح علانية أن بنود المفاوضات مشروطة بعودة حكومة دستورية فى مصر، وبعدم اجراء تعديل قانون الانتخاب(٤٠)، وبذلك أخذ محمد محمود، كما يقول المثل الشعبى المصرى السائر، «خازوقا»، وبذا بدا أنه لم يكن هناك مخرج إلا العودة إلى حكومة ائتلافية، وهو ما وافق عليه محمد محمود، ولكن الوفد لم ير ضرورة لتآلف عندما تضعهم الانتخابات فى مركز السلطة.

وصل المندوب السامى البريطانى الجديد، سير پيرسى لورين (٤١)، إلى مصر فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩، وكان دبلوماسيا ذا سيرة طيبة وله ثراؤه

الخاص. ولقد لقى تعيين لورين فى بادىء الأمر ترحيبا كدليل على أن التعقل سيعود إلى الحياة السياسية فى مصر، بعد السياسة التى كان يمارسها لويد من اللف والدوران وشد الحبل، يبدو أن هذا الشعور لم يدم طويلا، اذ كان فى اعتقاد لورين أن وزارة محمد محمود يجب أن تلقى تأييدا لأن ذلك أفضل من أن يصل الوفد إلى الحكم لأنه «حزب أظهر بالأحرى لا مبالاة مزرية لعروض ومطالب حكومة جلالة ملك بريطانيا، كما صرح بذلك علانية»(٤٢). وكان كل من لورين، وهيئة المندوب السامى البريطانى على ثقة من أنه لا يمكن أن تُقبل فى مصر أية معاهدة تفاوض عليها محمد محمود، رغم أنه «قد تأخذه الشهامة والوطنية بالدرجة التي قد يحجب فيها نفسه لو اتضح أن شخصيته كانت هى العائق لقبول الاتفاقية»(٤٣)، ومن ناحية أخرى، أعربوا عن أن النحاس والوفد عاجزان عن أن يفكرا فى البنود الوطنية لتعارضها مع مجرد ألاعيب الحزب السياسية. لقد كتب لورين فى رسالة إلى زوجته أن «الوفد يرفض أن يبدى أى رأى فى اقتراحاتنا الخاصة بالمعاهدة، وكل ما يريده فحسب هو اقصاء محمد محمود، وأن تجرى انتخابات، ويحصل على أغلبية ساحقة و يشكل حكومة وفدية ثم بعد ذلك ربما يتحدث عن عقد معاهدة، ويتنازل و يبدأ فى اجراء مفاوضات جديدة حول مختلف نقاط مقترحاتنا! وهو فى الواقع أمر محال»(٤٤).

كانت حكومة العمال تتوق إلى تسوية موضوع المعاهدة، حتى أن هندرسن بعث فى النهاية بتعليمات للورين للتخلص من محمد محمود الذى كان يحس وقتذاك بمرارة خيانة الحكومة البريطانية له، وفى أول أكتوبر أعفى من الوزارة ليستقيل و ينهى مذلته. وحلّ عدلى يكن باشا المشكلة بوزارة محايدة لا حزبية ونظّم الانتخابات.

مرة أخرى، عاد الوفد إلى السلطة بأغلبية ساحقة ممثلة فى ٢١٢ مقعدا من جملة ٢٣٥ مقعدا، لأن عدد النواب قد زاد فى ذلك الوقت بعد اجراء تعداد سنة

١٩٢٧ . ولما كان محمد محمود لا يزال يحس بالمرارة، فقد منع حزب الأحرار من دخول الانتخابات . و به أن نظم عدلى الانتخابات ، استقال . وفى أول يناير سنة ١٩٣٠ استدعى مصطفى النحاس للمرة الثانية ليصبح رئيسا للوزارة، و بعد ذلك بعشرة أيام انعقد البرلمان . وكان حزب الوفد، بأغلبيته الساحقة التى سجلها التاريخ القصير للحياة البرلمانية فى مصر، على ثقة من قدرته على التفاوض على معاهدة نهائية مع الحكومة البريطانية فى أقرب فرصة وفى الداخل، أحس الوفديون أنهم يقبضون على ناصية الأمور، بعد أن بدلوا موظفى الحكومة، كبارهم وصغارهم بآخرين مؤيدين للوفد بالصورة التى صارت منذ ذلك الوقت النمط الخاص لكل وزارة، وسبب عدم الاستقرار لا على مستوى الوزارة فحسب بل أيضا، وهو ما كان متوقعا، فى مادون ذلك من مستويات بيروقراطية وادارية . والملاحظ أنه فى أسوأ أيام الحكومة المصرية، فى عهد استبداد المماليك، كانت هناك دائما درجة معينة من الاستمرار الادارى، وبالرغم من سرعة تغير المستويات العليا نتيجة اغتيالات أو غيرها من نكبات لها صلة بالمناصب العليا فى تلك الأيام، استمرت شئون الحكومة فى ادائها من خلال بيروقراطية ظلت باقية فى مناصبها بفضل التقاليد و بوعى بالمسئولية الاجتماعية . واستمرت المجتمعات الريفية لها نفس قياداتها، بغض النظر عمن هو مدير المديرية أو من حل محله، كما يحدث غالبا . ولقد استمر شيوخ الطوائف فى مناصبهم، ولهذا استمرت الحياة الادارية دون أن تتأثر بمجريات الحوادث . لقد حطم التمدن المجتمع المستقل بوظفية اللامركزيين الذى كانته مصر، واستبدله ببيروقراطية محكمة تحت رحمة حكومات متقلبة تتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات الحكم . وقد صار عمدة القرية الآن يتغير مع كل تعديل وزارى . و يُقصى العمدة كل من عينهم سلفه و يعين طاقما جديدا من موظفى القرية، من الخفير الى من هو دونه أو أرفع منه قدرا . ولقد رسم لنا توفيق الحكيم فى كتابه الساخر «يوميات نائب فى الأرياف» صورة مدهشة للتفكك الذى أصاب الحياة فى القرية من تغيير العمدة من وقت لآخر، فالتليفون، الذى هو

رمز السلطة المدنية للعمدة، ورمز صلته بالحكومة، كان ينقل من بيت العمدة المخلوع تتعقبه كوكبة من نسوة العمدة السابق يولولن كما لو كُنَّ فى جنازة، والجهاز فى حراسة موكب القرية الى بيت العمدة الجديد، حيث تستقبل الجهاز زغاريد نسوة العمدة الجديد، كما لو كان حفل زواج. ولو يتذكر المرء مدى سرعة ما كانت الوزارات تشكّل وتسقط فى تلك الأيام، لوجد أن معدل حياة وزارة هنا تقارب ستة عشر شهرا، ولبدأ المرء فى تقدير ما أدخله انتقال الحكم من عنصر فوضى فى الحياة العامة باتباع مثل هذه الاجراءات غير المشروعة. ولم تكن هذه الحال مقصورة على مستوى القرية فحسب بل استمرت فى كافة المجالات الادارية. وعندما وصل الوفد إلى الحكم، أقصى أربعين عمدة، وعندما كان يهدد بالاستقالة لم يكن قد عيّن بعدُ عمدا جددا(٤٥).

وسرعان ما أثارت عودة الوفد للحكم المعارضة المحتومة بتصريفه الأخرق للادارة ولمحادثات المعاهدة مع بريطانيا، بل أن الوفديين أمثال فتح الله بركات، الذى كان يكن احساسا عميقا بالولاء للحزب رغم كرهه للنحاس ورجاله، ولكنه كان وطنيا أيضا، انتقد فى مذكراته سلوك زعماء الوفد لقد شكا من أن النقراشى، وزير التجارة فى الوزارة الجديدة، صار رجل الوفد «القوى» وأنه كان يملى ما ينبغى قوله على بقية أعضاء الوزارة، وأنه كان يعترض على أية سياسة للوفد لا يوافق عليها حتى ولو وافق عليها غالبية أعضاء الوفد(٤٦). واتهم بركات النحاس ورجاله باقامتهم ديكتاتورية شبهها باستخفاف بديكتاتورية كمال أتاتورك فى تركيا، وديكتاتورية موسولينى فى ايطاليا(٤٧). وأكد فتح الله أنه لم يكن يجرؤ أحد فى الوزارة أن يعارض مصطفى النحاس أو يجادله(٤٨). وحتى لو أخذ المرء فى اعتباره عداوة بركات للنحاس، فلقد كانت هذه الاتهامات التى أوردها اتهامات خطيرة حتى ولو كان قد ذكرها فى مذكراته فحسب، ولكن الحوادث التى اعقبت ذلك أيدت ما كان يشكومنه بركات.

بدأ النحاس مفاوضات المعاهدة مع هندرسن، ولكن لم يكتب لها أن تسير على ما كان يأمل الوفد. ولقد اشتد فزع بريطانيا لرفض النحاس، بصورة قاطعة، البنود التى تقدمت بها عن السودان. وحتى بينما كان النحاس لا يزال يتفاوض فى انجلترا، تلقى بقية أعضاء الوفد العائدين إلى القاهرة، نبأ منذرا بسوء هو أن النحاس يبرهن على أنه مثير للمتاعب وثرثار(٤٩)، وادعى فتح الله بركات أن سيسيل كامبل قال ان مكرم كان يلعب دوراً حقيرا(٥٠)» ويحاول سرا أن يقوض مفاوضات المعاهدة لاعتقاده أن أية معاهدة ستكون ضد صالح الأقباط فى مصر. ولا شك أن مكرم قد لعب دورا فى تقويض المفاوضات، ولكن سواء كان ذلك بناء على تعليمات من طائفة الأقباط أو غير ذلك فهو أمر غير واضح(٥١) ومن ناحية أخرى، امتدح كامبل جهود أحمد ماهر وثقافته العالية التى أثارت مفاجئات غير متوقعة للسلطات البريطانية التى توقعت أن تتعامل مع «قاتل» وذكر كامبل لعبد الرحمن عزام الذى نقل الحديث الى بركات، أن مندوبى الوفد لم يكونوا فى المفاوضات معتدلين. لقد بدأوا المفاوضات بمفهوم أنهم سيتقبلون البنود التى سبق عرضها على محمد محمود، وأثناء المفاوضات أكد مكرم عبيد للمندوبين البريطانيين أنهم ينوون العودة إلى القاهرة والمعاهدة موقعة، وأن أية تعديلات يطلبها الوفد ستكون «تعديلات لفظية(٥٢)، وهو تصريح يبدو أنه مناقض تماما لما عبّر عنه لورين من قبل، على أنه موقف الوفد. ثم طالب النحاس بحق المصريين فى الهجرة المطلقة إلى السودان، وبفتح المفاوضات لمناقشة الوضع السياسى للسودان بعد ذلك بسنة. وادعى النحاس أن هندرسن فى بادىء الأمر وافق على البنود، وأنه عندما تلقى هندرسن برقية من الحاكم البريطانى السودانى يحذره فيها بأنه لن يسمح بدخول أى جندى مصرى للسودان ولذلك لا يمكن أن ينصح بعقد معاهدة، توقفت المفاوضات.

ولكن رواية بريطانيا اختلفت عن رواية النحاس، إذ ادعت أنها تعتبر

السودان من الناحية الفعلية بلدا مستقلا وأنها لا تعترف بكل تأكيد بدعوى مصر فى السيادة عليه. وكان الخطأ الذى وقع فيه المفاوضون هو أنهم لم يحيطوا المصريين علما من البداية بموقفهم من مسألة السودان. وقد أثار تكتمهم فى نفوس المصريين الريبة فى الخادعة لأنهم طوال المفاوضات ظلوا يعتقدون أنه من المحتمل التوصل إلى وفاق(٥٣). وكان النحاس قد أقنع غالبية الوفد أن هندرسن وعد بشئ ثم خان وعده عندما رفضت وزارته البنود؛ ولذلك السبب عزا فتح الله بركات فشل المفاوضات إلى حقيقة أن الوفد قد وضع ثقته فى حكومة العمال ظنا منه أن أهدافها تختلف عن أهداف حكومة المحافظين، ومن رأى بركات أنه يفضل التعامل مع المحافظين الذين «يقدرون لكرامتهم حقا وواجبا خلافا للعمال» (٥٤) ومن رأى بركات أنه طالما أن بنود اتفاقية ١٨٩٩ مازالت سارية المفعول، فأن أية بنود جديدة يقدمها البريطانيون، حتى ولو وافقوا على حق الهجرة المطلق إلى السودان، لن تجعل السودان سوى محمية شرعية، وهو دليل واضح على الهوة القائمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية حول موضوع السودان.

ومن ناحية أخرى، كان فى اعتقاد محمد محمود أن الحكومة البريطانية قد أنهت المفاوضات مع الوفد لاقتناعها «بسوء نفس»(٥٥) النحاس، واعتقد البعض أن السبب هو أن المندوبين البريطانيين، وقد ضاقوا ذرعا بالمراوغات الخطابية الملتوية وغير المركزة، ولما أصابهم من ارهاق من سماع أحاديث النحاس ومكرم. وادعى بركات أن معظم أعضاء الوفد ممن تحدث معهم بركات، واجمعوا على أن النحاس، أظهر دلالات من الجنون والهوس، وألقى عليه اللوم على «الكارثة» التى حلت بالبلاد، و بخاصة أنهاء المفاوضات نهاية لارجعية فيها. وقال و يصا واصف انه فى الوقت الذى فيه النحاس» رجل صادق وأمين، فهو أيضا عنيد وصلب الرأى» ولذلك لايصلح لرئاسة أية مفاوضات أو حتى لرئاسة أية وزارة أما عن مكرم عبيد، فرأى و يصا أنه

بالرغم من ذكائه ومقدرته، كان «وصوليا(٥٦)» بكل ما تنطوى عليه هذه الكلمة من عيوب(٥٧). ومع ذلك، كان هناك غيرهم أمثال: واصف غالى، ونجيب الغرابلى، ممن لم يكونوا حتى مقتنعين بصدق النحاس، واتهموه بتلفيق الرواية لتوائم مطالبه السياسية، فمثلا، ألقى النحاس خطابا فى الوفد أطرى فيه على علاقاته الممتازة مع الانجليز، ثم لما فشلت المفاوضات، ادعى بأن اللوم يقع على القصر والانجليز، فتساءلوا أى الروايتين هى الصحيحة؟(٥٨)

سرّ الملك ان تتعثر مرة أخرى وزارة على صخور المفاوضات، وكانت أمنيته أن تسقط الوزارة حتى يمكنه أن يتخلص من شخص لم يعتبره غير متزن تماما، فحسب، بل و يعده أيضا تهديدا بالغ الخطورة على وضعه الذاتى كملك. كان السبب الرئيسى للنزاع مع الملك ناجما من مرسوم قانون اقترحته وزارة الوفد لتكيم المعارضة وما كان يتسم به أيضا من روح لا تخلو من انتقام أيضا: اذ طالب بأن يقدّم للمحاكمة أى وزير فى الوزارة اتهم بتقويض الدستور. وكان من الواضح أن هذه الحركة كانت تستهدف اتهام تخطيط محمد محمود بتعطيل الدستور؛ فكان طبيعيا أن يعارضه الأحرار والملك لأسباب مختلفة تماما. فى ذلك الوقت، قيل ان الملك طريح الفراش، ولذلك فهوعلى غير استعداد لمناقشة مرسوم القانون أو اتخاذ قرار بشأنه حتى يسترد صحته، وكانت هناك شائعة أن الملك كان يماطل حتى عودة سير بيرسى لورين من الخارج، وعندها يستطيع أن يعرف مدى التأييد الذى كان يتوقعه من بريطانيا.(٥٩)

فى غضون هذه الفترة، لكى يخفى الملك نواياه، فاتح محمد محمود، وسمح له بالمثول بين يديه ودامت المقابلة ساعتين، مما كذّب مرضه المزعوم، وتبين أنه لم يكن شيئا أكثر من خدعة سياسية(٦٠). عندئذ هدد النحاس بالاستقالة قائلا انه فى سنة ١٩٢٨ لم يستطع التفكير فى الاستقالة لأن الموضوع كان بين حكومته والحكومة البريطانية، ولكن فى سنة ١٩٣٠ صار الموضوع بينه و بين الأمة من طرف، والملك من طرف آخر، ومالم تحصل الأمة على ترضية فسيستقيل.(٦١)

ولم يهدد فؤاد «بغضب الأمة» عليه منذ أوائل حكم سعد زغلول ، ولكن النحاس كان يحيى الآن ذلك الشبح و بأسلوب الواثق وفى البرلمان ، ألقى عباس محمود العقاد، الكاتب والصحفى الموهوب ، الذى صار وفديا متحمسا ومتحدثا بلسان الحزب بما به من نوعيات حاقد بصورة خاصة ، ألقى خطابا فى المجلس ذكر أن المجلس على استعداد لأن يحطم اكبر رأس فى البلاد دفاعا عن الدستور، فأعترض رئيس المجلس على الفور على استخدام مثل هذه اللهجة الثائرة داخل جدران المجلس ، وأمر بحذف العبارات من المضبطة ، ولكن كل أعضاء المجلس كانوا قد سمعوا الخطاب بوضوح وأدركوا اتمام الادراك الرءوس المعينة بالتهديد(٦٢)، وعلى الفور نقلت جريدة «السياسة» صحيفة الأحرار الدستوريين الواقعة إلى الشعب .

ولم تكن التهديدات الموجهة للملك مقصورة فحسب على المستويات الأدنى من أعضاء حزب الوفد ، بل كانت شائعة بين القيادة العاملة : فلقد قال أحمد ماهر فى حديث مع فتح الله بركات أنه لو اضطرت الظروف إلى حسم للموقف بين الوفد والملك لطلب الوفد من المجلس على الفور عزل الملك فؤاد . وفى فزع من مثل هذا الحديث الثورى ، وضع فتح الله بركات يده على فم أحمد ماهر ورجاه ألا يتهور(٦٣)، ولكن أحمد ماهر كان يعنى كل كلمة قالها . أدرك الملك تماما أن النحاس كان يتخذ مشروع القانون الخاص بمسئولية الوزارة عن تعطيل الدستور كمبرر لاتهام الملك بسلوك غير دستورى ، وأكد أحمد ماهر لفتح الله بركات أن هذا ما كان يفعله النحاس بالفعل(٦٤)، و بالرغم من أن الملك كان سلوكه غير دستورى تماما ، الا أنه لم يشأ أن يكون ذلك هو السبب لعزله ، ولذلك خطط للتخلص من النحاس قبل أن يقوده نزقه إلى أبعد من هذا .

وقد لاحت هناك أسباب قوية عديدة تتخذ ذريعة للاستغناء عن النحاس: فى المقام الأول ، فشلت المفاوضات الانجليزية المصرية فشلا يؤسف

عليه، بالرغم من توكيلات الوفد بأنهم سيعودون ومعهم المعاهدة فى جيوبهم ، وفى المقام الثانى ، كان الوضع الاقتصادى والمالى فى البلاد على وشك أن تحل به النكبات. كما كان الوضع فى الواقع فى أجزاء أخرى من العالم، ولم يكن فى استطاعة الوفد أن يفعل شيئا لتخفيف ويلاته سوى اجازة قانون هام يتناول التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية صناعة مصر الناشئة والتى فعلت الكثير لمساعدة وتشجيع تطوير الصناعة، ولكن الصناعة كانت لا تزال مؤثرا بسيطا فى الأقتصاد المصرى بينما العامل الرئيسى فيه، وهو القطاع الزراعى، أحدقت به الأزمة العالمية؛ وكما هى العادة، تحملت تلك الفترة اللوم على المشاكل الاقتصادية. وفى المقام الثالث، كان النحاس طرفا فى مهزلة مع امرأة أوربية ذات سمعة مريبة تدعى فيرا(٦٥)، ولكن يبدو أن النحاس كان مفتوناً جدابها، بل كاد يبدو فخورا بأظهار علاقتها على الملأ(٦٦).ونشرت الصحف صورا عديدة للاثنين وهما يحضران الحفلات الرسمية، وألهبت الصحافة الرأى العام ضد ما اعتبرته انحلالا خلقيا من جانب زعمائهم الوطنيين، بل وقد ادعت صفية زغلول أن النحاس استقال لأن الملك هدد بإقالته من جراء علاقته مع فيرا، واخيرا، كان هناك عامل الكراهية الذى كان ينظر به الملك فؤاد للنحاس. على أن النحاس من ناحية أخرى، لم يقدر تيارات المعارضة من حوله تقديرا كاملا، واتهم الملك بمعارضته لكل المشاريع التى طرحتها وزارته.

كان النحاس قد قدم مشاريع عديدة، ولكن لم يوافق على أى منها، باستثناء القانون الخاص بتعديل التعريفة الجمركية الذى صدر فى فبراير ١٩٣٠ وفعل الكثير لتشجيع التصنيع.

أما المشاريع الأخرى التى تقدم بها النحاس وإن كانت قد رفضت: القانون الخاص بالمسئولية الوزارية (وهو الذى فجر الأزمة) وقانونا يستهدف إنشاء محكمة النقض والابرام، وعرض قائمة الترشيحات إلى رتبة وزراء مفوضين ورئاسة محكمة استئناف. وقد أسر على ماهر لصديق له أن النحاس يقع عليه وحده

اللوم فى فشل مشاريعة: فى المقام الأول، جنى على نفسه بأن عرض على الملك بقلة ذوق بالغ، مسودة قانون عن المسئولية الوزارية دون أن يخطره بذلك مسبقا، ثم لرفضه قبول اعتذار الملك بمرضه.لقد قال أن مشروع القانون لم يعرض على «لجنة التشريع»، كما ينبغى أن يحدث، وأنه كانت هناك شروط فى المشروع خاصة بمحكمة النقض والابرام وردت به صراحة تمكن الوفد من تعيين رجاله فى المحكمة، وأن كل الدبلوماسيين ورئيس محكمة الاستئناف الذين اختارهم النحاس ليسوا جميعهم أهلا للمناصب(٦٧).

أما وكان هذا هو الوضع، فلقد وجه بقية الوفد لومهم للنحاس أكثر من أى شخص آخر من جراء فشل المفاوضات مع بريطانيا، وكما هى العادة فى وقت الأزمات الجأوا إلى عدلى ليساعدهم فى الخروج منها، وليقوم بدور وسيط صالح بينهم وبين الملك، ووعدوا بأنه إذا وافق الملك على التصديق على القانون فانهم سيعدون بتأجيله حتى يحين دور الانعقاد القادم للبرلمان(٦٨)؛ ولكن، لم تكن لدى الملك نية التصديق على القانون وقتها أو إلى الأبد، ورفضه.

بعد ذلك، أوحى فتح الله بركات الى عدلى أنه ينبغى على الملك أن يطلب من النحاس تشكيل وزارة جديدة، فاذا رفض النحاس ذلك، وجب على الملك أن يدعوه ليقترح عليه مَنْ يخلف أو يستدعى قيادات الوفديين و يطلب منهم أن يقنعوا النحاس بخطأ أساليبه. وهنا نلاحظ كيف كان فتح الله بركات ومجموعته يظنون أنهم يمكن أن يستمروا فى العمل بأسلوب دستورى، وأن يظل الملك ملكا وفقا لأسلوب الحكم المتبع فى البلدان الغربية، لأنه بالرغم من سلوك الملك فى الماضى، فلقد أوحوا إلى انفسهم بالاعتقاد بانه لن يسلك ذلك السلوك مرة أخرى أو يعود إلى الأساليب الأوتوقراطية، فرد عدلى على مجادلات فتح الله بقوله السديد: «ومن سيقنع الملك؟» لأن عدلى فى حديثه مع الملك فؤاد أدرك كم كان الملك يشعر بكراهية شديدة للنحاس، فكان جواب فتح الله بركات: «البريطانيون» طبعا. ولقد اتفق كلا

الرجلين، فى حسرة، أنه بالتحليل النهائى أنه ما من قوة يمكن أن تجبر الملك سوى السلطات البريطانية(٦٩).

استقال النحاس فى نوبة استياء، بعد وصوله إلى الحكم بستة اشهر فقط، معتقداً أن صخب الشعب قد يضطر الملك إلى استدعائه للحكم، ولكن مرة أخرى، لم يكن النحاس كزغلول، اذ لم يعقب إستقالته صخب شعبى، ووجه الحزب اللوم إلى النحاس على استقالته بمثل هذا الأسلوب المتهور وضد النصيحة التى عرضها بقية أعضاء وزارته وزملائه فى الحزب. (٧٠) وأهم من ذلك، أن النحاس لم يلق أية مساندة من السلطات البريطانية، وكان فى اعتقاد النحاس عند عودته من لندن فى مايو ١٩٣٠ أنه رغم فشله فى التفاوض لابرام معاهدة، إلا أنه، مع ذلك، عقد مثل هذه الروابط القوية للصداقة مع أعضاء الحكومة البريطانية حتى أنهم سيقدمون له تأييدهم الكامل(٧١)، وهو لذلك توقع أن ستعيده الحكومة البريطانية للحكم رغم اعتراضات الملك وهو تقدير بعيد عن الواقع تماما.

وفى الوقت نفسه أصدرت حكومة جلالة ملك بريطانيا تعليمات إلى سير بيرسى لورين بأن يلتزم موقف الحياد فى النزاع القائم بين الملك ورئيس وزرائه، ولما كان لورين يؤمن بأن الدبلوماسية ليست «صانعة سياسة بل هيئة تتلقى أوامرها وارشاداتها من الحكومة التى تخدمها»(٧٢)، لذا التزم بالتعليمات التزاما تاما. وأحس لورين بالراحة لاستقالة النحاس، ولكنه اسف فقط لأن النحاس لم يبق فى منصبه مدة طويلة مما هو كفيل بزوال شعبيته.

عندما قبل الملك استقالة النحاس على الفور، أعلن الوفد على الشعب أن «اقصاءهم» كان مؤامرة بريطانية، لم يكن ذلك فحسب اجراء مناسبا لحفظ ماء الوجه ليبرروا به استقالة بالغة الحمق، بل كان أيضا نتيجة عملية تفكير ملتو معين. لقد كان تفكير الوفد يدور حول شىء أشبه بهذه الخطوط: قبل الملك استقالة النحاس، ومن ثم فلابد وأن يتأكد مسبقا من تأييد بريطانيا له،

وهذا يعنى أن الملك والسلطات البريطانية كانوا يتسترون على مؤامرة . ولم يكن واحد منهم يصدق حيادية الحكومة البريطانية التامة ، وهذا ما أكده النقراشى لكامبل (٧٣)، وإذا لم تكن الحكومة البريطانية مؤيدة للوفد ، فلابد اذن أنها بكل تأكيد مناهضة للوفد ، ولا بديل آخر لذلك .

فى هذه الحادثة برهن الملك على أنه ند كفء للوفد ولمصطفى النحاس ، لأن السلطة كانت إلى جانبه ، ولذلك استدعى فؤاد رجلا كان يعرف أن الوفد سيشهد الويل على يديه ـ لقد استدعى اسماعيل صدقى ـ الذى قبل أن يرأس الوزارة الجديدة .

هوامش الفصل الرابع

(١) Balliol

(٢) Lord Milner

ملاحظات عن أعضاء الوزارة الجديدة، ٧ يوليو ١٩٢٦، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ١١٥٨٤/٣٧١

(٣) ووترفيلد Waterfield: دبلوماسى محترف Professronal Diplomat ، ص ١٥٠

(٤) Robert Furness

(٥) ٢٢ مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية ٢٣٨٨/٣٧١

(٦) مذكرات بركات (١٩٢٨)، ١٣ : ١٣ و ٦٢، مذكرات سعد زغلول ، ٥٢: ٢٩٧٥، بل ولم يحز اعجاب عدلى .

(٧) Prof . Jacgues Berque

(٨) بيرك: مصر L'Egypte ، ص ٣٩٥

(٩) محمد حسين هيكل : المذكرات، ج ١ ص ٢٩٤

(١٠) cecil Campbell

من سيسل كامب إلى ج . موراى J. Murray أغسطس ١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ١٣٨٤٤/٣٧١

(١١) سيسل كامبل إلى ج. موراى، اغسطس ١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية، ٣٧١/١٣٨٤٤، وأنظر أيضا: ٣، أنطونى الى وبيليى. ص، ٩ يونية ١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية. ٣٧١/١٣٨٤٣

(١٢) المرجع السابق

(١٣) ١٨ نوفبر ١٩١٩، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ٣٧١/١٣١٢٤

(١٤) L'homme des heures difficiles

(١٥) بهى الدين بركات (باشا) لقاء شخصى «نحن نؤيد الديكتاتورية ما دمنا نحن الديكتاتوريين»، كان هذا هو الرد الذى صرح به شفويا لصديق من الاصدقاء.

(١٦) عبد العظيم رمضان: «تطور الحركة الوطنية فى مصر» (القاهرة ١٩٦٦) ص ص ٥٢٧ وما بعدها؛ وانظر أيضا جريدة التيمس The Times، ٣ يناير ١٩٢٠

(١٧) محمد أنيس: «دراسة فى ثورة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٣، ج١ ص٢٠

(١٨) Le Wofd est ancrée dans le coeur du fellah

(١٩) حرافتى — سميث إلى لندن، ٣ نوفبر ١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية، ٣٧١/١٣٨٤١

Paternalism

(٢٠) تشارلز عيسوى: مصر فى ثورة (لندن ١٩٦٣). ص ص ١٢٦ و ١٤٣.

(٢١) عيروط: «الفلاح المصرى»، ص ١٧ وجدول ٣

(٢٢) تشارلز عيسوى: «منتصف القرن»، ص١٣١

(٢٣) من ريكس هور Rex Hoare إلى ١٠ هندرسن A. Henderson، ١٢ أغسطس ١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ٣٧١٢، ١٣٨٤٥/

(٢٤) عبد الرحمن الرافعى «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج ٢، ص٨٣

(٢٥) محمد حسين هيكل: «مذكرات»، ج١، ص٢٩٩.

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى: «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج٢، ص ٨٧

(٢٧) Sine-qua-non

(٢٨) عبد الرحمن الرافعى: «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج٢، ص٨٦

(٢٩) موجز الاحداث فى مصر Recapitulations of Events in Egypt ، ٢٧ يونيه ١٩٢٩ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O ، ٣٧١/١٣٨٤٣

(٣٠) موجز الأحداث فى مصر ، ٢٧ يونية ١٩٢٩ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O ، ٣٧١/ ١٣٨٤٣

(٣١) Ramsay Mac-Donald

(٣٢) Egypt Since Cromer

(٣٣) مذكرات فتح الله بركات (١٩٣٠) ، ١٤ : ٢٨

(٣٤) Apthur Henderson

(٣٥) ٢٣ يوليه ١٩٢٩ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O ، ٣٧١/ ١٣٨٤٤ ، وأنظر أيضا : دوترفيلد : دبلوماسى محترف » ، ص ١٤٩

(٣٦) ووترفيلد : « دبلوماسى محترف » ، ص ١٥٠

(٣٧) محمد حسين هيكل « مذكرات » ، ح١ ، ص ص ٣٠٢-٤ ، قارن ذلك بتفسير بيرك فى كتابه « مصر » ص ص ٤٢٩-٣٠

(٣٨) من ج. موراى الى ر. هوير ، ٢٣ يوليه ١٩٢٩ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O ٣٧١/١٣٨٤٤

(٣٩) Hugh Dalton

(٤٠) لمعرفة تفاصيل الحادثة ، ارجع الى : دوترفيلد : « دبلوماسى محترف » ، ص ص ١٥٢-١٥٤

(٤١) Sir Percy Loraine

(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٥٨

(٤٣) وزارة الخارجية البريطانية . F.O ، ٣٧١/١٣٨٤٥

(٤٤) ووترفيلد : « دبلوماسى محترف » ، ص ١٦٠

(٤٥) مذكرات بركات (١٩٣٠) ١٤٠ : ٩٦

(٤٦) المرجع السابق ، ١٢ ، ٩١

(٤٧) Mussolini المرجع السابق ، ص ٩٤

(٤٨) المرجع السابق : ١٤ : ٨٤

(٤٩) المرجع السابق، ص ١١ وأيضا ص ١٧ : ٣٤

(٥٠) despicable

(٥١) مذكرات بركات، ١٤ : ١١٩؛ وانظر أيضا دونرملد · «دبلوماسي محترف»، ص ١٧٦

(٥٢) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٧ : ٧٨

(٥٣) مذكرات بركات، ١٦ : ٢٥-٢٦، وانظر ايضا : ووترفيلد «دبلوماسي محترف» ،ص ١٨١، وأنظر أيضا: زايد: صراع من أجل الاستقلال، ص ١٢٣، وانظر أيضا جريدة التيمس، ٩ مايو ١٩٣٠

(٥٤) المرجع السابق، ١٤ : ١٨

(٥٥) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٧ : ٣٤

(٥٦) arriviste

(٥٧) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ص ٦٥

(٥٨) المرجع السابق ، ١٥ : ٧

(٥٩) المرجع السابق، ١٤ : ٥٩

(٦٠) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٤، ٥٩

(٦١) المرجع السابق، ص ٧١

(٦٢) المرجع السابق، ص ٩٨

(٦٣) المرجع السابق، ص ٩٧

(٦٤) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٥، ٨

(٦٥) Vera

(٦٦) المرجع السابق

(٦٧) المرجع السابق، ١٥ : ٨

(٦٨) مذكرات بركات ، ١٤ : ٨٣

(٦٩) المرجع السابق

(٧٠) مذكرات بركات ، ١٦ : ٢٩

(٧١) من سير بيرسي لورين الى سيرج . سيمون Sir J Simon ، ٢٧ يونية ١٩٣٢ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ١٦١٠٩/٣٧١

(٧٢) وترفيلد : « دبلوماسي محترف » ، ص ١٤٩

(٧٣) مذكرة سيسيل كامبل ، ١٩ يوليو ١٩٣٠ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ١٤٦١٦/٣٧١ ، وانظر أيضا مذكرة سابقة بتاريخ ٣٠ يونية ١٩٣٠ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ١٤٦١٤/٣٧١

الفصل الخامس

خلق الله الإنجليز مجانين

كان صدقى عضوا من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه عندما قبل تشكيل الوزارة استقال من عضوية الحزب . ولقد اعلن أن وزارته محايدة تماما ، وليوضح نقطة أنها لا ترتبط بأى حزب سياسى ، استقال عضوا حزب الأحرار الدستوريين : حافظ عفيفى وعبد الفتاح يحيى من الحزب قبل أنضمامهما للوزارة

وكانت حكومة صدقى مقرونة فى أذهان كثير من المصريين بسيطرة القصر عليها وبأنها كانت حكومة قمع ، لأن صدقى كان فى الماضى صاحب المنصب الخطير(١) فى حكومة زيور ، وكان الرجل القوى الذى يمكن الاعتماد عليه فى قمع المعارضة ، ومن هنا كان اختيار فؤاد له . وكان الملك قد خطط للاستعانة بصدقى فى تحطيم الوفد ثم يحطم صدقى الذى لم يكن له تأييد شعبى ، والذى لم يكن له فى الواقع تأييد من أى نوع باستثناء ما كان يمنحه له الملك من تأييد . ومن جراء ميول صدقى الأستبدادية ، لم يشركه أعز أصدقائه : عدلى وثروت ، فى أية وزارة من وزاراتهما بالرغم مما لصدقى من مواهب عديدة ، خاصة المالية منها . لقد فسّر المؤرخون المصريون أمثال عبد الرحمن الرافعى ، هذا الإحجام

من جانب رئيسي الوزراة عدلي وثروت على أنه مَثَل على احترامها للحكم الدستوري ، وعلى رغبتها في أن يحكما وفقا له (٢) وقد يكون مرجعه أيضا الى علمها بأنه من الصعب على أي رئيس وزارة أن يسيطر على صدقي .

كان صدقي انتهازيا وواقعيا ، كان منذ البداية على استعداد لتنفيذ مطالب القصر التي كانت تمثل المحاولة الثالثة من جانب الملك ضد وجود حكومة دستورية وحكم برلماني . ومرة أخرى اتخذ الصراع السياسي الخصائص المميزة للنزاع على الحياة والموت ، التي تسعى فيه كل من المجموعتين المتنازعتين إلى تحطيم الأخرى سياسيا واجتماعيا وفكريا في نضال من أجل السيادة . وكان السياسيون المصريون طوال السنوات الثلاث التالية ، في نضال لاجدوى من ورائه ، لاسقاط صدقي ، وكان عليهم أن يتعلموا منه النتائج المريرة من البقاء خارج الحكم مثل هذه المدة الطويلة .

كان اول عمل قام به صدقي بعد تولى الحكم في يونية سنة ١٩٣٠ هو اصدار أمر بتأجيل دور انعقاد البرلمان لمدة شهر اعتباراً من ٢١ يونية ، وكان مقررا قبل سقوط وزارة مصطفى النحاس أن يعقد البرلمان دورته يوم ٢٣ يونية . وكان رد رئيس مجلس النواب ، ويصا واصف ، أنه يجب أن يجتمع البرلمان حتى يبلغ قانونيا بتأجيل أنعقاده . وافق صدقي بشرط أن يعطيه رئيس المجلس تعهدا مؤكدا بأنه لن تتخذ أية أجراءات أخرى أكثر من قراءة قرار التأجيل ، فرفض ويصا ذلك غاضبا ، واتهم صدقي بتدخله في شئون السلطة التشريعية ، (٣) فكان رد صدقي على ذلك موجزا وواضحا إذ أمر باغلاق بوابات البرلمان بالأقفال والسلاسل وبحصار المبنى بقوة من الشرطة .

ولما كان أغلبية البرلمان الساحقة من الوفديين ، فلقد اختاروا مرة أخرى تحدى الحكومة ، وفي اليوم المحدد لانعقاد الدورة ظهر النواب متجمهرين خارج البوابات ، وطالبوا بدخول البرلمان ، وأصدر ويصا أمره بتحطيم السلاسل حول

البوابات ، وتقاطر النواب داخلين ، رغم محاولات الشرطة اليائسة لمنعهم .
(٤) واجتمع كلا المجلسين فى دور انعقاد ، وقرئ قرار التأجيل وسط هياج بالغ من جانب النواب ، اذ أن نفوسهم المنهارة خلال الستة أشهر الماضية تحت قيادة النحاس غير الملهمة ، يثيرها الآن صدقى بسلوكه القوى ، ومن ثم ، أعدوا أنفسهم لمعركة ضد قوى الرجعية ، واخذ النواب على أنفسهم عهدا باحترام ومساندة الدستور والدفاع عنه ضد مَنْ قد يلجأون الى الإضرار به أو تقويضه (٥)

وبعد ذلك ببضعة أيام ، التقى النواب فى النادى السعدى تحت رئاسة مصطفى النحاس وكرروا قسمهم بالحفاظ على الدستور ضد اعدائه ، وسجلوا احتجاجا رسميا على الاجراءات الراهنة التى تتخذها الحكومة .

استمر صدقى فى سياسته ، سياسة القسر ، غير عابئ بخطر الاضطرابات التى تثيرها الأحزاب الأخرى ولا بالصدامات الدامية التى لم يكن مناص من حدوثها والتى نشبت بين الشعب والطلاب المتظاهرين احتجاجا على الحكومة ، من جهة ، وبين الشرطة والجيش اللذين استدعيا لقمع الثورات من جهة أخرى .

وانتشر النواب الوفديون فى كافة أرجاء القطر المصرى فى إجراء منظم للوصول إلى كل قرية واثارة الشعب ضد الحكومة . وكانت كل جولة يقوم بها أعضاء الوفد تنتهى بمعركة دامية بينهم ومؤيديهم من جهة وقوات الشرطة من جهة أخرى . واثناء واقعة واحدة فى المنصورة ، وهى من أكبر مدن الوجه البحرى ، ومعقل من معاقل المحاكم المختلطة ، طعن «سينوت حنا» فى ذراعه بسونكى ، كما أصابت الشرطة حوالى ١٤٥ شخصا من الأهالى بجراح . (٦) وقد حدثت حوادث مماثلة فى بورسعيد والسويس والاسماعيلية وطنطا و بلبيس وفى القاهرة والاسكندرية حيث قتل ثمانية عشر شخصا وجرح أربعة فى حوادث أحييت ذكريات نشاطات الوفد الأولى ، باستثناء أنه فى الحالة الراهنة لم تكن الحكومة المعادية حكومة غريبة عن البلاد فى فترة احتلال ، بل كانت

حكومة مصرية يرأسها رجل كان هو أيضا فى فترة أكثر تبكيرا ، واحدا ممن قاتلوا فى صفوف الوطنيين .

ولقد ساعدت كل هذه الصدامات على إقرار حقيقة أن الوفد فى الواقع كان حزبا شعبيا ، وأنه الحزب الأوحد فى البلاد ولربما دفعت ضخامة المظاهرات بالمرء الى الريبة فى أنها كانت استجابات حقيقية ، وأنها لم تكن كلها مظاهرات مأجورة من الحزب ، مع أنه مما لاشك فيه أن زعماء المظاهرات ومنظميها كانوا أعضاء من الحزب مأجورين . ولقد أظهرت التجارب التى أعقبت ذلك أنه لو كانت المظاهرات مؤلفة كلها من أعضاء مأجورين فعادة ما كانت تختفى عند أول طلقة من نيران البنادق ، بالرغم من أنها قد تصمد فى مواجهة اللكمات أو النبابيت . ومع ذلك ، استمرت الحشود تحارب الشرطة وكانت الخسارة فادحة فى الموتى والجرحى .

اشتد انزعاج الحكومة البريطانية على الوضع الداخلى ، وخشيت على أرواح وممتلكات المستوطنين الأجانب خاصة فى الاسكندرية والمنصورة وبورسعيد والسويس والاسماعيلية ، حيث كانت تتواجد أكبر تجمعات للجاليات الأجنبية . وقد اصدر رئيس وزراء بريطانيا «رامزى مكدونالد» انذارا شديدا للحكومة المصرية والمعارضة معا ، يحملهما مشتركين مسئولية أية حوادث تحدث فى المستقبل . وكما كان متوقعا دائما ، شوهدت مرة أخرى سفينتان حربيتان فى ميناء الاسكندرية ؛ وفى الحال ، حل صدقى البرلمان ، ولكن النواب التقوا فى اجتماع خارج البرلمان فى النادى السعدى يوم ٢٦ يولية لتسجيل احتجاجاتهم ضد الحكومة ، وكان الوفد قد نظم بعض لجان اقليمية لتقديم احتجاجات رسمية ضد الأجراءات التى تستخدمها الحكومة ، وردا على ذلك ، أصدر صدقى أمرا بحل كل اللجان الاقليمية .

لوظنت الحكومة أنها بهذه الاساليب قد تنهى الاضطرابات الشعبية ، لكانت مخطئة ، اذ أنها لم تؤد فحسب الا الى إثارة مشاعر العداوة . وقامت

اضرابات عديدة ، وتوقفت مركبات الترام وأغلقت المحال التجارية وتحولت حياة المجتمع الى توقف فعلى ، وظهرت يوميا مظاهرات فى الشوارع تهتف بشعارات مثل «يسقط الملك» و «وفؤاد عدو الدستور» (٧)

بل يبدو أن الشعب قد ادرك أن الوغد الحقيقى فى البلاد هو الملك وليس رئيس الوزراء الذى لم يكن الا أداته المنفذة .

لقد صارت الآن القبضة الحديدية للأحرار التى كان يوجه اليها اشد انتقاد ، أشبه بلعبة أطفال لو قورنت بالمنجلة الصلب لصدقى وللقصر . وكان موقف الوفد من كل هذا هو التفكير فى كل الوسائل التى لاجدوى من ورائها . ففى خلال اجتماع من الاجتماعات ، اقترح بعض أعضاء اللجنة المركزية للوفد أن يمتنع كل أعضائهم عن دفع الضرائب للحكومة ، فجادلهم فتح الله بركات موضحا أن البنوك فى هذه الحالة ستوقف القروض وتحجز على الرهونات ، وبذلك سيحل خراب مالى بكل ملاك الأراضى وأهم من ذلك فى اعتقاده أنه لايمكن أن يكون هناك إجماع على مثل هذه السياسة ، والا سيفقد الوفد ماء وجهه . وكان رد النقراشى الذى طرح هذا الاقتراح ، على هذه المجالات ردا مقتضبا : «وأى شئ فى هذه ! لو فرضنا ان مائة من ملاك الأراضى الأثرياء كان لابد أن يعانوا !» فقال بركات (وكان هو نفسه أحد ملاك الاراضى الأثرياء ، وكان على علم بفقر النقراشى) قال فى حرارة : طبعا ، ماذا يعنيك ، لأنك لن تكون الشخص الذى سيعانى . (٨) فى ذلك الوقت ، يبدو أن اعضاء لجنة الوفد انقسموا إلى معتدلين ومتطرفين ، وكان مع المعتدلين أشخاص أمثال فتح الله بركات أو على الشمسى ممن ينتمون إلى مجموعة الموسرين فى الوفد ، وكان مع المتطرفين أشخاص أمثال النقراشى ومكرم ممن ينتمون الى مجموعات المعدمين . وكانت الثغرات بين من يملكون ومن لا يملكون ثغرات فى الايديولوجية وفى التقارب ، ولكن بأحاسيس مادية بصورة ملموسة ، ولكنها لا تلبث أن تتسع الى صدع .

وبلغت الصدامات ذروتها بين الناس والحكومة فى شهر اغسطس عندما حاول أحد الأشخاص اغتيال صدقى أثناء سفره بالقطار من القاهرة الى الاسكندرية ، ولكن فشل الاغتيال ، وحظر على النحاس وأعضاء الوفد أن يجوبوا البلاد أو حتى يغادروا حدود مدينة القاهرة . على أن هذه الأوامر كثيرا ما كان يخالفها أعضاء الوفد الذين كانوا يدبرون أساليب مضللة لتفادى مراقبة الشرطة ولاثارة الشعب ، ولكن الحكومة كانت تدبر من حين لآخر طرقا مضللة كذلك لتمنعهم من الوصول الى غاياتهم . من ذلك حادثة مؤسفة حدثت فى سنة ١٩٣١ عندما خطط أعضاء الوفد سرا للسفر الى اقاليم الوجه البحرى للقيام بحملة دعائية ، فلما علمت السلطات بأن أعضاء الوفد تعمدوا الافلات من رقابة الشرطة وركبوا القطار، قامت السلطات باخلاء بقية عربات القطار من المسافرين ، وحولوا مسار القطار المقل للوفديين إلى مسار آخر. أخذ القطار يتحرك جيئة وذهابا بين منطقتين نائيتين فى صحراء طره دون توقف عند أى الطرفين ، فوجد الوفديون المنزعجون أنفسهم وقد احتجزوا فى قطار مع حرارة شهر مايو وبدون طعام أو ماء وبدون وسيلة يستطيعون بها مغادرته ، وكان معظمهم رجالا يعانون من مختلف أنواع الأمراض التى عادة ماتنتاب المسنين ، وكانوا يعانون منها أشد المعاناة ، ولم يطلق سراحهم الابعد ثمانى ساعات من المعاملة الوحشية المذلة . (٩) وفى مناسبة أخرى ، بعد أن أتم الوفديون مهمتهم بنجاح فى إلقاء كلماتهم ، القى القبض عليهم فى طريق عودتهم إلى القاهرة ، واحتجزوا لعدة ساعات فى نقطة شرطة لاستجوابهم .(١٠)

وفرضت الرقابة على الصحف ، وأغلقت «السياسة» «والبلاغ» ، لفترة ، وبدا أن الضراء قد جمعت بين الأحزاب ووثقت تقاربهم من عدلى باشا . وكان عدلى يلقى دائما احتراما رفيعا من كل السياسيين الذين عرفوه رجلا أمينا مستقيما وكان جديرا بمنصب عميد السياسيين المصريين ، أعظم شيخ فى بلاده . وفى وقت الأزمات كانت كل الأفكار تتجه اليه ، ليس

باعتباره فحسب رئيس مجلس الشيوخ، بل أيضا، كما قرر بركات فى مذكراته، لموقفه المبجل فى أعين الشعب "فضلا عن مكانتك التى صارت لك فى نفس الأمة عامة من جهة وما قد تكون الحوادث واعية لوساطتك لجلب خير للأمة" وكان هذا، فى الواقع، أسمى مدح يوجهه وفدى إلى حر دستورى. وبالرغم من معاملة الوفديين له فى الماضى معاملة مزرية إلا أن عدلى انضم مع الوفد توحيدا للجهود ضد حكومة صدقى. وكان نتيجة ذلك أن حذت كل الشخصيات السياسية الأخرى التى لم تكن لها أية ارتباطات بالقصر، حذو عدلى فى الاحتجاج لدى الملك والشعب بوجه عام على الأعمال التى اقترفتها حكومة صدقى؛ لأنهم لما كانوا جميعهم يعرفون أن صدقى يسانده الملك، فلقد اعتقدوا أن فى إمكانهم أن يجبروا الملك، أو يفضحوه، ليغير الحكومة، وذلك باظهار معارضتهم الصلبة لصدقى.

والواقع أن ماأثار المعارضة ضد صدقى كان ماأعلنه من خطة لصياغة دستور جديد. ولما كان يتوقع أن تواجهه حتما أغلبية وفدية فى الانتخابات المقبلة، خطط صدقى فعلا، وقد صمم على أن يحكم كرجل قوى ويحطم قوة الوفد، على اصدار دستور جديد يحرم من حق الانتخابات عددا كبيرا من مؤيدى الوفد. وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أصدر قانونا جديدا للانتخاب.

وكانت أهم تغييرات أدخلت على الدستور هى كما يلى: لما كان دستور سنة ١٩٢٤ قد ألغاه مرسوم ملكى بالرغم من حقيقة أن الملك كان قد أخذ على نفسه عهدا باحترام الدستور، فلقد صيغ الدستور الجديد فى بنود اتخذت طابع المنحة (١١) من الملك الى الشعب، ولم تكن صياغته كما كانت صياغة الوثيقة السابقة فى بنود معبرة عن حق الشعب؛ ولن يكون الدستور الجديد قابلا للتغيير أو التعديل قبل انقضاء عشر سنوات؛ ولقد قيد حق البرلمان فى التصويت على عدم الثقة ضد الحكومة باعتباره أمرا إجباريا لأن يسبق أى تصويت على هذه الشاكلة بيان مكتوب بالموضوعات التى ستناقش ويكون موقعا عليه من ثلاثين

نائبا على الأقل و يقدم للبرلمان قبل المناقشة بأسبوع ؛ ويجرى التصويت بعد مضى يومين من مناقشة الموضوعات . واذا كان لذلك الشرط أهميته ، فانه يجب الأ يعزب عن البال أنه مع ذلك لم يكن سقوط أية حكومة سببه التصويت ضدها بعدم الثقة . ولقد حرم الدستور الجديد على كلا المجلسين التقدم بتشريع يتناول المسائل المالية اذ جعل ذلك الحق وقفا على الملك ؛ ولقد سمح للملك بأن يرفض أى قانون صادق عليه البرلمان ، بذريعة بسيطة وهى رفض التصديق علية لمدة شهرين . أما الشروط الأخرى مثل حق الملك فى ترشيح غالبية الشيوخ ، فقد دعمت سلطات الملك وعرقلت السلطة التشريعية بحرمانها من أهم سلطاتها فى الاعتراض القانونى على السلطة التنفيذية وايقافها عند حدها . (١٢).

عدل قانون الانتخاب الجديد من الانتخاب المباشر ، لصالح الانتخاب على درجتين ، ورفع نسبة الناخبين إلى المنتخبين عما كانت عليه سابقا وهى ٣٠ : ١ إلى ٥٠ : ١ ؛ ورفع سن الانتخاب من ٢١ سنة الى ٢٥ سنة ، واشترط ملكية معينة من الأراضى ، وحرم القانون على أى عضو فى نقابات المهن الحرة المقيمين خارج القاهرة ، من التقدم للترشيح للانتخاب ، فحرم هذا القرار: الأطباء والمحامين والمهندسين والتجار والصحفيين المقيمين فى المحافظات من أن يصبحوا أعضاء فى البرلمان ، فى الوقت الذى سمح فيه قانون الانتخاب للعمد ومشايخ القرى بالتقدم لترشيح أنفسهم ، وكان ذلك الشرط أكثر شروط القانون اثارة للسخط ، اذ كان واضحا لكل من له دراية بمجريات السياسات الداخلية فى البلاد أن أى رئيس وزارة يمكنه أن يتحكم فى العمد ومشايخ القرى المعينين من قبل الحكومة ولايستطيع أن يهمن على أعضاء المهن الحرة الذين لم يكونوا خاضعين لضغط الحكومة المباشر . (١٣)

أعقب ذلك موجة من استقالات العمد ومشايخ البلاد ، احتجاجا على قانون الانتخاب . واستقال ٢٧٥ منهم من عددهم البالغ ٤٠٠٠ . (١٤) رفضت

الحكومة قبول الاستقالة ، وقدمت الموظفين للمحاكمة بتهمة اهمالهم لواجبهم ، وقضت بتفرعهم ، وصدرت الأوامر الى المديرين بالقبض على العمد وتحصيل غرامات منهم بالقوة ، إذا لزم الأمر. ولم يكن لدى كثير من العمد مبالغ متيسرة لدفع الغرامة ، فاقترح بعض أعضاء الوفد أن يمدوهم بمبلغ من صندوق الوفد المخصص للحرب ، ولكن النحاس رفض اقرار الاقتراح الذى حاز موافقة أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، مؤكدا أن أموال الوفد محصورة فى سندات مالية ، واقترح أن يطاف على الاعيان البارزين ليقدموا هبات . (١٥) ولكن الكثيرين من الأعضاء الذين هم أنفسهم بارزون والذين ساهموا فى الصندوق ، ثاروا على اقتراحه وقد تملكهم الغضب والشك فقالوا ان أموال الحزب هى للطوارئ وليست لاستثمار رأس المال وطالبوا النحاس بكشف حساب ، فأكد لهم النحاس أن لديه كافة الحسابات ولكنه رفض أن يدلى لهم بأية تفاصيل ، مما أثار الشكوك فى نزاهته ، ولم يشأ أحد منهم أن يثير الموضوع فى مثل هذا الوقت الحرج ، وتركوا الموضوع يمر بسلام . ولقد قدّر ماجمعته الحكومة من غرامات بما يربو على ١٨٫٠٠٠ جنيه ، وحتى سنة ١٩٣٦ لم تكن الغرامات قدردُّها البرلمان بعد إلى العمد ومشايخ البلد .(١٦)

واستعدادا للانتخابات المقبلة ، شكّل صدقى حزبه السياسى الخاص به «حزب الشعب» . وعلى شاكلة حزب الاتحاد الذى اندمج فيه فى النهاية ، قام حزب الشعب ليكون مظهرا خارجيا . لقد كانت مهمته الوحيدة مساندة الحكومة فى حكمها ، ولم يكن له أتباع حقيقيون ــ مجرد تأييد وهمى من أعضاء ماجورين وأناس لهم مصالح معينة فى حكم صدقى أو لهمْ علاقات بالقصر . وبالرغم من الدوافع التى كانت وراء قيام الحزب ، فلقد كانت له خطة قائمة على الاصلاحات الداخلية وبخاصة الاصلاحات الاقتصادية ، ولكنها بدت مصممة قبل كل شئ على تحرير مصر من تنظيم سياسى قوى التأثير.

وفى الأيام الأخيرة ، عندما كان صدقى يكتب مذكراته ، ادعى تبريرا

لأعماله أن البرلمان كانت تعوقه أكثرية وفدية مصممة على الاعتراض على أية اجراءات لا تتفق ومبادئ حزبهم ، بغض النظر عن قيمتها للأمة . وكان فى اعتقاده أن الوسيلة الوحيدة للخروج من الطريق المسدود حتى تستطيع مصر أن تساير الحكومات البرلمانية أن تتخلى عن السياسات الحزبية القائمة على الأثرة وأن تهتم بأمور البلاد باسلوب حيادى وأن تحكم على هذه الأمور على أساس من قيمتها الجوهرية . لقد كان «اصلاحه للدستور» والتغييرات التى أجراها على قوانين الانتخاب مخططة ، كما قال ، لتتيح التغيير فى أسلوب السلطة التنفيذية أن يؤدى عمله فى مواجهة برلمان لاخبرة له ، ومن ثم كان معوقا وأخرق (١٧) .

ولم يكن صدقى السياسى الوحيد فى مصر الذى يفكر هذا التفكير، فلقد أتبع محمد محمود وحزبه عمليات فكرية مماثلة عند حلهم للبرلمان وحكمهم بمرسوم ، باستثناء أن محمد محمود لم يعبث بالدستور، بالرغم من أنه كان يقصد تماما تغيير قوانين الانتخاب ولنفس الأسباب .

ولو كان غالبية السياسيين ـــ من أحرار و وفد أو أى حزب آخر ـــ أدلوا بأصواتهم فى ذلك الوقت لقرروا بكل تأكيد بأن الدستور هو أكبر سند لهم ضد طغيان الملك أكثر منه وثيقة قررت حقوق الشعب . واعتبر كل حزب أن حقوق الشعب كانت آمنة فى أيديهم ، لأن «الوفد هو الشعب» أو «لأن الأحرار يمثلون الرزانة والحكم الصالح» ، كما كانت تقول شعاراتهم . ولكن حقوق الشعب كانت فى خطر فقط عندما كانت المعارضة تتولى الحكم . و باختصار، لم يكن فى استطاعتهم الا أن يفكروا فحسب بما يتفق ومصالح الحزب التى كانوا يخلطون بينها و بين المصالح الوطنية ، ومن هنا انطلقت روح العصر الحزبية الشريرة . ولم يختلف صدقى عن الباقين إلا فى أنه كان أشد قسوة وأكثر تنفيذا ، وفى حالته ، كان حزب الشعب ستارا ضعيفا لشخصه .

وأصول العداء الحزبى كانت له جذوره أولا ، فى العلاقات الانجليزية

المصرية وفى المجد الذى ستجنيه مجموعة توفق فى التفاوض من أجل تسوية مع بريطانيا ، وكان كل اعتبار سواه تعد أهميته ثانوية بالقياس إلى ذلك الهدف الأعظم . كان ذلك بمثابة الكأس المقدسة . (١٨) أو سرطان الحياة السياسية فى مصر . كانت العلاقات الانجليزية المصرية أيضا لأنسب كبش فداء لالقاء المسئولية على الآخرين بدلاً من إلقائها على القيادة غير الحكيمة أو العقيمة ؛ وهكذا سرعان ماادعى النحاس ، الذى استقال فور استيائه من امتهان كرامته عندما رفض الملك مشاريعه ، سرعان ماادعى أنه استقال من جراء المفاوضات الانجليزية المصرية . (١٩) لقد أعلن على الملأ أن الوفد اشتبك فى نضال ثنائى مميت للابقاء على الحياة الدستورية ، مع صدقى الذى لم يكن إلا واجهة بريطانية ، ولذا كانوا فى الواقع مشتبكين فى صراع مع بريطانيا ؛ ونجم العداء الحزبى ، ثانيا ، من عجز الأحزاب عن أن تسمو فوق السياسات الحزبية . .

وحقيقة أن الوفد تحت رئاسة سعد زغلول انتحل لنفسه وحده مهمة الحكم على ما فيه خير الوطن ، قد تفاقم أمرها تحت رئاسة النحاس الذى استمر يؤيد المبادئ نفسها التى كانت تعنى فى الواقع أنه لا تستاهل حكومة ما أن تحكم فى مصر سوى حكومة الوفد .

وبالرغم من أن تعاقب المسئولين البريطانين قد جعلهم يدعون فهمهم لعقلية المصريين ، مع أن قلة قليلة جدا منهم هم وحدهم الذين فهموها ، لم يّدع الكثيرون من المصريين اقتناعهم بفهمهم لعقلية المسئولين البريطانيين ، ومع ذلك كانوا يعتقدون فى أمور ثلاثة ثابته فى السياسة البريطانية تجاه مصر : الأول : تأييد البريطانيين لملك مصر ، أما وقد جاءوا به الى الحكم ، لم تسمح الحكومة البريطانية لحركة شعبية أن تعزله ، خاصة إذا كانت بإيعاز من الوفد ، والثانى ؛ أنه أيا كانت السياسة البريطانية المتبعة فى أى وقت ، فلقد كانت أساسا سياسة تفضل مصالحها الذاتيه ومايتصادف فقط توافقها مع المصالح المصرية ، ومن هنا كانت كل العروض والاقتراحات المقدمة من انجلترا

يرحب بها فى ارتياب ، و يكون السؤال المطروح هو «ماهو نصيب بر يطانيا منها ؟» ، والأمر الثالث الثابت هو الشرط الأساسى (٢٠) ، وهو أن الوزارة المصرية تبقى فى الحكم المدة الزمينة التى يقررها المندوب السامى البر يطانى ، وتبقى الحكومة مادامت تتمتع برضا ممثل صاحب الجلالة البر يطانية فى مصر ، واذا ما انسحب الرضا السامى مرة تسقط الوزارة عن طر يق الدسائس البر يطانية . والنتائج التى توصل إليها السياسون من هذه الصورة هي أن وزارة الاغلبية أو وزارة الأقلية لم تكن أمرا يعتد به ، لأنه فى التحليل النهائى العامل الحاسم فعلا هو تأييد المندوب السامي البر يطانى الذى لم يكن أقوى من القصر فحسب بل كان أيضا أقل طغيانا وانتقاما .

ولقد ذهلت وزارة الخارجية البر يطانية التى نصحت مرة ممثلها فى مصر أن يظل على الحياد فى أى صراع بين النحاس والملك ، ذهلت من ادعاءات النحاس أنه كان يحارب بر يطانيا متخفية وراء حكومة صدقى . لقد كانت عاجزة عن ادراك أن النمط الذى وضعته فى الماضى لتداخلها المستمر والذى ظل قائما طوال السنوات القليلة الأخيرة ودعّمه استدعاء السفن الحربية بانتظام تام لمواجهة أى طارئ ، قد أن يبعث فى نفوس المصر يين الايمان بحيادها . و بالرغم من كل احتجاج من جانب بر يطانيا على أن هذا الاعتقاد مخالف للحقيقة ، فقد اعتقد كل واحد أن صدقى باق فى منصبه لالشئ إلا لأنه يلقى تأييدا من بر يطانيا وأنه إذا ماسحبت هذا التأييد مرة فسيسقط لامحالة مثل كثير ين جدا غيره ممن سبقوه . وكانوا على صواب ، لأن صدقى ، بالرغم من اعتراضات دار المندوب السامى البر يطانى بأنها على الحياد إلا أنه حصل بالفعل على تأييد سيربيرسي لور ين ومن ثَمَّ ، تأييد وزارة الخارجية البر يطانية ، ولذلك كان قادرا على أن يبقى حتى عندما سئم منه الملك ، وفى النهاية سقط عندما نُقل سير بيرسي لور ين ، ورأت الحكومة البر يطانية أنها فى حاجة إلى تغيير سياستها ، كما سنرى فيا بعد .

بذلك المنطق ،ضاعف السياسون المصريون المنتمون إلى كل الاحزاب ، من بذل جهودهم مع المندوب السامى البريطانى لحثه على بذل نفوده لاسقاط حكومة صدقى . لقد كانوا جميعهم على استعداد للتعهد بالتوقيع فورا على المعاهدة لو حدث أن سقطت وزارة صدقى و وصلوا إلى الحكم . ولكن كل ذلك كان بلا جدوى ، إذ ظل صدقى فى الحكم موطدا ، ينعم بتأييد كل من المندوب السامى البريطانى والقصر.

كان معظم اللوم اللاذع الموجه ظاهريا ضد صدقى ، موجها أغلبه ضد الملك أكثر من أن يكون موجها ضد شخص رئيس وزارته . والنفور الذى كان يكنه المصريون تجاه مليكهم والريبة التى كانوا يظهرونها ازاء كل تحرك من تحركاته كان يبرره سلوك الملك الشخصى فى البلاد . و يبدو أن فؤاد كانت تحركه ريبة أساسية فى الحكومة البرلمانية كما كان يستخف بالسياسين المصريين . و يعتقد البعض أن الاستخفاف كان نتيجة تربيته من الصغر بالخارج ، ولذلك لم يكن فى استطاعته أن يتواءم بالمرة مع المصريين ، الذين لم يكن فى استطاعته أن يتحدث حتى بلغتهم حديثا صحيحا ، بينا هناك آخرون أقل تسامحا ، يعتقدون أنه لم يختلف فى مسلكه الشخصى عن مسلك أى ابن من أبناء الخديو اسماعيل . و يبدو أن طغيان فؤاد لم يكن السبب الوحيد لكراهية الناس للملك بوجه عام ، فلقد كان أبوه اسماعيل حاكما مستبدا ، ولكن بعضا من رعاياه كانوا يحبونه ويحترمونه ، بينما كان الناس لايكنّون لابنه فؤاد حبا ولااحتراما ، وكثير من المصريين ، عظيمهم وحقيرهم ،كانوا يحتقرون فؤاد لانتقامه من الشعب الذى كان ساخطا عليه ، اذ كان من المتوقع من الحاكم أن يبدى كرم أخلاقه، وهى فضيلةعربية قديمة، وشهامة يقتضيها المقام(٢١)، وهما صفتان كان يفتقدهما الملك فؤاد .

كان كل الناس يكرهون مابقصره من حاشية ، اذ كان يضم وصيفا فى إثر وصيف ، ولم يكن يلقى مقابل ذلك الإكراهية لا من جانب الشعب فحسب —

الذى كان يتوقع ساخرا أن يسلك معه حكامه مسلكا فيه زجر وتعنيف ــ بل حتى من جانب السياسيين أيضا. وإذا كان نشأت مكروها ، فلقد كان زكى الابراشى ، الذى حل محله ، مكروها أكثر منه ، لأن كلا الرجلين جمع ثروة طائلة عن طريق استغلال نفوذهما ، بل من جراء تدخلهما السافر فى حكم البلاد ، وواضح أن هذا قد تم وفقا لتحريض من جانب الملك ، لأنه بالرغم من أن قلة يعتقدون أن رجال القصر كانوا يعملون بدون علم الملك ، وأسروا فيما بينهم أنه لو علم الملك ما كان رجاله يفعلون لقطعت رقاب ، إلا أن هؤلاء لم يكونوا إلا أقلية . وكثيرون سمعوا فؤاد يصف رجاله بأنهم قراقوزات (٢٢) ، ولذلك عرفوا لمن يوجهون اللوم : بصراحة للحاكم اذ يستحق أن يوجه اللوم اليه . وخلال فترة سبع سنوات من الحياة البرلمانية فى مصر ، قام القصر بثلاث محاولات ضد الدستور توجت بنجاح ونجم عنها الحكم بمرسوم . كان هذا ممكنا فقط لأن رجالا لهم موقف سياسى مامثل : زيور ومحمد محمود وصدقى ، رضوا بالتعاون مع القصر رغم ارتيابهم فى دوافع الملك . كان هناك الكثير من اللوم الذى يوجه إلى سلوكهم وإلى سلوك كثير من السياسيين المصريين ، كانوا يخشون القصر خشيتهم للمندوب السامى البريطانى ، وكانوا يميلون إلى الإرتماء فى أحضان اىٔ منهما لنجدتهم إذا مابدت لهم أبسط مشكلة ، كما أن كثيرين منهم لم يعتادوا فحسب على الحكم الذاتى ، وكانوا يسعون إلى الإعتماد على سلطة أعلى ، متوقعين منها أن تحمل على عاتقها مسئولية لم يدربوا على تحملها (وكان البريطانيون يعتقدون أن هذه صفة معيبة فى كل المصريين) . لقد كان أيسر شئ تماما هو أن يتنصلوا من الفشل بذريعة أنه لم يكن ذلك إلا نتيجة التدخل البريطانى أو الطغيان الملكى ، خاصة عندما كان كلاهما متهما بالتدخل بصفة مستمرة .

فى الوقت المناسب تصاب ذاكرة القصر ودار المندوب السامى البريطانى بالضعف ، و يعلنان عن سخطهما ، وفى الوقت المناسب ، أيضا تعتريهما الدهشة

حقا ، لاتهام الأحزاب لها بالتعدى . لقد كان الملك يؤمن ايمانا جازما أن ما كان يفعله هو لصالح مصر ، طالما أن البرلمان لم يكن إلا مجرد زمرة من الحمقى وهو الرجل الكفء الوحيد فى البلاد . لقد عجز عن أن يدرك أن كل سياسى كان يتمسك بنفس الرأى عن ذاته ، وأن الجانب الأكبر فى المعارضة الحزبية يمكن تفسيره إلى حد كبير لا من ناحية المعارضة فى المبادئ بقدر ما كان مرده إلى المنافسات الشخصية ، فكان سعد زغلول مثلا ، يعتقد أنه الشخص الوحيد الذى يمكن أن يقود مصر و يعقد مفاوضات تنتهى بتسوية ، ومع ذلك لم يدرك أنه كان مفاوضا عقيما لأنه كان فظا جدا ، كما كانت افعاله بالغة التهور. وكان النحاس يعتقد فى نفسه بالمثل أنه رجل دولة ، ولكن الكثيرين من زملائه لم يشاركوه ذلك الرأى فى نفسه ، و بالرغم من ذلك اتضح أنه كان شخصية سياسية ماهرة ، وكان له من الجاذبية المتطلبة ماجعلت الناس يحبونه ، وأن كان واضحا أنه كان ينقصه الدهاء السياسى (٢٣) وحدة الذهن اللذان كانا يؤهلانه ليكون رجل دولة(٢٤).

وطوال فترة حكم صدقى بأكملها ، كان الوفد فى صراعات أقسى أزمة للرياسة منذ باريس فى ١٩٢٠ ، و كانت أكثر مجموعة اعتدالا بين الوفد، يسعدها جدا التخلص من النحاس واستبداله بزعيم وطنى أكثر تعقلا ، أما الجانب المتطرف فكان يساند النحاس ، لأنهم فى المقام الأول يكون فى استطاعتهم أن يسيروه ، وقد حدث فعلا ، وفى المقام الثانى ، كانت له جاذبية شعبية وعبقرية خاصة ، ولم يكن النحاس مهرجا لايعبأ بالمسئولية بالمرة كما ادعى بعض رجال المعارضة . لقد كان سياسيا محنكا رغم افتقاره إلى حدة الذهن والدهاء السياسيين . كانت معلاملاته قائمة على أساس ثابت ساعده تماما على اكتساب أصوات فى المناطق الريفية نظرا لأنه لم يرفض أن يعد بكثير مما لم يكن فى نيته تحقيقه . وهى سمة شاركها مع كثيرين من السياسيين من جنسيات مختلفة . كانت خطبه موجهة إلى رجل الشارع الذى

كان يقدر أسلوب النحاس . وكلما كان من المنتظر أن يلقى خطابا شعبيا كانت تصرف مبالغ من المال لمصفقين مأجورين يقاطعون الخطبة باستمرار بهتافهم «يحيا النحاس باشا» وكان اتصال النحاس بالشعب يبعث فيه شحنة من الاثارة ، عزاها من هم أكثر الناس علمانية إلى مسحة هستيرية . وفى بعض الأحيان ، قد تدفع به زعامته الشعبية ، إذا ما وجد أن الهتافات المأجورة تقاطع خطابه ، إلى أن يصيح فى الجماهير قائلا . «اخرس ياابن الكلب انت وهوه» وعندها كتقدير من الجمهور له ، يرتفع صياحهم حتى لا تبين كلماته تماما ، ولكن من الواضح أنهم ينعمون بكل دقيقة فى الخطاب ، كما كانوا معجبين بمن كان يقوم بإلقائه .(٢٥) وبعض أعضاء الحزب الذين كانوا ينفرون من النحاس ، اختاروا البقاء بحزب الوفد لما للوفد من علاقات قديمة ، وكان واصف واحدا منهم . لقد مثَّل الوفد روح الوطنية فى مصر ، ولذلك كان يُغفر كثيرا لزعيمه لامبالاته بالحزب ومبادئه ، وكانت روح التلاحم القوية والولاء للحزب أمرين فريدين فى حزب الوفد . لقد تشكل خلال النضال الوطنى ومن خلال شخصية سعد زغلول الذى طالب بولاء مطلق ، ومن لم يكن فى استطاعتهم أن يقدموا مثل هذا الولاء تركوا الحزب ، ولكن من بقوافيه كانوا متمسكين بولائهم حتى عندما رهن زعيمهم على أنه غير كفء ، لأنهم كانوا قادرين على أن يميزوا بين الحزب وبين أعضائه .

وعلى غير شاكلة أعضاء الوفد ، كان حزب الأحرار الدستوريين لا ينعم إلا بالقليل من الروح الحزبية وبالقليل من التلاحم . كانوا جميعهم لهم صفات الزعامة وهى ماأرادوا أن يمارسوها . لقد كانوا ، كما ذكر أحد الحكماء ، فرقة ضباط بلا رتب ولاطابور . لم يكن منهم واحد ليقود الجماعة . كانوا كلهم متساوين وكانوا جميعهم يعتبرون أنفسهم جانبا من الصفوة ؛ ولم يكونوا ممن يقدّرون الاتصال بالشعب حق قدرة . وفى تاريخ متأخر ، عندما انضم الأحرار إلى الوفد فى قيامهم بجولة فى البلاد للتنديد بحكم صدقى رحبت



إقتراح لمقاومة أزمة الجوع

(رئيس الوزراء): فضيلتك دلوقتي بقيت بطل زينا! ... مفيش عندك بأه إقتراح لتصرح الأزمة ؟

(شيخ الأزهر): أيوه أمال! ... مادامت الناس جعانه ومش لاقيه تاكل، تصدر الوزارة مرسوما يجعل رمضان ثلاثة شهور- يبقى منه صيام واقتصاد وثواب :

من كاريكاتير روزاليوسف

المصدر: د. ابراهيم عبده، روزاليوسف (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٧٢

بهم الجماهير الفرحة ، ولما كانت لدى الشرطة أوامر لقمع مثل هذه الجمهرة الغفيرة من الوفديين ، لجأوا معهم إلى أقصى الأساليب وحشية ، مما صدم الأحرار صدمة جسيمة ، الأمر الذى أقنعهم أكثر من أية مرة على الاطلاق بألا جدوى من اللجوء الى الجماهير(٢٦) كان محمد محمود يؤمن بأن من واجب الناس أن يختاروا مندوبيهم ويتركوهم ليستأنفوا مهمة الحكم بدون تدخل ، ولكنه هو والأحرار بهذا المفهوم زجوا بأنفسهم فى طريق مسدود ، لأنهم لو آمنوا بقيمة الحكومة التى يختارها الشعب ، فلن يصلوا إلى الحكم أبدا ، ولذلك اصروا على أنه قبل أن يُسمح للناس باختيار مندوبيهم ، فأنهم فى حاجة إلى أن يتعلموا كيف يكون اختيارهم اختيارا سديدا حتى يمكنهم تجنب الوقوع تحت تأثير سحر زعامة شعبية . لقد كشفوا بنقاشهم عن الذريعة التى تذرع بها كرومر وهى أن مصر لم تكن مستعدة لحكومة ذاتية ، وهى نفس الذريعة التى اتخذتها الصفوة ردا نمطيا لها .

كان النحاس يثير سخط عدد كبير من أعضاء الوفد بعناده فى رفض التعامل مع الأحرار من أجل تشكيل وزارة ائتلافية ، وبما كان يحيط به نفسه ببطانة المتملقين ، وكانوا رجالا نعتهم بركات بأنهم دساسون ومتملقون وطامعون فى الوزارة ،(٢٧) وكان يعنى مكرم والنقرشى وماهر، الذين كانوا يعملون كقراقوزات له ، وإن كانوا هم فى الواقع محركى القراقوز. وكان فى اعتقاد المعتدلين أن الوزارة الائتلافية هى وحدها التى تجعل البريطانيين يفكرون فى اقصاء صدقى عن الحكم . وكان النحاس مقتنعا هو الآخر بالحاجة الى التدخل البريطانى ، ولكن كان له تفسيره المختلق للدوافع البريطانية للتدخل فى شئون الوزارة . وللتغاضى عن أخطائه السابقة ولحقائق الموقف الراهن ، أحاط النحاس علم لجنة الوفد بأن البريطانيين سيضطرون لامحالة لمساندة الوفد والدستور ضد الملك ، لأن الوفد وحده هو الذى يستطيع أن يتفاوض من أجل ابرام معاهدة ، وكان النحاس يؤمن بأن البريطانيين

سيساعدونه فى عزل الملك عن العرش ، وأغمض عينيه عن عدم جدوى تصور أن نفوذ الوفد يزداد فى البلاد بتلك المساعدة ، اذا ماتعارضت فيه مع المصالح البريطانية . (٢٨)

ولذلك استمر الوفديون المعتدلون يتعجبون من عدم مسئولية زعيمهم . (٢٩) وبدأ تحرك ، بدون علم النحاس ، بين المعتدلين من أجل قيام تحالف مع الاحرار: فاتصل عطا عفيفى بمحمد محمود ووافق الأخير على التقارب والتعاون التام . (٣٠) وعندما علم النحاس بذلك ثار غضبه . وفى اجتماع عاصف للجنة المركزية جاء وصفه فى مذكرات فتح الله بركات ، ثار على مثل هذا التقارب ، على أنه هدأت ثائرته عندما تساءل علوى الجزار، بلا مواربة ، عما اذا كانت لديه أية نوايا لرئاسة وزارة أخرى ، متضمنا أن مسلكه الأخير يستبعد هذه مثل النية . هدأ هذا من ثائرة النحاس هدوءا طويلا أتاح للجنة أن ترشح اثنين من أعضائها لتولى الاتصال بحزب الاحرار، وأختار النحاس على الفور: محمود فهمى النقراشى، ولكن الأعضاء الآخرين استبعدوه واختاروا فتح الله بركات والغرابلى ، فضرب النحاس المائدة بقبضة يده وصاح قائلا « أنا قررت ويستحيل غير ذلك »(٣١)، ولكن النحاس لم يكن سعد زغلول ، فلم يسمح له أحد بأن يثير ضجة ، ورد ويصا واصف قائلا « إننا لانقبل منك كل يوم تحكما هكذا وتصرفات استبدادية » ، فغادر النحاس الاجتماع وهو فى شدة الغضب ، وبطانته فى إثره . اقترح عطا عفيفى على الفور أن تعلن لجنة الوفد عزلها للنحاس كرئيس للحزب على أساس «عدم أهليته» وكان هناك كثيرون على استعداد لتأييد اقتراح عفيفى . ولكن البعض كانوا يخشون حدوث صدع فى الوفد فى مثل هذا الوقت الدقيق ، وأخيرا ، اعتذر النحاس للأعضاء ، وقبل أختيارهم لضباط الاتصال . ومما يبعث على السخرية أن النحاس أختار النقراشى لاعتقاده أن النقراشى سيقوض أى تقارب فى حين أن النقراشى كان قد سبق قيامه شخصيا بمبادرة ، وكان على اتصال بالأحرار وبخاصة محمود عبد الرازق،

ولكنه لم يفه بكلمة عن ذلك لزملائه الوفديين حتى أحرج فتح الله بركات، فاضطر إلى الاعتراف بذلك؛ وكان أيضا؛ يجتمع بالمندوب السامى البريطانى، كما كان يتوجه إلى القصر. ساعدت مثل الجهود من طرف واحد يقوم بها أعضاء الحزب، ساعدت على زيادة الانقسامات فى قيادة الوفد وتعميق ارتياباتهم فى بعضهم البعض. وهكذا بدا أن صدعا يقترب.

انزعج بعض الأعضاء من شباب الوفد أمثال ابراهيم عبد الهادى، من سلوك النحاس الغريب وحبه للسرية التى ولّدت الريبة فيه. وكان ويصا واصف يؤمن بأن النحاس عاجز عن أن يعمل، وأخبر بركات أنه على استعداد لأن يشكل وزارة لو كلف بذلك، لأن التقاليد قد قضت بأن أى رئيس فشلت سياسته يجب أن يترك مكانه ويتيح لغيره أن يضطلعوا بهذا العبء، «ولا تكون مصالح الأمة رهينة بشخصة» (٣٢)، وكان بركات نفسه مستاء من سلوك النحاس.

ولما كان بركات وسيطا بين الوفد والأحرار، لذا فقد تشاور وديا مع عدلى الذى كان معجبا به، ومع الشيخ المراغى الذى كان أكثر مشايخ الأزهر تقدما، وكان رجلا كاملا وذا حكم صادق. لقد اتفقت مختلف الهيئات على الإعراب عن استنكارها لمسلك صدقى اللادستورى، بمقاطعة الانتخابات المقبلة، ولكن الأحرار كانوا فى حاجة إلى ما يؤكد لهم أن الوفد لن يغدربهم كما فعل ذلك فى الماضى مع عدلى وثروت، وأنهم اذا ماتلقوا هذه التوكيدات والضمانات مرة سيوافقون على خطة عمل ثابتة.

ولأكثر من سنة، من يونية ١٩٣٠، التزاما من «سير بيرسى لورين» بسياسته التى أسماها سياسة الحياد(٣٣)، تمسك بموقف متباعد للغاية، ودعا أعضاء كل الاحزاب إلى دارالمندوب السامى البريطانى دون ماتفرقة لتجنب أى اتهام له بالتحيز، وعندما سأله المصريون النصيحة، مثلما فعلوا جميعهم لامحالة، سره أن يبدى رأية بأن من الأفضل لأحزاب المعارضة أن توحد صفوفها

قبل أن تعلق أملا على الوصول إلى شيء . وكان هندرسن راغبا فى أن يضع لورين التدابير لنوع من حكومة ائتلافية يساندها الوفد لتفاوض على توقيع معاهدة كان يأمل أن توقع فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن لورين بعث بتقرير أنه لا يريد أى مصرى ائتلافا لأن لورين لم يشأ أن يُضعف مركز صدقى فى البلاد كما أضعفت الحكومة البريطانية مركز محمد محمود من قبل . وكان آخر شيء يريده هو أن يعود للحكم مصطفى النحاس « القطرس الاحول »(٣٤)،

ومع ذلك قرأ الوفد والأحرار فى عبارات لورين الغامض تلميحا إلى وزارة ائتلافية قد تحرك السلطات البريطانية ضد صدقى ، ولقد تأكد لهم هذا الأعتقاد عندما ردد« وولتر سمارت »(٣٥) المستشار الشرقى ،لبركات نصيحة لورين(٣٦) بالاتحاد . وجابت مصر شائعات مثيرة ، كان يحدث فى أى موقف خطير، شائعات بأن عدلى سيرأس وزارة ائتلافية ، وانها بسبيل التشكيل ، ومع أنه لم يكن هناك أى اساس للشائعة ، نظراً لأن الحزبين لم يتخلصا بعد من خلافاتهما ، إلا أنها أثارت كل فرد بما فيهم صدقى . ولقد كان بركات أمينا فى تسجيل هذه الشائعات فى مذكراته ، ولكن على عكس ماصرح له لورين من أنه لايرغب مصرى فى الأئتلاف ، تنهض مذكرات بركات دليلا على أنشطة أعضاء حزبى الوفد والاحرار المحمومة لتشكيل ائتلاف .(٣٧) ومن لم تكن لهم رغبة فى الائتلاف كانوا النحاس و بطانته . وتوضح المذكرات أيضا كيف أنه سرعان ما وثق السياسيون المصريون صلتهم بمسئولى السفارة البريطانية وكانت معاملتهم لهم كشركاء فى لعبة التخلص من صدقى .

فى أحاديث أجراها بركات مع الشيخ المراغى ، ذكر أن المراغى التقى بلورين ، واقترح عودة دستور سنة ١٩٢٤ ، وأن تعود لتولى الحكم وزارة ائتلاقية يراسها الوفد ، وأن يُتفاوض على معاهدة وأن ترجأ مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة ، وأن تمنح المعارضة الممثلة فى حزب الأحرار، ستين مقعدا فى الحكومة ، ومع ذلك لم يرد ذكر لرد لورين على هذه المقترحات ، بالرغم من أن المرء يتشكك فى أنه تقبلها بنظره البارد المعتاد . وافق بركات على كل

مقترحات المراغى ، ولكن محمد محمود اعترض على أن ستين مقعدا لم يكن بالعدد الكافى ـــ فى حين أن حزبه لم يفز على الإطلاق حتى بنصف ذلك العدد فى أى انتخاب ـــ ورفض التفكير فى أية وزارة يرأسها النحاس ، الرجل الذى يوجه اليه اللوم فى إسقاط وزارته هو نفسه .

ثم اتصل بركات مرة أخرى ب «سمارت» وتحدث النقراشى مع سيسيل كامبل ، كما تحدث على الشمسى مع لورين ، وعرضوا جميعهم نفس العرض وهو توقيع فورى لمعاهدة اذا ما عادوا إلى الحكم ، وقام الأحرار الدستوريون من جانبهم ، بنفس المساعى ، وازاء كل هذه العروض ، رددت السلطات البريطانية فى مصر نفس النصيحة : تسوية صراعاتهم الداخلية وعرض جبهة موحدة . (٣٨) وبعد مضى عشرة أشهر تقريبا من التلكؤ ، اتفقت الأحزاب فى النهاية فى ٢١ إبريل سنة ١٩٣١ على مقاطعة الانتخابات التى كان مقررا أن تجرى فى يونية . وفى الشهر التالى ، أصدروا تصريحا مشتركا ، بعثوا به إلى الملك يعرضون عليه اعتراضهم على حكومة صدق ، وقد وقع على التصريح ، الذى كان بمثابة ميثاق وطنى ، وقع عليه تسعمائة شخصية قيادية ، فى مقدمتها عدلى وزيور (الذى سافر بالقطار من الاسكندرية خصيصا ليوقع على التصريح) ، والشيخ المراغى ، وكل زعماء الوفد والأحرار ، وكان فتح الله بركات ينقل التصريح من باب إلى باب للتوقيع عليه ، قبل أن تحس الحكومة به . (٣٩) وعندما رأى الملك اسم المراغى موقعا على التصريح استشاط غضبه وأراد أن يعزله من منصبه فى الأزهر وأن يشطب اسمه من قائمة العلماء ، ولم ينقذ المراغى من انتقام الملك (٤٠) إلا تدخل لورين .

فى ذلك الصيف سافر محمد محمود إلى انجلترا ليرى مايمكن أن يفعله ولكنه عاد صفر اليدين ليخبرهم فقط أن الحكومة البريطانية لن توافق مطلقا على أن تتفاوض مع النحاس مرة أخرى (٤١) . كان لورين فى ذلك الوقت قد أقنع وزارة الخارجية البريطانية أنه من المحتمل أن تصبح البلاد مؤيدة لصدقى بعد الانتخابات ، ومن ثم يمكنهم أن يتفاوضوا معه . (٤٢) وكان النحاس ، من ناحية

أخرى، مشغولا بإعلام الجميع بلا استثناء أن حكومة العمال البريطانية تستعد لاسقاط صدقي . (٤٣) وكان عدلي من ناحيته ، يحاول أن يقنع الملك ، وبعد اجتماع مع لورين حاول عدلي أن يتحدث رزينا مع النحاس ، واقترح أن تعلن الانتخابات الجديدة وأن يلغى من الدستور الجديد شرط العشر سنوات وأنهم يمكنهم أن يقرروا بعد أجراء الانتخابات ماسيفعلون بالدستور؛ (٤٤) فرفض النحاس كل هذه الاقتراحات ، وأثار عدلي الذى لايمكن اثارته ، لدرجة أنه كاد يمزق ملابسه ، وهو قمة مايفعله مصرى تعبيرا عن السخط . (٤٥) بعد ذلك عجّل النحاس ليقص على مسامع بركات ومحمد محمود رواية فيها مغالطة تامة ، لحديثه مع عدلي ، مما أثار استياء بركات ، لأن عدلي كان بالفعل قد أحاطه علماء بالمحادثات . (٤٦)

كان بركات يجتمع بانتظام مع هيكل نظيره فى حزب الأحرار، وأقر كلا الرجلين أن زعيمى كلا الحزبين عديما النفع . واتفق رأى كلا الرجلين أيضا فى أنه من الأفضل جدا لو استقال كلا الزعيمين ، وعندئذ ربما اعتبرت السلطات البريطانية أن خليفتيها أقدر على تشكيل وزارة مرضى عنها . (٤٧) ولاشك أن كلا الرجلين كانت تراودهما آمال فى أن ينتخبا خلفين لهما .

فى تلك الأثناء ، كان الصدع فى صفوف الوفد ملحوظا بل وأشار مقال فى أحدى الصحف إلى أن الوفد قسمان أحدهما يمثل الأغلبية ويمثل الآخر الأقلية؛ فنشر مكرم عبيد مقالا ردا على ذلك الأدعاء ذكر فيه أنه ليس هناك مكان لأقلية أو لأغلبية فى الوفد ، لأنه من يخالف فى الرأى يجب أن يستقيل فحسب من الحزب . (٤٨) وقد قرر بركات ومؤيدوه : نجيب الغرابلى، وحمد الباسل ، وعلوى الجزار ومراد الشريعى وعلى الشمسى وجورج خياط ، وفخرى عبد النور، وعطا عفيفى ، الذين كانوا يؤمنون بحق أنهم يشكلون مجموعة الأغلبية فى الوفد ، قرروا المصارحة وطلبوا عقد اجتماع للجنة الوفد ليضعوا أمامها مشروعهم لوزارة ائتلافية . وقد علّق بركات ، فى تشاؤم ، فى مذكراته أنه

استخدم فى صياغة المطلب قلما معينا هو نفس القلم الذى كتب به ثلاثة خطابات استقالة لثلاث وزارات هى : وزارة سعد زغلول فى سنة ١٩٢٤، وزارة عدلى فى سنة ١٩٢٧ و وزارة ثروت فى سنة ١٩٢٨ . (٤٩) و بعد مناقشة ساخنة جدا ، وافق النحاس فى النهاية على ألا يتقدم لرئاسة وزارة بشرط أن يرأس الوفد الذى يبدأ المفاوضات من أجل عقد معاهدة مع بريطانيا . وأخذت الأصوات فتبين أن اثنى عشر عضوا مؤيد للمشروع وستة ضده ، وكان الستة هم النحاس ومكرم عبيد وماهر والنقراشي وسينوت حنا وحنى حبيب . أما النحاس ، الذى كان يأمل أن يتزعم المعارضة على التصويت ، فقد سحب كلامه ، وبرهن مرة أخرى على تزعزعه فى الرأى . لقد قال أنه لن يقبل مثل هذا المشروع ، واندفع خارجا وفى أعقابه بطانته . (٥٠)

أما عدلى ، الذى كان يشك فى أن تتخذ السلطات البريطانية أى اجراء ضد صدقى مادام الوفد منشغلا فى خلافات حزبية ، فقد عرض أن يقوم بدور الوساطة بين كلا الحزبين ورتق الصدع الذى كان يهدد بأن يصير نهائيا . (٥١) فى هذه الأثناء ، اتفق كل المتنازعين على صيغة مشتركة تتلخص فى عودة دستور ١٩٢٤ ، وعلى أن يعقبة إجراء انتخابات جديدة ، بعدها يشكل حزب الأغلبية وزارة بروح من الائتلاف ينعكس فى عضوية الوفد المفاوض لعقد معاهدة ؛ وألقى عدلى قنبلة : إذ أخبرهم أن لورين لم يعد يرحب بفكرة تغيير حكومة ، وضمن كلامه أن الفرصة السانحة قد ولت ــ وهو موقف وصفه عدلى بأنه متغير ، على عكس ما كانوا يعتقدون ، ودليل على الغدر البريطانى ، (٥٢) وظن الباقى أنه فحسب مثل آخر من أمثلة الجنون البريطانى ، لأنهم كانوا يعتقدون كما كان اعتقاد كپلنج (٥٣) «أن الله قد خلق الانجليز مجانين ، أقصى ما يمكن أن يكون عليه المجانين» ، وأن كان لأسباب مخالفة لتلك التى عبر عنها كپلنج فى بقية قصيدته ، ولم يذكر أحد منهم أن الخطأ خطأهم لتأخرهم مايربو على سنة ، فى الوصول إلى اتفاق .

وكانت حكومة جلالة ملك بريطانيا ، من ناحية أخرى ، تعرف أين تقف ، كما كانت تعرف ماتريده من مصر فى بنود معاهدة مقبلة قد يرضى عنها كافة المصريين ولن تكون عرضة لأن ترفضها الوزارة التالية التى تعقب الحكومة المفاوضة . وكان المفتاح الأساسى فى الصورة هو مقدار ماكانت الحكومة البريطانية مستعدة للتنازل عنه لمصر فى مقابل مثل هذه المعاهدة ، وكانت هذه التنازلات تتغير قليلا مع كل محاولة للتفاوض مما أدى بالمصريين إلى الاعتقاد بأنهم لو قاموا بمجرد ضغط شديد بما فيه الكفاية لدبروا للتفاوض على معاهدة ممتازة . وعلى شاكلة البريطانيين كان السياسيون المصريون يريدون معاهدة تكون ملزمة ، ولم يكن فى استطاعتهم أن يفهموا كيف يريد أى فرد أن يتفاوض مع صدقى فى الوقت الذى كانت فيه وزارة ائتلافية على استعداد لأن تقدم مثل هذه الضمانات . لقد فُسرت سياسة لورين الحيادية على أنها مساندة لصدقى ، وكان هناك بعض الصدق فى ذلك الاعتقاد ؛ وتعجب السياسيون المصريون لماذا أختارت الحكومة البريطانية أن تقف موقف الحياد وصدقى فى الحكم ، ولم تتخذ هذا الموقف عندما كان أحد سواه فى الحكم . والمحصلة الواضحة التى توصلوا إليها هى أن «حياد» بريطانيا كان صوريا للتستر على مساندتها لصدقى .

وجرت الانتخابات فى يونية ١٩٣١ فى أعقاب ثورات عنيفة وسيول ضخمة من الدماء . وعندما دعت نقابة المحامين إلى اضراب احتجاجا على قوانين الانتخابات الجديدة والدستور الجديد ، منعت الشرطة المحامين بالقوة من دخول ميدان عابدين (٥٤) . وقطعت الحكومة كافة الاتصالات التليفونية والتلغرافية بين المدن والقرى ، وكانت الاشتباكات مع الشرطة غاية فى العنف حتى ان الصليب الأحمر أبلغ محمد محمود أنه فى يوم ١٤ مايو جُرح ٢٦٢ وقتل ٤٠ (٥٥) ؛ وأخبر صدقى لورين أنه كان واثقا من ضرورة وجود برلمان ، لأنه لم يكن ليؤمن «بدوام ديكتاتورية مصرية» (٥٦) . وفى ضوء مسلك الملك الذى كان يتبعه

ازاء الوزارت التي تعتمد على مساندة القصر لها ، عرف صدقي أنه لايتوقع إلا القليل من تلك المساندة على المدى الطويل ، ولهذا كان مقتنعا بأن البرلمان قد يمد وزارته بالتأييد و يعطيها شكلا ما من الشرعية يكون من المحتمل جدا أن تتخذ معه طابعا لحكومة مستقرة ، ولذلك كان هذا هو الحل الأجدى(٥٧) .

وكانت الانتخابات مزورة تماما ، بالرغم من حقيقة أن غالبية الأحزاب قد قاطعتها . ولاشك أن لورين كان يعرف ذلك ، لأن جرافتي ــ سميث كتب في مذكراته « كانت مجموعات من الأشخاص التعساء تساق من لجنة انتخابية إلى لجنة انتخابية أخرى ، ليضعوا علاماتهم على أوراق الانتخاب ؛ بينما ذكر سيررو برت جريج(٥٨) أن بستانيه أخبره أنه أدلى بصوته عشر مرات أو إحدى عشرة مرة مختلفة تحت أسماء متنوعة . وكانت نتائج الانتخابات في المحافظات تبعث على الضحك ، اذ بلغت في قنا ٩٧ في المائة وفي جرجا ٩٨ في المائة وفي اسوان ١٠٥ في المائة (٥٩) . وتساءل السياسيون ، لصالح من كان التغاضي عن هذه الانتخابات ، إن لم يكن لصالح صدقي ؟

نشأت مساندة لورين لصدقي من ايمانه بأن النحاس قد ضيّع فرصته في التفاوض على عقد معاهدة في سنة ١٩٣٠ ، ولذلك استحق أن يجد نفسه وحزبه في عزلة سياسية لأنه لايمكن الاعتماد عليهم ، وكان يعلم أن الوفد قد يحبط أية محاولات لعقد معاهدة لم تبرم من خلالهم لأن ذلك قد يؤدي إلى إخمادهم كحزب زعم أنه «مفوض» من الشعب لتحقيق تلك الغاية في حين أن التفاوض على معاهدة من خلالهم قد يضمن بقاءهم . وكان الملك ، من ناحية أخرى ، يعتقد أن مستقبل مصر يعتمد على روابطها مع بريطانيا ، وأن الوفد قد « يقبل تسوية مذلة » باستقلال مصر ، مالم يكونوا مبعدين عن حلبة السياسة ، وكان لورين يؤمن بأنه إذا كان هناك خيار بين معاهدة يساندها الملك وأخرى يساندها الوفد ، فان الأولى أكثر ضمانا . وفي روح أكثر تفاؤلا مما تسمح به الأحداث ، كتب لورين إلى لندن يقول : «ان ضمان الملك بالاضافة إلى صدقي لهو خير ضمان» (٦٠) .

ولقد أحس أن سياسة الحياد التي كان يتبعها قد تنتهى بصدام بين الوفد وبقية الأحزاب ، «تكون الغلبة فيه للواحد أو للآخر فى غياب تدخل دار المندوب السامى البريطانى» . وفى الوقت الذى كان فيه المناهضون للوفد أقلية مقررا أمرها ، إلا أنهم كانوا مع ذلك يمثلون «الأرستوقراطية الادارية والفكرية» فى البلاد ، وكانوا على غير شاكلة الوفد موضع عطف ملكى .

ولورين ، الذى كان دائما على علاقة طيبة مع الشخصية الرئيسية فى الحكومة . كان يحب صدقى وتعجبه براعته الادارية وأساليب معالجته للمشاكل . (٦١) لقد كان يؤمن بأن «صدقى له من القوة مايمكنه من عقد معاهدة ومن السير قدما فى تنفيذها» ، ولكن لما كان يؤمن ايمانا صادقا بأن تنفيذ المعاهدة أصعب من التصديق عليها ، اذن «فأحسن ضمان لنجاح التنفيذ فى مصر هو التواؤم والتنسيق بين الملك والحكومة والبرلمان» ، وإذا كان هناك دائما احتمال أنه فى أى وقت فى المستقبل قد يندد الوفد بالمعاهدة ويرفضها ، ويضيف لورين متفائلا ، فلربما يكون الوفد وقتذاك تمزقه الخلافات وغير راض عن قيادته ، ولن يكون له صولجانه ولا ثقته بنفسه اللذان كانا له يوما ما» . (٦٢)

أما بالنسبة للأحرار الدستوريين ، فكان لورين يعتقد أن شهرتهم فى النضال من أجل الاستقلال بالأساليب السلمية والاقناعية ، قد صارت معيبة منذ انضمامهم إلى الوفد ، وأن «شخصية الحزب فقدت وصار وجوده مهددا» وأن كثيرين من مؤيديه السابقين تركوا الحزب (٦٣) ، أمثال اخوة دوس الثلاثة وحافظ عفيفى ، الذى صار وزيرا فى وزارة صدقى .

وفى ارتياح تام وقتها ، ولو أنه لم يكن مسايرا لحقائق الوضع ، فضل لورين أن يؤمن بأن المعارضة لحكم صدقى آخذة فى الضعف ، مع انها كانت فى الواقع تزداد قوة ، وأن قبضة صدقى على الحكومة آخذة فى التشدد . لقد رفض أن يعترف بأن قبضة صدقى قائمة فقط على أساليب العنف وعلى الاستعانة

بالشرطة والجيش فى قمع المعارضة، بمعنى أنها كانت، باختصار، ديكتاتورية وصورة لحكومة خالفت تماما كل اعتراضات بريطانيا السابقة على رغبتها فى مشاهدة حكومة دستورية قائمة فى مصر. لقد كان مايمكن أن يكون تفسير المصريين الوحيد للمواقف البريطانية هو أنهم وصفوها بأنها خداعة وأن تصديق قول بريطانيا عن رغبتها فى قيام حكومة دستورية فى مصر لايوثق به مثله كمثل تصريحاتهم الـ ١٢٠ السابقة التى أعربوا فيها عن نواياهم فى الجلاء عن مصر منذ ١٨٨٢ فصاعدا.

ناقش لورين سياسة التدخل مع رؤسائه وانتهى إلى أن سياسة التدخل الطبيعى لايمكن تجنبها فى ظروف، ولكنه أضاف، أن كل مرة نتدخل سياسيا لتجنب التدخل الفعلى نتغابى عن سياستنا التى أعلناها وهى عدم التدخل فى الشئون الداخلية وتزعزع ثقة مصر، ومن هنا آمن بالحاجة إلى اتباع السياسة الراهنة، سياسة الحياد(٦٤). ومرة أخرى، نجد أمامنا مثلا للهوة القائمة بين عقليات السياسيين البريطانيين والمصريين. لقد كان الوفد يؤمن بأن تعاطف بريطانيا مع الأنظمة البرلمانية قد يضطرها إلى التعاون مع حزب الأغلبية، بينما كان صدقى يؤمن بأن تعاطف بريطانيا مع الادارة والاستقرار السليمين، وكراهيتها للزعامة الشعبية(٦٥) ولتعبها البالغ من الوفد، قد يتيح له البقاء فى الحكم، وكانت السلطات البريطانية، من ناحية أخرى، يهمها أساسا (أ) توقعات عقد معاهدة؛ (ب) قلقها من أنها لن تلجأ إلى استخدام التدخل الفعلى، (ج) الرغبة فى التحرر تدريجيا من المسئولية فى الشئون الداخلية فى مصر، ولذلك كان أكثر احتمالا أن تختار لتلك الحكومة تلك التى قد تحقق كل المطالب الثلاثة(٦٦)، حتى ولو كانت حكومة ديكتاتورية.

أما الحكومة البريطانية قد غيرت سياستها تجاه مصر مع تغير المندوب السامى البريطانى، فقد كان إدراكا طبيعيا منها لعواقب الأمور(٦٧) لأنها كانت فى ذلك الوقت مشغولة بأمور داخلية وعالمية أخرى، أما عن أن بريطانيا

قد تلجأ إلى التدخل فى الشئون المصرية فقط فى حالة ما إذا كانت المصالح البريطانية فى خطر، فقد كان أيضا أمرا معلوما تماما، ولكن سخرية الموقف هى أنه فى الوقت الذى كانت فيه صيحات مدوية ضد التدخل البريطانى، كان المصريون يطالبون به قانطين كأداة ضد المعارضة اذا ما كان التدخل يلائم أغراضهم: لقد لجأ كل حزب إلى مساعدة بريطانيا له ضد أعدائه، ولم يكن الوفد بمستثنى من ذلك، إذ بينما كان النحاس والوفد يغمرون المسئولين البريطانيين بالكراهية علانية، كانوا فى السر يحاولون قانطين أن يعقدوا معهم صفقة للعودة للحكم، وتماما مثلما لجأوا إلى انجلترا لتساعدهم، اتجهوا إلى الملك ورجوه أن يتدخل لإسقاط وزارة. وعندما ما كانت انجلترا أو الملك يستجيب، كانوا ستنكرون الاجابة، ولذلك لم يكن هناك من عجب اذا كان كل من المندوب السامى البريطانى والملك قل أن يُكنّا احتراما للسياسيين المصريين وكانا يضيقان بهم ذرعا.

وفى مستهل سنة ١٩٣٢ بذل النحاس آخر محاولة، وكان يحلم بنداء يوجهه إلى الشعب يعلن فيه الوفد عن عداوة صريحة للبريطانيين ويدعو الشعب أن يحذو حذوه ومرة أخرى، فزع المعتدلون من اقتراحه كما فزع منه الأحرار، وقد فضل الأخيرون بديلا آخر: نداء موجها إلى الملك يحذرونه فيه من المخاطر التى ستحل فى المستقبل لو سمح لصدقى بالاستمرار فى الحكم. كان محمد محمود يتناول العشاء مع سيسيل كامبل عندما أخبره أن صدقى تشاجر مع الملك وأن وزارته على وشك السقوط، ولكن لو كان نداء النحاس أذيع على الملأ فى ذلك الوقت، لأطلق العنان للورين ولدعم مركز صدقى على اعتبار أنه الشخص الذى لاغنى عنه لحفظ القانون والنظام، ولذلك نصح محمد محمود بشدة ألا يصدر نداء بالصورة التى اقترحها النحاس ورفض أن تكون له به أو بمن سيصدرونه صلة ولو بعيدة(٦٨). وهكذا كان الاتحاد المزهو به بين الأحرار والوفد يترنح على وشك الانفصال، وعلى أية حال، لم يكن من زواج منفعة

كان محمد محمود على استعداد لفسخه عند أبسط تلميح باستدعائه لتولى أمور أعظم. وعقد اجتماع آخر، وكانت هناك معارضة شبه اجماعية لفكرة النحاس عن توجيه النداء؛ وبكل تأكيد لم يتمالك النحاس غضبه وتحدى زملاءه فى لغة تذكر إلى حد كبير باجتماع مماثل عقد فى باريس، أعلن فيه أنه لايعير أهمية لرأى زملائه وأنه سيصدر النداء باسمه هو، وقال إن الناس كانت تسخر منه لأنه لايفعل شيئا: «الناس أكلت وجهى»، وأنه لن ينتحر سياسيا(٦٩). وخرج من الاجتماع هذه المرة تاركا خلفه غرفه مكتظة بالناس، كانوا غاية فى العجب من جنونه، بل كان هناك حديث ما عن ضرورة حل الحزب(٧٠)؛ وتخلف عطا عفيفى وواصف غالى عن حضور اجتماعات الحزب، وبذلك اتسعت الهوة بين صفوة رجال الوفد.

وألقى النحاس خطابا شعبيا، كان هو نداؤه فى ثوب جديد، أعلن فيه أن عدو مصر الحقيقى هو انجلترا، ولم يلق خطابه كثيرا من التوفيق ولم يؤد إلا إلى مضايقة الأحرار فحسب. قدَّم محمد محمود التماسه للملك، طالبا فيه باسم حزبه أن يأمر بتشكيل وزارة وطنية حتى يمكنها أن تعالج الأزمة الاقتصادية التى يبدو أن الوزارة الراهنة، نظرا لما استشرى فيها من فساد وظلم، عاجزة عن معالجتها، ويمكن للوزارة الجديدة أن تعيد الدستور وتجرى انتخابات جديدة وتبدأ على الفور بمفاوضات مع انجلترا، وكان الجواب الوحيد للملك وحكومته هو أن بعثوا للوجود تهمة قديمة هى «تهمة القذف» التى وجهوها إلى محمد محمود وهيكل والمازنى محررى جريدتى الحزب، وقدموهم للمحاكمة.

وفى الوقت نفسه، أخذت تتجدد مرة أخرى أفكار عن وزارة ائتلافية، عندما أكد الأمير سيف الله يسرى للوفد أنه جاء كرسول من قبل لورين الذى بدأ، كما ادعى يسرى، يسخط على حكومة صدقى، وتحدوه الرغبة فى أن يشهد عودة الدستور القديم؛ وفى تنظيم انتخابات جديدة للبدء فى المفاوضات(٧١). وتسرب بنأ هذه المحادثات، ونشرت جريدة الأهرام فى عددها الصادر يوم ١٩

ابريل سنة ١٩٣٢ أنه بدأت محادثات ، بين يسرى ولورين ، فأنكر كلا الرجلين هذا الزعم على الفور، كما أنكر أية نية لديه للبدء فى المحادثات ، وقد تبين أن أحمد حسنين باشا ، نسيب الأمير سيف الله يسرى ، وكان من موظفى القصر، قد سمع عن محادثات يسرى مع لورين وأخبر الملك بها ، فما كان من الملك إلا أن واجه لورين بما سمع ، فانكر الأخير علمه بالواقعة (٧٢) وقد ادعى عبد الرحمن الرافعى ، فى تاريخه لهذه الفترة ، أن التفكير وقتذاك فى وزارة ائتلافية لم يكن إلا ابتكارا بريطانيا وكان سببا فى حدوث انقسامات فى الوفد ، لأن بعض أعضاء الوفد صمم على وزارة ائتلافية بينما كان ذلك مخالفا لبنود الاتفاق المبرم بين الأحرار والوفد فى سنة ١٩٣١ والذى استقر على أن الوزارة يجب أن تكون وزارة الأغلبية (٧٣). ومع ذلك ، فإنه من الواضح من مذكرات فتح الله بركات ومن مراسلات لورين مع لندن أن التفكير فى وزارة ائتلافية طرح منذ يوم تشكيل حكومة صدقى وأن الخلافات بين أعضاء الوفد كانت أعمق وأخطر من أن تكون حول موضوع وزارة ائتلافية ، اذ كانت خلافات حول المبدأ وحول معالجته المشاكل ، وكانت خلافات طويلة الأمد ولم تكن وليدة وقتها .

وما أن جاء يونية ١٩٣٢ حتى أحس صدقى بالثقة التامة فى استقرار وزارته مما يسمح له بأن يطالب باستئناف المفاوضات مع بريطانيا العظمى . لقد شرح لسير بيرسى لورين أن «وراءه الفلاح المصرى الحقيقى» ، وأنه حافظ على القانون والنظام وعالج الصعوبات الاقتصادية بصورة مرضية ، فضلا عن أن له أغلبية كبيرة فى البرلمان - لكل هذه الأسباب ادعى بأن الوقت قد حان للتفاوض (٧٤) . كان صدقى فى حاجة إلى أن يبرهن على أن حكومته كانت تتمتع برضا الحكومة البريطانية وأنه أهل لأن يكون رئيسا لوزارة على قدم المساواة مع محمد محمود وسعد زغلول ومصطفى النحاس ، وعلى أنه مفاوض قدير. كان يأمل أيضا أن يصبح الرجل الذى يعود إلى مصر بمعاهدة ، ولذلك قابل وزير الخارجية البريطانية وقتذاك سيرجون سايمون الذى أكد له أنه فى

الوقت الذى تتطلع فيه حكومة جلالة ملك بريطانيا بتقدير إلى نظام الحكم ، فان المفاوضات يمكن أن تبدأ فى وقت ما فى شتاء سنة ١٩٣٣ .

وسرعان مابلغت الانقسامات بين الأغلبية والأقلية مرحلة حاسمة نتيجة لمحاكمة اشترك فيها وفدى هو نجيب اسكندراتهم فيها بالقاء قنبلة ، وانبرى للدفاع عنه كل من مكرم عبيد والغرابلى ، ولكن مكرم انسحب من المرافعة وأوقعت عليه غرامة إهانه المحكمة ، وبقى الغرابلى للدفاع عن المتهم ، مما أدى بمكرم إلى اهانته ، فقدم الغرابلى استقالته من الوفد ، ولكنه سحبها بعد ذلك ، ومع ذلك أصر النحاس على قبول الاستقالة ، ولكن بركات وأصدقاءه ، الذين اعتبروا سلوك مكرم فى الانسحاب من القضية يستحق التعنيف والزجر ، اعترضوا على اصرار النحاس على قبول الاستقالة واعلنوا مساندتهم للغرابلى ، فاتهم مكرم كلا من بركات والشمسى بمحاولة تأليب بقية الوفد ضد النحاس وضده . وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ حرم النحاس كلا من فتح الله بركات وحمد الباسل والشريعى والجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى . من عضوية الوفد (٧٥) .

وبالرغم مما بدا من تحرج موقف الوفد ومن أن بقاءه صار فى خطر ، إلا أن ماأنقذ الموقف من كارثة أخرى فى اللحظة الأخيرة هو حدوث أزمة فى وزارة صدقى :

اذ انتشرت شائعات ضخمة وكثيرة فى أرجاء مصر تتهم صدقى وأفراد أسرته بمخالفات مالية بل باختلاس معظمه له صلة بمشروع خاص بالكورنيش فى الاسكندرية . وقد قرر بعض أعضاء الوزارة أن يستقيلوا ، من ناحية لاحساسهم بتفاقم شعور المعارضة لحكم صدقى فى بقية أرجاء البلاد ، ومن ناحية أخرى ، من جراء هذه الاتهامات ، ومع ذلك حثهم الملك على عدم الاستقالة ، ولما كانوا رجاله فقد رضخوا لأوامره (٧٦) . وتأزمت الامور حول قضية عرفت باسم حادثة البدرى . ولم تكن للحادثة علاقة مباشرة إلى حد

كبير بالأحداث السياسية، وإن كانت بكل تأكيد نتيجة ثانوية لسياسة الكبت التي شجعتها الحكومة؛ ذلك أن مأمور البداري اغتاله رجلان ألقى القبض عليهما بتهمة اقتراف جزم بسيط ثم عُذبا بأخس واحط أساليب التعذيب. ولما قدم الرجلان للمحاكمة بتهمة الاغتيال، حكم على أحدهما بالشنق والآخر بالسجن مدى الحياة واستؤنف الحكم. ولما حان موعد نظرها عرضت على محكمة النقض والابرام، وعرف الناس من وقائع الدعوة أنها تناولت التعذيب؛ ولقد وصف رئيس المحكمة، عبد العزيز فهمي، أساليب المأمور بأنها أساليب اجرامية وأكد أن التعذيب قد هيأ للظروف المخففة للجريمة وعقابها، ولفت نظر الحكومة إلى جسامة إحباط مهمة العدالة، وطالب، في عبارات قوية، بالتقصي عن أمثال التعذيب المشار اليه(٧٧).

ولعل صدقي أحس بأن التقصي سيفتح معينا لاينضب من حالات مماثلة، لأنه يعرف الأساليب التي كان يتبعها رجاله في أجبار الناس على الطاعة؛ وعندما أصر اثنان من الوزراء في وزارته على ضرورة القيام بمثل هذا التقصي، قدم استقالته في ٤ يناير ١٩٣٣؛ وكان قد توصل إلى اتفاق مسبق مع الملك فؤاد على أن يعاد تشكيل الوزارة بدون هذين الوزيرين اللذين كانا هما أيضا الوزيرين الراغبين في الاستقالة عقب الشائعات حول اختلاساته، ولذلك أراد أن يتخلص منهما، وكان هذان الوزيران هما: على ماهر وزير الحقانية وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية، كما استبعد أيضا من الوزارة توفيق دوس وزير المواصلات(٧٨).

وبالرغم من ذلك، كانت هناك لامحالة في الوزارة الجديدة دلالات على التوتر بين الملك وصدقي. وفي غضون تلك الفترة كان صدقي يعاني من شلل حاد. وعندما أقعده المرض، تولى الملك تسيير دفة الوزارة من خلال أحد رجاله وهو زكي الابراشي، ولعله اعتقد أن صدقي لم يعد له من نفع. وحدث صدام مباشر بين الملك ورئيس وزرائه حول تعيين وزير المالية، اذ كان صدقي

يرغب فى تعيين حافظ عفيفى ، الذى كان سفيرا لمصر لدى بلاط سنت جيمس ، بينما كان الملك يرغب فى تعيين صهره حسن صبرى (٧٩). على أنه كان فى اعتقاد لورين أن الصدع قد حدث لأن صدقى كان يعتقد أن مركزه منيع ، ولرغبته فى أن يقرر كل الامور بنفسه دون استشارة الملك ، وهو اجراء لايمكن أن يغفره له الملك ، ولذلك كانت استقالة صدقى أمرا محتوما ، كما استقال أيضا من رئاسة حزب الشعب وصار عبد الفتاح يحيى رئيسا للوزارة الجديدة ، وانتخب على الفور رئيسا لحزب الشعب أيضا .

لقد أرسى حكم صدقى ، الذى كان أطول فترة حكم بمرسوم منذ سنة ١٩٢٢ ، أرسى قواعد جديدة للسلوك السياسى فى المستقبل : فالثورات والاضرابات التى كان يحرضها الوفد ضد الحكومة والتى كانت بقايا حماس الوفد المبكر ، صارت الآن تستخدم كأداة ضد كل وزارات المعارضة ، ومن ذلك الوقت فصاعدا صار نمط الحكومة فى ضغطها الذي كان يرد عليه الشعب بعنف ، سواء كان رده من تلقاء نفسه أو موعزا به ، صار هو النمط الذى تستخدمه كافة الأحزاب . وكان الطلاب أول مجموعة تحرضها الأحزاب ، لا لأنهم فحسب أهم العناصر التى يعنيها الأمر فى الشعب الذى تتفشى فيه الأمية بدرجة كبيرة ، أو لأنهم أكثر تقلبا ، بل لأن كثيرين من زعماء الطلاب كانوا أيضا مقيدين فى تشوف مهايا أحزاب : الأحرار والوفد والشعب ، وكانوا يتقاضون رواتب شهرية بصورة منتظمة من هذه الأحزاب ، ولكن بالرغم من أن الطلاب كان تشتريهم الأحزاب (أو على الأقل البعض منهم) إلا أن الباقى سرعان ما سيطروا على الموقف ليعربوا عن استقلالهم فى العمل ، وليستخدموا الأضرابات كسلاح من منطلق حريتهم الذاتية ، ولذا ، كان على الوفد أن يعانى من المشاكل معهم . وفى الأيام التى أعقبت ذلك ، كثيرا ما سقط عدد من الوزارات من خلال اضرابات ومظاهرات الطلبة التى استمرت حتى وقت قريب تباشر ضغطا على الحكومة ، واذا ما صار عنصرا لاحتجاج العنيف مرة

عاملا ثابتا في الحياة السياسية ، لكانت الخطوة التالية هي تنظيم المجموعات التي قد تبادر بأعمال الاحتجاج قياسا على المنظمات الفاشية التي نشأت وقتذاك في ايطاليا وألمانيا ، ولذلك أنشأ الوفد فرقة القمصان الخضراء في حين أنشأ أحمد حسين مثيلتها فرقة القمصان الزرقاء ، وتطورت كلتا الفرقتين إلى أن صارتا تمثلان أخطر العناصر وأكثرها اثارة للاضطرابات في المجتمع .

كان أهم درس تلقنه حزب الوفد خلال فترة بعدهم عن الأضواء هو ألا يرضوا أبدا بالتنازل عن الحكم مرة أخرى ، وأن يعاملوا المعارضة بنفس القسوة التي كانت حكومة صدقي تعاملهم بها ، ولذلك دخل الحياة السياسية المصرية عنصر أكبر للاستهتار حتى أضحت أية وسيلة مبررا يتطلبه القبض على زمام الحكم والحفاظ عليه . أما الملك ، الذي كان الأداة التي أوصلت حالة البلاد إلى مثل هذا الوضع المؤسف ، فقد كان يُنظر إليه من ذلك الوقت فصاعدا على أنه العدو الرئيسي ، وقد كُتب لتلك العداوة بين الحاكم وأكبر حزب سياسي أن يمتد أمدها حتى حكم الملك فاروق . وكان الشعب ، ممثلا في صورة رجل الشارع المخدوع ، ينظر إلى هذا السلوك بسخريته العادية . وأيما احترام كسبته الحكومات الأولى في أعين الشعب نبضا لها من أجل القضية الوطنية قد محاة سلوك الأحزاب الراهن . والهوة بين الحكام والمحكومين التي كانت قائمة منذ زمن سحيق والتي التأمت فقط تحت دوافع ظروف خاصة مثل ثورة عرابي في سنة ١٨٨١ والثورة الوطنية تحت زعامة سعد زغلول ، اتسعت مرة أخرى حتى أدت إلى شقاق ، وأحيت في قلوب المصريين الريبة المستمرة في دوافع الحكومة . وقد ولدت تلك الفترة من التقلب السياسي : جماعة الأخوان المسلمين التي نشأت على أسس اسلامية أكثر صرامة ، مبادئ مذهب أبن حنبل . كانت هذه الجماعة تهدف في بدء قيامها سنة ١٩٢٨ إلى الاصلاح الاجتماعي وكانت نوعا لعملية حازمة ، ومن هنا كانت بناءة وذات قيم

اجتماعية ، ولكن مؤسسها حسن البنا ، وجه اهتمامه فى النهاية إلى الشئون السياسية ، وعندما أحبط الوفد مخططاته لجأ إلى العنف ، وكان نتيجته ما أعقبه من فيض من الأغتيالات ، اغتيال رئيس الوزراء وقتذاك ، فكانت المعاملة بالمثل ، واغتيل هو نفسه .(٨٠)

لم ينعم صدقى بوقت أحس فيه بالراحة أثناء حكمه للبلاد ، وصارت إراقة الدماء أمرا عاديا طوال حكمه ، ليس فقط من خلال الصدمات بين المتظاهرين والشرطة ، بل أيضا من خلال نزق القنابل التى كانت تلقى على كل من المصريين والانجليز على حد سواء . والصحافة التى هاجمت حكم صدقى سرعان ما كممتها رقابة كانت أشد رقابة لم تشهد مصر مثيلا لها فى صرامتها ، واعتبرتها جريمة فعلا كتابة أى شئ محط بسمعة الحكومة أو أى انتقاد لها ؛ ومن ثم كان محظورا على الصحف أن تنشر أخبارا عن أية مسألة عن المنازعات أو عن التحريات الاجرامية إذ ربما يكون فيها إضرار بالقضاة أو الشهود (القانون رقم ٢٨) وفرضت الحكومة غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه أو الحبس خمس سنوات على الجريدة الشعبية التى تخالف القانون (رقم ٩٧)(٨١) .

ولم يُكتب لحكم صدقى أن يصبح مكروها كراهية عنيفة كما صار ، لولم يصادفه أسوأ تدهور وكساد اقتصادى لم تشهد مثله مصر الحديثة ولا العالم من قبل ؛ فلقد انخفضت أسعار القطن فى سنة ١٩٣٠ إلى نصف سعرها فى سنة ١٩٢٩ ، وأعقب ذلك انخفاض فى سعر كافة المنتجات الزراعية الأخرى ، حتى لم يكن فى استطاعة الفلاحين ولاملاك الأراضى أن يغطوا مصاريفهم او يواجهوا التزاماتهم دفع (القروض والايجارات أو حتى شراء البذور والأسمدة) . وتطلع الناس إلى الحكومة لتساعدهم على تخطى الكساد

الاقتصادى . واتخذت بالفعل اجراءات معينة ولكنها لم تكن كافية . أعقبب ذلك نكبات ضخمة حتى سنة ١٩٣٤ . على أن صدقى ، الذى يعد أذكى رجل مالى فى مصر ، وجد أن الوسيلة الوحيدة للخروج من المشكلة هو إنشاء بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ ، ومعينه بنك التسليف العقارى فى سنة ١٩٣٢ اللذين كان يقرضان أموالا بأقل نسبة من الفوائد (و يطيب للمفترين على صدقى أن يشيروا إلى أن فكرة انشاء بنك التسليف الزراعى سبقت صياغتها فى عهود حكومات سابقة وأن دور صدقى لايعدو أنه وضع الخطة موضع التنفيذ) (٨٢) . وانخفضت ايجارات الأراضى فى سنتى ١٩٢٩ ـــ ٣٠ بمقدار خُمس المبلغ المتفق عليه ، وانخفضت فى السنة التى اعقبتها بمقدار ثلاثة أعشار ، وأُجّل سداد الديون المستحقة على صغار الفلاحين والتى بلغت ٨٥٠٠٠٠ جنيه كما أجّل سداد ثمن السماد المشترى من الحكومة . وفى نوفمبر سنة ١٩٣٠ قدمت قروض لصغار الفلاحين بلغ مجموعها ٣ ملايين جنيه وذلك لمواجهة محصول قطنهم الجديد ، على أن يتولى بنك التسليف الزراعى سداد جانب من الديون قِبَل صغار الفلاحين لوقف اجراءات الحجز وفاء لدين أو لرهن . أما بنك التسليف العقارى ، فكان يقوم بشراء الأراضى التى تم الحجز عليها بقصد اعادتها إلى أصحابها السابقين ، كما أضيفت إلى صندوقه ٣ ملايين من الجنيهات ، وكانت هذه الإجراءات مفيدة خاصة بالنسبة لأواسط ملاك الأراضى ولنسبة كبيرة من ملاك الأراضى بوجه عام ، ولكنها لم تكن إلا مجرد قطرة فى الوعاء الإقتصادى . و بالرغم من الكساد ، جمعت الحكومة ضرائبها بمنتهى الحزم ، وقد قيل بأن «الكرباج» استخدام فى بعض القرى(٨٣) ، واضطر الفلاحون إلى بيع السائمة والامتعة الشخصية لدفع الضرائب. ولذلك فانه بينما كانت الحكومة تساعد صغار الفلاحين بقدر طفيف إلى حدما ، كانت تعامل الغالبية العظمى من دافعي الضرائب بمعاملة بالغة القسوة .

ولم تفعل الحكومة شيئا لتخفيض نسبة الفائدة على قروض البنك ، على أنه

فى سنة ١٩٣٣ صدر قانون بمد أجل القروض لعدد من السنوات لتخفيف المحجوزات ، ولكنها أضافت أيضا الفائدة إلى الأصل وقسمت إلى قسمين ، الأول ، ليسدد على أكثر من ثلاثين قسطا ابتداء من يناير ١٩٣٣ ، أما الثانى الذى تضمن الفائدة ورد المتحصل ، فقد كان يقسم إلى قسمين غير متساويين : ثلث وثلثين ، يسدد الثلث الأول بموجب أقساط سنوية ، وأما الثلثان فتسددهما الحكومة ، وبذلك لاتخسر البنوك أية مبالغ وتستمر المديونية . وفى سنة ١٩٣٦ كانت الأراضى المرهونة لا تزال تمثل ١٨ فى المائة من الأراضى المنزرعة . كما بلغ اجمالى الديون ٥ فى المائة من القيمة المقدرة للأراضى المنزرعة . وفى سنة ١٩٤٢ فقط كانت هناك بعض محاولات محدودة لحل مشكلة المديونية (٨٤)

ولم يكن العمال أحسن حالا فى عهد صدقى فى سنة ١٩٣٠ . فلقد ساعدت اجراءات القمع التى اتخذتها الحكومة فى تمهيد السبيل إلى اندماج لكل قوى العمال فى المعارضة ، ولذلك اندمج فى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الذى كان يرأسه النبيل عباس حليم ، اندمج فيه سنة ١٩٣١ الاتحاد الوفدى ، اتحاد عام النقابات ، وصارت جميعها تحت رئاسة النبيل عباس حليم . ووضعت الاتحادات المندمجة مشروعا قائما على نسق برامج العمال الأوربية ، طالب بتشريع عمالى وبتحسين فرص العمل وبتمثيل العمال فى الأنشطة السياسية من خلال المجالس البلدية المحلية الحكومية ، وبالتعليم الاجبارى لكل المصريين ، وبإقامة علاقات مع الاتحاد الدولى لاتحادات التجارة وغيره من اتحادات العمال (٨٥) . قابلت حكومة صدقى هذه المطالب بيدها القوية المعهودة ، وأغلقت المقر الرئيسى الذى انتقل على الفور إلى دار عباس حليم . جاهر الاتحاد باحتجاجه إلى مؤتمر الاتحاد الدولى لاتحادات العمال المنعقد وقتذاك فى مدريد ، وبعث الاتحاد الدولى لاتحادات العمال بسكرتيره إلى القاهرة لمقابلة زعماء العمال ؛ وبالرغم من محاولات صدقى وقف الاجتماع دبر السكرتير اللقاء بممثلى ثلاثة وثلاثين اتحادا

للعمال ، وبعدها ضغط «و. سكافنليس» على الحكومة لتنفيذ تشريع عمالى (٨٦)، فأنشأت حكومة صدقى مكتب عمل لتنفيذ التشريع العمالى ، ولما كان المكتب قد اتخذ مقرا له فى نقطة شرطة ، لذا كان عمله غير مجد ، وسرعان ما اختفى . وتجدر الاشارة إلى أن شروط تشغيل العمال الصبية الواردة بقانون سنة ١٩١٩ ، امتدت إلى أكثر من عشرين صناعة مسجلة على أنها «خطرة» ، ولكن كان هناك تراخ فى التنفيذ ، وظلت الأحوال غير صحية وخطيرة .

ثم حث الوفد العمال للتظاهر ضد حكومة صدقى ، وصارت الاضرابات عنيفة . وفى السنة التالية ، سنة ١٩٣٢ ، اضطرت الحكومة إلى توجيه اهتمامها إلى ظروف العمال ودُعى «ه . ب . تبلر(٨٧)» للحضور إلى مصر فى مهمة لتقصى الحقائق ، ونفذت توصياته ـ ولكن بعد ذلك بأكثر من عشر سنوات . ولما لم يكن واحد فى الحكم يمثل العمال ، لم يدفع المشروع التشريعى المعروض دفعة قوية ، ولم يكن يمثل العمال إلا عدد قليل جدا سواء فى هذه الوزارة أو أية وزارة أخرى .

وفى سنة ١٩٣٣ ، صدر قانون يحرم تشغيل الأطفال تحت سن الثانية عشرة ، ويستثنى من ذلك من يعملون فى الأعمال الزراعية أو الخدمة فى المنازل ، وبينما أوقف هذا القانون جانبا من أسوأ أهوال الصناعة إلا أنه لايزال يسمح باستئجار الأطفال كخدمة ، وبأن يكونوا مرتبطين ارتباطا فعليا بمن يعملون فى خدمتهم ، وصدر قانون فى تلك السنة يحدد ساعات عمل النسوة بحد أقصى تسع ساعات ، ولكن تسع ساعات عمل يوميا لم تصبح قاعدة عامة إلا فى سنة ١٩٣٥ فقط . وفى سنة ١٩٣٦ أقر مشروع قانون يجعل صاحب العمل مسئولا عن أى حادث أثناء العمل .

كانت اتحادات العمال فى مصر قليلة الحركة جدا لأن قادتها لم يكونوا هم أنفسهم من العمال بل كانوا مفكرين أو هواة أمثال عباس حليم ، الذين كانوا

يعرفون النظرية ولايعرفون تطبيقها . وكان العمال أنفسهم قل أن يشاركوا قادتهم ، الذين كان من المحتمل أن ينسحبوا من المعركة وقت الشدة، ولذلك كانت الحركة العمالية فى مصر خلال تلك الفترة غير فعالة ، و بوجه عام احتضنها الوفد لصالحه الذاتية واعدا بإدخال تغييرات فى المستقبل لو عاد الوفد للحكم ، ولكن لما عاد الوفد للحكم لم تخرج التغييرات إلى حيز التنفيذ .

وطوال تلك الفترة المالية العصيبة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ ، كان صدقى فى حملاته الخطابية الأولى لديه من الجرأة البالغة أن يقرر أن الوضع الاقتصادى لمصر سليم ، وكان الفلاحون الذين كان يدلى اليهم بهذه التصريحات ، والذين كانوا يحسون بشدة الكساد ، يتقبلون مع ذلك الرشاوى التى كان يدفعها لهم نظام الحكم ، كما صوتوا لحكومة صدقى لتحكم البلاد . كانوا واثقين فى قرارة أنفسهم من «ظلم الحكومة» وكانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على الأقل على شىء مؤكد منها ، يتقبلهم خمسة قروش ثمنا للصوت الواحد، إلى جانب مسايرتهم للمثل المصرى الساخر الذى يقول : «أحسن من عنيهم» .

والشجار بين السياسيين أمر عادى . والصراع بين السياسيين والملك هو بالمثل أمر واقعى فى التاريخ السياسى . وكان الأمر المتغير فى التجربة المصرية والمتعارض بصورة واضحة هو الوجود البريطانى الذى فرض المصالح الامبريالية البريطانية وشخصيات المندوبين الساميين البريطانيين المتنوعين على البلد الذى كتب عليه المعاناة و الذى لم يكن إلا مصر . ولقد اشتهرت مصر بأنها أيسر بلد تحكم إذا ماكان الحكم فى يد سلطة مطلقة ، وأصعب بلد تحكم اذا كانت السلطة مبعثرة ؛ و يكمن السبب فى التكوين المصرى وفى العوامل التاريخية : فلم يعتد المصرى على اطاعة القانون لأنه لم يتواءم أبدا مع مشرعى القوانين ، اذ كانت الحكومة منذ زمن سحيق تمثل الظلم والاستغلال ، وصاغت قوانينها تحقيقا لذلك الغرض . وادخل الاحتلال البريطانى نظاما للحكم أكثر اعتدالا وأكثر عدلا ، ولكنه كان نظاما غربيا ؛

ولذلك كان مثارريبة ، وكان نظاما تحركه المصالح البريطانية أولا والمصرية ثانيا ، ومع ذلك لم تفعل الحكومات المصرية الوطنية الا القليل لتبرهن على جدارتها وتحوز الثقة ، ولذلك استمرت الحكومة موضع ريبة ، وكانت قوانينها تطاع فقط لو كانت ضرورية تماما واذا لم تكن بها أية منافذ ، والأحزاب السياسية فى حربها الضروس ، أوضحت لرجل الشارع أن صوته لم يكن واجبا وطنيا بل كان سلعة يقايض عليها ماداموا على استعداد ليشتروه منه. وكانت الخطوة التالية بالنسبة لرجل الشارع بوجه عام هو ألا يدلى بصوته إلا لو كان أى شخص على استعداد لأن يأجره عليه . و بنفس المعنى كان يطاع القانون لو كان مناسبا فحسب وليس لأنه قانون . وكانت البيروقراطية تعمل فقط لو خشيت من أن ترفت ولم يكن عملها نابعا من روح معنوية (٨٨).

وكان ولاؤهم شيئا مرغوبا فيه أيضا . وهناك مثل تركي قديم يقول «باليق باشدن قوقار (تفسد السمكة من رأسها)» أعنى أن الرأس هو الذى يضع أسلوب الادارة ، فلقد وضع سعد زغلول أسلوب ادارة أمينة ، ولكنها كانت ادارة تكافىء الموالين وتعاقب المعارضة . والمشهور عن مصطفى النحاس أنه رجل أمين قضت عليه زوجته ، ومع ذلك كان أول شىء قام به عند وصوله الحكم هو رفع راتبه الشخصى بينما كان لايزال الأمر موضع مناقشة السلطات التشريعية .

ادخرت حكومة صدق أكبر عدد من الفضائح المالية لأن صدق نفسه حامت حوله بضع شبهات مالية وكان جشعة لايفوقة إلا جشع بطانة القصر الذين سرعان ماأثروا أنفسهم جميعا كما أثروا الملك، كل ذلك على حساب البلاد ، ذلك عن طريق بيع الألقاب والأوسمة واستغلال النقود . أما الملك ، الذى كان على علم تام بلعبهم ، فلم يفعل شيئا لمنعهم من ذلك ، بل لعله كان يشجعهم على ذلك كوسيلة لمكافأتهم على ولائهم له ، ولذلك كان هناك تغاضى عن الفساد ، تماما كما كان الوضع خلال القرون السابقة فيما عدا أنه صار الآن

منظما أفضل تنظيم ، ومع ذلك ، فلقد كان هناك مزيد من البيروقراطيين والسياسيين الأمناء اتسموا بالنزاهة عما كان عليه الوضع فى الماضى ، وكان يفزعهم و ينفرهم أن يروا مُثلهم العليا يعبث بها السياسيون الذين وعدوهم باصلاحات شاملة جنبا إلى جنب مع الاستقلال ، والذين لم يوفقوا لتحقيق هذا أوداك ، ولذلك كان المناخ الفكرى فى الثلاثينات من هذا القرن مناخ قنوط وإحباط أدى إلى احساس بأن اراء الليبرالية الغربية كانت فشلا وخداعا أدت إلى ظهور أحزاب مختلفة متطرفة (كما سنرى فيا بعد) كما أدت إلى مختلف الحركات التى تسعى للخلاص من ركود البلاد الاخلاقى والسياسى .

وبالرغم من أن العلاقات مع انجلترا كانت الشغل الشاغل للسياسيين المصريين ، كانت هناك مشاكل ثانوية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأولى . وكانت مصر لا تزال خاضعة للامتيازات الأجنبية وكان عليها أن تظل كذلك حتى توقع اتفاقية مؤتمر مونترو(٨٩) فى سنة ١٩٣٨ التى أوقفتها تدريجيا على مدى عشر سنوات ولم يكن للحكومة المصرية مطلق الحرية فى وضع قوانين أو تنفيذها حتى انتهاء الامتيازات الأجنبية ، وفُرض على جيل كامل من المصريين نُشّئ على مُثُل قومية من الاستقلال والكرامة الوطنية ، فُرض عليه أن يتقبل حقيقة أنه كان فى بلده مواطنا من الدرجة الثانية . كانت أغنى الفئات فى مصر معفاة من الضرائب ومن تطبيق القوانين عليها ، ومع ذلك كانوا يجأرون بأعلى أصواتهم اذا ماهددت مصالحهم ، حتى ولو كان التهديد تصوريا . ولقد عرف المصريون أنه إذا ماأرسلت سفن حربية إلى الاسكندرية خلال الثورات أنه لم يكن ارسالها لحماية المواطنين بل لحماية ارواح وممتلكات الأجانب ، فلم يكن عجبا أن يسرى فى نفوس الشباب احساس بالمرارة وبالنفوز من كل مايعتبرونه خداعا للمبادئ الغربية .

وفى زمن التدهور الاقتصادى ، أحكمت البنوك ضغطها على الأهالى ، ولم تكن البنوك وحدها فى أيدى الأجانب ، بل كانت المشاريع التجارية

والاقتصادية أيضا فى أيديهم ، وهكذا كان للأجانب نصيب كبير فيما حل بالشعب من خزى . وكانوا والحكومة شريكين مسئولين عن النكبات الاقتصادية وقتها .

لقد لاح الانجليز، فى نظر المصريين منذ سنة ١٨٨٢ ، أكبر من الحياة ، ولكن الثلاثينات من هذا القرن قللت من حجمهم ، وكان ارتقاء موسولينى (٩٠) الحكم ، واحتلاله لاثيوبيا فى النهاية فى سنة ١٩٣٦ ، سرعان مادفع كلا من مصر وبريطانيا لاعادة التفكير فى أوضاعها ، وأدى إلى مفاوضات موفقة لعقد معاهدة انجليزية مصرية ، كما كانت فلسطين والاضطرابات المتزايدة بين اليهود والعرب عاملا آخر أفقد صورة الحصانة البريطانية بريقها وأثار مشاعر المسلمين ضدها . لقد حان الوقت الذى لم يعد فيه المفكرون المصريون منقسمين إلى من يفكرون بوحى من أفكار التنور الغربية وإلى من يفكرون بوحى من المثل العليا الاسلامية . لقد صاروا الآن مشتتين بين عديد من العواطف ومختلف مصادر الالهام . والميول المؤيدة للفاشية غالبيتها ايطالية الالهام لأن موسولينى الذى جعل القطارات تسير فى أوقاتها المحدودة لها ، والذى بدا أنه يريد أن يعيد لبلاده كرامتها ، ظهر فى مجال المفاضلة . وظهرت فى الأفق خطط احياء التراث الاسلامى ردا على تعاليم الغرب المادى ، الذى لايعترف لذلك بإله ، وبدأت الحركات الشيوعية فى الظهور، وجمعت الحركات الاشتراكية قواها . كل هذه الحركات المتعارضة اشتركت فى عامل واحد هو البحث عن إحياء أخلاقى وعن ضرورة ايجاد مخرج من المشكلة السياسية التى تردت فيها مصر وتردى فيها سياسيوها المتشاجرون. وهكذا نلاحظ أنه بينما كانت العشرينات من هذا القرن سنوات توقعات سياسية وسنوات أمل فى مصر ، كانت الثلاثينات سنوات الثورة الفكرية والبحث عن الذات ، ولذلك كانت فى دراستها أكثر سحرا ، من الناحية الفكرية ، لأن البذور التى بذرت كان عليها أن تبقى راقدة طوال سنى الحرب لتتفتح بعد ذلك سنة ١٩٥٢ فى صورة ثورة .

هوامش الفصل الخامس

(١) éminence grise.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج١، صـ٢٠٩ ومابعدها.

(٣) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٤: ١١١، وأنظر أيضا عبد الرحمن الرافعي: «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج٢، صـ١٣١ ومابعدها

(٤) عبد الرحمن الرافعي فى أعقاب الثورة صـ٣٤، وأنظر أيضا مذكرات (١٩٣٠) ١٤: ١١٤

(٥) المرجع السابق، صـ١١٩، وانظر أيضا عبد الرحمن الرافعي: «فى أعقاب الثوره المصرية»، ج٢، صـ١٣٦-١٣٨

(٦) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٥: ٢٧ ومابعدها.

(٧) مذكرات بركات، ١٦: ٢١

(٨) مذكرات بركات، ١٥: ٤٠

(٩) مذكرات بركات (١٩٣١)، ١٩: ٣١

(١٠) المرجع السابق، ١٨: ١٩ وصفحات أخرى متفرقات.

(١١) Octroi

(١٢) عبد الرحمن الرافعي: «فى أعقاب الثورة المصرية» ج ٢ ص ص ١٥٣ — ١٥٨، وفيها يقدم نقدا تفصليا للمشروع.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٥٨

(١٤) المرجع السابق، ص ١٦٤، وأنظر أيضا من لوريين إلى هندرسن، ٢١ فبراير ١٩٣١، وزارة الخارجية البريطانية، ٣٧١/١٥٤٠٣

(١٥) مذكرات بركات (١٩٣١)، ١٧: ٣٥

(١٦) عبد الرحمن الرافعي: «فى أعقاب الثورة المصرية» ج ٢، ص ١٦٥

(١٧) اسماعيل صدقي: مذكراتي (القاهرة ١٩٥٠) ص ص ٤٣ ومابعدها

(١٨) Holy Grail

وهو الكأس التي يقال بأن المسيح عليه السلام شرب منها ليلة العشاء الأخير، وأنها هو نفسها التي تلقى فيها يوسف، تلميذه من بلدة الدامية دمه الطاهر عند صلبه (المترجم)

(١٩) مذكرة سيسل كامبل، ١٩ يولية سنة ١٩٣٠، وزارة الخارجية البريطانية، ٣٧١ / ١٤٦١٦

(٢٠) sine qua non

(٢١) noblesse oblige

(٢٢) des fantoches

بهي الدين بركات (باشا)، القاهرة، لقاء شخصي، اكتوبر ١٩٧١

(٢٣) finesse

(٢٤) statesman

(٢٥) هذا ماشاهدته المؤلفة بنفسها.

(٢٦) مذكرات بركات (١٩٣١)، ١٨ : ٢، ٣١ وصفحات متفرقات، (١٩٣١)، ٢٠ : ٦٩ و ٢٥ : ١١٢، كتب فتح الله بركات: «الاحرار غرباء عن المعارك الوطنية، لايعرفون لها طعما ولايفهمون لها فائدة»، وفي فقرة أخرى يدعي فتح الله بركات أن الأحرار عارضوا اللجوء إلى الشعبية لما فيها من «تعريض الزعامة للاهانة»

(٢٧) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٦ : ٨٠

(٢٨) مذكرات بركات (١٩٣٠) ١٦ ب : و ٢٨؛ (١٩٣١)، ٢٢ : ١

(٢٩) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٦ : ٨٦، وكان وصفه للنحاس هو «التخبط وعدم الاتزان»، وفي فقرة أخرى (١٩٣٠)، ١٧ : ٢٨، كتب يقول «النحاس أصبح مجنونا»

(٣٠) المرجع السابق، ١٦ ب، ١٠٠

(٣١) المرجع السابق، ص ص ١١ ومابعدها.

(٣٢) مذكرات بركات ، ١٧ : ١٨ ، ٤٥

neutral policy (٣٣)

the cross-eyed albatross (٣٤)

؛ ووترفليد ، «دبلوماسي محترف» ، ص ١٨٧ ، والقطرس عند الانجليز فألى للنحس .

walter Smart (٣٥)

(٣٦) مذكرات بركات (١٩٣١)، ١٧: ٤٢ ومابعدها وأنظر أيضا ص ٩٢؛ وأنظر برقية لور ين المؤرخة ١٠ يناير ١٩٣٢، وزارة الخارجية البريطانية، ٣٧١/١٥٤٠٧ .

(٣٧) كافة مذكرات بركات (١٩٣١) ، مجلد ١٧ تؤكد ذلك ، كما تؤكد ذلك بالفعل برقية لور ين المؤرخة ٣ديسمبر ١٩٣٠، وزارة الخارجية البريطانية، ٣٧١/١٤٦٥٣

(٣٨) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ١٧ : ٨٥ ، ٩٢ ، وصفحات متفرقات ، أنظر أيضا ١٤ ديسمبر ١٩٣١ ، وزراة الخارجية البريطانية ، ٣٧١ / ١٥٤٠٧

(٣٩) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ١٩ : ٣٢ .

(٤٠) مذكرات بركات (١٩٣١)، ٢٠ : ٩

(٤١) المرجع السابق ، ٢١ : ٣٥

(٤٢) ووترفليد « دبلوسي محترف» ، ص ١٨٨ .

(٤٣) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ٢٥ : ١

(٤٤) المرجع السابق ، ص ١٦٥ ، وأنظر د . هيكل «مذكراتى» ، ج ١ ص ص ٣٧٧ — ٣٤٢ ، وانظر الرفعى «فى كتاب أعقاب الثورة المصرية» ج ص ص ١٧١ — ١٩٧٧

(٤٥) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ٢٢ : ٦٥

(٤٦) المرجع السابق .

(٤٧) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ص ١

(٤٨) مذكرات بركات (١٩٣١ — ٣٢) ، ٢٤:

(٤٩) المرجع السابق ، ص ١١

(٥٠) مذكرات بركات ، ص ٣٩ : (١٩٣١ — ٣٢)

(٥١) المرجع السابق ، ص ٥٣

(٥٢) مذكرات بركات (١٩٣١- ٣٢) ، ٥ : ٥٨

(٥٣) Kipling.

هو «رود يارد كبلنج» (١٨٦٥ — ١٩٣٦) الشاعر والروائي البريطاني المعروف ، ولد في بمباي بالهند ، وزار الصين واليابان وأمريكا ، كما زار أيضا جنوب أفريقيا ، وانتهى به المطاف الى انجلترا وألف الكثير ، وفي سنة ١٩١٧ فاز بجائزة نوبل في الآداب (المترجم)

(٥٤) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ١٨ : ٦٠

(٥٥) المرجع السابق ، ٢٠ : ٥١

(٥٦) من بيرس لورين إلى آرثر هندرسن ، ٢١ فبراير ١٩٣١ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ٣٧١ / ١٥٤٠٣

(٥٧) من بيرسي لورين إلى آرثر هندرسن ، ٢١ فبراير ١٩٣١ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ٣٧١ / ١٥٤٠٣ .

(٥٨) Sir Robert Greg

(٥٩) جرافتي — سميث : «الشرق المشرق» ، ص ١٢٥ ؛ في حين أن محمد محمود أعلن أثناء وجوده في لندن أن نتائج الانتخابات مزورة .

(٦٠) من لورين إلى سايمون Simon ٢٧ يونيو ١٩٣٢ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ٣٧١ / ١٦١٠٩

(٦١) جرافتي — سميث «الشرق المشرق» ، ص ١٢٠

(٦٢) من لورين إلى سايمون ، ٢٧ يونيه ١٩٣٢ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ٣٧١ / ١٦١٠٩

(٦٣) المرجع السابق .

(٦٤) أول يوليه ١٩٣٠ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ٣٧١ / ١٤٦١٦

(٦٥) demagoguery.

(٦٦) المرجع السابق .

normal hindsight (٦٧)

(٦٨) مذكرات بركات (١٩٣٢)، ٢٥ : ٧٠

(٦٩) المرجع السابق، ص ١١٢

(٧٠) المرجع السابق، ص ٦

(٧١) مذكرات بركات (١٩٣٢)، ٢٥ : ٩٣ وما بعدها

(٧٢) مذكرات بركات (١٩٣٢)، ٢٦ : ٥٣

(٧٣) عبد الرحمن الرافعى : «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج ٢، ص ١٩٥

(٧٤) ووترفيلد : «دبلوماسى محترف»، ص ١٨٩ ؛ وانظر أيضا : ٤ ابريل ١٩٣١، وزارة الخارجية البريطانية . . ، ٣٧١ / ١٥٤٠٠٣

(٧٥) مذكرات بركات (١٩٣٢)، ٢٧ : ٧٣ وما بعدها .

(٧٦) من لورين إلى سايمون، ١٠ ديسمبر ١٩٣٢، وزارة الخارجية البريطانية .F.O، ٣٧١ / ١٦١١٠

(٧٧) عبد الرحمن الرافعى «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج ٢ ص ٢٠١

(٧٨) من لورين إلى سايمون، يناير ١٩٣٣، وزارة الخارجية البريطانية .F.O، ٣٧١ / ١٧٠٠٧

(٧٩) مذكرة سير بيرسى لورين المؤرخة فى أغسطس ١٩٣٣، وزارة الخارجية البريطانية F.O، ٣٧١ / ١٧٠٠٧

(٨٠) رئيس الوزارة المقصود هو محمود فهمى النقراشى باشا

(٨١) عبد الرحمن الرافعى : «فى أعقاب الثورة المصرية» ج ٢، ص ١٧٧٨ وما بعدها

(٨٢) عبد الرحمن الرافعى . «فى أعقاب الثورة المصرية»، ج ٢، ص ١٨٦

(٨٣) المرجع السابق، ص ١٨٨

(٨٤) المرجع السابق، ص ١٩١

(٨٥) رءوف عباس : «الحركة العمالية فى مصر، ١٨٩٩ — ١٩٥٢»، ص ٧٢

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٨٧) H. B. Butler

(٨٨) esprit de corps

(٨٩) Montreux Convention

(٩٠) Mussolini

الوفاق والعودة الى حكومة دستورية

كان اغسطس وسبتمبر سنة ١٩٣٣ شهرى فرح وابتهاج عند الوفد ، فلقد شهد شهر أغسطس رحيل «سيربيرسى لورين» بعد ترقيته (شكلا) سفيرا فى أنقرة ، علله البعض بأنه نتيجة لإساءته إلى الجالية البريطانية فى القاهرة وإلى عضو برلمانى زائر (١) ، بينما ادعى آخرون بأنه كانت له علاقة بامرأة . أما شهر سبتمبر ، فقد شهد سقوط وزارة صدقى وتأليف وزارة جديدة تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى ، فكانت وزارة أخرى من الوزارات التى يوجهها القصر أما المندوب السامى البريطانى الجديد فكان «سيرمايلز لامبسون (٢)» ، وكان يشغل قبل مجيئه إلى مصر منصبا فى بكين ، وكان مقدرا له أن يكون آخر مندوب سامى بريطانى وأول سفير لبريطانيا فى مصر . كان رجلا عملاقا ، من عادته الصراحة والمؤانسة ، وهما صفتان بما فيها من مفاضلة كانتا تبدوان فى نظر المصريين مناقضتين لتصرفات لورين التى اتسمت بالبرود . وبالرغم من أن اسمه صار يلعنه كل المصريين فى سنة ١٩٤٢ ، إلا أنه تمتع بفترة قصيرة من الشعبية عندما أبرمت فى النهاية معاهدة بين بريطانيا ومصر فى سنة ١٩٣٦ .

عند أول قدومه إلى مصر، بعث لامبسون بتقرير إلى حكومته يذكر فيه أن الأمر يتطلب تغييرا لسياسة الحياد التي كان يتبعها سلفه كوسيلة لايقاف مغالاة القصر في سيطرته على الحكم والتي صارت بارزة الآن عما كانت عليه أيام صدقي ذي البطشة القوية، وبعد أن خلفه رئيس وزراء ممتثل لأوامر السراي. كان الملك يحكم مع ومن خلال صدقي الذي كان في استطاعته، وقد استطاع بالفعل، أن يوقف تدخل فؤاد في بعض الحالات، أما الآن، فالملك فؤاد يحكم من خلال الوزراء ومن خلال زكي الابراشي، مدير الأوقاف الملكية، وكان مديرا كفؤا للأملاك، ولكنه كان أيضا مطيعا في تنفيذ رغبات الملك التي لم تكن دائما لخير مصالح البلاد، فلقد قيل مثلا ان أملاك الخاصة الملكية كانت مزودة بكافة مياه الري وبالطرق والكباري المتطلبة، كأمر له أولويته قبل أي مشروع من مشاريع استصلاح الأراضي التي تكون الحكومة قد خططت له» (٣).

كانت الوزارة البريطانية، وهي وزارة ائتلافية تحت رئاسة رامزي مكدونالد، أكثر سعادة بسياسة الحياد، ولكنهم رأوا فعلا الحاجة إلى تغيير السياسة إذا ومتى صار مثل هذا الأمر لازما، أعني اذا كانت له صله بأي من التحفظات الأربعة. على أن عاملا جديدا غير الوضع، وكان ذلك هو حالة الملك الصحية في أغسطس ١٩٣٤، اذ مرض فؤاد مرضا خطيرا، وقدم عديد من الأخصائيين صورة قاتمة جدا لتشخيص مرضه حتى أن وفاته كانت متوقعة خلال بضعة أسابيع. وطبقا لنصوص الدستور المصري أنه في حالة قصور ولي العهد يتولى مهام اختصاصات الملك مجلس وصاية. والاجراء المتبع هو أن يسجل ثلاثة أسماء في مظروف مختوم بالشمع يفتح بعد وفاته أمام البرلمان. كان مايلز لامبسون في اجازة في ذلك الوقت، وكان «موريس بيترسون (٤) القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني، شديد القلق لمعرفة ممن يتكون مجلس الوصاية. ولما كان الأمير فاروق قاصرا لمدة ثلاث سنوات

أخرى ، فلابد أن الملك اختار مجلس وصاية لا يعرفه إلا هو نفسه . وكان بيترسون يخشى أن يكون المجلس كله من رجال الملك ، وخاصة زكى الابراشي ، وهو اختيار قد يؤدى بلا شك إلى «اضطرابات خطيرة» ازاءها قد يصبح الحياد البريطانى الذى كان المصريون يصفونه بأنه تأييد للحكومة ، مثار لوم . (٥) ولذلك ، اتصل برئيس الوزراء وطلب إبعاد الابراشي من المجلس. تردد عبد الفتاح يحى لمدة أسبوع قبل أن يحصل على موافقة على حذف اسم الابراشي ، وبعد ذلك ، استقال هو نفسه ، وهو اجراء لم يكن له معنى ، لأنه لو كان ابعاد الابراشي هو السبب الحقيق لاستقال بدلا من أن ينفذ أبعاده. ويدعى عبد الرحمن الرافعى أن السبب الحقيق هو أن بيترسون لمح إلى أنه يود أن يعرف محتويات المظروف المختوم وهو ما اعتبره عبد الفتاح يحى أمرا غير مقبول تماما . وفضلا عن هذا ، كان عبد الفتاح يحى يدرك أن فؤاد قرر تغيير الوزارة . (٦) ولعل فؤاد ، لما أحس بدنو أجله ، رأى أن تتاح لابنه فرصة نجاح أفضل فى ظل حكومة أكثر شعبية من أن تكون وزارة تمتثل لأوامر القصر ، ولذلك عين توفيق نسيم رئيسا للوزارة ، وقبل الأخير بشرط أن يحل البرلمان الحالى وأن تجرى انتخابات جديدة ، فأصدر الملك مرسوما ملكيا بالغاء دستور سنة ١٩٣٠ ويحل مجلس البرلمان ولكن بدون ما إشارة إلى دستور جديد أو عودة إلى دستور سنة ١٩٢٤ .

ويميل بعض المؤرخين المصريين ، مثل الرافعى إلى الاعتقاد بأن دستور سنة ١٩٢٤ ألغى فى سنة ١٩٣٠ نتيجة اتفاق سرى بين الحكومة البريطانية وفؤاد كنوع من الانتقام من الوفد لعدم قبوله بنود المفاوضات المقدمة له . لقد شرحت فى الفصل السابق أن القضية كانت مختلفة تماما ، ومع ذلك كان الرافعى على صواب فى اعتقاده أن فؤاد لم يشر إلى العودة إلى دستور سنة ١٩٢٤ لسببين : أولهما ، أن الملك لم يرحب بما هو متوقع من العودة فورا للحياة النيابية ، وثانيهما ، لأن الحكومة البريطانية لم ترحب بدستور سنة ١٩٢٤ ، والواقع أن الملك ، لما ذكر للامبسون أنه يجب أن يعود إلى دستور سنة ١٩٢٤ ، تساءل لامبسون عما أذا لم يكن الملك قد أوحى بذلك نكاية فيه (٧) .

وفى الوقت نفسه ، كان هناك قلق متزايد أوحى به اعتقاد بين بعض الانجليز أن ايطاليا ، التى قامت باستعدادات حربية عظيمة فى اثيوبيا ، كانت على استعداد لأن تحل محل بريطانيا فى مصر ، وكانت دوائر القصر فى مصر على يقين من أنه فى صراع انجليزى ايطالى ، سيكتب الفوز للايطاليين ، ومع ذلك يبدو أن مصر كانت أقل قلقا بالنسبة للعدوان الايطالى ، وأكثر قلقا بالنسبة لأثر الحرب الايطالية فى اثيوبيا على علاقاتها الذاتية مع بريطانيا (٨) . ومع الوضع الخارجى غير المستقر ، أحس لامبسون أن من الحكمة عدم اثارة المعارضة الفعالة للوفد ، الذى كان فى تلك اللحظة وراء نسيم ، ومن ثم حث لامبسون على تاييد البريطانيين لنسيم الذى كان «مرنا للغاية ، ولديه الرغبة فى التعاون» (٩) مالم يضطره الوفد للاستقالة . وكان الوفد نفسه يواجه مشاكل داخلية مرة أخرى ، و يبدو أنه سينشق إلى قسمين مختلفين عما حدث له فى سنة ١٩٣٣ ، إذ فى هذه المرة تصدى النحاس ومكرم لمحاربة ماهر والنقراشى : فبينما كان الاثنان الأخيران يؤيدان استغلال الموقف الدولى واستخدام أساليب أكثر عنفا باكراه بريطانيا على إسقاط حكومة نسيم (١٠) ، كان النحاس ومكرم ينصحان فى هذه المرة بالاعتدال ومساندة نسيم (١١)

وفى اكتوبر سنة ١٩٣٥ أخبر نسيم السكرتير الشرقى أن الوفد طالب بالعودة إلى دستور سنة ١٩٢٤ ، و باجراء مفاوضات لعقد معاهدة انجليزية مصرية ، ولذلك اقترح نسيم أن يستقيل ، فاستشاط غضب لامبسون ، ووصف مطالب الوفد بأنها «أحط ألوان الابتزاز» (١٢) ولم يكن فى اعتقاده أن الوقت ملائم للأخذ باعتبارات دستورية أو للتفكير فى معاهدة فى الوقت الذى كانت فيا بريطانيا مشغولة بالموقف الدولى ، وكانت قواتها آخذة فى التدفق على مصر وكانت تنقل فيه أسطولها من قاعدته البحرية فى مالطة إلى الاسكندرية (١٣) وقد وافقه نسيم على رأيه ولكنه قال إن الوفد شديد الصلابة ، ولكن وعد لامبسون بمساندة بريطانيا له لو صمد .

خشى السياسون المصريون ، الذين عرفوا أن توقف الحياة البرلمانية كان من عمل الحكومة البريطانية ، خشوا من أن موقف ايطاليا قد يدفع بريطانيا إلى اعادة مصر إلى وضعها السابق كمحمية ، ولم يكونوا مخطئين كثيرا فى تفكيرهم : فلقد روى لامبسون فى مذكراته ، فى ٥ يونية ١٩٣٦ أن وزير خارجية بريطانية ، انطونى إيدن (١٤) فى اجتماع معه بخصوص المسألة الانجليزية المصرية ، سأله إيدن إذا لم يكن يعتقد فى النهاية أن «الحل الأساسى الوحيد للمسألة هو ادماج مصر فى الامبراطورية البريطانية (١٥)» فأجاب لامبسون أنه كان يدور بذهنه السؤال نفسه منذ أول لحظة وطأت فيها قدماه أرض مصر فى صيف سنة ١٩٣٤ وأنه سجل رأيه هذا فى تقرير بعث به إلى لندن بعد ستة أشهر أعقبت ذلك ، واستطرد قائلا : «لم يكن الرأى المصرى ولا الرأى البريطانى ، على ما أتصور ، مهيئا لذلك ، ومن ثم ، نصحت فى ذلك الوقت أنه من الضرورى أن نسير قدما فى بطء ولكن وفقا لنظام ، فى محاولة لربط المصالح المادية لكلا البلدين ببعضها البعض (١٦). «وقد يبدو أن المسئولين البريطانيين طوال ما يربو على نصف قرن لم يعرفوا إلا القليل عن أحاسيس المصريين الوطنية لأنهم كانوا لا يزالون يفكرون فى أساليب ضم مصر إلى أملاك الامبراطورية ، ومع ذلك ، عندما اتهم المصريون أصدقاءهم البريطانيين بهذه النوايا سخروا منهم على أنهم كانوا واهمين .

كان على لامبسون أن يفكر فى قائمة بمن من المتوقع أن يتولوا رئاسة الوزارة لو سقطت وزارة نسيم ، وكان فى مقدمة من وقع عليهم الاختيار : على ماهر الذى كان يظن أنه من المحتمل أن يوافق على المقترحات البريطانية مادام لا يطالب بضمانات بالنسبة للدستور أو المعاهدة (١٧) وفى خطبة ألقاها محمد محمود ، انتقد نسيم لحكمه بدون دستور ، كما فعل كثير من رؤساء الوزارات المصريين ، كما انتقده أيضا لقبوله التدخل البريطانى فى الشئون المصرية ، وفى ذلك انتقاص لاستقلال مصر . لقد قال إن الأساس الوحيد لعقد اتفاقية ممكنة بين

انجلترا ومصر يكمن فى فهم واضح قائم على احترام حقوق مصر وسيادتها ، وأضاف أن مصر كانت على استعداد لمساندة انجلترا كحليف ، وعلى أن تقدم للانجليز كافة التيسيرات فى حالة الحرب وفقا للمعاهدة الانجليزية المصرية المقترحة ، فاذا لم تتجاوب انجلترا سريعا ، فقد يشعر المصريون أنهم لن يحصلوا على اتفاقية عادلة ، وقد تكون النتيجة نتيجة يؤسف لها (١٨).

كان محمد محمود والأحرار لايزالون يتعاونون بطريق غير رسمى مع الوفد ، لأنهم بالرغم من خصوماتهم المتبادلة ، كانت تضطرهم الظروف لأن يظلوا سويا ، وكان الطلاب مسئولين إلى حد كبير عن التمهيد لذلك الائتلاف الجبرى . لقد ناشدوا الوفد ، كما ناشدوا الأحرار أن يتخلوا عن خلافاتهم وأن يعربوا عن الوطنية الحقة بالاتحاد فى تلك الفترة العصيبة من تاريخ بلادهم . كان واضحا أن حافظ عفيفى الذى كان يؤمن بأن الاتحاد هو السياسة السليمة الوحيدة التى تُتَّبع ، قد قام بدور الوسيط بين كلتا المجموعتين اللتين دعاهما الطلاب للتعاون بطريق الاحراج (١٩). قام الطلاب بمظاهرات بصورة متكررة مطالبين بالعودة إلى الحياة البرلمانية ، وحدثت صدامات عنيفة بينهم وبين الشرطة ، وأثناء احدى الاشتباكات قتل أربعة من الطلاب ، وكانت نتيجة ذلك زيادة تقارب الأحزاب من بعضها البعض ، كما حسّن محمد محمود علاقاته بالقصر (٢٠)، وبدا كما لو أن كل العناصر المصرية قد اتحدت مرة أخرى واتفقت على حث الحكومة البريطانية على أن تظهر وضعا أفضل فى مثل ذلك الوقت العصيب .

وفى ٩ نوفمبر ، ألقى سير صموئيل هور (٢١) «الوزير البريطانى» كلمة فى دار البلدية بلندن ، ناقش فيها موضوع مصر ، فقال: إن الحكومة البريطانية لم تكن أبدا ضد قيام حكومة دستورية فى تلك البلاد ، ولكنهم سبق أن نصحوا الحكومة المصرية ، عندما استشارت بريطانيا ، بعدم العودة الى دستور سنة ١٩٢٤ ، الذى برهن على أنه «لايصلح العمل به(٢٢)» وبعدم العودة إلى

ستور سنة ١٩٣٠ الذى برهن على أنه «لايحقق رغبات الشعب(٢٣)» . قابل مصريون ذلك التصريح بغضب وحنق معتبرين أنه بمثابة اعتراف بالجرم من جانب الحكومة البريطانية فى تدخلها فى شئون مصر الداخلية ، ولقد أثار التصريح حماسا عارما بين كل مستويات المفكرين المصريين ، خاصة بين من على دراية أكثر بالمدى الكامل للتدخل البريطانى ، فى اجتماع للوفد عقده فى ١١ نوفمبر ناشد النحاس الأمة بألا تتعاون مع انجلترا طالما أنها تعتدي على الدستور وعلى استقلال مصر(٢٤)، كما طالب أيضا وزارة نسيم بأن تستقيل للدلالة على استنكارها للحكومة البريطانية ، وأضاف قائلا إنه إذالم تستقل فلن يساندها الوفد بعد اليوم وسيستمر فى معارضه أية وزارة تقبل التعاون مع انجلترا وتعمل ضد إرادة الأمة . وفى ذلك اليوم نفسه ، ألقى مكرم عبيد كلمة فى الطلاب الذين تجمعوا فى النادى السعدى وكرر لهم وجهة النظر نفسها .

واندلعت مظاهرات ضخمة مرة أخرى ، شملت العمال كما شملت الطلاب أيضا ، فى يوم ١٣ نوفمبر، ذكرى اللقاء التاريخى بين الوفد وو ينجيت (٢٥)وفى اليوم التالى ، قتل عدد من الطلاب برصاص الشرطة ؛ وفى ٢٨ نوفمبر، قام إضراب دعت إليه الأحزاب حدادا على الطلاب الذين استشهدوا فى الحوادث الأخيرة ، وأغلقت المحال فى العاصمة ، واستمر الطلاب فى التظاهر طوال شهر ديسمبر، وكان شعارهم : «الاستقلال ، والحرية ، والدستور» وهكذا بدت أحداث سنة ١٩١٩ تكرر نفسها بعد انقضاء ستة عشر عاما عليها ، ثم أعلنت كل الأحزاب السياسية نفسها «جبهة متحدة» ، وصاغ ممثلوها إعلانا قدموه للملك فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ طالبوه فيه بالعودة إلى دستور سنة ١٩٢٤ ، وبتسوية مع بريطانيا على أساس محادثات النحاس-هندرسن سنة ١٩٣٠(٢٦) .

ومع الحرب فى الحبشة ، فرض الموقف «ظروفا جديدة »، ورأى لامبسون أن «زيادة توثيق العلاقات الامبرالية» مع مصر فى ذلك الوقت ليس باجراء

عمل ، بل يجب أن تظل مع ذلك «مدخرة لوقت الحاجة» (٢٧).

ذكر محمد محمود لسيسل كامبل أن الأحداث الراهنة يمكن أن يقع اللوم فيها على الحكومة البريطانية وحدها التى لم يجد المصريون المعتدلون بدا ازاء موقفها العنيد من أن ينضموا إلى حزب الأغلبية ، فلو أعيد الدستور، فسيجد النحاس نفسه ، كما يعتقد محمد محمود ، مضطرا لتوقيع معاهدة ، وبذلك «يهدد كيان الوفد» ولكن لو أنه لم يكن للدستور عودة وظلت توقعات ابرام معاهدة تسوية بعيدة المنال ، إذن ، فلا مناص من استمرار العنف . ومن المؤكد أن نسيم سيستقيل ومما هو أكثر احتمالا أنه سيخلفه رئيس وزارة عنيف ، وبالأخص محمد محمود نفسه (٢٨). وكان محمد محمود مقتنعا وقتذاك أنه شخصية مرضى عنها (٢٩)عند الملك لأن صحيفة حزبه ، «السياسة» ، لم تنتقد القصر عند إبعاد الابراشى .

وفى اليوم الذى قدمت فيه «الجبهة المتحدة» الاعلان للملك ، استقال نسيم ، ووافق الملك على عودة الدستور ، لأنه فى ذلك وافق لامبسون على ضرورة عودة الدستور (٣٠).

عم الوفد والأحزاب فرح عظيم ، ولقب مكرم عبيد ، فى ابتهاج ، نسيم بأنه «أذكى عجوز فى مصر ، أعظم ما يميزه نظرته التى لا تدل على ذكاء على الاطلاق (٣١)» . ولقد أكد ما يروى من أن الطلاب قد لعبوا دور الوفاق بين الحزبين الكبيرين ، أكده تماما بانكاره أن الطلاب قد لعبوا أى دور وادعى بأن التقارب كان من إيحائه الذاتى ، وفى العبارة نفسها امتدح حافظ عفيفى على نشاطاته فى الوساطة (٣٢).

وبعودة الدستور ، كان من المتوقع أن تجرى الانتخابات عقب ذلك فى خلال بضعة أشهر ، وكان من المتوقع بلا شك أنها ستمود بحكومة وفدية إلى الحكم مع أغلبية ساحقة ، وبدأ طلاب الثلاثينات ممن خاب أملهم فى

قادتهم ، بدءوا يعملون بمحض إراداتهم ، غالبا ما كانت متعارضة مع اتجاهات الوفد ، وبدءوا يطرحون الآن مشكلة أنْ تحر يكهم لم يعد بذى فائدة للوفد . وفى محاولة لجمعهم تحت تنظيم أكثر حزبيا ، نبعت فكرة إنشاء رابطة الشبان الوفدية ، المعروفة باسم «القمصان الزرقاء» التي كان من المتوقع أن تحول الطلاب المنضمين إليها إلى تنظيم منظم ومطيع ، وهكذا ، إذا ما وصلت حكومة وفدية إلى الحكم بعد اجراء الانتخابات ، لوجدت تنظيما يؤيد سياساتها .

وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، تقدمت الجبهة المتحدة إلى المندوب السامي البريطاني بطلب طالبت فيه الحكومة البريطانية بأن تعلن عن استعدادها لعقد معاهدة مع الحكومة المصرية على أساس مفاوضات النحاس - هندرسن سنة ١٩٣٠ ، فرفع مايلز لامبسون الطلب إلى لندن .

عندئذ ، واجهت الحكومة البريطانية ثلاثة بدائل : (أ) أن تعرض معاهدة تحالف ، من فقرتين ، بين البلدين تتضمن اعترافا من جانب الحكومة المصرية بحق الجلترا فى الاحتفاظ بقوات فى مصر لتأمين المواصلات الامبراطورية ، ويمكن التحلل من التحفظات الأربعة فيما بعد ، بالرغم من أن الامتيازات الأجنبية يمكن إلغاؤها ، ولكن مصر قد لا تقبل تحالفا عسكريا ، (ب) عرض مسودة معاهدة كاملة ، (ج) التأجيل بدعوى أن الوقت الراهن غير ملائم لاجراءات مفاوضات نظرا للأزمة التى خلفتها الحرب الإيطالية الحبشية ، ولكن حالما يسنح الموقف الدولى بعقد مثل هذه المعاهدة فإنه يمكن اعتبار عقدها ملائما مادامت مصر تحافظ على السلام والنظام داخل حدودها(٣٣). وفى النهاية وقع الاختيار على البديل الثانى .

بعد استقالة وزارة نسيم ، كان من المتوقع أن تحل محلها وزارة ائتلافية وتشرف على الانتخابات ، ولكن مالبث أن ظهر بالفعل صدع فى الجبهة المتحدة . كان محمد محمود يستقبل زعماء الطلبة فى بيته و يقدم لهم مبالغ طائلة من المال لقاء وقوفهم فى جانبى الأحرار ضد الوفد وحزبه(٣٤) ، ورفض النحاس أن ينضم إلى وزارة ائتلافية ، وأصر على وزارة وفدية ، وسرعان ماجرت

مفاوضات بين كافة الأحزاب توصلت فى النهاية إلى اتفاقية عمل (٣٥) تتمثل فى تعيين الملك لوزارة محايدة، وأن تبدأ مفاوضات فورية مع الحكومة البريطانية، على أن يكون المفاضون: إسماعيل صدقى ومحمد محمود وحلمى عيسى وعلى الشمسى وحافظ عفيفى وعبد الفتاح يحيى وأحمد حمدى سيف النصر وماهر ومكرم والنقراشى و واصف غالى وعثمان محرم، و ينضموا إلى النحاس لتشكيل وفد، و يكونوا جميعهم تحت رئاسة النحاس، وحدد موعد أجراء الانتخاب فى مايو ١٩٣٦، واختير على ماهر رئيس الديوان الملكى لرئاسة وزارة مؤقتة.

توفى الملك فؤاد، الذى كان يعانى من المرض منذ نهاية يناير، توفى فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ فى سن الثامنة والستين، وخلفه على العرش ابنه الملك فاروق الذى كان لايزال قاصرا، وقد حكم فؤاد مصر سلطانا فلكا، قرابة تسع عشرة سنة.

كان فؤاد فى الواقع مستبداً، حتى على الرغم مما ذكره فى بداية حكمه «للسير ريجنالد و ينجت» من رغبته فى قيام جمعية وطنية وملكية دستورية (٣٦). كان ذلك فى اوائل الحركة الوطنية عندما فكر فؤاد أن فى استطاعته أن يسيطر على سعد زغلول وعلى حزب الوفد الناشئ. لقد تظاهر بأنه وطنى، فى محاولة لانهاء النفوذ البريطانى فى مصر، وفى قيامه بهذا العمل، يبدو أنه كان ينتزع صفحة من تاريخ حياة عباس حلمى الثانى، ابن اخيه، عندما كان الأخير يؤيد الحركة الوطنية و يؤيد مصطفى كامل، رغبة منه فى التخلص من وجود انجلترا فى مصر، ولكن مساندة فؤاد للوفد وللحركة الدستورية كانت مساندة قصيرة الأجل، واستبانت ميوله الحقيقية خلال فترة التبلور فى قيام مجلس دستورى. لقد عانى كبر ياؤه فى صداماته التى لم يكن مناص منها، مع زغلول، عندما اكتشف أن زميله السابق فى لعب البوكر قد فاقه دهاء وخدعة، بل وهدد عرشه. وتاريخ حكم الملك فؤاد فى مصر، يمكن أن يلخصه الوطنيون باختصار بأنه كان محاولة مستمرة من جانبه لتقويض الدستور

إضعاف شوكة الحكومة ، وغالبا ما كان يتم ذلك بنجاح . وعلى شاكلة وست(٣٧) عصرى ، أتاح للاشخاص الطموحين تقلد منصب رئيس الوزراء مقابل طاعتهم ، فاذا ماحانت الوقت نبذهم جانبا ، ولم تعرف قسوته حدودا ، استثناء الحدود التي كانت دار المندوب السامي البريطاني تفرضها عليه ، وباستثناء الحدود المؤقتة التي استطاع سعد زغلول أن يقيمها . ورغم عيوبه ، كان فؤاد ذا شخصية جبارة حاد الذكاء ، مما جعل أفعاله كلها أكثر قبحا عند ، الشعب الذى كان هو يزدريه كما كان فؤاد يحتقر زعماءه ، ولذلك كان الشعب يردد هذه المشاعر مضاعفا بغضه لفؤاد من كل قلبه ، ومع ذلك ، كان فؤاد ملكا يعمل بجد فى منصبه وكان يعرف مداخل ومخارج الحكومة على عكس ابنه الذى لم يكن شيئا على الاطلاق أكثر من ولد لعوب فى زى ملك ، والشيء الوحيد الذى اشترك فيه الأب والابن هو حبهما لتكديس الثروات ، إذ أن فؤاد الأمير الفقير صار ملكا واسع الثراء ، كما ذكر مدير أعماله للمندوب السامى البريطانى(٣٨) .

وفى مجال تسجيل المآثر ، يجب أن يذكر المرء جهود فؤاد فى إنشاء جامعة حكومية فى سنة ١٩٠٨ ، وفى حثه لشقيقته الأميرة فاطمة على أن تمنح عقارات قيمتها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنية ، وسندات وقف ومجوهرات ، لإنشاء مبانى الجامعة ، كما أنشأ أيضا هيئات أخرى ذات قيمة علمية ، من بينها ، الجمعية الجغرافية الملكية ، والمتحف الزراعي وجمعية علم الحشرات وأخيرا وليس آخرا ، عهد إلى مشاهير العلماء الفرنسيين ، أمثال هانوتو (٣٩) ، لوضع نظام السجلات (٤٠) ولكتابة تاريخ مصر الحديث وبينما نجد أن بعض أعماله تدخل فى نطاق التقريظ والمدح أكثر من دخولها فى مجال التاريخ ، كانت له أعمال أخرى كثيرة تعد إضافات ثمينة لمعرفتنا بالتاريخ المصرى ، قائمة على غنى مادة سجلاته ، ولكن فؤاد كان مخضرما ، احدى قدميه فى القرن التاسع عشر بينما الأخرى فى القرن العشرين ، كان فى استطاعته أن يدرك فكريا

مسيس الحاجة إلى البحث العلمي فى تاريخ بلاده وأسرته ، ومع ذلك كان يتعامى عما كانت بلاده فى حاجة إليه لتحقق تقدما اجتماعيا وسياسيا ، وكان بعمله هذا ابنا صادقا لأبيه الذى بينما كان يريد أن تصبح مصر مستقلة ، سرعان ما جرفها إلى أن تقع تحت وطأة احتلال أجنبى .

ولقد تمخضت الانتخابات التى أعقبت وفاة فؤاد عن أغلبية للوفد ، كما تمخضت أيضا عن وزارة وفدية جديدة يرأسها للمرة الثالثة النحاس باشا ، وكان وضع الملك باعتباره قاصرا ، سببا فى إنشاء مجلس للوصاية على العرش .

ابتهجت البلاد بالملك الجديد وبالانتخابات الجديدة ، وصار فاروق ، الذى كان شابا وسيما بصورة ملحوظة ، تحوطه مشاعر الفتنة أشبه بأمير من أمراء القصص الخيالية ، مما جلب تملق مواطنيه له وكانوا على استعداد لأن يروا فيه كل فضيلة افتقدوها فى أبيه . كان قدومه يعتبر فألا حسنا لشعب تقود حياته التفاؤلات ويؤمن بالعلامات والدلالات ، ولهذا زادت الآمال بتوقع نهاية طيبة للعلاقات الانجليزية المصرية ، كما أن الأحزاب ، وقد سئمت من مشاحناتها طوال السنين الماضية ، وكانت ترتعد كلما تذكرت عزلها جماعيا ، بعيدا فى ظلمات السياسة كما حدث لها مرة فى عهد صدقى ، دفنت خلافاتها طويلا مما أتاح لها الاتفاق على تشكيل لجنة يمكن أن تمثل كل الأحزاب المختلفة للتفاوض على ابرام معاهدة . وكان رجال الوفد على يقين من أن هذا هو الوقت الذى سيحقق فيه الهدف الذى وضعوه لأنفسهم منذ سنة ١٩١٩ ، وهو التفاوض على ابرام معاهدة مع بريطانيا تعطى مصر استقلالا حقيقيا . وكان أمل الأحرار الدستوريين فى ابرام معاهدة تسوية أن يؤدى إلى الاقلال من خطر الوفد تماما ، وبالتالى سيؤدى إلى الاقلال من الحاجة إلى تهييجهم للشعب وإلى التخفيف من قلاقلهم . ولقد عانى كل حزب من معركة الارهاق ، وافترضت الأحزاب أنه ينجم عن توقيع معاهدة تسوية تحطيم للمعارضة أيضا . لقد ولى قنوط أوائل الثلاثينات ليمهد الطريق لفترة انتعاش قصيرة ولو أنها لم تزايلها مخاوف حرب عالمية .

أجاز البرلمان قانونا جديدا ، خفض من القروض الزراعية بمقدار ٢٠ فى المائة من قيمتها كما أعلن العفو الشامل عن كافة الجرائم السياسية منذ سنة ١٩٣٠ ، وألغيت أكثر قوانين صدقى قمعا ، وحل محل فترة الركود السياسى فترة من النشاط البناء كانت نتيجتها معاهدة التسوية الانجليزية المصرية التى ابرمت فى أغسطس ١٩٣٦

ولعل مقتضيات الوضع الدولى وحدها هى التى أملت على المصريين قبول معاهدة أعطتهم بنودا لا تزيد كثيرا عن البنود التى سبق أن قدمت لهم منذ عشر سنين سابقة ، ومع ذلك ، فلقد كانت لدى المصريين الرغبة فى تقديم تنازلات ، كما كان الوضع أيضا بالنسبة للبريطانيين . ولقد حدث أثناء حكم صدقى أن أكد كل من حزبى الوفد والأحرار للحكومة البريطانية أنهم على استعداد لقبول البنود السابق التفاوض عليها وأن تطرح جانبا مسألة السودان لمفاوضات مقبلة (وكان هذا هو بالضبط الأسلوب الذى استطاع به عبد الناصر أن يؤثر به لجلاء القوات البريطانية عن مصر ، بالاتفاق على فصل موضوع السودان عن بقية الموضوعات) ، وكان انشغال بريطانيا المتزايد بالمحور ، خاصة مع الوجود الايطالى فى ليبيا والحبشة ، قد جعلها تنادى بالصلح ، وكان كلا الطرفين على استعداد للوفاق .

فشلت محادثات كيرزون (٤١) - عدلى فى سنة ١٩٢١ ، لأن مصر أصرت على انسحاب القوات البريطانية من المدن المصرية إلى منطقة القنال ، وفشلت محاولات سعد زغلول - مكدونال (٤٢) فى سنة ١٩٢٤ لأنهما اختلفا على كافة النقاط (وبالرغم من ذلك ، كان المصريون أقل غضبا لفشل المحادثات من غضبهم على ما اعتبروه معاملة دنيئة من جانب مكدونالد لسعد زغلول) ، وفشلت محادثات ثروت - تشمبرلين (٤٣) فى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ لأن الوفد رفض قبول وجود القوات البريطانية فى مصر ، وفشلت محادثات هندرسن (٤٤) - محمد محمود فى ١٩٢٩ ، لأن محمد محمود لم يكن ليضمن التأييد الشعبى له فى

مصر، وفشلت محادثات النحاس - هندرسن فى ١٩٣٠ ، وكان سبب فشلها مسألة السودان .

وافتتحت محادثات سنة ١٩٣٦ بالبنود العسكرية ، واعتقد المصريون أن هذه البنود قد سويت فى سنة ١٩٣٠ وتملكتهم الدهشة عندما اكتشفوا أن المندوبين البريطانيين يناقشون بنودا غير تلك التى سبق تسويتها ، ولربما كان ضعف الجبهة المتحدة سببا من أسباب اعادة فتح الموضوع العسكرى ، كما كان التغير فى الوضع الاستراتيجى الدولى وخوف بريطانيا المتزايد من مواجهة عالمية ، فضلا عن حاجتها لضمان قاعدة عسكرية وتأييد لها فى مصر ، كانت جميعها بكل تأكيد هى الأسباب الأخرى ، وحتى عندما أمكن للمندوبين التوصل فى النهاية إلى اتفاق على البنود العسكرية ، استمرت رغم ذلك ، مصدرا أساسيا للاعتراض على المعاهدة من جانب كثير من المصريين .

وكانت الظواهر الأساسية المشتركة فى المحادثات الفاشلة التى أجريت سنوات ١٩٢٩ و١٩٣٠ و١٩٣٦ ، هى : (١) إنهاء الاحتلال (٢) ، إقامة معاهدة تحالف بين البلدين (٣) ، تأييد انجلترا لانضمام مصر لعصبة الأمم المتحدة ، (٤) التشاور المتبادل بين الطرفين ، (٥) ألا يعقد أى الطرفين أية اتفاقية مع طرف ثالث فيها إضرار بالطرف الآخر، (٦) تنتقل إلى الحكومة المصرية مسئولية حماية الأجانب المقيمين فى مصر وكذا الأقليات ، (٧) تساعد المملكة المتحدة مصر فى الغاء الامتيازات الأجنبية ، (٨) قيام تعاون متبادل بين كلا الطرفين فى حالة اشتباك أى منهما فى حرب ، (٩) اجراء تبادل السفراء ، (١٠) ألا يكون بالمعاهدة إضرار بحقوق والتزامات أى الطرفين طبقا لميثاق عصبة الأمم أو ميثاق كيللوج (٤٥) ، (١١) أية خلافات تنشأ بخصوص تطبيق أو تفسير المعاهدة يعجز الطرفان عن تسويتها بالمفاوضات المباشرة تسوى طبقا لبنود ميثاق عصبة الأمم ، (١٢) منطقة قناة السويس خارج مجال طيران أية طائرات سوى الطائرات البريطانية (٤٦)

اعترض محمد محمود على النص الذى يطالب الحكومة المصرية بانشاء طرق لتسهيل تحركات القوات البريطانية فى حالة الطوارئ ، كما أبدى تخوفه أيضا من الفقرة التي طالبت مصر بتقديم المساعدة لبريطانيا فى حالة التهديد بالحرب «أو توقع طوارئ دولية» ، وهى فقرة أحس بأنها قد تثير مخاوف مصر فى عدد من الأوضاع فى العواقب الفورية للسياسة البريطانية . شرح محمد محمود تحفظاته لكل من محمود عبد الرازق وحسين هيكل وعبد العزيز فهمى وسألهم النصيحة : وافق فهمى ، على أن «الطوارئ الدولية» يمكن أن تتناول عددا غير محدود من الأوضاع ، ولكن طالما أن بقية المفاوضين كانوايفضلون استئناف المفاوضات فليقبل محمد محمود البنود العسكرية بشرط أن تلغى مقابل ذلك الامتيازات الأجنبية الغاء كاملاً (٤٧). وافقت الحكومة البريطانية على ذلك النص ، وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وقعت معاهدة تحالف بين بريطانيا ومصر.

وطبقا لبنود المعاهدة (أنظر الملحق) كان على القوات البريطانية أن تقيم فى منطقة القنال ، بالرغم من السماح لوحدات بالبقاء فى الاسكندرية لمدة لا تزيد على ثمانى سنوات حتى تنشئ لها الحكومة المصرية ثكنات ، وستصبح هذه الثكنات محرمة على المصريين وتحت امرة الضباط البريطانيين وحدهم ، وسمح للسلاح الجوى البريطانى بحرية التحليق فوق سماء مصر ، فى حين أن المجال الجوى فوق منطقة القنال ، باستثناء ممر جوى للعبور من الغرب إلى الشرق ، محظور على كافة الطائرات باستثناء المصرية منها (مادة ٨ قسم ١١)

وفى الوقت الذى كان معترفا فيه بأن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر ، كان لابد أن تحميه القوات البريطانية حتى يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن الجيش المصرى فى وضع يمكنه من الدفاع عنها ، وبعد مضى عشرين سنة يعاد النظر من جديد فى الموضوع ، واذا لم يكن فى استطاعة الطرفين المتعاقدين الساميين الوصول إلى اتفاق ، يحال الخلاف إلى مجلس

عصبة الأمم أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق الطرفان المتعاقدان عليها . (لقد ذكرت البنود الفعلية للمادة الثامنة أن القوات البريطانية «تتعاون مع القوات المصرية» لضمان الدفاع عن القنال ، ولكن الواقع أنه لم تستخدم قوات مصرية لذلك الغرض .)

ونصت المادة الثالثة عشرة على رغبة الطرفين المتعاقدين الساميين فى الغاء الامتيازات الأجنبية دون ابطاء ، وسريان التشريع المصرى على كل الأجانب المقيمين فى مصر ، وفى نهاية فترة انتقال تكون الحكومة المصرية حرة أيضا فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة . (وفى ١٢ ابريل ١٩٣٧ ، أجتمعت الدول ذات الامتيازات ، فى مونترو (٤٨) ووقعت ميثاقا ألغيت بموجبه الامتيازات الأجنبية وعلى أن تستمر المحاكم المختلطة قائمة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ عندما ألغيت هى الأخرى) .

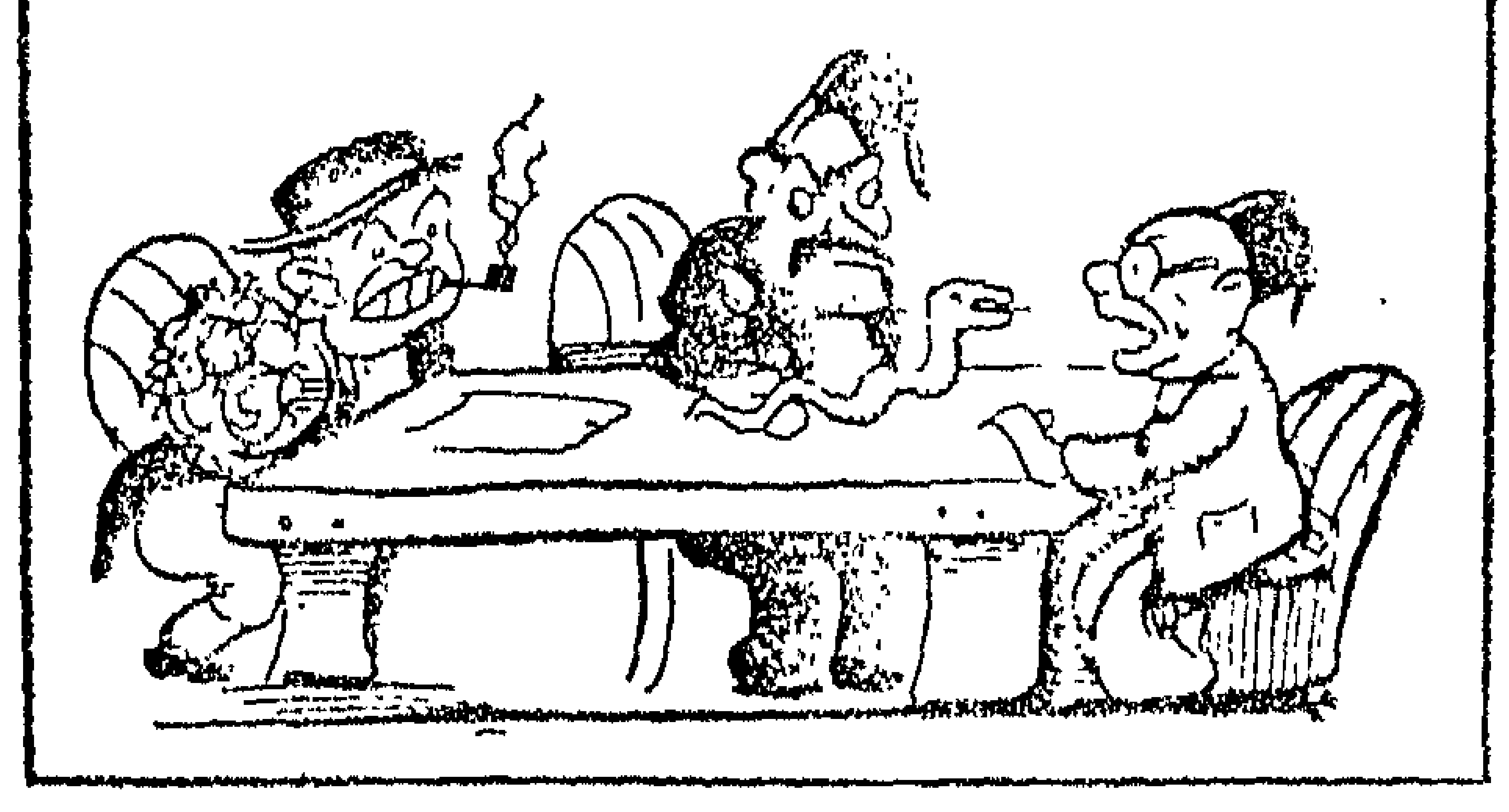
واتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الدخول فى مفاوضات بقصد اعادة النظر فى المعاهدة بعد انقضاء مدة عشرين سنة ، بينما يستمر التحالف بين البلدين ، وهو اجراء بطبيعته دائم . وانضمت مصر إلى عصبة الأمم فى ٢٧ مايو ١٩٣٧ ، وصارت مسئولة عن أرواح وأموال الأجانب (مادة ١٢) ، وكان ذلك واحدا من التحفظات الأربعة . وكان على كلتا الدولتين أن تمثلا بسفراء ، ولكن السفير البريطانى كان دائما هو رئيس السلك الدبلوماسى (خلافا للعرف الدولى الذى يقضى بأن السفير الذى قضى أطوال مدة فى منصبه ، أعنى أول وافد على البلد المضيف ، هو رئيس السلك الدبلوماسى ، ولذلك يتغير منصب الرئاسة باستمرار) . وكان على الموظفين البريطانيين أن يتركوا خدمة الجيش المصرى ، كما يترك خدمة الحكومة المصرية أيضا المستشارون القانونيون والماليون البريطانيون (تصريح شفوى أدلى به النحاس فى ١٠ أغسطس ١٩٣٦) ، ومع ذلك ، قبلت مصر خدمات بعثة عسكرية بريطانية ، كما وافقت على أن تقوم بريطانيا بتسليح جيش مصر بالكامل وامداده امدادا

المصرى افندى

بقى دى المعاهده اللى حتحقق أمانينا
يا وقعتى السوده يا خسارة تهانينا
والله غرقنا خلاص وعملنها فينا
جون بول بنول الورود وجايب لى حزمة شوك
فيها حنش قرصته ع القبر ترمينا

النحاس باشا

حنش فى عينك ازاي تخاف من التعبان
أمسك بلاش الدلع أما حقيقى جبان
نعم نعم قرصته صعبة وسم كمان
لكن دا أصغر حنش نقيته بأيديه
امسك بقي يا أخي يمكن ما لوهش سنان



رأى روز اليوسف فى المعاهدة

المصدر: د. ابراهيم عبده، روز اليوسف (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٧٢

كاملا ، واستمرت قيادة الشرطه تحت إمرة ضابط بريطانى لمدة خمس سنوات أخرى ، عندما انتقلت الى أيدى مصريين .

وتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألايتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية . وفى سنة ١٩٤٢ ، أتاحت هذه الفقرة لسير مايلز لامبسون ، الذى صار لورد كيلرن (٤٩) فيما بعد ، الفرصة لا حاطة قصر عابدين بفرقة من الدبابات وأن يهدد الملك فاروق بعزله فورا إذا لم يغير رئيس وزرائه الموالى للمحور ويستبدله بالنحاس ، لتعاطفه مع الموالين للحلفاء ، ومع ذلك ، لما فسر المصريون السياسة البريطانية الموالية للصهيونية فى فلسطين بأنها تتعارض مع نصوص المعاهدة ، ضُرب باعتراضاتهم عرض الحائط ، بدعوى أنها اعتراضات وقحة ولا يعتد بها .

والسودان الذى ظهر أنه عائق أساسى فى أية اتفاقية ، كما حدث فى الماضى ، والذى كان من المنتظر أن يحدث كذلك فى المستقبل ، فقد كان يكتنفه الغموض عن قصد ، بالرغم من أنه فى ١٩٣٤ أكد ملك انجلترا للسير مايلز لامبسون أن انجلترا تستهدف الابقاء على عهودها التى قطعتها على نفسها «لمشايخ السودان والحفاظ عليها» (٥٠). وكان على الحاكم العام البريطانى للسودان أن يستمر فى مباشرة سلطاته كما كان يباشرها فى الماضى ، وكان على مفتش عام الرى المصرى فى السودان أن يحضر مجلس الحاكم العام ، و ينضم أحد الضباط المصريين إلى ادارة أركان حرب الحاكم العام ، وكان مسموحا للجيش المصرى بالمشاركة فى الدفاع عن السودان . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن الغاية الأولى لإدارتهما للسودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وقد دلت معاهدة التحالف على انها تنظر إلى كلا الطرفين المتعاقدين الساميين على أنهما على قدم المساواة ومع ذلك لم يكن يتوقع أى مسئول بريطانى

أن تراعى حكومة جلالة ملك بريطانيا فى تخطيطها لعلاقات أجنبية : المصالح المصرية ، بالرغم من أن العكس كان مطلوبا من مصر بشكل أكثر صرامة ، ولم يكن لأحد أن يتوقع أن تساعد القوات المصرية القوات البريطانية فى الدفاع عن القنال ـ رغم ما كانت تحمله الوعود الشفوية من رأى ـ بل لم يسمح للقوات المصرية حتى بدخول منطقة القنال دون ترخيص بريطانى مسبق .

ولقد امتدح النحاس بنود المعاهدة بأنها أحسن ما يمكن الوصول اليه وقت توقيعها ، وعند عودته من انجلترا ، أعلن أن المعاهدة المتفاوض عليها معاهدة «شرف واستقلال» ولكن كثيرين كانوا يرون فيها رأيا مخالفا تماما ، و يعتقدون أن بنودها لم تكن أفضل من البنود التى تفاوض عليها فى الماضى غيره من رؤساء الوزارات ورفضها الوفد على أنها غير صالحة بما فيه الكفاية. وكان الأحرار الدستوريون هم أكثر الساخطين على المعاهدة التى لم تعط ، فى اعتقادهم لمصر استقلالها التام ، وصمموا على الاحتفاظ بحقهم فى الاستمرار فى «النضال من أجل الاستقلال بلا قيود» بعد التصديق على المعاهدة(٥١) كان ذلك مطابقا تماما للطريق الذى اختاروه منذ الأيام الأولى للحركة الوطنية ، أخذوا على عاتقهم أن أية اتفاقية يتفاوض عليها ليست إلا تمهيدا لمفاوضات بعدها لبنود أفضل فى تاريخ يعقبها . وكان الوفد ، من ناحية أخرى ، يناضل دائما من أجل أفضل البنود (٥٢) فى أية معاهدة قبل الموافقة على التصديق عليها ، ومع ذلك ، نجده هنا ، بعد مضى عقدين من الزمان يقبل بنودا لم يرض عنها حتى الأحرار الدستوريون .

وقبل التصديق على المعاهدة ، عرضت على البرلمان لمناقشتها . ناقش محمد محمود البنود مع زملائه فى حزب الأحرار ثم ناقشها علانية فى البرلمان . لقد اعتبر المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال التام ، لأنها على الرغم مما لها من مزايا مؤكدة إلا أن لها بالمثل مضارها المؤكدة ، إذ وضعت مصر فى وضع حرج بأن ألزمتها هى نفسها بمساعدة بريطانيا فى أوقات الأزمة العالمية ، كما فرضت عليها

أن تنشئ طرقا لأغراض عسكرية سيلق عبئا اقتصاديا ضخما على كاهل البلاد التي تخلصت فقط بالكاد من الأزمة الاقتصادية . وفضلا عن ذلك ، فأن الفقرة التي تسمح لبريطانيا بأن تكون لها الحرية في سموات مصر قد تكون في مجموعها على خير ما يرام في ظروف الدفاع ، ولكنه رأى أنها يمكن أن تصبح بسهولة صورة للسيادة وللوصاية على البلاد ، وأضاف أنه لم يكن الموقف الدولي شديد التقلب لما قبل المعاهدة ،ولكن لما كان قد بُذل في الماضي من جهد كبير جدا لعقد معاهدة مع انجلترا ، وكان من الأفضل أن يبذل في اصلاحات داخلية ، فإنه يفضل تأييد المعاهدة ، وان كان هذا لن يمنعه من الاستمرار في النضال من أجل التخلص من كافة القيود على استقلال مصر. واتفق اسماعيل صدقي مع محمد محمود على أن المعاهدة لم تمط مصر استقلالا تاما ولكنه أضاف قائلا أن من واجب المرء أن يواجه الأمور بصورة واقعية ، ولن يكون الجيش المصرى فى حاجة للاضطلاع بالدفاع عن مصر لفترة طويلة قادمة ، ولذا كان البديل هو السماح للجيش البريطاني أن يفعل ذلك (٥٣).

وذكر هيكل أنه لا يعرف إن كان مع أو ضد المعاهدة ، ثم انبرى لتحليل البنود في تفصيل تام ، فقال إن بنود المعاهدة منحت مصر الحق في بناء جيشها ،ولكن لو أن انجلترا توقفت عن امداد الجيش المصرى بالسلاح لسبب أو لآخر لانحط الجيش فحسب إلى مجرد تجمع من رياضيين بلا أسلحة (وهى كلمات تكاد تكون تبوئية) ؛ ومن ناحية أخرى ، تضمن الدفاع عن القنال وجودا بريطانيا دائما في مصر، لأنه صار جزءاً من التحالف لايقبل التغير. وطبقا لبنود الاتفاقية ، قد يفسر السودان على أنه سيصبح في النهاية تحت الادارة البريطانية الكاملة والسودانية الكاملة ، ولكنه لن يعود بأى حال تحت الادارة المصرية ، وعلى أية حال ، ألم ترتطم مفاوضات كثيرة على نفس هذه البنود ؟ وقال إن مصر اضطرتها بنود المعاهدة إلى أن تتخلى من الآن فصاعدا عن موقفها الحيادى وأن تشارك مشاركة فعالة في أية مغامرة بريطانية ،

وتساءل : هل نريد بلدا حرا ليناضل وفق ماتمليه عليه الظروف هل نرغب فى التفكير فى بنود لسياسة شرقية عربية اسلامية قد تربطنا ارتباطا مشتركا مع جيراننا ؟ أم أننا راغبون فى تسوية من أجل اصلاحات داخلية تاركين سياستنا الخارجية لتدبرها الحكومة البريطانية ؟ وقال موجها حديثه لزملائه ، لو كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما ، اذن ، فالمعاهدة لا تعطيه وعليكم أن ترفضوها ، واذا أردتم أن تتمتع مصر بحقوق وامتيازات الأملاك البريطانية ، اذن فالمعاهدة لا تعطيها ، ويجب أن ترفضوها أيضا على هذه الأسس ، ولكن لو أردتم أن تغيروا الظروف الراهنة المضنية دون الاهتمام بالنتائج ، وقد يكون هناك خير فى هذا الموقف ، اذن ، فاقبلوا المعاهدة ولكن على شرط أن أية بنود وقيود وضعتها لتعوق استقلال مصر ، يجب أن تُعَدل فى أسرع وقت مستطاع (٥٤).

وكان الشعور العام بين المصريين من متعلمين وطلاب ومفكرين وبيروقراطيين وسياسيين ، بل حتى بين المعتدلين ، كان شعوراً باقتناع محدود بالمعاهدة ، لأنه كان واضحا أن بنودها سمحت باستمرار الاحتلال البريطانى ولو أنه كان بأسلوب أقل مضايقة مما كان عليه الوضع فى الماضى ، طالما أن القوات البريطانية ستكون بعيدة عن الأنظار فى منطقة القنال ، ولكن فى الواقع كان وجود القوات البريطانية محسوسا جداً فى البلاد كما برهنت على ذلك حوادث سنة ١٩٤٢ و١٩٥١ وما تلى ذلك ، لأنه بينما لم يكن فى استطاعة المرء أن يتكهن بأحداث السنوات المقبلة بأية درجة من اليقين ، كان غالبية المصريين على يقين تام من أن الحكومة البريطانية لن تندم على أن تخرج قواتها من مكمنها فى القنال فى اللحظة التى تستلزم الأحداث فى مصر ذلك . أن نفس وجودها على الأراضى المصرية كان من الصعب تأويله بأنه يعنى استقلالا لمصر ، بل كانوا يعرفون أيضا أن القوات البريطانية لم تكن على وشك أن تجلو عن مصر فى ذلك الوقت الحرج من تاريخ العالم .

وأهم مافى البنود هو حقيقة أن مصر أخذت على عاتقها أن تتحمل عبئا ماليا ثقيلا يتمثل فى بنود انشاء ثكنات فى منطقة القنال وانشاء طرق - مثل الطريق من القاهرة إلى الاسكندرية عبر الصحراء الذى سمى بطريق المعاهدة ، والطرق من القاهرة إلى الاسماعيلية وبورسعيد ، ومن القاهرة إلى السويس ومن السويس إلى بورسعيد - وانشاء الكبارى ، وكلها لاستخدام الجيش البريطانى ، وكان هناك البعض ممن كانوا يخشون أن تستخدم الطرق ضد مصر فى وقت مافى المستقبل .

ومن الذين كانوا بالمثل ساخطين على بنود المعاهدة ، وان كان ذلك لأسباب مختلفة تماما عن تلك التى أبداها المصريون ، كانت الجاليات الأجنبية المقيمة فى البلاد ، لأنه لما يقرب من قرن من الزمان كانت هذه الجاليات لها السيادة فى الحياة الاقتصادية والتجارية فى البلاد ، دون الالتزام بقوانينها وبدون أن تدفع ضرائبها ، وقد واجههم الآن وضع سيفقدون بموجبه مكانتهم المتميزة وسيضطرون إلى الامتثال لقوانين ولوائح البلاد ، وعليهم أن يلجأوا إلى المحاكم المحلية للتقاضى بدلا من اللجوء إلى المحاكم المختلطة التى كان فيها بعض القضاة أجانب ، أو إلى المحاكم القنصلية فى القضايا الجنائية . لقد بدت النتيجة كئيبة فى نظرهم ، وكان رد الفعل الفورى هو الاسراع فى نقل رءوس أموالهم من مصر .

وكانت الحكومة البريطانية ، من ناحية أخرى ، راضية عن المعاهدة التى أعطتها الضمانات العسكرية اللازمة التى كانت تحتاجها والتى عالجت تحفظا واحدا فقط من التحفظات الأربعة وهو حماية الأجانب والأقليات (الذين لم يطلبوا قط ، فى الواقع ، من بريطانيا أن تحميهم) بينما أرجأت التحفظات الثلاثة الأخرى لزمن طويل قادم ، وحملت المعاهدة وعدا شفويا باستقلال مصر بينما سمحت لبريطانيا أن تستمر فى أداء الدور الذى فضلته كمرشد وناصح وأخ أكبر، وكان فى استطاعة بريطانيا أن تتدخل فى شئون مصر

الداخلية إذا استدعت الظروف ذلك ، باسم حماية المصالح البريطانية كما هو معبر عنها في المعاهدة لأول مرة منذ الاحتلال في سنة ١٨٨٢ وصار وجود بريطانيا في مصر شرعيا وبمقتضى اتفاقية مع الحكومة المصرية .

كان السياسيون المصريون يعلمون حق العلم أنهم بقبولهم المعاهدة إنما يدفعون ثمن التخلص من الامتيازات الأجنبية والانضمام إلى عصبة الأمم ، وكان الثمن غاليا ولكنه كان يُستحق مقابل الفوز بالرقابة الداخلية في المجالين التشريعي والاقتصادي ، كما اعتبروها أحسن صفقة أمكن عقدها في وقتها لأنها تركت الباب مفتوحا لصفقة أفضل في المستقبل ؛ ولكن المثقفين ردوا متسائلين ، إذا كانت هذه هي الحال ، فلماذا لم تُقبل البنود السابقة لهذه المعاهدة وبها نفس الالتزام (٥٥) ؟ لماذا لم يكن في استطاعتهم أن يقبلوا معاهدات معيبة (٥٦) بالمثل بدلا من اطالة الآلام كل هذه السنين ؟ لا شك أن كان السؤال لا يستدعي جوابا ، ولكن تغير الأوقات (٥٧) وتبدل العادات (٥٨) ، إلى جانب اعتبارات دولية ، بطبيعة الحال ، مثل حرب عالمية على الأبواب ، كانت واحدة من الدوافع الرئيسية لقبول المصريين للمعاهدة ، ولكن لو أن شخصا ما كان من السذاجة بمكان حتى يتوهم أن نفوذ بريطانيا في الشئون الداخلية أو الخارجية في مصر سيقل ، فإنه سرعان ما تتبدد أوهامه ويواجه حقيقة أنه طالما أن بريطانيا تحتفظ بجيش ضخم على الأراضي المصرية ، فهي تحكم مصر. لقد كان ذلك درسا على كل الدول التي كتب عليها الاستعمار أن تتعلمه من خلال الخبرة المريرة .

لقد بدت المكاسب الفورية لمصر من معاهدة التحالف الانجليزية المصرية ، بدت ايجابية ، لأنه بالاضافة إلى اجراء معين من الحرية الادارية ، دخلت مصر في اتفاقية مع شركة قناة السويس بموجبها عُيّن اثنان من المصريين في مجلس ادارتها ، وارتفع ما تدفعه الشركة لمصر سنويا إلى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، ووافقت الشركة على استخدام عدد من المصريين يصل إلى ٣٥ في المائة من قوة

العمالة بها . كانت هذه مكاسب لمصر مولت أكثر من نصف جملة تكاليف القناة التى حفرتها مصر فعلا بدماء وعرق ودموع أبنائها الذين كانوا يعملون تحت ظروف أشبه بالسخرة ولذلك لم تكن هناك غرابة فى أنهم كانوا يموتون كالذباب . لقد كلف حفرها دينا ضخما كان غالبيته لتمويل القناة ، ونجم عنه احتلال أجنبى ؛ فلا عجب اذا كان المصريون حتى اليوم ينظرون إلى تاريخ قناة السويس بمرارة . وقد تكون قناة السويس طريقا مائيا رئيسيا ولكنها كانت أيضا ، بالعبارات المحلية ، أشبه بصخرة سيسيفوس (٥٩) الضخمة .

تقلد الملك فاروق سلطاته الكاملة بعد بلوغه سن الرشد فى يوليه ١٩٣٧ ، وكان عليه أن يستأنف الصراع بين القصر والوفد الذى بدأه أبوه ، ولو أن الوفد كان قد ازداد ضعفا لما حدث فيه من انشقاق داخلى خطير بلغ ذروته فى نهاية السنة ، فى إبعاد أحمد ماهر ومحمود النقراشى من الحزب ؛ ومن وقتها صار النحاس تحت سيطرة مكرم عبيد التامة الذى حثه على طردهما اعتقادا من النحاس أنه بعد تفاوضه على معاهدة موفقة ، أنه جدير برئاسة الوفد والبلاد ، وأنه قادر على طرد أقدر عضوين ناصحين رغم تطرفهما ، وهو اجراء جعل مكرم الشخصية الوحيدة ذات النفوذ (٦٠) ؛ وازاء ذلك أنشأ النقراشى وماهر حزبا جديدا أسمياه «الحزب السعدى» ، استخدما فيه اسم سعد دلالة على انهما كانا التابعين الحقيقيين لسعد زغلول ، وعلى غير شاكلة «حزب الوفد» الذى تدهور على أيدى النحاس ومكرم وانحرف عن المبادئ الوطنيه الحقيقية . وجدير بالذكر أن مكرم سرعان ما عُزل وأُبعد عن الحزب ، وفى سنة ١٩٤٢ ، أنشأ هو الآخر حزبا سياسيا آخر أسماه «الكتلة الوفدية» وادعى هو الآخر أنه يتبع المبادئ الوفدية الصحيحة . على أن مكرم خطا خطوة أبعد من ماهر والنقراشى اذ أصدر «الكتاب الأسود» كشف فيه مساوئ النحاس ومخالفاته المالية ، بصورة تكاد تكون مصغرة لفضائح ووترجيت (٦١) ، جعلت مصر تدوى لشهور بقصص سياسية مرحة صاخبة كان من جرائها أن ألقى القبض على مكرم وقدم

للمحاكمة، وصودر الكتاب الأسود، ولكن كما هى العادة فى مصر وفى أى مكان، دُبِّر أمر تداوله ونشره خفية حتى وصل إلى أكبر عدد من الأهالى عما لو كانت قد أتيحت قراءته بالطرق العادية.

كان النحاس فى ذلك الوقت قد فقد ما اشتهر به من النقاء المتأصل (وهو أمر كان البعض يرتاب فيه دائما على أية حال، ولو أن الغالبية كانت على يقين من أنه يتحلى به)، كما فقد نزاهة مالية، بزواجه من امرأة صممت على أن تثرى بسرعة.

أما الملك فاروق، الذى كان يسانده راشده أحمد حسنين، خريج أكسفورد، بطل الشيش وذو الشخصية الجذابة، فكان عازما منذ البداية على أن يظهر للوفد أنه رغم حداثة سنه، لم يكن ليستبد به أو يتحكم فيه أحد، كالوفد على الأقل. كانت مأساة فاروق أنه افتقد هداية أبيه الحازمة له فى سن مبكرة جدا، وأن سُمح له أن يفعل ما يشاء من البداية. لقد دلله رواده وتغاضوا عن كل نزوة من نزواته حتى شب دون أن يظهر إحساسا بالمسئولية. ولما كان له سحر ملحوظ، لذا فقد لجأ إلى أن يملأ بلاطه بكل من قد يحققون له نزواته. لقد أعتقدوا جميعهم أنه قد يكتسب الحكمة بمضى الزمن، وكانوا قليلى الادراك بأن الحكمة لا يمكن أن توجد فى الطريق مثلما يجد المرء سلعة. وأنه استنادا إلى حكمة لورد آكتون (٦٢) فأنه « ما من شئ أشد إفسادا من السلطة، سيما اذا كانت سلطة مطلقة (٦٣)». وعلى شاكلة أبيه، حصل فاروق على تأييد السلطة الدينية، الأزهر، الذى كان يرأسه يوما ما ذلك العالم القدير المتنور، الشيخ المراغى. كان الشيخ مصطفى المراغى رجلا أمينا صادقا، ومحل تبجيل بالغ من المندوب السامى البريطانى ومن كل الساسة المصريين؛ وكان شخصية يندر أن تجود مصر بمثلها. لقد فعل الكثير ليعاون فى اقامة ائتلاف بين الأحزاب المنشقة على نفسها خلال عهد صدق، وكان وطنيا. لقد استماله إليه فاروق منذ البداية وأولاه الولاء التام، كما فعل أغلبية

المصريين ، لأن فاروق كان أول حاكم فى تاريخ مصر الطويل يصل إلى العرش فى موجة من الأمل الصاعد ، وكوفئ بحب وولاء كاملين من شعبه . كان فى استطاعة فاروق أن يفعل أى شئ فى مصر، وقد فعل ، برده على حب وثقة شعبه بالخيانة التى مهدت لخلعه ونفيه فى سنة ١٩٥٢ . وكان للتملق الذى أحاط بفاروق لشخصيته الجذابة على النقيض من شخصية أبيه التى أثارت مشاعر كراهية شعبه له ، كان هذا التملق له انعكاسه فى المجال السياسى ، ولكن الأشخاص الوحيدين الذين لم يفتنوا بسحر فاروق كانوا السلطات البريطانية . و يوميات لورد كيلرن مليئة بتسجيلات يتفصح فيها أنه كان يفكر فى ضرورة ابعاد فاروق عن العرش (٦٤)، و يبدو أن التاريخ يعيد نفسه ، باستثناء أنه فى هذه المرة كانت الشخصيتان الرئيسيتان هما فاروق وكيلرن بينما كانتا فيا مضى : وعباس حلمى الثانى وكرومر.

كان أول صراع بين الملك الشاب والوفد يدخل فيه الشيخ المراغى : اذ كان الموضوع يدور حول بيعة الولاء التى أراد الشيخ المراغى أن يأخذها الملك فى الأزهر كصورة من صور حفل التتويج والتى سستأخذ تضمينات بيعة اسلامية . وكان الملك وقتها يلعب بمفهوم أن يصبح خليفة للمسلمين كما فعل أبوه ، وتحقيقا لهذا الغرض كان على علماء الأزهر أن يرجعوا بنسبه الى الرسول عليه السلام ، الأمر الذى أثار تعجب الكثيرين لفكرة أن رجلا معروفا عنه أنه من أصل فرنسى وألبانى يمكن أن تقام حجج وادعاءات على أنه ينتسب إلى قريش . اعترض النحاس على الحفل وأصر، وكان محقا فى إصراره ، على أن الملك فى حاجة فحسب إلى أن يؤدى قسما بالحفاظ على الدستور، باعتباره رئيسا لحكومة علمانية ، فأن هذا هو الحفل الوحيد الضرورى . وكان هناك مصدر آخر للاحتكاك : حول تعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى . وعلى غير شاكلة أخيه أحمد ، كان على ماهر واحدا من أعوان الملك فؤاد ، ولذلك عارض الوفد معارضة عنيفة فى تعيينه ، لارتيابهم فى أن يصبح له تأثير ما على الملك الشاب .

فى تلك الاثناء ، رأى حزب الوفد ضرورة أن يجمعوا الطلاب صفا ، فأقاموا رابطة الشبان الوفديين تحت قيادة المحامى زهير صبرى ، و بعد ذلك تطورت هذه الرابطة الى منظمة شبه عسكرية فاشية عرفت «بالقمصان الزرقاء» وأنشات المعارضة منظمات أخرى ، منها : مصر الفتاة ، وكانت تدعى أيضا «القمصان الخضراء» التى أنشأها سنة ١٩٣٣ أحمد حسين الذى كان يمثل اليمين المتطرف ، وكان شعارها «الوطن ، الاسلام والملك» ، وفى سنة ١٩٤٠ تحول أحمد حسين الى اشتراكي ، ولكن فى ١٩٣٨ - ٣٩ استخدمه الملك (وكانت له علاقات برجال القصر أمثال على ماهر) كشخصية يناهض بها الوفد .

لقد خطط برنامج مصر الفتاة لا جتذاب الشباب ، لأنه ادعى لنفسه إحياء الأمجاد السابقة على أيدى الشباب . كان يستهدف توحيد مصر مع السودان وباعتبارهما حليفين للدول العربية فستتزعمهم مصر جميعا . وكانت هذه وقتها فكرة جديدة تماما ، ولكنها لم تكن فكرة مألوفة لدى كثيرين من الوطنيين الذين رأوا ألا علاقة بين المشاكل التى تواجه مصر وتلك التى تواجه البلدان العربية الأخرى . لقد كانت فترة عقد فيها ساطع الحصرى نقاشا مع طه حسين ولطفى السيد فى محاولة يائسة ليجذبهم إلى جانب حركة وحدة العرب ، ومع ذلك ، لقيت هذه الحركة تشجيعا من الملك فاروق مثلما لقيت حركة مماثلة كان يتزعمها الكواكبى فى نهاية القرن التاسع عشر ، تشجيع الخديو عباس وللسبب نفسه ، نظرا لأنها كانت تدعوإلى قيام خلافة عربية .

لقد حثت مصر الفتاة على إنهاء السيادة الاقتصادية الأجنبية بتأميم كل هذه المصالح وبالغاء الامتيازات الأجنبية . وكان من المؤكد أن تصبح حركة شعبية ، خاصة إذا أخذنا فى اعتبارنا حقيقة أن موضوع الامتيازات الأجنبية لم يقدّر له أن يناقش إلا فى سنة ١٩٣٧ فى مونترو ، ثم ألغى نهائيا بعد ذلك باثنتى عشرة سنة .

وعلى الصعيد المحلى ، خطط التنظيم لإنشاء جمعيات تعاونية ، واستخدام الفلاحة الميكنية (وفى ذلك مضاعفة للأراضى الصالحة للزراعة) ، وتشجيع الصناعات المحلية باللجوء إلى تعريفة الحماية الجمركية وما يستتبع ذلك من إقامة جهاز مناسب . وقد وضعت أول تعريفة للحماية الجمركية فى سنة ١٩٣٠، ثم أدخلت تعديلات على التعريفة أتاحت لمصر استقلالا ماليا وحرية فرض تعريفات للحماية الجمركية على الواردات بدلا من الاجراء السابق الذى كان يلتزم التزاما شديدا بفرض رسم قيمى (٦٥) قدره (٨) فى المائة على كافة الواردات . لقد كان هذا الاجراء هو الذى أتاح للتصنيع أن ينطلق فى البلاد على أوسع نطاق .

وأخيرا ، نشر التنظيم مفهوم «العقلية المصرية» الذى كان لابد من تصديره إلى العالم العربى - وكان له الفضل فى جعل كافة البلدان الناطقة بالضاد أكثر ارتباطا ببعضها البعض . لقد كان لانتاج الشركة الناشئة ، شركة مصر للسينما التى أنشئت سنة ١٩٢٥ ، كما كان لما قامت به هيئة اذاعة الحكومة المصرية ، الفضل الكبير فى نشر الثقافة المصرية فى أرجاء العالم العربى ورفع مكانة القاهرة كعاصمة للثقافة ، وحولت اللهجة المصرية إلى لهجة اذاعية مثيلة للهجة الانجليزية فى الإذاعة البريطانية ، ولكن لكى تنتشر وتوقظ الوعى القومى فى المناطق الريفية النائية فى مصر والعالم العربى ، حث التنظيم على التوسع فى اتاحة التيسيرات لوسائل الاتصال الجماهيرية .

ولقد صمم أعضاء الجماعة على أن يحيوا حياة شريفة جلدة ، وأن يتجنبوا الأخلاق المنحلة التى اتسمت بها الصفوة التى أخذت بأساليب الثقافة الغربية ، كما صمموا على أن ينموا الفضائل العسكرية ، هاجموا الفساد فى أوضح صورة فى شرب الخمر والدعارة ، وقاموا بحملة من أجل عيشة شريفة .

وكان رجال القصر المتعاطفون مع المثل العليا التى نادت بها مصر الفتاة هم : على ماهر وعزيز المصرى . ولد عزيز المصرى ثوريا منذ نشأته الأولى - اذ

عندما كان ضابطا بالجيش العثمانى حكم عليه بالاعدام لنشاطاته فى انشاء جمعيات سرية بين فرق الضباط . بعد ذلك ، صار معروفا عنه أنه كان رائدا للضباط الشبان المنظمين لانقلاب سنه ١٩٥٢ . ولقد تبين أن البرنامج الاجتماعى الذى نفذه الضباط الأحرار حالما قبضوا على ناصية الحكم ، كان فى الواقع مستمدا من برنامج مصر الفتاة سيما فى مجالات نشر عقلية جديدة من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية ، والتأميم ، وتحديد الملكية الزراعية ، وتوثيق الروابط بالعالم العربى ، وكثير غيرها (٤٦). ويمكننا أن نشير أيضا ، مع ذلك ، إلى البرنامج الذى اتخذته مصر الفتاة أساسا لها كان امتدادا مماثلا لبرنامج نشره تنظيم آخر هو تنظيم الاخوان المسلمين ، الذى كان له أن يصبح منافسا لمصر الفتاة و يتفوق عليها ، وكانت براجهم فيما يتصل بالاصلاحات الصناعية والاجتماعية متشابهة مع اختلافات طفيفة ، حيث يلاحظ فى احداها أن المضمو الاسلامى أكثر اهتماما به عن كل ما عداه ، فى حين أنه الآخر كان مواكبا للمبادئ الاشتراكية السائدة فى الأربعينات من هذا القرن . ومع كل فلقد نادى كلاهما بالروح العسكرية للتضحية من أجل الوطن ، وكان يثبت قيمة دعوته بالقدوة الحسنة .

على أن منظمات القمصان الزرقاء والقمصان الخضراء كانت مدعمة بأصلب العناصر من بين الشباب ، وكانت كلتاهما تستخدمان الأساليب القتالية العنيفة لارهاب المعارضة ؛ ولقد قيل إن كثيرين من قيادات مصر كانت تغدق أموالا على القمصان الخضراء لتجنب أية مضايقات من جانبهم ، وبمضى الزمن ضعفت هيمنة حزب الوفد على القمصان الزرقاء ، وقامت اللجنة المركزية للحزب بحلها بعد أن أدركت خطرها الكامن ، ولكن لم يحدث ذلك إلا بعد أن التفت كل العناصر المعتدلة حول الملك خوفا من أن يستخدم الوفد مثل هذه التنظيمات . وتوقع المعتدلون والملك ديكتاتورية الوفد لأنه كانت هناك ، على أية حال ، سوابق فى الغرب . وفى ذكاء ، نظم الملك كل قوى

المعارضة ضد الوفد : السياسيين المعتدلين ، الوفديين المنشقين ، الموالين للقصر من قبل ، الطوائف الدينية ، مصر الفتاة ، طلاب الجامعة الذين أحبوه حبا جما وتطلعوا إليه كواحد منهم ، وعلى أنه أمل الشباب في المستقبل ، وأخيرا ، بل وأهم من كل من سبق ، الجيش . وكان أحد التطويرات الحديثة التي أعقبت معاهدة سنة ١٩٣٦ هو التوسع في القبول بالأكاديمية العسكرية التي كانت من قبل حصنا أرستوقراطيا مقصورا بشدة على أبناء الأثرياء ممن هم أقل ذكاء ، اذ فتحت الآن أبوابها لأبناء كل طبقات المجتمع وصارت وسيلة للتحرك الرأسي في المجتمع المصري . وكان من بين من استفادوا من هذا التغيير جمال عبد الناصر . وكان من المتوقع أن يكسب الوفد بحركة التوسع في فتح باب القبول بالأكاديمية العسكرية ، ولاء فرق الضباط ، وكان معنى ذلك انتصار الحزب ، لو لم يفوت الملك عليه الخطوة برعايته للجيش ومنح الضباط امتيازات خاصة مما دل دلالة واضحة على أنه كان راعيهم الأول ، ونتيجة لذلك صار الجيش أداة في يده ووقف وحده بمعزل عن السياسات الحزبية : لقد صار حجر الزاوية عنده الولاء للملك ، ولم يهتز هذا الولاء حتى كانت سنة ١٩٤٨ عندما زج الملك بجيشه في حرب لم يكن مستعدا لها كل الاستعداد وكان مزودا بأسلحة فاسدة جنى الملك من ورائها مكاسب مالية .

والوفد بلا مبالاته قد سمح للملك بأن يغلبهم ويعزلهم عن بقية مجموعات القوى في البلاد ، بل إن الفلاحين الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لمؤيدي الوفد ، استمالهم الملك الشاب . وفي الواقع ، بدا وضع الوفد وقتذاك قاتما . وباستخدام الملك للسلطات التي خولها لم الدستور في الميزانية وفي تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، كان في استطاعته أن يعجل بأزمة في نهاية سنة ١٩٣٧ : إذ حدث في اجتماع جماهيري للطلاب ، أن سمع الوفد ، لأول مرة ، الشعب يصيح بسقوطه وينادي بتأييد الملك ، فانتهز فاروق هذه الفرصة وأقال وزارة الوفد بأسلوب فظ ، بعد ذلك بشهر حلّ البرلمان وأعقب ذلك اجراء انتخابات جديدة ، وفي تلك الأثناء شكلت وزارة برئاسة محمد محمود .

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٣٨ فوز الحزب السعدى ، حديث التشكيل ، والأحرار الدستوريين معا بـ ١٩٣ مقعداً من ٢٩٤ مقعداً ، وذلك بعد اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ، بينما فاز الوفد ب ١٢ مقعداً فقط ـ ولقد مر محمد محمود بفترة عصيبة فى رئاسته لوزارة تضم السعديين والأحرار والملكيين ، وكل له مصالح متفاوتة ؛ وظلت وزارته سنة واحدة فقط ، ولكن خلال تلك الفترة أجيز عدد من القوانين الهامة : لائحة الخدمة المدنية ، ضريبة مكاسب رأس المال ، ضريبة التركات .

وأقيلت وزارة محمد محمود فى أغسطس ١٩٣٩ وخلفتها وزارة على ماهر ، وكانت مشكلة من أغلبية سعدية .

والنمط السياسى نفسه الذى كان قائما فى عهد فؤاد استمر فى عهد فاروق . ولم تسقط الوزارات من خلال التصويت بعدم الثقة فيها ، كما أنها لم تقض فترة زمنية محددة للحكم ، اذ كانت تقال وفقا لارادة ملكية ، ولم تقض البرلمانات فترتها الزمنية المحددة بأربع سنوات بل كانت تحل باستمرار بموجب مرسوم ، وكان معدل بقاء وزارة ما فى الحكم ثمانية عشر شهرا ، وخلال فترة السنوات العشر من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦ ، بلغ جملة مدد انعقاد البرلمان اثنان وثلاثون شهرا ، ولذلك كانت الحياة الدستورية فى مصر أقل استقرارا بل وأقل استمرارا ، وتصدمها ، كما كان الواقع ، أمواج صراعات وضروس ، كما أنها كانت تحت رحمة ممارسة التاج لحقوقه .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية فى أوروبا ، أحست مصر بانعكاساتها . ولقد كان لانشغال بريطانيا وقت الحرب بأمن الامبراطورية وبقائها ، ما أملى عليها أن تأتى بحكومة وفدية فى أعقاب حادث عسكرى ؛ إذ دارت العجلة دورتها الكاملة وإذ بالحزب الذى كان قد بدأ وجوده منحصرا فى معركة من أجل الوحدة الوطنية ضد قوى الاحتلال البريطانى ، ينهى الدورة بالانضمام إلى القوات البريطانية لاجبار الملك على تغيير الحكومة ، لأن فاروق

وعلى ماهر كانا قد خططا لفتح مصر لتقدم الألمان فى شمال افريقيا . وكثيرا ما يتساءل المرء ما الذى كان من المتوقع أن يحدث لو أن النحاس الذى جاء خلفا لماهر، بناء على أوامر بريطانيا ، رفض أن يعمل تحت ما أملت به بريطانيا ، وما الذى كان يحدث لو أظهر الساسة المصريون أنهم جبهة متحدة برفضهم أن يذعنوا لتهديد لورد كيلرن بعزل الملك ، وبرفضهم مؤامرة الملك بتسليم مصر للألمان . لا شك أنه لوحدث ذلك لعُزل الملك فى سنة ١٩٤٢ ، لأن كيلرن وسير انطونى إيدن ، وزير الخارجية ، كانا يميلان لمثل هذا الاتجاه .

وكان على الحياة السياسية فى مصر أن تستمر فى صورة أكثر جمودا وقيودا خلال سنوات الحرب وأن تسوء للدرجة التى لا يمكن إلا بالثورة وحدها أن يحدث أى تغيير. وفى يوليه ١٩٥٢ ، أطاح انقلاب عسكرى بنظام الحكم ، وفى ٢٦ يوليه نفى فاروق وصار ابنه الطفل ملكا على مصر تحت رعاية مجلس وصاية شكل من عضو من الأسرة المالكة هو الأمير عبد المنعم (ابن الخديو المخلوع عباس حلمى الثانى) والدكتور بهى الدين بركات (باشا) (ابن فتح الله باشا بركات ورئيس ديوان المحاسبة السابق) ورشاد مهنا أحد ضباط الجيش . وفى السنة التالية أعلنت مصر جمهورية .

هوامش الفصل السادس

(١) جرافى-سميث : «الشرق المشرق» ، ص ١٢٥ .

(٢) Sir.Miles Lampson.

(٣) تقرير بيترسون القائم بأعمال السكرتير الشرق إلى لندن ، أكتوبر ١٩٣٤ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O ، ٣٧١ / ١٧٩٧٧

(٤) Maurice Peterson

(٥) تقرير من بيرستون مؤرخ اكتوبر ١٩٣٤ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ٣٧١ / ١٧٩٨٠

(٦) عبد الرحمن الرافعي «في أعقاب الثورة المصرية» ٢ ج ٢، ص ٢١٦

(٧) من سير مايلز لامبسون إلى سير روبرت فانسيتارت Sir Robert Van sittart أول يناير ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية، F.O. ، ٣٧١ / ١٩٠٦٨.

(٨) المرجع السابق، وانظر أيضا هيكل: «مذكرات» ٢، ج ٢١ ص ص ٣٧٧-٧٨

(٩) أول اكتوبر ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية. F.O. ، ٣٧١ / ١٩٠٧٩

(١٠) زايد: «الصراع من أجل الاستقلال» ص ١٥٠، وانظر التايمز The Times؛ اول سبتمبر وأول أكتوبر ١٩٣٥

(١١) المرجع السابق وانظر ايضا ٢٤ اكتوبر ١٩٣٥، ومذكرات لورد كيلرن Lord Kellearn (١٩٣٤-٤٦)، لندن ١٩٧٢، ص ٧١

(١٢) «the crudest blackmail

٢١ اكتوبر ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية. F.O. ، ٣٧١ / ١٩٠٧٦

(١٣) آرنولد توينبي Arnold Toynbee «عرض شامل للشئون الدولية Survey of Internahonel Aff-airs» (لندن ١٩٣٧) ص ٦٧٢

(١٤) Anthony Eden

(١٥) مذكرات كيلرن، ص ٧١

(١٦) مذكرات كيلرن، ص ٧١

(١٧) سير مايلز لامبسون إلى لندن، ٤ نوفمبر ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية. F.O. ، ٣٧١ / ١٩٠٧٦

(١٨) مصر: النضال من أجل الدستور في مصر من وجهة نظر المصادر الفرنسية، الشرق الحديث Egitro: La Lotta per la Cosritu Zione in Egitro Veduta da Fonte Francese. «Oriente Moderno, 15.7 (1935). 335. وانظر أيضا المصور، عدد ١٥ نوفمبر ١٩٣٥، ص ١٢.

(١٩) هيكل: «مذكرات» ٢ ج ٢١ ص ٣٨٥

(٢٠) سير مايلز لامبسون إلى سير صمويل هور، ٢٨ أكتوبر ١٩٣٥ وزارة الخارجية البريطانية. F O ٣٧١ / ١٩٠٧٧

(٢١) «Sir Samuel Hoare

(٢٢) unworkable»

(٢٣) unpopular»

التايمز: عدد ١١ نوفبر ١٩٣٥ .

(٢٤) هيكل : «مذكرات ٢ ج ٣٨٢ وما بعدها ، مانظر ايضا التأيمز عدد ١٣ و ١٤ ديسمبر ١٩٣٥

(٢٥) Wingate

(٢٦) الرافعي : «في أعقاب الثورة المصرية» ، ج٢ ، ص ٢٣٢ وما بعدها ، وجدير بالذكر أن الرافعي كان ممثلا للحزب الوطني .

(٢٧) مذكرات كيلرن : ص ٧١

(٢٨) من سيسل كامبل إلى روبرت ڤانسيتارت ، ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ ، وزارة الخارجية البريطانية .. F.O ، ٣٧١ / ١٩٠٧٧

(٢٩) Persona grata

(٣٠) هيكل : «مذكرات» ٢ ج ٢١ ص ٣٨٨

(٣١) من كامبل الى ڤانسيتارت ، ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ٣٧١ / ١٩٠٧٧

(٣٢) المرجع السابق

(٣٣) تقرير سير أنطوني ايدن ، أول ابريل ١٩٣٦ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ٣٧١ / ١٩٠٧٧

(٣٤) يناير سنه ١٩٣٦ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O ، ٣٧١ / ٢٠٠٩٧

(٣٥) modus vivendi

(٣٦) من وينجت إلى هارديج Hardinge ، ٦ نوفبر ١٩١٨ ، أوراق وينجت Wingate Papers ؛ جامعة دورهام

(٣٧) Faust

مسرحية شعرية كتبها الشاعر الألماني الشهير، جوته Goethe (١٧٤٩-١٨٣٢)، وقد استغرقت كتابتها منه ٢٤ عاما (١٨٠٨-٣٢)، عبرّفيها عن سعي الانسان "العصري جاهداً للوصول إلى جواب عن شغله الشاغل : ما الغرض من الحياة؟ (المترجم)

(٣٨) مذكرات كيلرن ، ص ٦٠

(٣٩) Hanotaux

(٤٠) archival System

(٤١) Curzon

(٤٢) Mac Donald

(٤٣) Chamberlain

(٤٤) Henderson

(٤٥) Kellogg Pack

وهو المعروف رسميا بأنه الميثاق العام للتنديد بالحرب The General Pact for the Renunciation of war وهو معاهدة وقعتها ٩ دول في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ هي: بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبولنده والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية ، وكان توقيعها تأييدا للمبادرة التي قام بها فرانك ب الكلوج Frank B.Kellogg وكان وقتها أحد وزراء الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تدنيها باللجوء الى الحرب كأداة لفض المنازعات الدولية . (المترجم)

(٤٦) انظر مذكرات بيترسون Peterson التي تلخص الموقف في ٦ يناير سنة ١٩٣٦ وزارة الخارجية البريطانية . F.O ١٩٠٧٧/٣٧١ ، وانظر أيضا : زايد : «النضال من أجل الاستقلال» ص ص ١٣٦ وما بعدها ، وبالنسبة للمناقشة الكاملة للاتفاقيات ، انظر: شفيق غربال : «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ، المجلد الأول ، (القاهرة ١٩٥٢) .

(٤٧) هيكل : «مذكرات» ، ج ١ ، ص ٤١٤ ، وأنظر أيضا : زايد : «النضال من أجل الاستقلال» ، ص ١٦٩

(٤٨) Montreux

(٤٩) Lord Killean

(٥٠) مذكرات كيلرن ، ص ٢٢

(٥١) زايد : «النضال من أجل الاستقلال» ٢ ص ١٨٥ ، وأنظر أيضا : شفيق غربال : «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ص ٣٠٤ ، وأنظر ايضا هيكل : «مذكرات» ، ج ١ ، ص ١٤٧

(٥٢) Optimum terms

(٥٣) شفيق غربال : «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ، ص ٣٠٥

(٥٤) شفيق غربال «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ص ٣١٠ وما بعدها .

(٥٥) Proviso

(٥٦) imperfect

(٥٧) autres temps

(٥٨) auters moeurs

(٥٩) Sisyphus

اغريق حكم عليه في تارتاروس Tartarus بأن يدفع صخرة إلى قمة تل فاذا ما تدحرجت عائدة إليه دفع بها الى أعلى مرة أخرى بصورة لا تنتهي (المترجم)

(٦٠) the sole éminence grise

(٦١) Watergate

(٦٢) Lord Acton

(٦٣) «Nothing corrupts more that power, especailly absolute power

(٦٤) مذكرات كيلرن «ص ص ١٢١ و١٣١ ، كان تعقيب «انطوني ايدن» هو: «الشئ الوحيد الذى تفعله هو أن تعزل الصبي «The only thing to do is to Kick the boy out ص ١٣٤ إلى جانب صفحات أخرى متفرقات .

(٦٥) ad Valorem

(٦٦) ب . ج . فاتيكيوتيس P.J. Vatikiotis: «عبد الناصر : شخصية سياسية Nasser: A Polirical Portvat» محاضرة القيت في جامعة كاليفورنيا بلوس انجيليس، ٢٦ فبراير ١٩٧٤ .

البعد الثانى :
العوامل الاجتماعية والاقتصادية

لم يكن من المتوقع أن تلق تجربة مصر الليبرالية نجاحا تاما، وذلك بسبب عوامل سياسية واجتماعية اقتصادية أساسية معينة. واذا افترضنا أن الأحداث السياسية تشكل البعد الأول فى أى وصف لمجتمع ما، اذن، فالعوامل الاجتماعية الاقتصادية تشكل البعد الثانى، كما أن العوامل الثقافية والسيكولوچية تشكل البعد الثالث(١).

لقد حدثت تغييرات معينة في المجتمع المصرى فى أعقاب تلك المحاولة القصيرة لبث أسلوب دستورى للحياة فى البلاد جعلها أقرب لأن تصبح مجتمعا عصريا. والصورة الكاملة للتطورات الاقتصادية التى حدثت، تعد خارج مجال هذا الكتاب، ولكننا نوضح هنا أبرز عوامل كان لها تأثيرها على المجتمع المصرى. و بغض النظر عما اذا كانت التغييرات ايجابية أوسلبية فى طبيعتها، فلقد كانت حيوية فى نمو الوطن، ويمكن وصفها بأنها أعباء متزايدة لامفر منها، ولاتختلف عن تلك التى تضطلع بها المجتمعات الصناعية فيما عدا أن مدتها محصورة وأنها حدثت متأخرة عن حدوث مثيلاتها فى البلدان الغربية. والصورة الاجمالية لاستغلال الغنى للفقير صورة عادية، مثلما أنها حقيقة أن مجتمعا منقسما

انقساما واضحا إلى أغنياء مثقفين وفقراء جهلة لهو مجتمع لا تعبر فيه الحكومة إلا عن الأغنياء ومصالحهم حتى يصبح بعض الفقراء أكثر غنى وأكثر ثقافة و يتطورون إلى فئة متوسطة تطالب بنصيب فى الحكم. ولايمكن لبلد أن تنتقل من فقر إلى ثراء فاحش فى جيل واحد، أو من أوتوقراطية إلى ديموقراطية. أعنى بذلك الانتقال من حكم أقلية إلى حكم جماعة انتخبت انتخابا شعبيا وتمثل الأكثرية. دون تفتيت أوصالها الأجتماعية وخلق كيان جديد لها يوائم المجتمع الجديد. لقد كانت الفترة الليبرالية فترة مؤقتة، ظهرت فيها اتجاهات اقتصادية واجتماعية وفكرية معينة؛ وأظهرت هذه الاتجاهات الصلة بتقاليد الماضى والصلة بالمستقبل. الاستمرار والتغير العزيزين جداً على قلب علماء الاجتماع.

لقد اتهم الوطنيون المصريون الاحتلال البريطانى فى مصر باتهامين رئيسيين، إلى جانب عدة اتهامات أخرى أقل فى الأهمية: بقاء البلاد فى جهل لتبرير استمرار الاحتلال، وتقويض صناعة مصرية لصالح سياسة زراعية مختلفة تستهدف امداد مصانع لانكشير(٢) بالقطن. هذان الاتهامان فيهما الكثير من الصدق كما أن بهما بعض المبالغة. وهكذا كانت الحاجة إلى التعليم تحتل مكانة عالية فى أذهان الوطنيين، كما أنه، بينما كان التصنيع وعدا مقطوعا إلا أن مكانته كانت تأتى فى مرتبة أدنى فى قائمة الموضوعات ذات الأولوية فى المناقشة، وذلك من جراء نظام الامتيازات الأجنبية، وحقيقة أن الصناعة والتجارة يمسك الأجانب بزمامها. ولقد بدأ كلا التعليم والتصنيع فى العشرينات والثلاثينات وشرعا فى إحداث تغير داخل المجتمع المصرى لاحد له.

كان التعليم صيحة كل المصلحين الاجتماعيين من زمن الشيخ محمد عبده فصاعدا، وصار تعليم الرجل والمرأة صيحة الشبان المصلحين وقتذاك أمثال

قاسم أمين وأحمد لطفي السيد، وبذلك احتل تحرير المرأة مرتبة تعد النتيجة الأولى الايجابية كما يعد أول مشاركة تقدمية من جانب الحركة الوطنية لتاريخ المرأة الاجتماعي في مصر، لأنه لايمكن لبلدما أن يتقدم ونصف سكانه لايزالون في ركود فكرى.

وتحت دافع القضية الوطنية انطلقت المرأة المصرية الثرية من بنات الطبقة الراقية، والتي كانت تحيا حياة انعزالية في فراغ وكسل، انطلقت من قوقعتها وشاركت في الاضرابات والمظاهرات التي اجتاحت البلاد. وعندما كان يسجن الرجال كانت النساء تثرن وتلقين خطبا وتنظمن المقاطعة، وبالرغم من أنه لم يكن لأي من هذه الأعمال تأثير كبير سوى أنه زاد في إضرام ثورات تلك الأزمنة، إلا أنه كان لهذه الأعمال فائدتها اذ أكدت مكانة المرأة في العالم. ونزعت المرأة الحجاب الذى كان رمزاً لخضوع ولعزلة المرأة الراقية.

بدأت حركة تحرير المرأة بالطبقات الراقية لأنهن كن الوحيدات المحجبات والمعزولات في الحريم، بينما لم تلبس الفلاحة الحجاب قط ولم تكن في عزلة أبدا، بل قضت حياتها تعمل جنبا إلى جنب مع زوجها، أما المرأة الحضرية من الطبقة غير العاملة والتي كانت تقلد شقيقاتها الاكثر ثراء، فقد كن محجبات ويعشن في عزلة وعندما خرجت الرائدات الاجتماعيات من عزلتهن حذت حذوهن بقية نساء المجتمع بعد زمن من التقاعس ميز الطبقة المتوسطة التي تمسكت بالاحترام والوقار حتى أصبح التغير أمرا جديرا بالاحترام. وجدير بالذكر أنه كان على المرأة أن تواجه اضطهاد بنات جنسها فضلا عن مواجهتها اضطهاد الرجل، ولذلك ربما استلزم تحريرها فترة من التمهيد أطول لولم تكشف ثورة سنة ١٩١٩ عن الحاجة الى قدراتها، وسنحت لها الفرصة لاختبار نفسها في مجال العمل، وبذا برهنت للجميع على أنها قادرة على أن تعمل. ويجب أن

يتذكر المرء أيضا أن تحرير المرأة كان محصورا فى المجال الاجتماعى ولم يمنحها الحق فى التصويت أو حتى الحق فى التساوى فى الأجر وفى العمل، ربما لأن ذلك كان سابقا لأوانه، لأن المرأة لم تكن لتؤدى نفس العمل الذى يؤديه الرجل، والواقع أن المرأة كان عليها أن تكافح لكى تعمل، ولم تمنح المرأة حق التصويت إلا فى سنة ١٩٥٦، فى عهد عبد الناصر.

وطبقا للشريعة الأسلامية، للمرأة حق الملكية، بل حتى النساء المسلمات المخدرات فى الحريم كن يدرن أملاكهن و يعقدن صفقات بيع، كما يروى «الجبرتى» ذلك بوضوح و بالرغم من أن ميراث المرأة هو شرعا نصف ميراث الرجل، إلا أن نظام المهر قد أنقصه الى حد ما، نظرا لحقيقة أنه لا تظل أمرأة بدون زواج، وتبعا لحقيقة أن الزوج مسئول تماما عن اعالة زوجته بغض النظر عن درجة ثرائها الذاتى، ولذلك لايمكنه أن يمس أو يتصرف فى ما تملك بدون موافقة مسبقة منها، ومازالت ممارسات التميز قائمة بالفعل فى مجالات الطلاق والنفقة وحضانة الأطفال. ولقد بدأت الحركة النسائية بالثورة ضد سوء استخدامات النظام الاجتماعى، مثل «بيت الطاعة» وهو اجراء يجبر الزوجة على العودة إلى بيت الزوجية بقوة الشرطة اذا لزم الأمر، والطلاق التعسفى وزواج الأطفال. وليس هدفى أن نتوغل فى تاريخ الحركة النسائية فى مصر بل أريد أن أوضح فحسب أن بيت الطاعة لم يعد له وجود اليوم، وأن السن الشرعى لزواج الفتاة تحدد بالسادسة عشرة، وأن المرأة تستطيع أن ترفع دعوى طالبة الطلاق بصورة أيسر مما كان عليه الأمر فى الماضى، وأنه يمكنها أن تستأنف ضد سوء استخدام النظام الاجتماعى.

والتباين فى نسبة الأمية بين الرجال والنساء قد أوضح أيضا تغيرا جديرا بالتقدير، ففى الوقت الذى كانت فيه نسبة تعليم المرأة فى سنة ١٩١٣ تشكل

١٠ فى المائة من تعداد المتعلمين، بلغت هذه النسبة فى سنة ١٩٢٤: ١٩ فى المائة أى ١١٤ر١٢٢ فتاة من بين جملة طلاب المدارس البالغ عددهم ٦٠٨ر٦٣٤، وفى سنة ١٩٣٠ ارتفع الرقم إلى ٢٤ فى المائة أى ١٦٥ر٢١٨ فتاة من جملة طلاب المدارس البالغ عددهم ٦٨٢ر٨٩١(٣). وفى العشرينات من هذا القرن، فتحت الجامعة أبوابها للمرأة، ولقيت أولى الطالبات معارضة لامن رئيس الجامعة، أحمد لطفى السيد، الذى كان نصيرا لتعليم المرأة بل من زملائهن فى الدراسة، الذين كان احساسهم بالوقار والأدب يسيؤه أن يشاركوا وينافسوا المرأة فى العمل. ولقد أدت تلك الثغرة بمضى الزمن إلى تقويض الحواجز، وخلال عشرات السنين الماضية، غزت المرأة ذلك الحصن الذى كان يحتكره الرجل، كلية الهندسة، بنتائج تبعث على الرضا. ولم يكن انتصارا سهلا بل نضالا طويلا شاقا للمرأة للبرهنة على نفسها أكاديميا وفى دنيا العمل. كان على المرأة أن تقوض الاستنكار التقليدى الإجتماعى الذى تخفى فى رداء دينى زائف، كما كان عليها أن تقضى على اعتراضات أسرية على كل العادات والتقاليد التى دفعت بالمرأة الى الحريم فى القرون السابقة أما وقد صارت المرأة متعلمة، كان عليها أن تواجه معركة ثانية للحصول على وظيفة. عندئذ، استنكرت حتى العائلات الأكثر تقدما والتى وافقت على تعليم الفتاة، استنكرت محاولتها أن تخرج إلى دنيا العمل. لقد أملت التقاليد على المرأة الفقيرة أن تكون وحدها فى حاجة إلى العمل، أما الثرية فلا حاجة لها للعمل. لقد كان هذا سببا من الأسباب التى دفعت بعدد كبير من النساء للاشتراك فى عمل اجتماعى تطوعى لايحمل بسمة «كسب العيش». وبمضى الزمن، أنهار ذلك الحاجز أيضا، واليوم نرى نساءاً مصريات فى كل ميدان من ميادين النشاط الاجتماعى: من وزيرة إلى عميدة كلية إلى مديرة مستشفى، وهن يشغلن أرقى فئات البيروقراطية الحكومية، حيث يتقاضين أجرا مساويا لأجر الرجل نظير عمل مساو لعمل الرجل ويرتقين ترقيات مساوية للرجل، ومع

ذلك مازالت ممارسات التميز مستمرة رغم أنها فى صورة أخف بكثير من ذى قبل، مهنيا وتشريعيا، قد خطت بلا شك خطوات واسعة ـ من الحريم الى الوزارة فى مدى خمسين سنة.

على أن هناك مجالا من مجالات الحياة الاجتماعية يحمل طابعا للمرأة المصرية لايخطئه أحد هو الشئون الاجتماعية. وفى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن كان ذلك هو المجال الذى ركزت فيه جهودها، وكانت فيه أكثر نجاحا وتوفيقا. وعندما كان السياسيون المصريون مشغولين بأمور الاستقلال، اضطلعت نساؤهم بميدان الشئون الاجتماعية. ولقد أقامت مؤسسات مثل «المرأة الجديدة» و «مبرة محمد على» و «تحسين الصحة»، شبكة من العيادات والمستشفيات والمدارس وملاجىء للأيتام فى أنحاء البلاد. لقد كن رائدات فى كل مظهر من مظاهر الشئون الاجتماعية التى لها وجود اليوم بمصر، من دور رعاية الكهولة ومعاهد بريل(٤) لتعليم المكفوفين إلى مراكز التأهيل للمصابين فى الحروب، وكانت تمول كافة نشاطاتهم تمويلا خاصا عن طريق منح ومن خلال عملهن التطوعى. وإذا ماتفشى وباء فى البلاد، مثل وباء الملاريا الوبيل الذى تفشى فى سنة ١٩٤٤، كانت عضوات المؤسسات النسائية أول من يتطوعن لتقديم خدماتهن. ومن خلال اطارهن التنظيمى بعثن الحركة فى الوحدات الصحية، فأقمن عيادات تطعيم متنقلة (إذا مالزم الأمر) وطفن بالبلاد يمرضن المرضى ويجمعن أموالا للمحتاجين، بتعاون ورعاية وزارتى الصحة والشئون الاجتماعية اللتين لم تكن لديها الاعتمادات ولا الموظفون اللازمون للقيام بمثل هذه الطوارىء على أكمل وجه، واللتين كانتا فى حاجة إلى كل المساعدة التى كان فى الامكان الحصول عليها. لقد كن هؤلاء النسوة المتميزات قادرات على أن يدبرن جمع أموال ضخمة بما كن يفرضنه من ضرائب على أصدقائهن ومعارفهن، وبعدم قبولهن رفضا لمطالبهن على الإطلاق. لقد

تأسست عياداتهن فى القرى لأنهن يمثلن طبقة ملاك الأراضى، وكن على معرفة بجهاز السلطة المحلية. وقد يُخرجن مالك الأرض المحلى ليمنحهن قطعة أرض يقمن عليها مستوصفا، وهن يستعن بالعمدة فى حث الناس على زيارة المستوصف ودفع أقل رسم، وفى خلال بضع سنوات تنفق العيادة على نفسها بنفسها. لقد أمدت القدرات الادارية والتنفيذية لهؤلاء النسوة بنتائج جديرة بالاعتبار، وكانت واحدة من أبرز النساء بينهن السيدة هدية بركات. واعترافا من الدولة بجميلها انعم عليها بأسمى وسام فى البلاد، وذلك قبل وفاتها فى سنة ١٩٦٩ ببضعة أيام، لما شيدته من عيادة ومستوصف فى كل مدينة كبرى تقريبا فى مصر.

على أن الصورة لم تكن بطبيعة الحال كلها وردية، اذ مقابل كل سيدة على شاكلة السيدة هدية بركات تكن هناك ثلاث إلى عشر سيدات مجهولات أقل اهتماما بالمشاكل الاجتماعية، بيد أن مصر لا تختلف فى هذا المضمار عن أى بلد آخر. وغالبية النساء فى مصر مازلن فى وضع ثانوى، تماما كما هو وضعهن فى أرجاء العالم، ولكن لولا باعث الحماس الوطنى فلربما استغرق تقدمهن، بكل تأكيد، زمنا أطول ليصلن إلى مستواهن الراهن.

وكانت النتيجة الايجابية الثانية للحركة الوطنية وللتجربة الليبرالية: تعليم عام أفضل. لقد اتهم المصريون الانجليز بقصرهم التعليم على تخريج كتبة حكوميين وتثبيط همة المثقفين، ولذلك كان ينظر إلى التعليم على أنه دواء لكل داء(*)، ولايزال التدفق على التعليم مستمرا دون توقف حتى اليوم.

وفى القرن التاسع عشر أدخل محمد على ومن خلفه من بعده، تعليما ذا طبيعة علمانية، ولكن حتى هذا القرن، كان التعليم الأولى يجرى فى الكتّاب، حيث

كان الفقيه يتولى تعليم المبادئ الثلاثة : القراءة والكتابة والدين وربما مبادىء الحساب، وكانت الذاكرة والقرآن الكريم وعصا المعلم، المقومات الرئيسية للتعليم والتدريس. وتخرج من المدارس الابتدائية والثانوية القليلة التى كانت موجودة، تخرج موظفون حكوميون، فى حين أن الأعداد المتزايدة من المدارس الأجنبية، وكثير منها مدارس طائفية، كانت تتولى تعليم أبناء الأقليات وعدد محدود من أبناء المصريين من العائلات الراقية ممن يستطيعون أن يدفعوا مصاريفها. وكانت ميزانية التعليم فى عهد كرومر حوالى واحد فى المائة لأنه كان من رأيه أنه «لو أراد المصريون أن يتعلموا فلابد لهم من أن يدفعوا مقابله أو يستغنون عنه و يعتمدون على الموهبة البريطانية(٦)». وفى سنة ١٩١٠، بلغت نفقات التعليم ٥١٥٫٠٦٣ جنيه من جملة ميزانية الدولة البالغة ١٥٫١٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى أعنى ٣٫٤ فى المائة، وفى سنة ٢٠- ١٩٢١ ارتفعت نفقات التعليم ارتفاعا طفيفا إلى ١٫٥٨٤٫١٦١ جنيه فى الوقت الذى ارتفعت فى الميزانية الى ٤٠٫٢٧١٫٠٠٠ جنيه مصرى، أعنى أن نسبة ماخص التعليم كان ٣٫٩٣ فى المائة، وفى سنة ٣٠- ١٩٣١ صارت الميزانية ٤٤٫٩١٥٫٩٩٩ جنيه بينما بلغت جملة نفقات التعليم ٨٩٤٫٦١٤ جنيه، أعنى ١٠٫٩٠(٧)، وفى سنة ١٩٢٥ صدر قانون جَعَل التعليم الأولى اجباريا. فى محاولة لمحو الأمية التى اعتبرها الحكام بمثابة عائق فى سبيل قيام حكومة نيابية حقة وكان القصد محمودا، ولكن التعليم الاجبارى كان يعنى بناء مدارس على نطاق واسع، والتوسع فى تدريب المعلمين وامكان فتح اعتمادات حكومية، وطالما أن الاعتمادات غير متاحة فلا يمكن للبرنامج أن ينفذ على الوجه السليم، وصار التعليم الابتدائى اجباريا فقط فى المناطق التى كانت بها مدارس والمعلمون فيها متوفرون. ومع ذلك، فقد بدأ مستوى الأمية فى الانخفاض، و بالرغم من أن الأمية لم تستأصل حتى اليوم، إلا أنه قُدّر فى سنة ١٩٦٠ أن نسبة الأطفال فى سن الدراسة المسجلين فى المدارس الابتدائية تصل إلى ٧٠ فى المائة.

وبينا كان التعليم الابتدائى يستهدف استئصال شأفة الأمية، فلقد كان التعليم الثانوى يعتبر خطوة نحو وظيفة أو مهنة، إما من خلال الجامعة أو المعاهد العليا، أعنى أنه كان جواز مرور للوظائف أو لو لما كان وقتذاك أكثر هيبة اجتماعية، تقلد وظيفة فى الحكومة، ولذلك كانت المدارس الثانوية والمعاهد العليا وسيلة إلى وظيفة أفضل، وكان الطلاب المنتظمون فى مثل تلك المعاهد يكتسبون وصفا اجتماعيا اذ سيصبحون «أفندية» فى المستقبل، ولذلك صار الطلاب يمثلون الصفوة(٨) فى البلاد، وفاقت أهميتهم فى الحياة الاجتماعية والسياسية قدرهم الفعلى. وكان استخدام الطلاب فى القلاقل السياسية أولا ضد البريطانيين ثم ضد الملك والمعارضة سببا فى أن أطلق على سنتى ١٩٣٥و١٩٣٦ «سنوات الشباب»، بيد أن هذه السنوات كانت سنوات خيبة أمل الشباب فى السياسيين، من ناحية نتيجة للوضع السياسى، ومن ناحية أخرى نتيجة لمستقبلهم الوظيفى الخاص بهم والذى بدا لهم أنه فى خطر، لأن عدد الطلاب كان قد زاد، بينا قدرة البلاد على امتصاصهم فى الوظائف لم ترد. ولقد شهدت سنة ١٩٣٧ صورة مؤسفة للبطالة بين المثقفين فى بلد فيه غالبية السكان مازالوا أميين، اذ فى تلك السنة بلغ عدد من لم يعينوا فى وظائف، من حاملى شهادة البكالوريا ٧,٥٠٠ خريج ومن خريجى الجامعة والمدارس العليا ٣,٥٠٠ خريج، وكان اجمالى عدد الطلاب الذين تخرجوا من المعاهد العليا خلال فترة السنوات الخمس السابقة، على الوجه التالى(٩):

السنة	عدد خريجى المعاهد العليا	
١٩٢٨- ٢٦	١,٠٦١	
١٩٢٩- ٣٠	١,٦٤٠	بزيادة ٥٤ في المائة
١٩٣٠- ٣١	١,٢٦٩	بنقص ٨ فى المائة
١٩٣١- ٣٢	١,٥٤٤	بزيادة ١٢ فى المائة
١٩٣٢- ٣٣	٢,٠١٧	بزيادة ٣٠ فى المائة

وكان المعدل العام للزيادة هو ٢١ فى المائة، ولم يكن فى استطاعة الحكومة أن تتواءم مع مثل هذه الزيادة السريعة، وكانت على غير استعداد لذلك بوجه عام. وفى سنة ١٩٢٨، صدر قرار اضطرت الشركات الأجنبية بموجبه إلى تعيين ٢٥ فى المائة من موظفيها من خريجى الجامعة المصرية، ولكن لم يكن ذلك إلا مجرد قطرة فى دلو، ولم تعد الشهادة بكافية لأن تضمن لحاملها وظيفة مالم تكن مصحوبة «بواسطة»، وبناء على ذلك كانت الوظيفة يفوز بها من لهم نفوذ وصلات عمن لايملكون إلا موهبتهم فحسب. وفضلت الشركات الأجنبية أن تعين خريجى المدارس الأجنبية اذ كانوا أفضل معرفة باللغات الغربية عن خريجى المعاهد المصرية. ولما كانت المدارس الأجنبية تتعامل مع الأقليات، فلقد أضافت بعملها هذا إلى مرارة المصريين من الشركات الأجنبية والمدارس الأجنبية والأقليات، ودفعت بهم إلى الاتجاه إلى تلك الجماعات التى كانت تحث على أن يتولى المصريون الاقتصاد فى البلاد، كما كانت تحث على تأميم الشركات الأجنبية.

ولم يمض وقت طويل حتى صار التعليم الثانوى اجباريا، ثم بعد ذلك فى الخمسينات من هذا القرن أصدر الدكتور طه حسين، الذى كان وزيرا للمعارف، قرارا بمجانية التعليم الجامعى. وكانت نتيجة ذلك أن صار كل فصل من فصول الدراسة فى مصر مكتظا بالتلاميذ واستنفدت التيسيرات إلى أقصى حد، وانخفضت بالضرورة مستويات التعليم، ولازالت المشكلة قائمة، بل وفى أسوأ صورة منذ أن صار عدد الجامعات ثلاثة أضعافها. وكان فى اعتقاد بعض البيروقراطيين أن هذا الضغط يمكن تخفيفه عن طريق مضاعفة عدد الاداريين نظرا لأن الحكومة قد أخذت على عاتقها إيجاد وظائف للخريجين، ولذلك نجد أن عددا كبيرا من العاملين يقومون بأداء وظيفة كانت توكل قبل ذلك إلى موظف واحد، مما نجم عنه تدهور فى المستويات البيروقراطية وفى زيادة السخط العام.

وليس هناك من شيء أكثر تهديدا لاستقرار مجتمع مامن جمهور متعلم بل ومتعطل ، والأكثر من هذا عندما كانت تلك الزمرة تشجع فى الماضى لا ثارة اضطرابات لأسباب سياسية . وقد لعب السياسيون بالطلاب كما يلعب الساحر، وكان يدهشهم ماكانوا يثيرونه من حماس . لقد كان تعطل العمال ذوى الياقات المنشاه والمثقفين مظهرا آخر لتغير وجه المجتمع المصرى ، وكان بمثابة تمزق آخر فى النسيج الاجتماعى القديم ، وظهرت آراء جديدة ، وقد كتب لبعض هذه الآراء أن تترعرع ، ومهدت لثورة سنة ١٩٥٢ .

ومن بين المشاريع التى يمكن للمرء أن يدرجها تحت عنوان التعليم ، والتى كانت تعد نتيجة ثانوية لمعاهدة التحالف المبرمة فى سنة ١٩٣٦ ، كان التغير الذى طرأ على الأكاديمية العسكرية ، اذ قبل توقيع المعاهدة كانت الأكاديمية مقصورة على أبناء الأثرياء الذين كانوا يشكلون فحسب حرسا للقصر، ومجموعة صغيرة من الضباط لبلد جيشها بالمثل صغير. لقد كان جيش الاحتلال البريطانى هو جيش مصر الحقيق . و بعد توقيع المعاهدة صارت مصر حرة فى بناء جيش خاص بها ، وفتحت الأكاديمية أبوابها ليدخلها أبناء الطبقة المتوسطة و بعض أبناء الطبقة الدنيا ، اذ سُمح لعشرة فى المائة من الطلاب أن يدخلوها بالمجان وكان أشهر ضابط جاء من أفقر بيئة جمال عبد الناصر، الذى كان أبوه ساعى بريد . و بينما كان عدد خريجى الأكاديمية فى سنة ١٩٢٨ هو ٢١ ضابطا فقط ، ارتفع العدد فى سنة ١٩٤٨ إلى ٢٢٩ أى بزيادة تربوعلى ١٠٠٠ فى المائة (١٠) . وكان قوام غالبية فرق ضباط الجيش أو الشرطة الجدد من أسر متوسطة الدخل من قاطنى المدن والريف ؛ وشكلت الطبقة المتوسطة النامية طبقة الموظفين والبيروقراطيين والمفكرين . و بالرغم من أنه كانت العادة فى ذلك الوقت ألا يعد ضباط الجيش أو الشرطة من بين المثقفين (ومن المؤكد أنه لم تجر العادة اليوم على أن تعتبرهم أرقى البلدان تطورا ، من بين

المثقفين)، فلقد صار أكثر وضوحا أن لابد من اعتبارهم اليوم ضمن تلك المجموعة الاجتماعية فى البلدان النامية، رغم أن مشاركتهم فى تطوير بلادهم لازال يثير مرارة بين العلماء. وسواء أخذنا فى اعتبارنا أم لم نأخذ، أن بعضا منهم، على الأقل، يعدون من بين المثقفين، فهم ينتمون جميعا بكل تأكيد إلى الطبقة المتعلمة. ومن الناحية الاجتماعية كان ضباط الجيش والشرطة هم الطبقة المتوسطة العتيدة، وكان تأييدهم لنظام الحكم، وخاصة لحكم الملك فاروق، هو السبب الأساسى لاستمراره، ولم ينهار النظام حتى سحب الجيش تأييده للملك.

وكانت النتيجة الايجابية الثالثة للحركة الوطنية هى التصنيع، الذى وجد ما يدفعه: فى انشاء طلعت حرب وشركاته لبنك مصر وفروعه. وكان للتعديلات التى أدخلت على التعريفة الجمركية فى سنة ١٩٣٠ ماأعطته دفعة، وكان لحلول الحرب العالمية الثانية وماخلقته من متطلبات مازاد من معدله، بالرغم من أن أعظم دفعة صناعية فى مصر جاءت فى الخمسينات. ومن الناحية النظرية، كانت نتائج التصنيع هى ظهور برچوازية حضرية وخلق طبقة عاملة جديدة، وهددت كلتاهما فى الوقت المناسب سيادة أعيان ملاك الأراضى وأحلت محلها شكلا من أشكال الحكومات النيابية، أما من الناحية التطبيقية فكثيرا ما اختلف الحال.

والواقع أن الصناعات الناشئة الجديدة فى مصر أظهرت برجوازية صغيرة وطنية، وإن كان لايزال التصنيع تتحكم فيه برچوازية ذات تمويل أكبر، مؤلفة من أجانب (من بينهم يونان وإيطاليون) وأفراد من الأقليات (خاصة اليهود) الذين كانوا يهيمنون على الحياة الاقتصادية حتى ثورة ١٩٥٢ وماأعقبها من تأميم- مصحوب بتمصير للاقتصاد. وكثير ممن كانوا مسجلين كأجانب كانوا أفراد جاليات سورية لبنانية ويهودية، أقاموا زمنا طويلا فى مصر، ممن

فضلوا أن يستفيدوا من الامتيازات الممنوحة للأجانب بمقتضى الامتيازات الأجنبية؛ وبعض من سجلوا كمصريين كانوا من جنسيات أخرى من بينهم يونانيون وإيطاليون وأرمن صاروا رعايا يتمتعون بحقوق الجنسية المصرية. على أن البرجوازية الوطنية الجديدة، التي كانت غالبيتها في الماضي تضم البيروقراطيين والعلماء (بالرغم من أنه قبل عهد محمد علي كانت هناك طبقة منتعشة من التجار والحرفيين الوطنيين، طبقة شبه برجوازية[11] أو طبقة متوسطة بين الفقراء والمماليك) والتي تضم اليوم رجال الأعمال و«رجال الصناعة»، كانت لا تزال صغيرة بالدرجة التي تشعرها بأنها غير آمنة بالقياس «للعمالقة» الأجانب، وبدلا من منافسة طبقة ملاك الأراضي اتحدوا معهم، وهو نمط شائع جدا. ومقابل ذلك استثمر ملاك الأراضي أموالهم في الصناعة حتى أن كثيرا من «رجال الصناعة» الجدد كانوا من الأعيان ملاك الأراضي الزراعية، ولنضرب مثلا لذلك، أن شركاء طلعت حرب كانوا فؤاد سلطان ومحمد شعراوي وأحمد مدحت يكن، وكلهم من كبار ملاك الأراضي وجاء رأس مال الصناعة الوطنية المصرية من كبار ملاك الأراضي وكان تمويلها الأساسي من مكاسب القطن بالرغم من أنها كانت تتولى إدارتها وتنظيمها الطبقة الجديدة طبقة رجال الأعمال الحرفيين والاداريين.

ومالبثان بدأ تشكيل ترابط بين ملاك الأراضي ورجال الصناعة حتى صارت القاعدة أن أصبح ملاك الأراضي/ رجال صناعة، وملاك الأراضي/ تجارا، فأحمد عبود الذي بدأ حياته مهندسا شابا وقامر بمواهبه المشاريعية في خلق امبراطورية من أكبر الامبراطوريات الصناعية في البلاد، صار مالكا لـ ٥٠٠٠ر٥ فدان في أرمنت كانت تمد مصنع السكر بقصب السكر؛ وعلي أمين يحيى، الذي كان يمتلك أكبر دار مصرية لتصدير القطن كان هو أيضا مالكا من ملاك الأراضي، كما كان حال أفراد من عائلات مثل عائلات البدراوي وسراج

الدين وسلطان، وشعراوى والشواربى وغيرهم. كل هذه العائلات استثمرت أموالها فى الصناعة والتجارة والعقارات ونوعت ملكياتها. لقد كان ذلك يعنى العودة إلى النمط الذى كان سائدا بين الأثرياء فى العصر المملوكى، فضلا عن أنه يعنى اتجاها رأسماليا واضحا، وكانت الروابط بين النشاط السياسى والمشاريع الاقتصادية وملاك الأراضى ايجابية وقوية، وتفسر لماذا لم تكن هناك منافسة لنفوذ ملاك الأراضى من جانب أعيان رجال الصناعة الجدد لأنهم كانوا إلى حد كبير فئة واحة ونفس الفئة أو راغبة فى أن تكون كذلك. وعدد ضئيل نسبيا من البرجوازية الجديدة لم يكونوا ملاكا للأراضى بل ساهموا بنصيبهم مع الباقين. من تلك الفترة، نلاحظ اتجاها ثابتا فى نمط التعليم بين أبناء الأثرياء: فبينما كانوا يتجهون فى الماضى الى دراسة القانون والآداب، باعتبارها مفتاحا للخدمة فى الحكومة، صاروا يتقاطرون اليوم على دراسة الهندسة والطب والتجارة، أعنى أنهم اتجهوا إلى المهن، على اعتبارها بديلا للخدمة فى الحكومة التى صارت أكثر وأكثر تكدسا، ولذا صار الجيل الأصغر جيلا مهنيا. وبأستثناءات طفيفة، لم يمكث بجانب الأرض من أبناء الأغنياء سوى المتقطعين عن الدراسة منهم فهؤلاء أصبحوا ملاكا منقطعين للأرض دون أن يمارسوا عملا آخر. ولقد تكثف هذا الاتجاه خلال سنوات الحرب، وفى الأربعينات والخمسينات شمخت أمهات الفتيات اللاتى فى سن الزواج، شمخن بأنوفهن على ملاك الأراضى الأثرياء الذين لاعمل لهم سوى أراضيهم، وحتى لو كانت الأرض هى المصدر الرئيسى لدخلهم، كانت الأمهات يفضلن عليهم المتقدمين للزواج من بناتهن ممن لهم مهنة أيضا، لأن المهن صارت أكثر احتراما وتقديرا.

على أن طبقة ملاك الأراضى والطبقة البرجوازية الجديدة انصهرتا بصورة أكمل مع سنوات الحرب. وقد أدت الحرب إلى التضخم المالى وإلى ارتباك

التموين الغذائى ، حتى قامت ثورات بسبب المجاعة فى سنة ١٩٤٢ ، كما قامت صراعات عمالية واضرابات مطالبة برفع الأجور.. و يعزى إلى النحاس عندما كان رئيسا للوزراء أنه قال فى زمن اخر مضى إن الاضرابات مسموح بها فقط لأسباب سياسية (١٢)، وقُمِع العمال بشدة باللجوء إلى العنف وبالسجن، ولم يخطر ببال النحاس ولاجماعته أن البطالة سبب من الأسباب السياسية الأولى لاثارة الاضطرابات فى البلاد. على أن هذه المشاكل الاجتماعية الاقتصادية أثارت مخاوف طبقة أثرياء الحرب من بين البرجواز بين حديثى الثراء الذين رأوا من فورهم أن مصالحهم مهددة ومكاسبهم قد انخفضت من جراء سخط الطبقات العاملة المتزايد، ولذلك لجأوا إلى أعظم درجات التعاون مع الأعيان ذوى الأملاك الزراعية واتبعوا سياسة الخضوع للحكومة بدلا من معارضتها ، ومرة أخرى لم يكن نمطا سياسيا غير مألوف . لقد أجبرت الحكومة ، بالفعل ، أصحاب الأعمال على زيادة أجور العمال ، ولكنهم لاحظوا أيضا أن العمال ظلوا سلبيين .

ولقد هزت سنوات الحرب ووباء الملاريا الذى اجتاح البلاد فى سنة ١٩٤٤ ، هزت جانبا من الوعى الاجتماعى فى الحكام . ولقد انمحت قرى بأكملها فى الصعيد على أثر الاصابات الجديدة للملاريا التى أنهكت الفلاحين الذين كانوا يعانون من سوء التغذية وجعلتهم عرضة للاصابة بالالتهاب الرئوى الذى أودى بهم . وساعد التفاؤل بفلسفة مابعد الحرب ، وبميثاق الأطلنطى ومثله العليا ، ساعدت جميعها على ظهور أفكار عن العدالة الاجتماعية فى الأربعينات من هذا القرن . اننا نلاحظ هنا بداية الوعى بالحاجة إلى إصلاح زراعى ، وبداية الوعى بما فيه الفلاح من ورطة وبالهوة بين الغنى والفقير، وبينما لم يكن لمشروع الاصلاح الزراعى وقع فى برلمان يتحكم فيه ملاك الأراضى ، إذ به يلقى أكبر نجاح فى السنوات العشر التالية ، وصارت الحاجه

إلى الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية واضحة لأى فرد إلا لناقصي الوعي. وادراك الحاجة إلى شيء لايعني بالضرورة عمل شيء ما ازاءه، بل لايعدو أن يكون خطوة في الاتجاه السليم مهدت لأحداث الخمسينات والستينات.

وجدير بالملاحظة أنه في الاحصاء السنوى العام لسنتى ٣٢- ١٩٣٣ وردت الصناعة في جدول، صفحة ٣٩ ضمن قائمة الحِرَف، بينما أفرد الاحصاء فصلا اتخذ له عنوان «الزراعة» وفصلا آخر اتخذ له عنوان «القطن» موضحا بذلك أهمية هاتين الحرفتين. وفي الاحصاء السنوى العام لسنوات ٤٩-١٩٥١ ورد فصل عن «النقابات والتعاونيات» وآخر عن «الصناعة» وفي سنة ١٩٣٢، سجل أن عدد الرجال والنساء العاملين في مجال الصناعة ٥٥٥ر٩٦٩ من بين مجموع السكان البالغ عددهم وقتذاك ٨٦٤ر١٧٧ر١٤، فإذا أضفنا إلى عدد العاملين في مجال الصناعة أعداد من كانوا يعملون في الخدمات والتجارة والنقل، لارتفع عدد العمال إلى ١٧٠ر٤٠١ر١ (١٣)، أى مايوازى ١٠ في المائة من تعداد السكان. وكان لابد من تغيير هذه الصورة في عشرات السنين التالية، وان كان ذلك لايدخل في مجال بحثنا هذا، ولايستوجب من المرء إلا أن يشير إلى العدد الضخم من الكتب التى ألفت عن الاقتصاد المصرى، لمن يريد مزيدا من التنور، أما مايدخل في مجال بحثنا فهو أنه خلال هذه السنوات العشرين كانت هناك حركة عمالية في دور التكوين، وظهر إلى حيز الوجود نوع من قانون العمل. .

لقد اتخذ جين وسيمون لاكوتير(١٤)، في كتابهما «مصر» في حركة(١٥)، عنوانا لفصل من فصول الكتاب هو «الحروب مولدة الثورات (١٦)، لأنه بينما الحرب العالمية الأولى ولدت ثورة ١٩١٩، ولدت الحرب

العالمية الثانية وحرب فلسطين سنة ١٩٤٨، ولدتا ثورة ١٩٥٢ ولقد جلبت الحرب العالمية الأولى أضرارا اقتصادية عنيفة على مصر، وكان هذا سببا من الأسباب التى من أجلها انضم العمال والفلاحون إلى حركة الوفد كتعبير عن السخط العام الذى صار متركزا فى النشاط الوطنى. والحركات الوطنية لا تنبع من مُثل عليا فحسب، بل هى وليدة مفاجع حقيقية. لقد انضم العمال فى القاهرة وفى عواصم المدن الأخرى إلى الاضرابات التى قامت فى اليوم الثانى للثورة، فى ١٠ مارس سنة ١٩١٩. ولقد نجح اضراب عمال الترام فى شل حركة النقل العام، وعندما قبضت السلطات على زعيم العمال الايطالى الجنسية الذى أنشأ «بورصة العمل (١٧)» بدعوى أنه كان بلشفيا، نظم اتحاد أصحاب المطابع الذى كان ينتمى اليه، نظم اضرابا أدى إلى إغلاق صحف البلاد، باستثناء ثلاث صحف استأجرت عمالا لاينتمون إلى الاتحاد. وبالرغم من أن جهود العمال كانت لها فائدتها عند الوفد، وأكدت الطبيعة الكاملة لتأييدهم الشعبى، إلا أن أعدادهم كانت قليلة بالقياس إلى عدد الطلاب والفلاحين، وكان أعضاء الوفد جزعين من العناصر اليسارية بين العمال، التى كانت تحاول تنظيم اتحادات للعمال. لقد كانوا معرضين، بصورة خاصة، للاتهام بالبلشفية وهو الاتهام الذى وجهته التايمز(١٨) اللندنية الصادرة يوم ٢٠ أغسطس ١٩١٩، إلى زعماء العمال. وفى سنة ١٩٢٠، عندما نظم يهودى روسى يدعى «يوسف روزنتال(١٩)» اتحادا للعمال وحزبا اشتراكيا له ميول شيوعية واضحة، اعتقد الناس أن اتحادات العمال تجمعات بلشفية، وفى سنة ١٩٢١، صدر قانون يحظر «تحويل المرتبات» إلى اتحادات التجارة، بموجبه نقضت شرعية المنظمة(٢٠). وقد أدت اضرابات العمال الموسعة طوال سنة ١٩٢٤، أدت بالوفد إلى إيمانه بضرورة تولى أمر اتحادات العمال. وعندما أُطلق سراح عبد الرحمن فهمى، الذى أقام التنظيم السرى للوفد، شرع فى انشاء تنظيم عمالى وفدى، أعيد تسميته فيما بعد باسم «الاتحاد

العام لنقابات عمال القطر المصرى»(٢١)، وادعى محمد أنيس أن المجموعة كانت تضم ١٢٠ اتحاداً يضم ١٥٫٠٠٠ عامل، وهو رقم ضخم بالنسبة لذلك الوقت.

ولقد تضمن برنامج الاتحاد تحقيق مطلبين: قانون العمل واقامة علاقات أفضل بين العامل وصاحب العمل. وفى السنة التالية تشاجر عبد الرحمن فهمى مع سعد زغلول، واستقال فهمى من الاتحاد فحل محله محجوب ثابت الذى كان على دراية بتنظيمات العمال. ولم يكن فى الامكان عمل إلا القليل فى السنوات التى أعقبت ذلك والتى شملت عهد زيور واجراءاته القمعية، وفشل محاولات الوفد لخلق جبهة عمال متحدة. وحاول الأحرار الدستوريون أن يستميلوا منظمات العمل و يكسبوا بعض الاتحادات الى جانبهم بدعوى أنهم كانوا أول حزب يؤدى شيئا مؤكدا للعمال، ولكن معظم الاتحادات كانت حذرة من اتحاد كان واضحا جدا أنه يمثل أصحاب أعمال، ولذلك كان الصراع داخل الحزب منعكسا فى اتحادات العمل التى كانت تحرضها الأحزاب السياسية ضد بعضها البعض، أو كانت الأحزاب تجندها لخدمة القضية الوطنية، وهذا كله يمكن أن يفسر من ناحية إلى إفتقار الاتحادات إلى التضامن. وكان عدد هذه المنظمات العمالية يتزايد ببطء، ولم تأت سنة ١٩٣٠ حتى كان عدد الاتحادات ٥٥ اتحادا، وكان جلة عدد العمال فى المدن وقتذاك أكثر من ١٫٤ مليون، وكان حوالى نصف العمال يقيمون بالقاهرة والاسكندرية، ولهذا وفانه إذا ماحدث اضراب للعمال فى أى من المدينتين كان أكثر فعالية، وهو ماحاول الوفد أن يبرهن عليه بلا جدوى لصدقى، الذى رد على ذلك، كعادته باتخاذ اجراءات وحشية عندما نظم الوفد اضرابات العمال.

صودق على قانون العمل عقب بعثة بتلر(٢٢) فى سنة ١٩٣٢، ولكن

أجيزت فقط أربعة قوانين خلال السنوات التسع التي تلت ذلك: لائحة استخدام الأطفال في الصناعة؛ لوائح الحد الأدنى لساعات العمل للنساء العاملات في مجال الصناعة والتجارة؛ لائحة عمل للرجال العاملين في صناعات معينة تعتبر خطرة أو غير صحيحة؛ التعويض عن الحوادث أثناء العمل (٢٣). واستمرت ظروف العمل سيئة، إذ أن أصحاب الأعمال لم يكترثوا بالقوانين وكانوا يتطلعون إلى العمال كمالو أنهم لاأهمية لهم وأنه يمكن إحلالهم بغيرهم في مجتمع يتزايد سكانه بسرعة. واندلعت موجة من الاضرابات في سنة ١٩٣٦، ولعلها كانت متأثرة بثورات العمال في فرنسا بعد أن وصلت للحكم الجبهة الشعبية (٢٤) في شهر مايو، ولكن المسئولين قمعوها بعنف.

وأعطت الحرب العالمية الثانية دفعة للصناعة ولقانون العمل، خاصة عندما استمرت اضرابات العمال. وفي سنة ١٩٤٢، صدرت لائحة اتحاد التجارة التي اعترفت باتحادات العمال الصناعيين، ولكنها حظرت من انشاء مثل هذه الاتحادات بين العمال الزراعيين. وفي سنة ١٩٤٨، وضعت لائحة العمل اطار للتحكيم الالزامي وتدخل الحكومة في منازعات العمل؛ وكان أهم قرار للعمال هو لائحة العقد الفردي للتوظف، الذي أجيز في سنة ١٩٤٤ والذي خطط العلاقة بين صاحب العمل والعامل وشروط التوظف وطريقة دفع الأجور، ومسئولية صاحب العمل عن صحة العامل وسلامته، والشروط التي تحكم الاستغناء عنه. وكان هذا أول مثل للتشريع الذي يحدد سلطة صاحب العمل. ومنذ ذلك الوقت صار قانون العمل يغطي المزيد من الشروط ويحمي العامل بصورة أكثر فعالية، ولكن اتحادات التجارة، بالرغم من نفوذها المتزايد كانت تهيمن عليها الحكومة التي صارت أكبر صاحب عمل بعد سنة ١٩٥٢، ولذلك حل محل الصفقات الجماعية تشريع حكومي. وهو لايعد اجراءاً غير طبيعي في الدول النامية، ولذلك كشفت ظروف العمال في المدن عن تحسن

واضح ، وظهرت طبقة عمالية معترف بها ، على وعى بحقوقها رغم مايكتنف التزاماتها من غموض نوعا ما ، وتعضدها اتحادات التجارة التى يمكنها أن تمارس ، ضغطا على الحكومة ، وهى بالفعل تمارسه .

لم يكن لأى مشروع من المشاريع الصناعية فى مصر أن يبقى مالم يكن هناك قانون يفرض تعريفه جمركية عالية ومالم تُفرض قيود على الواردات ، وكان كلاهما نتيجة مباشرة لتغير الظروف السياسية فى مصر ؛ ولذلك يسجل احصاء سنة ١٩٣٧ أن عدد المؤسسات الصناعية التى انشئت مابين سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٧ بلغت ٥٤٫٩٨٩ مؤسسة ، بينما أنشئت ١٧٫٠١١ مؤسسة بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٢٧ ، وانشئت ٩٫٨٦٢ مؤسسة قبل سنة ١٩١٨ ، و١٠٫١٥٩ مؤسسة لايعرف تاريخ انشائها(٢٥). وإذا كانت مشاكل التصنيع لا تدخل فى نطاق هذا البحث الذى يترك مصر على مشارف الحقبة الصناعية ، فأنه يجب ألا يعزب عن بال المرء أن عدم الاستقرار الذى حل فى الثلاثينات كان بالتالى نتيجة ثانوية للتغير من مجتمع زراعى الى مجتمع كان فى مرحلة تصنيع . والتصنيع قوة تخريب تعمل على تخريب الأنماط التقليدية والعلاقات الأسرية وتولد ثورة بين الجماهير حتى تظهر أساليب جديدة للحياة وتستفيد وقتا حتى تستقر؛ و يوَلد التصنيع عدم استقرار اجتماعى ، و يلهب الآمال و يثير اعتراضات بين العمال فى المراحل الأولى والمراحل الانتقالية(٢٦) ؛ والجماهير فى قلقها فى مهامها الجديدة ، عرضة لتضليل مثيرى الاضطرابات والزعماء الشعبين لهم ، وهو مايصف ببراعة الجانب الأكبر من دعوة تنظيمات مثل «الاخوان» و «مصر الفتاة» التى تغذت على سخط شعبى والثورة ضرورية للتطور الاجتماعى فى بلد من البلدان ، وهى تُفَضّل عن الجمود ، وإذا ماحان الوقت فتستطيع الجماهير، وهو مايرجوه المرء ، أن تعرف حقيقة الزعيم الشعبى مثير القلاقل .

ولقد كان العائق الأساسي لقيام حكومة نيابية في مصر هو التوزيع غير المتكافىء للثروة الذى جعل الكثيرين تحت رحمة الأقلية. ولقد أظهرت دراسة عن الدخل القومى أجريت فى الأربعينات أنه بينما كان الدخل السنوى للعامل الزراعى ٣٠ جنيها، كان دخل العامل الصناعى ٧٥ جنيها ودخل الوزير ٢٠٠٠ جنيه، ورئيس مجلس ادارة بنك ما ٥٠٠٠ جنيه، وقُدِّرت قيمة رأس المال الوطنى ب ١٢٠٠ مليون جنيه موزعة على الوجه التالى: (بملايين الجنيهات المصرية) ٦٦٠ من الأراضى؛ ١٧٠ من المبانى السكنية؛ ١٣٠ من الصناعة والتجارة؛ ١٤٠ من أملاك الدولة؛ ١٠٠ من الأسهم المصرية المملوكة بالخارج ومن الممتلكات التى يملكها الأجانب فى مصر(٢٧). ومايقرب من نصف الاراضى كان يملكها ٢١٠٠٠ شخص (انظر الجدول رقم٣)، وكان مايقرب من ١٠٠٠ شخص يملكون جملة من ودائع البنوك، ١٨٠٠٠ شخص يمتلكون ٥٨ فى المائة من اجمالى قيمة مبان عليها ضرائب. وباختصار، كان حوالى ١٠٠٠٠ شخص يمتلكون الجزء الأكبر من رأس المال الوطنى، كما أن تلك الفئة القليلة الثرية الأوليجاركية كانت تهيمن أيضا على الحياة السياسية فى البلاد، وكانت الحكومة ممثلة لمصالحهم ولم تكن لتمثل مصالح بقية أفراد الشعب الذين كانت تتحكم فيهم هذه الأقلية. واحتكار الأقلية للثروة هو العائق فى قيام حكومة نيابية بغض النظر عما اذا كان البلد صناعيا أو زراعيا، بيد أن حكم الاوليجاركية يمكن أن يعد أيضا خطوة طبيعية تخلصا من الاتوقراطية وفى اتجاه قيام حكومة نيابية. واذا ماحان الوقت، يمكن للديموقراطية أن تكتسح الأوليجاركية.

كان الأجانب من بين من كانوا يتحكمون فى مصائر مصر المالية، اذ كانت نسبة كبيرة منهم حتى العشرينات من هذا القرن، يهيمنون هيمنة كاملة على الاقتصاد المصرى، وحتى الخمسينات كان لهم نصيب الأسد . واذا قارناهم

بالأوليجاركية المصرية نجد أن الأخيرة كانت حديثة وغير آمنة . صحيح أنه كانت هناك بعض عائلات يمكن تعقب ثرائها فى عدة أجيال ماضية مثل عائلة يكن (الذين يمكن تفسير ثرائهم بصلتهم بالأسرة المالكة) وعائلات سلطان والشعراوى، وكان هناك غيرهم ممن جاءوا من أعيان الريف ، كانوا أبناء صغار ملاك الأراضى وأبناء عمد مثل سعد زغلول . وقلة أمثال النقراشى لم يجمعوا ثروة قط ولم يحاولوا فى الواقع أن يفعلوا ذلك قط . ومع ذلك كان هناك غيرهم ممن كونوا ثرواتهم من خلال براعتهم فى مهنهم أمثال المحامين والأطباء أو المهندسين . وباختصار، ينبغى علينا أن نؤكد أن كثيرين من أفراد الطبقة الأوليجاركية لم يجمعوا ثرواتهم إلا مؤخرا ولذلك كانوا شديدى التأثر بالتقلبات الاقتصادية فى أزمنتهم .

لذلك لم تكن العشرينات والثلاثينات عقود تغير سياسى فحسب ، بل كانت أيضا عقود شدة اقتصادية قصوى . كانت هناك ثلاث موجات كساد ميزت هذه السنوات وساهمت بدرجة كبيرة فى الأحاسيس بعدم الأمان وعدم الاستقرار التى اجتاحت الأغنياء كما اجتاحت الفقراء . كانت التقلبات الاقتصادية محصمة لأعيان الريف كما كان شأنها كذلك مع حديثى الثراء الذين توسعوا فى ملكيتهم للأراضى عن طريق ممارسة شراء أراض جديدة بالأجل من خلال قروض مصرفية ورهونات عقارية . لقد كانوا أساسا ، من الناحية الاقتصادية ، فى خطر بالرغم من أنهم كانوا من كبار ملاك الأراضى ، ففتح الله بركات، على سبيل المثال يسرد فى يومياته الكثير الذى يعبر به عن همومه المالية المتزايدة وعن افتقاره الى رأس مال سائل . لهذا السبب كان الأغنياء حديثو الثراء ، يفضلون القانون والنظام اللذين سيحميان مصالحهم ، و يتجهمون من الاضطرابات التى قد تهددهم . وفى الوقت نفسه ، أدى التآخى فى الثراء الى جمع شمل أناس ذوى أهداف سياسية متصارعة وان كانت

متماثلة فى أهدافها الاقتصادية، فكان صدق حليفا وثيقا لرأس المال الصناعى، ومن هنا كانت معارضته للعمال، ولقد رفض ملاك الأراضى الزراعية فى البرلمان تبنى اجراءات لصالح الفلاحين لأن فى تبنيهم لها إقلالا من مدى مكاسبهم، بينما أيدوا بشدة مشاريع الرى لأنها ستزيد من مكاسبهم. وكلما لاحت أزمة اقتصادية اتجهوا جميعهم تلقائيا الى الحكومة اعتقادا منهم أنها ستسير الأمور لصالحهم. ولقد وجد عدم الأمان وعدم الاستقرار فى طبيعة اقتصادية، وجدا صدى فيما ساد العصر من قلق سياسى. ولم يدم الرخاء طويلا أبدا ليتيح للفلاح بعض الراحة قبل أن يصرعه الكساد مرة أخرى، أو ليتيح لمالك الأرض احساسا بالأمان يسمح له باستثمار أموال طائلة فى مشاريع صناعية جديدة، ومن هنا كان نمو ثرواتهم محدودا.

وكانت رغبة صفوة المصريين فى استقلال سياسى لها صداها فى حاجتهم إلى استقلال اقتصادى: استقلال عن الاعتماد على البنوك الأجنبية فى القروض، عن التجارة الأجنبية فى الانتاج، عن السيطرة الأجنبية على الاقتصاد بأسره لمصالح المصالح الأجنبية التى هددت ملاك الأراضى المصريين بالدمار؛ ولذلك كانت الحكومة بمثابة الحاجز بين طبقة رجال المال من المصريين والعالم الخارجى؛ ولكن حتى لو كان الأثرياء المصريون يريدون الاستقلال الاقتصادى والسياسى، الا أنهم كانوا يدركون أيضا أنهم فى حاجة إلى السوق البريطانية لقطنهم، ومن هنا كان وضعهم المتناقض تجاه بريطانيا، علاقة حب/ كراهية ميزت تلك الفترة وفسرت الى حد ما لماذا كان السياسيون المصريون مستعدين ليتحالفوا هم أنفسهم مع البريطانيين ضد اخوانهم المصريين.إننى لاأحاول أن أقلل من حقيقة أن الأيديولوجيات المتباينة أو وجهات النظر العالمية المتباينة لعبت دورا هاما فى تباعد السياسيين المصريين عن بعضهم البعض، بيد أن العامل الاقتصادى قد لعب بالفعل جانبا فى تحديد

السلوك السياسى والأحلاف السياسية. لقد صار الوفد أكثر اعتدالا مع زيادة الثروة وظهر أعضاؤه بمظهر مماثل للأحرار الدستوريين خلافا لما كانوا عليه من قبل. ولم يكن الترابط الذى وحّد كل الأحزاب ضد صدقى سببه المعارضة السياسية فحسب بل كان سببه أيضا الكراهية الاقتصادية لما اعتبروه عجزا من جانبه فى السيطرة على الموقف، ومما أثارهم بصورة خاصة أن صدقى كانت له اهتمام صناعية واقتصادية أكثر من الاهتمامات الزراعية التى كانت تمثل اهتمام غالبية السياسيين الذين كانوا يميلون الى الاعتقاد، سواء كانوا على صواب أم كانوا خاطئين، بأن صدقى لاتهمه مصالحهم قلبيا.

لقد أصابت مصر موجات كساد فى سنوات ١٩٢١ و١٩٢٦ و١٩٣١. وجاءت بين الموجات فترات ذروة من الرخاء، كانت كلها مرتبطة بالقطن: فلقد أدت الحرب العالمية الأولى الى زيادة الطلب على القطن أثناء الحرب لأغراض عسكرية، ولذلك كان هناك رواج فيه فارتفعت أسعار القطن من معدل سعره الذى بلغ ١٩٫٢٨ دولار فى سنة ١٥ - ١٩١٦ الى معدل ٣٨٫٥٢ دولار فى ١٨ - ١٩١٩، وارتفع سعر الأراضى ارتفاعا باهظا كما ارتفعت أسعار ايجارات الأراضى الزراعية وتضاعف سعر المواد الغذائية، فلقد ارتفعت أسعار الفول والذرة النيلية، باعتبارهما العنصرين الأساسيين لطعام الفلاح، الى أربعة أمثال سعرهما فى سنة ١٩١٤، وارتفع مؤشر تكاليف المعيشة الى ٢٣٧، بينا كان معدله قبل الحرب يقدر بـ ١٠٠، ولذلك ذهبت مكاسب سنوات الحرب هذه إلى ملاك الأراضى والتجار، بينا كان مجموع السكان يعانون من ارتفاع تكاليف المعيشة ومن نقص الغلال، وكان نتيجة ذلك ضغوط على المجتمع. واذا أخذنا سنة ١٩١٣ كسنة أساس، لأوضح مؤشر الانتاج الزراعى أنه فى الوقت الذى كان فيه الفدان يغل ١٠٠ فى سنة ١٩١٣، ارتفع المؤشر الى ١٦٦ فى سنة ١٩١٨ والى ٢٩٤ فى سنة ١٩١٩ (٢٨).

وفى سنة ١٩٢١ حل كساد وانخفض مؤشر دخل الأراضى الى ١١٩٫١ وانخفض سعر القطن الى ٢٤ دولارا وانخفض بالتالى سعر المواد الغذائية، مما كان رحمة للفقير. أثار ملاك الأراضى ضجة وطالبوا الحكومة باتخاذ اجراء لتفريج الأزمة ولكن الحكومة، خطأ منها فى الاعتقاد بأن حجم محصول القطن كان له تأثير ما على سعره، حددت مايزرع من القطن بثلث مساحة أية ملكية زراعية(٢٩). وكان هذا اجراء فاشلا تماما طالما أنه له صلة بسعر القطن الدولى، لأن السعر الدولى لادخل له بحجم المحصول المصرى؛ وكل مانتج عن هذا الاجراء هو أنه أثار كراهية ملاك الأراضى الذين كان يسعدهم كل السعادة أن يفتكوا بوزير الزراعة ومن الغريب جدا أن هذا الرأى الخاطئ استمر معمولا به فى دوائر الحكومة، وكان يعقب كل موجة كساد فى مصر اجراء حكومى يحدد مقدار مايزرع من القطن وجاءت السنة الكبيسة التالية فى سنة ١٩٢٦ عندما انخفض سعر القطن الى ٢١ دولارا بعد أضخم محصول للقطن فى سنة ١٩٢٥؛ وانخفض مؤشر دخل الأرض الى ١١٤٫٦ أى صار حتى أقل مما كان عليه فى سنة ١٩٢١.

ولقد كانت السنتان التاليتان بعد ذلك رائجتين تماما، الى أن كان الافلاس الذى حل فى سنة ١٩٢٩ بنيويورك وكان له صداه فى العالم: فانخفضت أسعار القطن من ٢٠ دولارا فى سنة ١٩٢٨ الى ١٢ دولارا فى سنة ١٩٣٠ الى ١٠ دولارات فى سنة ١٩٣١، بينما انخفض مؤشر الدخل بالفدان من ١١٠٫٥ فى سنة ١٩٢٩ الى ٨٤ فى سنة ١٩٣٠ والى ٧٢٫٢ فى سنة ١٩٣١ والى ٦٦٫١ فى سنة ١٩٣٢، وصار القطن وريع الأرض أقل مما كان عليه قبل الحرب كان عليه قبل الحرب. وواجه ملاك الأراضى الافلاس، ولم يكن فى استطاعتهم أن يجدوا مشترين لقطنهم ولم يكن فى استطاعتهم أن يسددوا ديونهم أو رهوناتهم. عم البلاد ذعر عام، ومرة أخرى، توقع كل فرد أن تتخذ الحكومة

اجراءات فاشترت الحكومة كميات ضخمة من القطن، ولم يكن ذلك الا مساعدة طفيفة. ولقد قام كل من بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ و بنك التسليف العقارى فى سنة ١٩٣٢، وكلاهما أنشىء فى عهد صدقى، قام باجراء فيه تفريج للأزمة، كما اتخذت الحكومة اجراء بخفض قيمة الايجارات بمقدار الخمس، ولكن مصر استغرقت وقتا طويلا للتخلص من الكساد، حتى أن مؤشر ريع الأرض فى سنة ١٩٣٩. بلغ فقط ١٠٠٫٥ أى بمعدل زيادة قدره ٠٫٥ عما كانت عليه القيمة قبل الحرب.

كما أوضح الدخل السنوى للفرد انخفاضا، اذ بينما كان يقدر ب١٢٫٤ جنيها فى سنة ١٩١٣، كان المعدل هو١٢٫٢ جنيها فى السنوات من ١٩٢١- ٢٨ و٨٫٢٠ جنيها فى السنوات ٣٠- ١٩٣٣، و٩٫٦٦ جنيها للسنوات ٣٥- ١٩٣٩، وانخفض استهلاك الغلال والبقول، بالمثل، من ٣٫٥٨٨٫٠٠٠ طن فى سنوات ١٤- ١٩١٦ ألى ٣٫٩١٥٫٠٠٠ طن فى سنوات ٣٦- ١٩٣٨ رغم زيادة عدد السكان بمقدار ٣مليون نسمة. ومما زاد الأمور سوءا، أن فرضت فى سنة ١٩٣٠ تعريفة خطر على الغلال أوقفت استيرادها، بينما لم تتجه سياسة الحكومة الى زيادة عدد الأفدنة المنزرعة غلالا، بل على العكس من ذلك انخفضت نسبة الأفدنة المنزرعة قمحا من ٢٠٫٤ فى المائة فى سنة ١٩٢٤ الى ١٧٫٥ فى المائة فى سنة ١٩٣٠، والمنزرعة بالذرة النيلية من ٢٠٫٢ فى المائة الى ٢٠٫١ فى المائة فى الفترة الزمنية نفسها؛ ولذلك كان أفراد الطبقات العاملة فى المدن يدفعون اعانة سنوية تصل الى حوالى ٥ مليون جنيه للأهالى المشتغلين بالزراعة (٣٠). ولذلك لم تكن هناك غرابة أن كانت الثلاثينات سنوات قلق وعنف وآن حدثت ثورات مجاعة فى سنة ١٩٤٢ ولم يكن الخلل السياسى والاقتصادى للبلاد إلا وجهين لنفس المشكلة. وسواء كان العنف متأثرا بالضائقة الاقتصادية أو بالأحداث السياسية، فهى مسألة فيها نظر.

ومما جعل الأمور تزداد سوءا فى مصر، سرعة تزايد السكان. ولقد كان أول من دق ناقوس الخطر فى سنة ١٩٣٦ مؤلفا أمريكيا يدعى وندل كليلاند (٣١)، فى كتابه «مشكلة السكان فى مصر (٣٢)»، ومع ذلك لم يعر أحد هذا الانذار أية جدية، بل لقد سُرَّ كثيرون من زيادة السكان مرة أخرى من أجل القطن، الذى يتطلب عددا ضخما من السكان للتوافر على خدمته، بينما قلة من الناس هم الذين أقلقهم أن زيادة السكان لم تقابلها زيادة فى الرقعة الزراعية وزيادة فى صناعات منشأة. لقد أدت زيادة السكان الى ظهور تقسيمات ضئيلة فى الملكية الزراعية، إذ بينما كان فى سنة ١٩٢٠، ٩٠ فى المائة من الأهالى من يملكون ٥ أفدنة أو أقل يتملكون ٢٧٫٩ فى المائة من الأراضى بمعدل ملكية الفرد منهم ٠٫٩ من الفدان، نجد فى سنة ١٩٣٣ أن ٩٣ فى المائة من الأهالى من مالكى الأراضى يمتلكون ٣٠٫٤ فى المائة من الأراضى بمعدل ملكية الفرد منهم ٠٫٨ من الفدان أى أنه انخفض عدد صغار ملاك الأراضى بمقدار ١١ فى المائة. ومن ناحية أخرى، تبين أنه حدث العكس بالنسبة لملاك الأراضى الذين يملكون ٥٠ فدانا أو أكثر، إذ بينما كان فى سنة ١٩٢٠، ٠٫٠٠٧ فى المائة من الأهالى مالكى الأراضى يمتلكون ٤٠ فى المائة من الأراضى بمعدل ملكية الفرد منهم ١٦٧ فدان، نجد فى سنة ١٩٣٣ أن ٠٫٠٠٥ فى المائة من الأهالى مالكى الأراضى يمتلكون ٣٩ فى المائة من الأراضى بمعدل ملكية الفرد منهم ١٨١ فدان، أى بزيادة قدرها ٩ فى المائة (أنظر الجدول رقم ٣)، وهكذا صار الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا (٣٣).

وتأجلت المشكلات الاجتماعية عمليا حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦، ولم تكن تُواجَه المشكلات الاقتصادية الا اذا ظهرت أزمة ولم تكن تواجه قبلها على الاطلاق. وواضح أن مثل هذا الوضع ليس فريدا بالنسبة لمصر، وان كانت أسبابه هى الفريدة. وكان السياسيون يشغلهم الوجود البريطانى كما كان

يشغلهم المجد الذى سيناله من يعاونون فى انهاء ذلك الوجود ، وهو لذلك طرحوا جانبا كل ماعداه من مشاكل ، بما فى ذلك الحقائق الاجتماعية الاقتصادية. وزادت احباطات الناس بعد معرفة حقيقية أنه لم تكن هناك مكاسب مادية منتظرة من الوضع السياسى. لم يكن هناك مجد قومى يلوح به أمام الشعب عوضا عن بؤسهم. لقد طُلب منهم أن ينتظروا حتى يتحرر الوطن من المستغل الأجنبى وبعد ذلك يحل العصر الذهبى ، ولكن بدت النتيجة بعيدة المنال جدا ، ان لم تكن أكثر بعدا عن وقت أن بدأ النضال. ولقد شارك الموقفان الاقتصادى والسياسى بنصيبهما فى مشاعر التشاؤم والقلق اللذين ميزا مستهل الثلاثينات والتى وصفها من كتبوا عن هذه الحقبة من الزمن. وصحيح أن المرء لايمكن أن يلقى لوم الأزمة العالمية على الحكام المصريين ، ولكن الضائقة الاقتصادية فى البلاد والتى أثرت على كل من الغنى والفقير ، والاجراءات القاصرة التى اتخذتها الحكومة للتحكم فيها ، يمكن أن توقع اللوم على صدقى ، الذى أعلن للفلاحين منذ زمن طويل سلامة السياسات الاقتصادية التى أدخلتها حكومته ، بينما كانوا فى الحقيقة يواجهون الموت جوعا كما كانوا يواجهون الافلاس ، وكان صدقى يستخدم القمع مع العمال والطبقات المتوسطة كما كان يستخدمه أيضا مع القادة السياسيين الذين كانوا يواجهون المخاطر نفسها.

أما وقد وقعت معاهدة التحالف مع بريطانيا ، لم يعد للحكام من المعاذير ما يعتذرون به. لقد اضطروا لمواجهة مشكلتى مصر التوأم : الفقر والتضخم السكانى ومما كان يعوق التقدم الفعلى فى التعليم وفى الصناعة : بطالة المتعلمين وزيادة آمال الجماهير استنادا الى ماسمعوه من وعود سياسية. وكان لحلول الحرب العالمية الثانية ما جعل الحكام يفترضون أن ستتاح لهم فترة راحة يستريحون فيها من مشاكلهم الداخلية ، ولكن على العكس من ذلك ، أدى الخلل فى التزامات فترة الحرب فيما يتصل بالتموين الغذائى ، الى تفشى العنف

مرة أخرى، ولكنه فى هذه المرة كان موجها الى الحكومة من جانب الناس الذين دفعهم الجوع ولم يحركهم عنصر سياسى، حاثين الحكومة على اجراء تغيير.

جدول رقم ٣

توزيع الأراضى

عدد الأفدنة	١٩٢٠ عدد ملاك الأراضى	١٩٢٠ المساحة بالأفدنة	١٩٣٣ عدد ملاك الأراضى	١٩٣٣ المساحة بالأفدنة
إجمالى	١ر٨٨٦ر٧٦١	٥ر٥٣٥ر٣٥٢	٢ر٢٩٩ر٩٧٩	٥ر٨١٨ر٣٩٠
أقل من فدان	١ر٢٠٧ر٦٩٤	٤٨٥ر٠٤٥	١ر٥٨٦ر٦٠٩	٦٢٠ر٨١٢
١ ـ ٥ فدانا	٥٠٦ر٠٢٥	١ر٠٦٤ر١٣٧	٥٥٤ر٧٢٥	١ر١٥٣ر٤٩٢
٥ ـ ١٠ فدان	٧٩ر٧٦٧	٥٥١ر٢٧٦	٨٤ر٩٢٦	٥٧٤ر٣٦٣
١٠ـ٢٠ فدانا	٣٨ر٧٠٧	٥٣٣ر٥٦٣	٣٩ر٧٦٩	٥٣٥ر٢٢٧
٢٠ـ٣٠ فدانا	١١ر٨٦٦	٢٨٧ر٠٢١	١١ر٩٣٤	٢٨٧ر٧٣٨
٣٠ـ٥٠ فدانا	٩ر١٩٠	٣٥٢ر٧٨٣	٩ر٤١٧	٣١٦ر٤٥٣
أكثر من ٥٠ فدانا	١٣ر٥١٢	٢ر٢٦١ر٥٢٧	١٢ر٥٩٩	٢ر٢٨٥ر٣٠٥

المصدر: الاحصاء السنوى العام (٣٢ـ١٩٣٣)، الفصل العاشر

وافتقار الحكام الى الوعى الاجتماعى وزيادة وعى المفكرين بضرورته ليسا بالأمرين المقصورين على مصر فحسب بل هما من خصائص الحكومات فى العالم بأسره، سواء كانت هذه الحكومات ديمقراطية أو غير ديمقراطية. ولقد

أن صَاحَب الخطوات الأولى للتصنيع فى أوربا عدم الاكتراث برفاهية الناس كما صَاحَبها جشع الأثرياء ولكن كبح جماحهم قوة العمال النامية وقوة الطبقات المتوسطة. هذا التطور لم يصل مصر خلال العقدين موضعى هذا البحث. واستمر النظام السياسى يعمل دون أن تقلقه مشكلات البلاد المتزايدة، مادامت قوات الجيش والشرطة مخلصة وتحافظ على النظام اذا ماثار الناس؛ ومُنح العمال القليل من التنازلات فى صورة قانون هدأ من روعهم. أما بالنسبة للمناطق الريفية، فقد كانت منعزلة تماما، تفتقر الى أى احساس بالتضامن أو الى أية اتحادات زراعية تجمع شملها، ولذلك فان أى اندلاع لعنف فيما بينهم كان متناثرا وكان من السهل على السلطات تقويضه على اعتبار أنه غير عادى وغير شائع الحدوث، وفى سنة ١٩٥١، ثار الفلاحون فى عنف على أملاك بعض كبار الملاك وعلى أملاك الحكومة، ولكن الحكومة أخفت الأسباب، ولكن كانت هناك تيارات ثائرة تختفى تحت مايبدو فى البلاد من هدوء على السطح.

وقامت بمصر ثورة سياسية لم تغير الظروف الاجتماعية للبلاد تغييرا جذريا بالنسبة للغالبية؛ ألربما كان متطلبا ثورة اجتماعية؟ لقد كان هذا هو رأى المفكرين فى البلاد.

هوامش الفصل السابع

(١) هذا الفصل مبنى على دراسات تشارلز عيسوى. «مصر فى منتصف القرن «Egypt at Mid-Century» (لندن ١٩٥٤)، «مصر فى ثورة «Egypt in Revolution» (لندن ١٩٦٣)، «الأسس الإقتصادية والإجتماعية من للديمقراطية فى الشرق الأوسط

Economic and Social Foundations of Democracy, in the Middle East
(مجلة الشئون الدولية International Affairs) العدد ٣٢، المجلد الأول (يناير ١٩٥٦)، ص ص ٢٧- ٤٢، كروتشلى A. E. Crouchley «التنمية الاقتصادية فى مصر الحديثة «The Economic Development of modern Egypt (لندن ١٩٣٨)، و. كليلاند W. C Leland «مشكلة السكان فى مصر «The Populatien Problemin Egypt. (نيويورك ١٩٣٦)، ف. هاربسون . ، ا. ابراهيم .F. Harbison and I. A Ibrahim «المصادر البشرية فى الشاريع المصرية Human Resources For Egyptian Enterprise (لندن ١٩٥٨)، على محمد بركات «تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية» رسالة دكتوراه مع مرتبة الشرف (جامعة القاهرة)، ١٩٧٢.

(٢) Lancashire

(٣) الاحصاء السنوى العام. ١٩٣٢- ١٩٣٣ (القاهرة ١٩٣٤)، جدول ٥ ص ص ٥٨- ٥٩

(٤) Braille

(٥) Panacea

(٦) «If the Egyptians wanted education they should be made to pay For it, or do Without and rely on British talent.»

(٧) الاحصاء الثانوى العام (١٩٣٢- ١٩٣٣)، القاهرة الجدول رقم ١ ص ١٤٨.

(٨) corps d'élite

(٩) الاحصاء السنوى العام (٣٢- ١٩٣٣) الجدول رقم ٧، ص ١٧٨- ١٧٩ وأنظر تشارلز عيسوى «مصر فى منتصف القرن» ص ٦٧

(١٠) الاحصاء السنوى العام ٣٢- ١٩٣٧) الجدول رقم ٧ص ١٧٨، وأنظر أيضا: الاحصاء السنوى (٤٩- ١٩٥١) القاهرة ١٩٥٣، الجدول رقم ١٥ ص ٢٨٦

(١١) Protobourgeoisie

(١٢) جاك بيرك: «مصر»، ص٥٧٨

(١٣) الاحصاء السنوى العام (٣٢- ١٩٣٣) الجدول رقم ١٢ ص ٣٦

(١٤) Jean et Simone Lacouture

(١٥) Egypte en Mouvement»

(١٦) Les Guarres Accoucheuses de Révolution»

(١٧) «Bourse du Travail

(١٨) Times

(١٩) «Jaseph Rosenthal

(٢٠) هلر بيسون وابراهيم: «المصادر البشرية»، ص ١٧٥

(٢١) رءوف عباس «الحركة العمالية فى مصر: ١٨٩٩- ١٩٥٢» (القاهرة ١٩٦٨) ص ٨٥

(٢٢) Butler

(٢٣) هاربيسون وابراهيم «المصادر البشرية» ص ص ١٠٤- ١٥٥

(٢٤) Front Populaire

(٢٥) الاحصاء السنوى العام (٤٩- ١٩٥١)، جدول رقم ٨، ص ٤٧٥

(٢٦) هاربيسون وابراهيم: «المصادر البشرية»، ص ١٤٤

(٢٧) تشارلز عيسوى: «مصر فى منتصف القرن»، ص ٨٤

(٢٨) الاحصاء السنوى العام (٤٩- ١٩٥١)، الجدول رقم ٣١ ص ٤١٣

(٢٩) لمزيد من التفاصيل أنظر: شارل عيسوى «مصر فى منتصف القرن» ص ١١٥.

(٣٠) تشارلز عيسوى: «مصر فى منتصف»، ص ١٢٣

(٣١) Wendell Cleland

(٣٢) «The Population Problem in Egypt

(٣٣) قارن بين الاحصاء السنوى العام (٣٢- ١٩٣٣) جدول رقم (١) ص ٢٢٦ والاحصاء السنوى العام (٤٩- ١٩٥١) جدول (٢) ص ٣٥٢.

البعد الثالث :
العواصف والتيارات الفكرية

يعزو المؤرخون الفضل فى عصرية مصر الى جهود محمد على والى جهود اسماعيل والى الاحتلال البريطاني لمصر فى سنة ١٨٨٢ - كان ثلاثتهم جميعا عوامل غريبة عن الوطن. وبالرغم من أن محمد على واسماعيل والاحتلال البريطانى كانوا بمثابة عوامل مساعدة هيأت التربة لظهور مفكرين مصريين فى مجالات مختلفة عن تلك التى ربما اتخذوها لو تركوا لتدبيراتهم الخاصة، وبالرغم من أن تأثيرهم لا يمكن الاقلال من قدره، فهم لم يخططوا على الاطلاق تخطيطا فعالا لتشكيل أوحتى لترشيد حياة فكرية داخلية فى البلاد، كما أن دورهم الذى لعبوه لم يكن أكثر من دور سلبى فى تشجيع عملية التغريب (١) التى كانوا ينظرون اليها على أنها مرادفة للعصرية (٢) وأيا كانت الحياة الفكرية التى ظهرت فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين. فلم يكن لها من الأهمية ما يخدم مصالح غربائنا الثلاث: فمحمد على، كان يريد ملكا مستقلا، ولذا كان فى حاجة الى جيش عصرى وبيروقراطية عصرية، واذا كانت قد تولدت حركة فكرية نتيجة ثانوية لمثل هذه السياسة، فلقد كانت حركة لم يعرها اهتماما كبيرا بل واستنكرها باعتبار أنها

غير مواتية لصالحه ؛ واسماعيل كانت لديه مزاعم أنه سيصبح حاكما بالأسلوب الأوربى ، أعنى أن ينضم الى ركب الملوك ، وكانت الصحف ضرورية لتطرح صورته كحاكم متنور، ولكن عندما لجأت الصحف الى الاقتداء بمثيلاتها الغربية وانتقدت الحاكم ، اعتبرها وقاحة منها وأخضعها للرقابة ، إن لم يقم بنفى رؤساء تحريرها ؛ وباختصار، اتخذت الأسرة المالكة المصرية هذه العصرية وسيلة لبلوغ هدف شخصى - وكان ذلك أكبر مجد لهم - ولم يتطلعوا اليها قط على أن لها قيمة جوهرية للشعب . ولماذا كان عليهم أن يعيروها اهتماما قط ؟ فكثير من الحكام الأوروبيين فى زمانهم ، أحسوا تماما بالاحساس نفسه تجاه مفكريهم من الوطنيين مثلما فعلوا هم مع المصريين ، وأساءوا استخدام الصحافة بأسلوب أكثر تطرفا من استخدام اسماعيل لها ، ولذلك فإنه بالقياس الى أوتوقراطية آل رومانوف (٣) وآل هابسبرج (٤) ، كان الحكام المصريون متنورين بصورة ايجابية .

ولم تقدر السلطات البريطانية فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ فصاعدا ، ما كان يستهدفه المصريون من وراء جهودهم لطبع بلادهم بطابع العصرية ، اذ كانت السلطات البريطانية تصف هذه الجهود بأنها أشبه بمن «يحاول أن يصنع من أذن خنزيرة شرقية كيس نقود غربى» (٥) ، ولقد آلوا على أنفسهم أن يتولوا مهمة الرجل الأبيض (٦) فى قيادة العالم ، وهى مهمة كانت تعنى من الناحية العملية أن تتبع مع الجماهير سياسة ملء البطن (٧) ، وتقويض مزاعم الصفوة فى حكم ذاتى بأخذهم على عاتقهم أن يعملوا كسلطة مطلقة فى البلاد - كلها تحت شعار تعليم «رعاياهم من الأجناس» فن الحكم الذاتى بضرب مثل بالحكم الصالح (٨) : ولكن «الرعايا» ، وبعضهم ذاق ثمار التعليم ، لم يرضوا أن يعملوا داخل الحدود الضيقة التى رسمها لهم حكامهم الجدد ، وكانوا مشوقين لطابع لحكومة يسمح لهم بممارسة حرة لمواهبهم .

ومن الواضح أن الجهود المبذولة من أجل العصرية والاصلاح أو عملية التغريب - وهى ليست بمسميات مترادفة رغم كثرة استخدامها على أنها مترادفة - مع أنها محدودة ومحددة، لا تحدث فى فراغ فكرى . ومثلما يحدث لطرح النهر (٩) عندما تلاطمه العواصف والتيارات فيخرج فى صورة مختلفة عن صورته الأولى ، كذلك أيقظت محاولات طبع البلاد بطابع العصرية حركات فكرية كما أيقظت حركات مضادة عند الشعب . ويمكن وصف هذه التيارات بوجه عام بأنها كانت تتدرج من تيار متطرف ممثل فى تقارب يميل للغرب ، الى آخر مناهض للغرب ، اسلامى بحت ، مع تيار وسط يمزج بين التيارين بدرجات متفاوتة . و يصور هذا الفصل التيارات الثلاثة الممثلة للمضمون الاجتماعى السياسى فى البلاد ، الذى عكس تجارب ومحن الحياة السياسية والتى بدورها أثرت عليها .

وباختصار، وربما فى أبسط العبارات ، يمكن القول بأن المدرسة البيروقراطية -التى عادلت العصرية بعملية التغريب- أعنى فلسفة أواخر القرن التاسع عشر التى نادى بها المحتلون البريطانيون- لقيت تأييدا لدى قلة قليلة من المفكرين الوطنيين ، لأنها نادت بادخال قيم ثقافية ودينية جديدة تماما . وكان «كرومر» يؤمن ايمانا راسخا بأن مصر لا يمكن أن تظل بلدا اسلاميا لو صارت عصرية ، ولذلك وبالمنطق نفسه ، يجب أن تصبح مصر مسيحية لكى تصير عصرية أو تأخذ بثقافة الغرب (١٠) وكثير من المؤلفين الغربيين يتتبعون اليوم ، بوعى أو بغير وعى هذا الخط نفسه من التفكير و يعتقدون أن الاسلام هو السبب الجوهرى لتخلف الدول النامية التى اتخذت الاسلام لها دينا . ولمناهضة تلك الفلسفة نادت مدرسة متطرفة من المفكرين المصريين ، نادت بالمثل ، بالعدول عن عملية التغريب بأكملها ، وصرخت مطالبة بالعودة الى مجتمع اسلامى بحت . وفى نهاية القرن اتخذت هذه المجموعة من الأزهر معقلا لها .

ولقد شهد القرن العشرون تغيرا فى الموقف : مؤيدون يميلون للغرب ، كانوا فى الثلاثينات مصريين وطنيين ، اختاروا تأييد التغريب مع الحفاظ على الدين ، ومجموعة تجنبت كل عقيدة لصالح معالجة المشكلات معالجة علمية ، بينما ظهرت مجموعة جديدة ذات اتجاه دينى خارج جدران الأزهر بين أناس لم يكونوا علماء بالمران ممن اكتسبوا زخرف التنظيم السياسى ، وكانوا يعظون الناس منددين بالشعارات الغربية .

وهاتان المدرستان ممثلتان أحسن تمثيل ، الأولى فى أعمال سلامة موسى واسماعيل مظهر وحسين فوزى الذين يمثلون الخط الممالىء للغرب مع عدم المساس بالدين ، من ناحية ؛ والثانية ممثلة فى جماعتى «الاخوان المسلمين» بقيادة الشيخ حسن البنا و «مصر الفتاة» بقيادة أحمد حسين ، ويمثلان الخط الدينى ، من ناحية أخرى ؛ وبين هؤلاء المتطرفين هناك مدرسة فكرية أخرى أقدم عهدا ، كان مناصروها يعتقدون فى إمكان تطوير العقيدة فى عبارات أكثر عصرية ، أعنى ، رجالا آمنوا بالاصلاح كما فعل الشيخ محمد عبده وأتباعه ، المناصرون الأساسيون لذلك الخط من التفكير ؛ كانوا يؤمنون بامكان تعايش العصرية داخل الاطار الوطنى كانوا يرون ضرورة مواءمة الأساليب العصرية بالمتطلبات المحلية ، وبذلك يخلقون شيئا مغايرا لا هو مسيحى غربى ولا هو اسلامى شرقى ، بل مزج حكيم لعناصر أفضل فى كليهما . أنهم ، فى اعتقادى ، الليبراليون الحقيقيون ، رغم أنه قد يمكن اعتبارهم حالمين ، اذ طرحوا رؤيا لمجتمع المستقبل ، رأوه من داخل اطار حكومة علمانية وداخل اطار اسلام متطور وعصرى ، كان أكثر جاذبية . تلك الرؤيا الليبرالية كانت لها الغلبة حتى العقد الثانى من القرن العشرين ؛ والرؤى المتطرفة ، سواء لدولة اسلامية تماما أو لدولة علمانية لا مساس لها بالعقيدة تماما ، كانت لها الصدارة فى الثلاثينيات .

لقد اصطبغت التيارات الفكرية فى العشرينات بالحماس والأمل ، اعتقادا بأن مصر قطعت شوطا طويلا منذ سنة ١٨٨٢ وأن نهاية احتلالها قد أوشكت . ومفكرو تلك الفترة ، خلفاء محمد عبده ، والتنور الفرنسي والفكر البريطاني الليبرالى ، تمثلوا أحسن تمثيل فى شخص أحمد لطفى السيد ، الذى بالرغم من أنه كان دائما يتغنى بنبرة أكثر انعزالية وعقلانية من الباقين ، إلا أن كتاباته نقلت بوضوح آمال جيله ومثله العليا ، وصورت نضالاتهم واخفاقاتهم فى مواجهة العدو - فى الداخل والخارج . لقد كان صاحب النظريات السياسية وفيلسوف الجيل ورسول الفكر الليبرالى للجيل الذى جاء بعده .

ولد أحمد لطفى السيد فى سنة ١٨٨٢ فى برقين ، وهى قرية صغيرة من قرى الدقهلية فى وسط الدلتا ، تقع الى الجنوب من المنصورة (١١) بحوالى ٢٠ كيلومترا . كان والده السيد أبو على ، العمدة ، رجلا عصاميا ، مكنه ذكاؤه وبراعته فى عمله من أن يصبح مالكا من ملاك الأراضى البالغى الثراء ، ثم أنعم عليه بالباشوية بعد ذلك . كان أحمد أكبر أبنائه الثلاثة عشر وكان أقربهم الى قلب أبيه . ويبدو أن السيد أبو على كان رجلا تقدميا ، إذ عندما كان أدهم باشا محافظا للدقهلية ، أعجب بذكاء أحمد ، واقترح أن يتوجه الى مدرسة حكومية بدلا من دخوله الأزهر كما كان ينوى أبوه العمدة أن يفعله ، فوافق السيد أبو على ، ثم بعد ذلك بعث بكل بناته غير المتزوجات ، الى المدرسة مما زاد من ذعر أقاربه حتى اعتقد بعضهم أنه قد جن . ولم تكن لآرائه التقدمية دخل فى أسلوب حياته ، لأن السيد أبو على ظل طوال حياته المديدة ثابتا فى أسلوب حياته كعمدة قرية ، ولم يأخذ من زخرف العصرية إلا بالقليل ، بل ان أبناءه نشئوا فى مجتمع فلاحى قروى تقليدى حتى دخلوا المدرسة وواجهوا أسلوب الحياة الحضرية .

وباعترافه عن نفسه ، ذكر أحمد لطفى السيد أن مستواه الدراسى فى المدرسة

كان متوسطا ، ولو أنه كان متفوقا فى اللغة العربية ، وهي مادة بهرته وشغفته حبا دائما حتى آخر أيامه . وفى سن مبكرة دخل أحمد مدرسة الحقوق مع رجال صاروا ألصق أصدقائه ، عبد العزيز فهمي وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى . وفى مدرسة الحقوق التقى بالشيخ محمد عبده الذى صار رائده وأباه الروحى ، والذى كان يشبه أباه شبها ملحوظا حتى أنه كثيرا ما كانوا يخطئون الواحد على أنه الآخر . وبينما كان أحمد بمدرسة الحقوق قاده شغفه باللغة العربية الى الصحافة ، وتولى ترجمة برقيات للمؤيد ، وانتفخ زهوا عندما طلب منه عبد الله نديم أن يقوم بقراءة تجارب طبع جريدة «الأستاذ» ؛ ولقد أنشأ هو وصدقى وثروت مجلة «التشريع» لشرح القانون للشعب .

وما ان تخرج فى مدرسة الحقوق حتى دخل أحمد فى خدمة الحكومة ، وكيلا للنائب العام . وفى سنة ١٨٩٤ ، عين هو وعبد العزيز فهمي فى بلدة واحدة ، فأنشآ جمعية سرية تهدف الى تحرير مصر من الوجود البريطانى . ويبدو أن هذه الجمعية لم تكن سرية تماما ، لأن مصطفى كامل ، الذى كان أحمد يعرفه منذ أيام الدراسة بمدرسة الحقوق ، أخبره أن الخديو عباس قد سمع عن الجمعية ، ودعاه للانضمام الى جمعية سرية يرأسها الخديو لها الأهداف نفسها . وافق أحمد لطفى السيد وانضم الى الحزب الوطنى الوليد . لقد جند الخديو أحمد لطفى السيد من جراء قلمه ، واقترح أن يقضى سنة فى سويسرا و يتجنس بالجنسية السويسرية ثم يعود لمصر لينشىء صحيفة تخدم القضية الوطنية ، لأن الجنسية السويسرية ستعطى أحمد لطفى السيد حصانة من رقابة الحكومة طبقا لنظام الامتيازات الأجنبية ، ومن ثم يكون فى استطاعته أن يكتب ما يشاء دون ما خوف من اضطهاد .

وفى جنيف ، لحق بأحمد لطفى السيد فى صيف سنة ١٨٩٥ الشيخ محمد عبده ، الذى سجل اسمه فى الجامعة ، وسعد زغلول وقاسم أمين . وأثناء ذلك

الصيف ، كتب أحمد لطفى السيد الى مصطفى كامل يقول له انهم وطنيون يعملون من أجل وطنهم وليسوا فى خدمة الخديو، وأنه إذا أصبح معوقا للأهداف الوطنية فسيكون من واجبهم ازالة مثل هذا العائق ، وبدا واضحا أن أحمد لطفى السيد صار متأثرا بالشيخ محمد عبده وبسعد زغلول ، اللذين كانا سيئ الظن بالخديو. نقل مصطفى كامل عبارات أحمد لطفى السيد الى الخديو، على أثرها استقال أحمد من الجمعية السرية وعاد الى مصر ليستأنف عمله فى الحكومة ، بيد أنه لما عاد الى مصر استمر فى سخطه على الوصاية البريطانية وعلى القيود التى فرضوها على المواهب الوطنية . وفى سنة ١٩٠٥ ، استقال بعد خلاف بينه وبين النائب العام . وانضم الى عبد العزيز فهمى فى مزاولة مهنة المحاماة لفترة ، ولكن هذه المهنة لم تكن تتفق وميوله ؛ وكانت حادثة «طابا» سببا فى تحوله الى الصحافة مرة أخرى .

اقترنت حادثة «طابا» بقوات عثمانية اعتدت على الحدود المصرية وأقامت موقعا عسكريا هناك . لم يستسغ «كرومر» وجود قوات عثمانية على شواطئ قناة السويس وطلب انسحابها على الفور، وعندما قدم سفير بريطانيا لدى الباب العالى انذارا نهائيا للسلطان صيغ فى عبارات قاسية ، وانسحبت القوات العثمانية ، ولكن لفترة وجيزة بدت الأمور جد خطيرة ؛ ذلك أن جريدة «اللواء» وهى الجريدة المحلية التى كان يرأس تحريرها مصطفى كامل ، خرجت تجأر بتأييدها للعثمانيين ، مدعية بأنهم كانوا سادة مصر وأن لهم كل الحقوق على الأراضى المصرية . وكان لموقف مصطفى كامل المبتذل بامتهانه لكرامة المصريين نكاية فى بريطانيا ما أثار أحمد لطفى السيد وكثيرين من أصدقائه ؛ فالتقوا لمناقشة الأمور وقرروا انشاء صحيفة مستقلة ، لا تتلقى اعانة مالية لا من السلطان ولا من الخديو ولا من المعتمد البريطانى ، على العكس من «اللواء» و«المؤيد» و«المقطم» التى كان يرأس تحريرها على التوالى: مصطفى كامل والشيخ على يوسف ونمر، وعلى أن يكتب فى الصحيفة

الجديدة المزمع أنشاؤها مصر يون لمصر يين ، آخذين فى اعتبارهم المصالح القومية . وفى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ ظهر العدد الأول من «الجريدة» وكان أحمد لطفى السيد رئيسا لتحريرها ، وبه قائمة بمن ساهموا فى انشائها ، كانت أشبه بقائمة تعريف بشخصيات (١٢) ، ضمت الأعيان من ملاك الأراضى ورجال المهن الحرة فى مصر . وبعد ذلك بستة أشهر قرر مساهمو «الجريدة» تشكيل حزب سياسى أسموه «حزب الأمة» ، وكان أول حزب رسمى فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ ؛ وبعد ذلك بشهر واحد إذ بمصطفى كامل ، الذى لم يكن يعتبر الحزب الوطنى حزبا سياسيا ، بل «انبثاقا للشعب» ، يحوله الى حزب سياسى ، وحذا حذوه الشيخ على يوسف ، الذى أنشأ حزبا تحت رعاية الخديو اسمه «حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية» .

عرف الناس أيديولوجية «حزب الأمة» من المقالات الافتتاحية التى كان يكتبها أحمد لطفى السيد من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٤ ، وبالرغم مما فيها من الكثير من الموضوعية ، وبالرغم من مخالفتها للأسلوب الشائع فى المقالات الافتتاحية ، إلا أنها تطرح مبادئ كاملة لليبرالية بشرية . وفى البداية ، صارت «الجريدة» هدفا لسخرية غيرها من الصحف التى اتهمتها بموالاتها لبريطانيا ، ولكنها بمضى الوقت صارت معروفة بأنها صوت المنطق والاعتدال ، وهى سمات قل أن تكتسب شعبية بل كانت بالفعل تجتذب احتراما . لم تكن «الجريدة» موالية لا لبريطانيا ولا للخديو ولا للعثمانيين ، بل كانت حازمة بكل تأكيد ، موجهة للطبقة المتوسطة ، طبقة الأعيان المصريين ؛ كانت نصيرا للاعتدال فى المطالب القومية ، كما كانت على استعداد لأن تتعاون مع السلطات البريطانية ، من وراء ستار ، مقابل الوعد بجلاء نهائى ، ولكن لم يكن هذا الوعد لائحا فى الأفق . اتخذوا من البريطانيين موقفا معاديا (١٣) . لقد كانوا يعتقدون أن طغيان الخديو المطلق العنان أسوأ بكثير من استبداد

البر يطانيين بما فيه من خير، لأن البر يطانيين سينسحبون عندما يحين الوقت، بينما سيبقى الخديو الى الأبد. كانوا يؤمنون كما كان يؤمن كوندورسيه (١٤)، أن التعليم قد يفضى الى الديمقراطية وأن التقدم الطبيعي سيتيح لهم أن يتخلصوا من الطغيان فى أى صورة. والتعليم سيتيح للمرء أن يطوّر خصاله و يطور حاسة الحكم عنده، وسيتيح له استخدام المنطق بدلا من أن يتركه تحت رحمة عاطفة عمياء.

ولقد كتب لمقالات أحمد لطفى السيد أن تعطى أول تعبير مصرى واضح لمفهوم اجتماعى سياسى للوطنية، كان مستمدا من المبادىء الاسلامية والفلسفة الاغريقية وأفكار المتنورين الفرنسيين والليبراليين البر يطانيين (وحتى آخر أيامه كان رفقاؤه الذين لا ينفصلون عنه: القرآن الكريم ومؤلفات أرسطو). كان أحمد لطفى السيد يؤمن بأن الدين يجب أنه يهتم بعلاقة الانسان بربه، وان الحكومة يجب أن تكون علمانية، وبأن الانسان فى حاجة الى دين ليمده بعون روحى وبمنهج سلوكى، ولكنه فى حاجة الى حكومة ذات طابع علمانى قائمة على مبادىء المنفعة، ولذلك ففى استطاعة كل جيل أن يخلق تلك الحكومة التى قد تكون أفضل له ولا يتقيد بآراء أجداده، رغم ما ربما كانت عليه من صواب فى الماضى؛ ولتحقيق هذه الغاية نادى أحمد لطفى السيد بمجتمع سياسى يقتبس من الشرق أو من الغرب أو من أى مكان آخر أحسن العناصر المتاحة:

... المبادئ الجوهرية الجديدة يجب أن تدخل فلسفتنا الشرقية، لأنه إذا كان صحيحا أن المعرفة ليس لها وطن فان تزاوج علوم الشرق والغرب، مع ذلك، هو الوسيلة لاكتسابنا الحضارة، بينما فى الوقت نفسه نحافظ بلا مساس على طابعنا السلوكى الخاص بنا (١٥).

كان أحمد لطفى السيد مؤمنا ايمانا صادقا بقيم المنطق والاعتدال والتوافق، وعدوا للطغيان فى كافة صوره، فكرية كانت أو سياسية.

اذا كان الاحتلال يستحيل أن يدوم الى الأبد، وإذا كانت سلطة الأمة لا تلبث أن توجه بالتربية والتعليم الى وجهها العالى النافع؛ واذا كان عمر الأمة يعد بالأجيال لا بالسنين، فمن قصر النظر وضيق الصدر وقلة التفكير أن ننظر الى المستقبل بنظارة سوداء أو أن تأخذنا الخفة بالشطط فنتخطى المقدمات الى النتيجة جهلا بطبائع الوجود. بل الواجب علينا أن نتكاتف جميعا على انتشال الأمة من مراقد الضعف وأن نغرس اليوم معتقدين أن ما نفعله اليوم نلقاه غدا» (١٦).

وفى مقالة افتتاحية أخرى كتب يقول:

على أن كل ما نحن فيه من سوء حال، أخلاقيا كانت أو اقتصادية أو سياسية، انما سببه الأصلى نقص الحرية فى نفوسنا نقصا فاحشا، جرّه علينا الاستعباد القديم... فنحن المصريين أحوج ما نكون لتوسيع ميدان العمل لحرية الفرد حتى نسترجع ما فقد من الصفات الضرورية للرقى المدنى والمزاحمة فى معترك الحياة وحتى ننبذ نهائيا اتكالنا على الحكومة فى الشئون الجليلة والدقيقة، ولنخرج من هذا الاحساس الذى كأنه عام فى الشرق، احساس أن الأمة رعية والحاكم راع، يتصرف فى رعيته على ما يشتهيه (١٧).

وكانت أعنف تشهيرات أحمد لطفى السيد، موجهة ضد الاستبداد، وبصورة خاصة موجهة ضد استبداد الحاكم، وتلك خاصية نفرّت منه الخديو عباس، وكانت سببا فى أن بغضه الملك فؤاد بغضا مريراً:

الاستبداد أخص صفات الحكومة مهما كان نوعها، ملكية أو دستورية، ولا يمنعها إلا خوف السقوط، والظاهر من تاريخ أعمال

الفرد وأعمال الحكومات فى كل الأزمنة والأمكنة، أن الاستبداد صفة لازمة له لا تفارقه إلا بالموت أو بالصلف (الظلم كمين فى النفس، القوة تظهره والضعف يخفيه). فمن الضرورى أن يكون للحاكم حدود معينة تعيينا واضحا عن طريق التحديد والضبط لا على طريق الشيوع والتسامح فى المعانى حدود لا يتخطاها حتى يأمن الناس من نتائج استبداده وظلمه، وإلا فانه اذا كان معنى وجودنا فى الجمعية أن نعيش أرقاء، فأكرم بحياة العزلة أو بالحياة الحيوانية (١٨).

«توقف أحمد لطفى السيد عن الكتابة» فى أغسطس ١٩١٤، ولكنه شرع قلمه مرة أخرى عندما ساعد على قيام حزب الوفد، وآزره فى ذلك عدد من المتعاطفين من حزب الأمة؛ ولكن سرعان ماانشق الوفد، كما سبق أن رأينا إلى جناحين يسار ويمين، أولهما التف حول سعد زغلول، بينما التف الآخر حول عدلى ممثلا فى حزب الأحرار، ولذلك يمكن للمرء أن يعتبر أن كلا الحزبين انتهجا الأيديولوجية نفسها واختلفا فى الأساليب والمعالجة، وهو اختلاف قائم على صراعات شخصية وعلى غرور ذاتى أكثر من أن يكون قائما على مثل عليا، بالرغم من أن الوفد استطاع فى الوقت المناسب أن يقيم مثلا عليا مختلفة.

وعندما انشق أحمد لطفى السيد عن الوفد فى سنة ١٩٢٢، قرر العدول عن اهتماماته السياسية، ولو أنه كان يعمل من وراء ستار لوضع برنامج لحزب الأحرار الدستوريين قبل انسحابه إلى الجامعة فى سنة ١٩٢٥ حيث عمل كأول مدير لها حتى سنة ١٩٢٨ عندما اشترك، لسوء الحظ، فى وزارة محمد محمود. وعندما سقطت الوزارة فى سنة ١٩٢٩ عاد إلى الجامعة مديرا لها ولكنه استقال فى سنة ١٩٣٣ احتجاجا على نقل اسماعيل صدقى لطه حسين عميد

كلية الآداب لمنصب بوزارة المعارف ، دون موافقة مسبقة من جانب أحمد لطفي السيد ، كعقاب لطه حسين على كتابه الذى نشره فى سنة ١٩٢٦ ، فلما أعتبر أحمد لطفى السيد الأجراء الذى اتخذه صدقى بمثابة اعتداء على حرية أكاديمية : استقال ؛ وعاد إلى الجامعة فى سنة ١٩٣٥ لمدة سنتين أخريين عندما استقال مرة أخرى بناء على قرار تناول ضرورة انشاء حرس جامعى لقمع إضرابات الطلبة ؛ ومرة أخرى اشترك فى وزارة رأسها محمد محمود ، ولكنه عاد للمرة الرابعة إلى الجامعة وظل بها حتى أحيل إلى الاستيداع . وبعد احالته إلى المعاش عين عضوا فى مجلس الشيوخ ، وصار رئيسا لمجمع اللغة العربية حتى وفاته فى سنة ١٩٦٣ فى سن الحادية والتسعين .

لقد مهدت أيديولوجية أحمد لطفي السيد الطريق لمفكرين من الشباب ، وكان مكتبه فى جريدة «الجريدة» منتدى يلتقى فيه الكتاب والشعراء والسياسيون ويناقشون موضوعات الساعة . لقد كان مدرسة حقيقية للثقافة الأدبية المتحررة ، فيها كانت تصاغ المفاهيم الديموقراطية والدستورية ؛ واذا كان أحمد لطفى السيد قد أطلق عليه فى السنوات الأخيرة «أستاذ الجيل» ، فلم يكن مرد ذلك وحده لمنصبه كمدير للجامعة ، بل مرده أيضا إلى دروسه التى كان يلقيها فى منتدى «الجريدة» . وكان من بين طلاب أحمد لطفي السيد وزملائه ، ولن نذكر إلا قلة منهم ، طه حسين ومحمد حسين هيكل ومى زيادة وسلامة موسى .

ويصعب على المرء أن يحدد الجاذبية التى كان يجتذب بها الرجال والنساء ممن اتصلوا به ، ولم يكن ذلك براجع بكل تأكيد إلى حسن منظره ، اذ كان خاليا من الجمال ، كان طويل القامة نحيفها ذا عينين غائرتين تلتقيان فوق أنف منتفخ ، وشفتاه الضيقتان تختفيان وراء شارب كث كتقليد رجال عصره . وكانت يداه هما المظهر الجميل الوحيد فيه - طويلتان دقيقتا الاطراف

رشيقتان ، ومع ذلك كان أكثر الرجال جاذبية كما اكتشفت الناس ذلك ، كهولا كانوا أو شبابا . وعندما كان كهلا ، كان أصدقاؤه يداعبونه لأن مائدته سواء في فندق سيسيل بالاسكندرية أو البوريفاج ، كانت تزخر بالنساء من كل الأعمار ، توافدن ليقدمن له واجب الاحترام و ينعمن بمداعباته اللطيفة .

و يرجع الكثير من انبهار الشباب بجاذبية أحمد لطفي السيد إلى حقيقة انه لم يكن متعاليا . كان ينصت و يعلق ولكنه لم يزجر أو يعنف أحدا قط ؛ وفوق كل شيء لم يكن يرفض آراء الشباب على أنها غير ذات أهمية ، كما اعتاد كثير من كبار الساسة أن يفعلوا ، بل كان مؤمنا وقتذاك إيمانا راسخا في قيمة الشباب . و بفكرة أن كل جيل ناشيء يسبق من كان قبله بخطوة و يستفيد بمزايا لم تتح للجيل السابق له و بتبصرات جديدة .

كان أحمد لطفي السيد في نظر الأنجليز من بين جيله ، يبدو « واسع المعرفة ، ذكيا ، وهو بوجه عام سياسي غير أناني أو بالأحرى سياسي مدرك . وهو كسياسي كسب احترام من اختلفوا معه ، كان واسع الفكر كما كان عصريا في آرائه وعدوا للأوتوقراطية وللأتراك » ([19]) .

وسعد زغلول ، الذي كان يحاول أن يسب كل فرد من حين لآخر ، لم يتشاجر قط مع أحمد لطفي السيد عندما كان في باريس . وبالرغم من أن كل واحد منهما أتخذ طريقه في سنة ١٩٢٢ ، فقد وصفه في خطبة له ألقاها في سنة ١٩٢٦ بأنه « وطني صادق » . وعبد العزيز فهمي ، الذي تشاجر معه كل فرد ، ظل مخلصا لأحمد لطفي السيد حتى آخر أيامه ، وكذا الحال مع عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقي وكل أصدقائه الآخرين . ومن الغريب حقا . سواء بالنسبة لخصومه السياسيين أو لأصدقائه (وكثيرا ما كان هؤلاء هم أولئك) أن أحمد لطفي السيد سعى لكسب احترامهم والحفاظ عليه أو ربما كان سبب هذا هو أنه لم يلجأ قط إلى القدح الشخصي ، ولقد بدا له أن المنطق

البحث أكثر سداداً ، وكان يحكم في الواقع [illegible] سداداً أحياناً .
ولكنه كان يفضل أن يلغي مقالته ويتقي المناظرات احتراماً للذات ، ربما كان ذلك لأنه كان [illegible] أنه وطني نزيه [illegible] إلى [illegible] السلطة والمنصب ، وفضّل على أن [illegible] في الوزارة جدران مكتبه الزاخرة بالكتب .

كان مشاركات أحمد لطفي السيد في الحياة الفكرية في عصره كثيرة . لقد كان يرغب في ترسيخ مفهوم القومية المصرية ككيان مستقل ممتزجة بصورة سلالية ودينية ، ولكن مع كل عناصرها يمجدها كونها مصرية قبل كل شيء . ثم لجأ بعد ذلك إلى إيضاح عيوب الشعب والأساليب التي يمكن أن تعالج بها : في مقال افتتاحي مشهور تناول مفهوم «معلهش» ، وأوضح كيف أن فضيلة التسامح إذا جاوزت مداها انقلبت إلى رذيلة وطنية تمثل جبناً سلوكيا . وحاول أن يخلق وعيا قوميا واحساسا بالواجبات والالتزامات المفروضة على الشعب . وهو يقصد كل ما يريد أن يعلمه الشعب «الأخلاق الدستورية» .

وكان التعليم هو مفتاح فلسفته : تعليم المرأة فضلا عن تعليم الرجل ، لأنه لم يكن يؤمن أنه يمكن لأي شعب أن يتقدم لو ظل نصف الأهالي فيه جهلة ، ولهذا سمح وشجع المرأة على دخول الجامعة في الوقت الذي كان فيه غالبية أبناء وطنه يعتبرونه أمرا مشينا تصور أمرأة متعلمة .

لقد صاغ اللغة العربية في أسلوب جديد ، أسلوب كلاسيكي جديد ، كان قادرا على استيعاب المفاهيم التي أُدخلت ، وبذلك بدأ مدرسة جديدة من كتابة المقالات والكتابة النثرية ، وقال : «أعتقد أن أعظم خدمة يمكن أن نسديها للغتنا هي أن نجعلها لغة التعليم في مصر ، وأن نحاول أن نوحد لغتي الأدب والحديث» (٢٠) ، لأنه كان يعتقد أن لغة الحديث معيبة وأن اللغة الكلاسيكية معوقة ، يجب اصلاحها لتصبح لغة للتعلم . وقد لقيت الكلمات المستحدثة أو الاستعارات المستحدثة تشجيعا ؛ وكان يؤمن بأن الناس ستقرر

ما إذا كانت هذه الكلمات ستصبح مقبولة فى اللغة أو منبوذة ، ولذلك كان يريد فى الواقع أن تجتاز اللغة الجديدة طريقها وتصبح مستعمله .

ووضع أحمد لطفى السيد مستويات عليا فى التعليم والصحافة ، فوضع مبدأ الحرية الأكاديمية فى الجامعة ووجد أنه لقى احتراما ، وجعل الصحافة مهنة يمكن أن يطمح إليها رجال الأدب ، ولذلك تأثر المازنى والعقاد وهيكل وغيرهم من الأدباء المفكرين ، ببحثه عن أسلوب أكثر عصرية وطواعية للكتابة النثرية وبمُثُله العليا فى أن الصحفى صانع الرأى العام ومعلم الشعب وليس مجرد شخص ما يبيع قلمه لمن يجزل له العطاء .

ولقد لقيت حركات المد والجزر للثقافة الليبرالية ولحركة الاصلاح الاسلامية أو القومية العلمانية ، لقيت صدى فى الأعمال الأدبية للعصر ، وظهرت فى المائتى جريدة ومجلة التى صدرت وقتذاك فى مصر ، لأنها سواء كانت هذه الصحف صحفا حزبية مثل «البلاغ» لسان حال الوفد ، أو «السياسة» لسان حال حزب الأحرار الدستوريين ، أو مستقلة مثل «الأهرام» أو نقدية ساخرة مثل «الكشكول» و «روزاليوسف» ، فانه داخل هذه الصحف شحذت اللغة الكلاسيكية الجديدة حتى تصبح وسيلة أحسن استعمالا وملاءمة لنقل الأفكار العلمية والفنية أو الجدلية .

وكما يحدث دائما لكل الأيديولوچيات ، دخلت أيديولوچية أحمد لطفى السيد الأدبية الليبرالية فى صراع مع الحقائق السياسية فى العشرينات من هذا القرن . لقد كانت المحنة التى واجهت الوزارات المصرية بعد سنة ١٩٢٢ هى ما إذا كانت ستركز على حل المشاكل الخارجية التى كانت تعنى استخلاص استقلال تام من بريطانيا وعقد معاهدة ، أو التركيز على مشاكل داخلية مثل الاصلاح الاجتماعى والحكم الدستورى والتحول النظامى للسلطة . و يبدو أنه لم تكن أية وزارة بقادرة على أن تعالج كليهما فى آن واحد ، و بذلك برهنت كل

وزارة على أنها غير كفء. وخلال العشرينات من هذا القرن، ظل المفكرون والسياسيون متفائلين من حدوث تسوية سريعة للموضوعات السياسية. لقد بدأ الحكم الدستوري والنظام البرلماني في العمل في مصر. وكانت شخصية سعد زغلول الطاغية وتنظم الوفد يقلبان هذه التقديرات، لأن الانتخابات الحرة كانت تعني عودة الوفد للسلطة ولن يكون لأية أحزاب أخرى أمل في الوصول إلى السلطة ما لم تكسب تأييد القصر أو المعتمد البريطاني؛ بمعنى آخر، كانت تعني أن من نصبوا أنفسهم أحرارا ودستوريين كانوا يتبعون أساليب بعيدة عن الحرية وعن الدستورية للوصول إلى السلطة معتقدين أنهم سيحكمون بأسلوب حر دستوري؛ ولم يكن صدقي حُراًولا دستوريا، وبرر أوتوقراطيته بقوله انه لو وقع الناخب تحت تأثير شخصية طاغية مثل سعد زغلول، فباطل تصويته لأنه لن يصلح لأن يمارس اختيارا حرا. (٢١) ولقد قال هيكل، المتحدث الرسمي باسم الأحرار الدستوريين انه يؤيد الديكتاتورية لو كان حزبه هو الذى يملي ارادته. وبنهاية العقد، بدا لمن لم يكونوا يلعبون على المسرح السياسى فى ذلك العصر، أن المفكرين كانوا ينادون بمثل أعلى تجريدى بينما يسير السياسيون فى طريقهم الذاتى الملتوى وان كان واقعيا.

وهناك دائما فجوة بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن. هناك دائما هوة بين آمال الشخص وانجازاته. لقد حاول المفكرون أن يؤثروا على كل من السياسيين وجماهير الشعب بنشر ما يمكنهم نشره من معرفة، مع تركيز على أهمية الاجراءات الديموقراطية وعلى المفاهيم الدستورية لحرية التعبير وحرية الفكر، على أمل أن تجد تعاليمهم أرضا صالحة. هذا هو السبب فى أن تركزت الموضوعات الفكرية فى العشرينات من هذا القرن على أعمال اثنين من العلماء هما: على عبد الرازق بكتابه «الاسلام وأصول الحكم»، وطه حسين بكتابه «فى الشعر الجاهلى»؛ وكلا الكتابين، كما سبق أن لاحظنا، أحدث ثورة

ومـودر ومع ذلـك ، فـقـد أسـس مبدئين صارا بمضى الوقت عاديين . وقد عبّر كتـاب على عبـد الرازق عن اعتقاد كان شائعا بين كثير من المفكرين وصار أكثر تقبلا بعد أن أنهى «مصطفى كمال أتاتورك» الخلافة فى تركيا ، أعنى أن الرسـول عـليـه الـسـلام لم يبعثه الله ليؤسس نوعا من الحكومة ، بل ليقيم دينا ، وهكذا أمكن التعبير عن الهوة بين الدين والحكومة التى كانت آخذة فى الاتساع طوال العقدين الأخيرين ، أمكن التعبير عنها فى عبارات واضحة ، وصارت العلمـانيـة فى الحكومة ، بمضى الوقت ، مبدأ قائما . ولم تكن العلمانية تعنى الحادا وكفرا (٢٢) كما كان العلماء يفترضون فيها فور سماعهم لاسمها ، بل تعنى أن الاسلام دين لا يحتاج لأن يكون طرفا آخر فى حكومة وأن الحكومة لا دخل لها بالدين . كان الناس يدينون بالولاء لحكومة ولوطن ولا يدينون بالولاء لخليفة ، ولذلك كان أى حاكم حكمه مؤقت ولم تكن سلطاته مستمدة من الديـن . كان على المسلمين أن يمضوا بعض الوقت ليبتلعوا ذلك الدواء ، بل وفعلوا ذلك ، بالرغم من أن البعض منهم لا يزالون حتى الوقت الراهن يجدون أن هضمه عسير .

والكتاب الثانى الذى ألفه طه حسين ، طبّق فيه المنطق الديكارتى (٢٢) على النقد الأدبى ، وهو فى هذه الحالة طبقه على الشعر فى العصر الجاهلى . هذا المنهج قاد طه حسين إلى التساؤل عما إذا كان مثل هذا الشعر كتب فعلا فى العصر الجاهلى ، وهو بتساؤله هذا أسال طه حسين الدماء بمناهجه لأنها لو طبقت على النصوص القرآنية لأمكن أن تسبب شكوكا خطيرة فيما يتصل بصدقها . وازاء الهجوم الضارى الذى واجه كتابه ، اضطر طه حسين إلى سحب كتابه ، وكتب خطابا مفتوحا دافع فيه عن نفسه كمسلم وكمؤمن ، ولكنه فى السنة التالية أعاد كتابته وأعاد نشره تحت عنوان مختلف بعد أن حذف أكثر الفقرات إثارة للهجوم عليه .

وبينما نجد أن هذه الموضوعات على مستوى واحد ذات طبيعة دينية ، اذبها على مستوى آخر موضوعات جوهرية بالنسبة للحياة السياسية والفكرية المقبلة للبلاد . لأنه لو كان لابد من أدخال روح علمية حرة وعقلانية ، اذن فالمنطق ، وليست الروابط العاطفية ، هو ما يجب أن يصبح القاعدة فى مناهج البحث . وفى الواقع ، لقد طالب طه حسين بأن يكون حتى للملحد الحق فى أن يدافع عن نفسه دون ما خوف من الثأر منه . ولقد نادى طه حسين قبل كل شىء بحق حرية البحث وفقا لقواعد المنطق . ولقد زاد هذا الموضوع فى تفاقم الصراع بين القديم والجديد الذى لم يحسم حتى اليوم .

ودخلت الثلاثينات فى فترة قنوط وشعور عام بالفشل . ولم تعد هناك شخصية سعد زغلول لتطغى على النشاط السياسى ولتوحى بالثقة بأن كل شىء على ما يرام وبأنه كان خصما قادرا على أن يتصدى للقصر وللمعتمد البريطانى ، اذ كان النحاس بديلا ضعيفا ؛ ثانيا ، نظرا للافتقار إلى الخبرة الداخلية ، ونظرا للتدخل من جانب الملك وبريطانيا ، لم تتح للحكومة الدستورية فرصة قط لأن تترعرع بلا قيود ولم تجد حافزا لها على العمل ، ولذا ساد الحكم بمرسوم قانون مدة بلغ طولها طول مدة الحكم من خلال البرلمان ، وكانت اجراءات صدقى القمعية أكثر قتامة من تلك التى اتخذتها أية أوتوقراطيات سابقة . ثالثا ؛ ركزت الأزمة المالية الاهتمام على المتطلبات الأولية للطعام والكساء ، واضعة مسألة الصراع من أجل السلطة فى المقام الثانى عند رجل الشارع الذى كان ينظر إلى المشاحنات وقتها نظرة مريرة . وأخيرا ، هزت أزمة الديموقراطيات فى الغرب ثقة الكثيرين فى قيمة الديموقراطية . وزاد الاعجاب بالفاشية (٢٤) عندما جعل موسولوينى القطارات تسير فى مواعيدها وأجبر المتلكئين على ابتلاع زيت الخروع . واعتقد بعض المصريين أن هذه الأساليب قد تكون أكثر نجاحا فى مصر عن الأنظمة الديموقراطية ، ولذلك ، ظهرت فى الشوارع القمصان الزرقاء المنتمية لحزب الوفد

والعدوان الذي وراء الحتمية لمصر الحديثة، ومارست نفس الأسلوب الضاري الاستبدادي الذي كان يملكه طغاة الوادي.

ومن الواضح أن التقليد الثقافي الليبرالي لم يعد يعطي لأحزاب المتطرفة، ان تستمر بل منها في الوجود جنبا إلى جنب، وكان الشخصيتان الرئيسيتان الداعيتان للفكر التحرري هما: طه حسين ومحمد حسين هيكل، ومع ذلك فقد كتب كلا الرجلين خلال الثلاثينات كتبا تناولا موضوعات دينية، فألف طه حسين كتابا من ثلاثة أجزاء هو «على هامش السيرة» (١٩٣٧-٤٣)، وقد رأى بعض المؤلفين في هذا الانشغال في الاسلام تنكرا من طه حسين لآرائه التحررية السابقة؛ (٢٥) كما لاحظ البعض أن طه حسين قد نشر في العقد نفسه كتابه «من بعيد» (١٩٣٥) وهو مجموعة مقالات ردد فيها معتقداته الفكرية وعلق فيها على الهوة القائمة بين الحياة الفكرية في العشرينات والثلاثينات. (٢٦)

ولقد خلقت أساليب القمع التي أوجدها اسماعيل صدقي في الثلاثينات، خلقت الحاجة إلى معالجة جديدة للسياسات. وقد أحس طه حسين ببطش صدقي عندما نقله؛ دون ما مراعاة لمكانته، من منصبه الجامعي ودفع به إلى وزارة المعارف، وهكذا يستطيع المرء أن يفسر اهتمام طه حسين بالموضوعات الاسلامية على أنه تكتيك رُسم لتجنب القمع الرسمي، (٢٧) «كمحاولات لاعادة عرض أساطير الاسلام بأساليب تتمشى والوعي المصري الحديث» (٢٨) وكإعادة صياغة لرأية بأن دور الدين هو اراحة نفوس الناس وليس لترشيد أفعالهم السياسية - وأن نفوس الناس كانت في حاجة إلى مزيد من الراحة في عهد صدقي.

اتبع محمد حسين هيكل خطا فكريا شبيها بخط طه حسين؛ ففي العشرينات نشر سلسلة من المقالات في «السياسة» دافع فيها عن «طه

حسين » و « على عبد الرازق » ، وهاجم فيها العلماء بأنهم معوقون. و بالرغم من ايمانه الراسخ بقيم التقاليد المتحررة ، نشر هو أيضا فى الثلاثينات سلسلة من الكتب عن موضوعات دينية : « حياة محمد » (١٩٣٥) التى ظهرت أول ما ظهرت كمجموعة من المقالات ، و « فى منزل الوحى » (١٩٣٧) ، وأعقبه بعد ذلك بسلسلة تناولت سير الخلفاء الراشدين . وكما حدث مع طه حسين ، وصف بعض المؤرخين هذا التحول فى الموضوع بأنه « أزمة التوجه » ، فى حين وصفه البعض الآخر بأنه محاولة من جانب هيكل ليخلق ايديولوجية وطنية تتركز على الاسلام ، ولم يكن هذا التحول انكارا لحياة الغرب العقلانية لصالح حياة الشرق الروحية بل تطويرا لقيم كليهما ، لأن هيكل أراد أعظم قدر ممكن من الحرية فى ضوء كل من التاريخ الغربى والإسلامى » . (٢٩)

شهد هيكل تزايد الهوة بين فلسفة صفوة الأحرار ، الذى كان هو نفسه الداعية الرئيسى لها و بين آراء جماهير الشعب . لقد كان هو بصورة خاصة عرضة للاتهامات بالالحاد التى كان يشنها الوفد عليه وعلى حزبه ، ولابد أنه لاحظ زيادة الاهتمام بالدين وسرعة ظهور جماعة « الاخوان المسلمين » ، ولذلك تحول إلى الموضوعات الدينية كضرورة بيداجوجية ، وسيلة لتعليم الجماهير أن استخدام المنطق لن يقلل من شأن الدين كما كان يخشى البعض أنه لابد فاعله ، بل سيصبح المنطق ذاته أساسا للايمان بالدين ، وهو وضع كان مخالفا على خط مستقيم مع خط طه حسين وهو أن الدين والمنطق يعملان فى مجالين مختلفين .

وأظهر الوجه الآخر من العملة الفكرية : استخدام الدين استخداما مختلفا تماما . لقد أوضح ظهور حركة وطنية ذات اتجاه اسلامى ، بوحى من نفس القلق الذى كان يجتاح البلاد ، ولم تكن لها جذورها فى التقليد الثقافى الليبرالى بل كانت بالأحرى تبحث عن نجاة لها داخل مجتمع اسلامى قديم -

غارق فى القدم السحيق . وجّه الاخوان المسلمون اللوم إلى التغريب والعصرية للحالة المؤسفة التى وصلت اليها السياسيات المصرية ، ولما وجدوها عاجزة ، تخلوا عنها تماما . كما كانت نجاتهم تكمن فى العودة إلى سنن الإسلام وإلى إقامة دولة اسلامية حقه على غرار عهد الخلفاء الراشدين ، كانت رسالتهم بسيطة ، وكانت موجهة إلى كل من الجماهير غير المتعلمة وإلى الصفوة المتعلمة الذين صاروا وقد وضحت لهم الحقيقة بما رأوه من الاحباطات السياسية للأحزاب .

جلبت معاهدة سنة ١٩٣٦ مشايعين جدد للاخوان . لقد أحس كثيرون أنهم قد خُدعوا وأنهم قد كافحوا وحاربوا طوال مثل هذه السنين العديدة ليقبلوا معاهدة كان فى امكانهم الحصول عليها منذ عقد مضى . لقد أحسوا بأن قد خانتهم حكومة بائسة وعدتهم باستقلال تام ثم قدمت لهم ما يعتقدون أنه نقيض ذلك ، اذ لم يتبدل شىء ، فالملك مازال أوتوقراطيا ، ولكنه كسب حب الكثيرين من أبناء الشعب ، ولذا فقد بدا أن نفوذه آخذ فى الزيادة بالأحرى ، بدلا من أن يكون آخذا فى النقصان : واستمر البريطانيون باقين هناك فى احتلالهم للبلاد ، بل صار على مصر الآن أن تيسر استمرار وجودهم بإنشاء طرق وتقديم تيسيرات لهم على حساب الشعب . أهم من هذا ، أن الوفديين ، الذين ذاقوا طعم عداوة الملك وعانوا خلال خمس سنوات من ابعاد عن النفوذ السياسى ، كانوا يزدادون تقربا من البريطانيين على اعتبار أنهم حُماتهم الوحيدون من النسيان السياسى الذى كابدوه طوال حكم صدقى . لقد وعد الاخوان بتغيير ، ولذلك نجحوا فى دعايتهم وفى انجازاتهم الاجتماعية الاقتصادية حتى أنها كسبت مشايعين لبرنامجها السياسى أيضا :

ولد الشيخ حسن البنا ، مؤسس الأخوان المسلمين ، فى سنة ١٩٠٦ فى مدينة صغيرة فى الوجه البحرى بالقرب من الاسكندرية (٣٠) كان حسن ابنا لواعظ ، جذبته فى مستهل حياته حياة الدين واتجه نحو الطوائف الدينية

والصوفية ، وانضم إلى بعضها . وبعد أن أنهى تدريبه بمدرسة المعلمين الابتدائية ، التحق بدار العلوم بالقاهرة فى سنة ١٩٢٣ ، وما ان تخرج منها بعد دراسة استمرت أربع سنوات . حتى عُيّن معلما للغة العربية بمدرسة ابتدائية بالاسماعلية .

وكانت الاسماعلية وقتذاك مدينتين فى مدينة : الحى الأوربى ويحد القناة ويقطنه موظفو شركة قناة السويس ، وكانت شوارعه واسعة غرست على جانبيها الأشجار ، وبه ڤيلات أنيقة تحوط كل منها حديقة منسقة غاية فى العناية بها ، تزدهر فيها وفرة من الزهور وبها أشجار الفواكه . وعلى طول القناة كانت تنمو غابة كبيرة من أشجار الكاز يوارينا (٣١) والكافور (٣٢) وعلى الطرف الآخر كانت هناك سواد رياضية أنيقة ، وفيها كان موظفو القنال ، وغالبيتهم يتكلمون الفرنسية ، يسرون عن أنفسهم ، كانت الحياة بالنسبة لهم سعيدة جدا ، وكانوا غالبا ما يقضون الصيف بالخارج فى أوربا بدلا من قضائه فى الاسماعلية ؛ وتجاه حافة الصحراء ، يقع النصف الثانى من مدينة الحى الوطنى ، بشوارعه الضيقة وبقذاراته وباكتظاظه بالسكان . وكان التناقض بين الحيين صارخا ، مما ولّد فى حسن البنا كراهية وبالتالى مقتا لكل ما هو غربى .

وفى الاسماعلية ، أخذ حسن البنا على عاتقه أشق عمل وهو تشكيل جماعته ، وتحقيقا لهذا الغرض أنشأ جماعة الإخوان المسلمين فى سنة ١٩٢٨ . وخلال أربع سنوات أنشأت الجماعة فروعا فى كل مدن منطقة القنال وفى القاهرة . وكانت الأكتتابات التى تجمع من أعضاء الجماعة ومن التجار المحليين بل ومن شركة قناة السويس ، قد أتاحت لهم بناء مسجد وعدة مدارس دُرِّب فيها الصغار تدريبا دينيا سليما ، لم تستطع التأثيرات الغربية التى كانت موازية فى نظرهم للإلحاد ، أن تدخلها .

وفى سـنـة ١٩٣٢ ، طلب حسن البنا أن ينتقل إلى القاهرة ، التى من وقت انتقاله إليها اتخذها المركز الرئيسى لنشاطات الاخوان . ولقد شهدت السنوات العشر التى تلت ذلك ، سبع مؤتمرات للاخوان ، طوّرت الأسس النظرية والأيديولوجية للاخوان ، كما شهدت إنشاء جهازهم السرى .

وظهور الجماعة السريع لم يمر دون أن يلقى معارضة . وقبل انتقال حسن البنا إلى القاهرة ، وُجّه إليه اتهام فى الوقت نفسه بأنه شيوعى وبأنه وفدى يعمل ضد حكومة صدقى وأنه جمهورى يعمل ضد الملك فؤاد (٣٣) ؛ وبرئت ساحة حسن البنا من هذه الاتهامات المتناقضة ، بيد أنه من الطريف أن الاتهامات ذاتها كانت تعكس خاصية لحسن البنا وهى ما يبدو من أنه كان يظهر بمظهر مختلف مع اختلاف الأشخاص الذين يتعامل معهم ، ولقد أتاح له الغموض الذى كان يحوطه ويحوط مثله العليا أن يجتذب أعرض فئات الشعب ، فلربما كان هذا التأثير مستحيلا على أى برنامج حزبى سياسى معروف .

تشكلت جماعة الاخوات المسلمين فى أعز وقت لحكومة صدقى ، عندما كان الوفد فى اضطراب ، وفى الوقت الذى صارت فيه الثورات والاضرابات أمر عاديا ، وعندما بدا أن البريطانيين راسخون إلى الأبد . لقد بدا حسن البنا ، لبعض الناس ، أنه جاء بأسلوب بديل لمعالجة السياسة ، أسلوب رأت فيه جماعات الأقلية السياسية حليفا قويا يمكن استخدامه ضد الوفد ، حزب الأغلبية ؛ وكان كلا الوفد والاخوان منظمتين شعبيتين لهما جمهرة ضخمة من المشايعين لهما . ولم تأت سنة ١٩٣٦ حتى انشأتا منظمتين شبه عسكريتين (٣٤) ، وهكذا كان فى استطاعتها أن يستخدماهما ، إحداهما ضد الأخرى لتلغى إحداهما الأخرى ، مثلما حاول على ماهر أن يفعل فى سنة ١٩٣٩ عندما طلب معونة الاخوان وحصل عليها . على أن الوفد فاز فى النهاية بالتأييد البريطانى ، وكان ذلك أقوى ، ولكن ماذا كان الاخوان يمثلون بالضبط ؟

قال حسن البنا : « أيديولوچيتنا تسترشد بكتاب الله وحياة الرسول » ، قول يبدو عظيما جدا ولكنه ليس واقعيا تماما ، ومع ذلك فقد خدمت البنا تماما فى أن يكون له تأثيره فى دخول الشعب فى حظيرة الدين حتى صار الدين مجال الاخوان شبه المطلق لهم ، كما صار تحليلا لكل سياساتهم مهما كانت ؛ لأن البنا كان يقول : « فينا كل خير» (٣٥) ؛ وفى طيات هذا المعنى أنه من ليس منا فلا خير فيه .

ويبدو لبعض المؤرخين أن حسن البنا كان شديد التمسك بالمظاهر الدينية للجماعة إذا ما تولت الحكم حكومة قوية يرأسها رئيس وزراء قوى ، وكان يهتم بالآمال السياسية إذا ما وليت الحكم وزارة ضعيفة . والحقيقة هى أن حسن البنا غير أساليبه لتوائم الجو السياسى فى عصره وليحقق أهدافه الرئيسية التى كانت تنادى بفرض زعامة مطلقة على البلاد واحلال جماعته محل كافة الأحزاب السياسية ، وكان هدفه المباشر وهو التصدى للوفد والاحلال محله ، ولذلك ، فان النحاس الذى كان يطلق عليه أتباعه « زعيم الأمة » ، زعزعت الثقة فيه بأسلوب ماكر وأحبطت مزاعمه عندما اختار الاخوان شعارا لهم « الرسول زعيمنا والقرآن دستورنا » . وهو قول لا يمكن لأى مسلم أن يغالط فيه ، فضلا عن أنه وضع النحاس فى وضع لا يحسد عليه فى المطالبة بلقب زعيم .

هناك منْ يقدمون دليلا قويا يدعم اعتقادهم بأن الاخوان كانت تساندهم السلطات البريطانية وأنهم يدينون بظهورهم إلى الانجليز الذين أرادوا استغلال الاخوان ضد الوفد : ففى المقام الأول لم يهاجم الاخوان الوجود البريطانى فى مصر حتى منتصف الأربعينات . وفى الوقت الذى عددت فيه الجماعة خمسين مطلبا لها فى واحدة من « رسائلها » التى تضمنت هجوما على الاستعمار عُبِّر عنه فى بنود عامة ، لم يرد ذكر لاستقلال مصر أو لانسحاب

القوات البريطانية من الأراضي المصرية (٣٦) ، وهو إغفال غريب جداً ، ثانيا ، كان الاخوان يجأرون في مطالبهم بعودة الخلافة ، في الوقت الذي كان مثل هذا المطلب يسير في خط مغاير بصورة عنيفة ضد المطالب القومية ؛ وكان الوطنيون يعتبرون أية مطالب تنادي باحياء الخلافة إنما هي تحويل اهتمام بوحي من البريطانيين خُطط ليحث السذج على الابتعاد عن الموضوع الرئيسي وهو الاستقلال ، ومن ثم ، فانه يبدو اذن أن نشاط الاخوان كان يسعى إلى التخلي عن النشاط الوطني من خلال تركيزهم على عودة الخلافة اسلامية (٣٧)

ثالثا ، وأكثرها دهاء ، أن الموقف الذي اتخذه الاخوان ضد التعليم العلماني موقف كان ظاهريا موجها ضد الغرب ، ولكنه كان يساعد على إثارة عداء الطائفة المسيحية في مصر وليخلق الشقاق . وفي ذلك الوقت كانت هناك بعض الاضطرابات حول النشاطات التبشيرية التي فشلت بوجه عام في تحويل المسلمين ، وإن كانت قد حوّلت بالفعل بعض الأقباط إلى المذهب البروتستانتي . واستخدم الاخوان النشاطات التبشيرية في التشكيك في الآراء الغربية الأصل عن طريق مساواة الدعوة التبشيرية بالدعوة إلى الأخذ بالفكر الغربي وبالادعاء بأن كل الفكر الغربي محاولة لهدم الاسلام . وحسن البنا ، بعمله هذا لم يجن من ورائه عداء عدد من المفكرين المصريين فحسب ، بل استطاع أيضا أن يكسب عداء عدد من الأقليات غير الاسلامية ؛ فالأقباط الذين تخلصوا من جانب مخاوفهم من السيادة الاسلامية في غمرة حماسهم الوطني سنة ١٩١٩ والذين انضموا إلى الوفد بأعداد ضخمة ، عادوا الآن مرة أخرى إلى مواقفهم الطائفية في مواجهة هجوم الاخوان ضد الغرب وضد الحركات التبشيرية ، وما يتضمنه ذلك من هجوم ضد كل من هم غير مسلمين .

وباختصار، في زمن كانت فيه النشاطات الوطنية متركزة على توحيد

المصريين جميعهم ضد العدو المشترك -الاحتلال البريطاني وأعوانه- كان الاخوان يتجهون اتجاها مغايرا و يعملون تجاه استقطاب المجتمع المصرى وتسليط كل مجموعة ضد الأخرى تحت اسم الدين ، وقلة من الناس هم الذين أدركوا ما وراء ذلك من خطر. كانت غالبية الشعب متأثرة فحسب بسلوك الاخوان وبحقيقة أنهم كانوا يقيمون مساجد ومدارس وصناعات ريفية ، وكانوا متأثرين قبل كل شيء بحقيقة أن الاخوان كانوا يدعون بأنهم حركة «سلفية» تحاول أن تعيد إلى حظيرة الدين : الكافر الذى حاد عن طريق الصواب . لقد وعدوا صغار رجال الأعمال وأدنى الطبقة المتوسطة ممن صدمهم الكساد الاقتصادى ، وعدوهم بمستقبل مليء بالأمل ، وبحكم العدل الذى سيختفى فيه المستغل الأوربى ، و بأن الصناعة المحلية ستزدهر مرة أخرى كشاهد على جهودهم فى مجال العمل ، وكانت جهودهم فى الواقع جهودا موفقة . أما شباب الطلاب ، فقد كونوا لهم جمعية سرية وزودوهم بالسلاح ، و بعد ذلك نادوا بالقيام بحملة صليبية لتحرير فلسطين . وفى غضون ذلك ، سعوا إلى إسقاط الحكومة «الحزبية» لتحل محلها حكومة أكثر عدلا ، حكومة ذات طابع اسلامى ، ولدهشة الآخرين ، أقاموا من أنفسهم حصنا منيعا ضد الشيوعية الزاحفة .

وما أن ينضم الفرد إلى الجماعة حتى ينجرف كلية فى الحركة و يتشبع تماما بأفكارها ، حتى ينجم عن ذلك منظمة متماسكة ومتحدة خاضعة لما يمليه المرشد العام ، حسن البنا . لقد كانت منظمة لم يكن فيها مجال للمنشقين ، ولم تكن تسمح لأى عضو أن يناقش أهدافها . مَنْ هاجموها كانوا يتهمون بأنهم مناهضون للاسلام وأنهم باعوا أنفسهم للغرب وأنهم خانوا دينهم وثقافتهم . ولم تكن هناك من فائدة فى الحض على عقيدة القومية مقابل الولاء الدينى أو الدستور مقابل القرآن الكريم ، لأن «القومية» و«الدستور» عبارتان مستحدثتان (٣٨) ولم يكن ماضى انجازهما باعث على الرضا إذا ما قورن

بالحماس الديني . لم تكن هناك من فائدة أن تقول للناس أن ثنائيتها زائفة وأن القومية والدستور لا يناوئان الدين وأنه لا مجال للمقارنة بين أمور غير متشابهة . عارض الاخوان موضحين كيف أن الحكومة العلمانية قاصرة وجادلوا بأن الحكومة الدينية قد تكون اكثر توفيقا . كانت هذه أوقات خبرت نفوس الناس -فوضى سياسية وكساد اقتصادى ، كلها مجتمعة دفعت بشعب غاضب إلى الدين ، واتخذت جماعة الاخوان بعض مظاهر حركة تشبه حركة المهدى كوسيلة للخلاص من خضم سياسات الأحزاب . وبالرغم من أن الاخوان وعدوا بالكثير وأعطوا القليل فى المجالات الاجتماعية الاقتصادية ، فقد عوضوا عن ذلك التقصير بما أمدوا به أسرة المجتمع كله من راحة سيكولوجية . كان للرجال اجتماعاتهم اليومية ، وكانوا يحضرون المحاضرات الاسبوعية التى كان يلقيها المرشد العام ، أما النساء ، فقد أنخرطن فى جماعة «السيدات المسلمات» حيث كن يزودن بتعليمات و يلقنّ بالمثل العليا للجماعة ، أما الاطفال ، فقد أقام لهم الاخوان مدارس ، كما كانت لهم تجمعاتهم الاجتماعية الخاصة بهم . ولقد بدا للاخوان أن مثل هذا التجمع ذاته ينقذ المجتمع الاسلامى من التمزق ومن التردى فى فساد الأساليب الغربية .

لقد ألقى الاخوان لوم كل احباطات المجتمع المصرى ، وما أكثرها ، ألقوها على الغرب وخصوه بها . لقد دارت العجلة دورة كاملة من عهد «الافغانى» وتعاليمه . كان الافغانى قد ألقى لوم تدهور الشرق على حقيقة أن المسلمين تخلوا عن دينهم . لقد نادى بأن الخلاص يكمن فى العودة إلى المبادئ الحقيقية للاسلام وروح الاسلام ولكنه دافع أيضا عن الأخذ بالأساليب الغربية وبتكنولوچيا الغرب لتتيح للشرق أن يقابل تحدى الغرب على قدم المساواة ، أما الآن ، فحسن البنا يقول إن الاسلام فى حاجة إلى إصلاح ، بالعودة إلى عصر الخلفاء الراشدين ، بالالتزام بحرفية الشريعة ، وقبل كل شيء تجنب أى

شيء أخذ عن الغرب ، ومعنى هذا أن نخلف وراء ظهورنا ثلاثة عشر قرنا وأن الدين والممارسات الدينية لا يعاد تفسيرها بل نعود بها إلى الأصول .

وسرعان ما اكتسب حسن البنا الشهرة بأن صار إماما ، وهي شهرة لم يحاول أن يتخلى عنها بل على العكس حث عليها . لقد ساعد على خلقها بسرده قصصا يتضح منها أنه نجا من الضر بمعجزة (٣٩) ، وأيد هذه الإمامة بنظام اتخذ صورة «بيعة» بايعه فيها كل أعضاء الجماعة كما لو كان قائدا فى مجتمع اسلامي فى العصور الأولى للاسلام . ولم تأت سنة ١٩٤٩ حتى ادعى الاخوان بأن جماعتهم تضم ما يقرب من ٢ مليون من التابعين ، وهو رقم أثار تحديا جادا من جانب خصومهم الذين كانوا يعتقدون أن رقم مائتي ألف هو أقرب للصواب . ولما كان كثير من الاخوان ينتمون إلى خلايا سرية وآخرون مكلفون بالتغلغل فى كثير من التجمعات السياسة ما أمكنهم ، وذلك بقصد تقويضها من الداخل ، فلقد كان من المستحيل معرفة الأرقام الصحيحة ، وتبقى حقيقة أن منظمة الاخوان صارت بسرعة فائقة ذات نفوذ سامي فى البلاد ، وصارت عاملا مؤثرا تنافست كل الأحزاب السياسية على خطب ودها ، بل انه فى سنة ١٩٤٢ ، وصل الوفد إلى اتفاق مع الاخوان ، إذ حدث فى ذلك الوقت أن قرر حسن البنا أن يرشح نفسه للانتخاب ، فأجبره النحاس على سحب ترشيحه ، ولكن فقط مقابل وعد بالسماح للجماعة فى حرية نشاطها وبأن توجه تأنيبا إلى بيع الخمور وإلى الدعارة ، الأمرين اللذين استشريا من جراء الحرب وتدفق قوات الحلفاء على مصر (٤٠) .

وتغير تاريخ جماعة الاخوان المسلمين كما تغيرت مثلها العليا السياسية بعد ذلك فى الأربعينات ، عندما أوعز حسن البنا باغتيال محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء وقتذاك ، وسليم زكي حكمدار الشرطة الذى اغتيل بعد ذلك ، ولو أن معالجة هذا الموضوع ليس مجالها هذا البحث .

وليس أمرا غير عادى فى تاريخ البلدان الاسلامية أن نرى حركات ثورية تظهر متخفية تحت ستار خلاف دينى ، ولم تكن حركة الاخوان مختلفة عن غيرها من الحركات الاصلاحية/الثورية على مدى العصور. وكان الاختلاف الوحيد يكمن فى حقيقة أنها كانت أفضل تنظيما عن معظم الحركات الأخرى ، وأنها عندما أوقف نشاطها فى مصر، انتشرت فى بلدان عربية أخرى حيث هى مستمرة فى أداء عملها حتى الوقت الراهن ، ولكنها منظمة دينية أكثر من أن يكون لها الكيان السياسى الذى كان لها فى مصر. أما عما إذا كانت ستعود سياسية مرة أخرى وتنهض مرة أخرى مثل العنقاء من الرماد ، فالزمن كفيل بالرد على هذا التساؤل .

إذا كان طه حسين ومحمد حسين هيكل أديبين أولا وصحافيين ثانيا ، فلقد كان سلامة موسى الذى قاد التيار الفكرى الثالث فى ايامها الصحفى الذى لا يبارى أولا وأخيراودائما .

ولد سلامة موسى ، وهو ابن لأب قبطى ، سنة ١٨٨٧ فى قرية بالقرب من الزقازيق بالوجه البحرى (٤١) . كان أبوه موظفا فى الحكومة ، توفى عندما كان سلامة فى الثانية من عمره ، ولكن كان لأسرته بعض الأملاك كما خلف له أبوه معاشا ولذلك لم يكن فقيرا معدما . التحق سلامة موسى فى طفولته بعدة معاهد: كُتّاب قبطى فكتّاب اسلامى فمدرسة قبطية فمدرسة حكومية فى الزقازيق ثم انتقل إلى القاهرة لاتمام دراسته الثانوية فى مدرستى التوفيقية والخديوية .

وبينما كان سلامة موسى بالقاهرة ، شغف بالصحافة فى عصره ، فقرأ فى «المقتطف» عن دارون (٤٢) ونظرية النشوء ، ومن كتابات الدكتور شبلى شميل عرف لأول مرة «الاشتراكية» - مفهوما ملك عليه تفكيره ، وصار فيما بعد سلامة موسى أكبر مفسر للاشتراكية الفابية فى مصر. وقرأ سلامة موسى

أيضا عن الكتاب العرب الأقدمين ولكنه سرعان ما أعرب عن وفائه التام للكتاب الغربيين الذين قرأ عنهم معظم ما قرأ مترجما .

وفى سنة ١٩٠٩ قام سلامة موسى بأول رحلة له بالخارج وقضى سنة فى باريس وبعد عودته إلى مصر ببضعة أشهر سافر إلى فرنسا ليقضى سنتين أخريين فيها شغل نفسه بقراءة كتابات الاشتراكيين الفرنسيين كما قرأ مؤلفات ابسن (٤٣) الذى كانت تتناول مسرحياته أحوال المرأة فى الغرب ، ففتحت عينى سلامة موسى على سوء حال المرأة فى الشرق .

وقضى سلامة موسى السنوات الأربع التالية فى انجلترا ، وكان يأمل أن يستكمل دراسته فيها للحصول على درجة فى القانون ؛ ولكنه التقى فى انجلترا بجورج برنارد شو (٤٤) ، وصار عضوا فى الجمعية الفابية ، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا ، لم يكن هناك من شك فى أنه صرف النظر عن خططه الأولى لدراسة القانون نظرا لأنه شرع فى تعليم نفسه بنفسه . فقرأ علم المصريات والاقتصاد وعلم الأحياء وعلم طبقات الأرض والأدب ، وأى موضوع آخر طرأ على مخيلته . وبينما كان فى انجلترا نشر أول عمل استوحاه من الاشتراكية الفابية : «مقدمة السبرمان» (١٩١٠) الذى ظهر فى الهلال الذى كان يصدره جرجى زيدان . وقد عبّر سلامة موسى فى عمله هذا عن آرائه فى الرأسمالية والملكية الخاصة والتأميم .

وكانت السنوات السبع التى قضاها سلامة موسى بالخارج ، فى فرنسا وانجلترا ، سنوات التشكيل لحياته الفكرية كما يقرر ذلك فى سيرته الذاتيه : «تربية سلامة موسى» (١٩٤٧) . وقد ترك كل من : داروِن (٤٥) وفرانس (٤٦) وفرويد (٤٧) وابسن (٤٨) وماركس (٤٩) ونيتشه (٥٠) وروسو (٥١) وفولتير (٥٢) وشو (٥٣) تركوا ، بصماتهم عليه . ولما عاد مرة أخرى إلى مصر كافح لينقل أفكارهم إلى جمهور المثقفين أو ليعلم آراءهم لأكبر جمهور من

السطاء. وكان من بين علماء مصر الذين تركوا أعظم بصمات لهم عليه: أحمد لطفى السيد كما يقرر ذلك سلامة موسى فى سيرته الذاتية. لقد قال إن فلسفة لطفى السيد عن الوطنية قد جعلت من المستطاع له، بوصفه أنه غير مسلم، أن يكون وطنيا فى مصر، وأن ينضم إلى الحركة الوطنية التى قادها المسلمون، ممثلة فى الوفد، وأن يبقى عضواً فى ذلك الحزب حتى نهاية حياته.

وعند عودته إلى مصر، اتجه سلامة موسى إلى الصحافة، وحتى نهاية حياته استمر يكتب فى كبرى المجلات والصحف فى عصره، كما أنشأ بعضا منها هو نفسه. لقد كتب مقالات فى «اللواء» و«الجامعة» و«والمحروسة» «والمقتطف» و«الهلال»، وكان رئيسا لتحرير الهلال من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩، وغير أسلوب الهلال من أسلوبه التاريخى الأدبى إلى أسلوب آخر ناقش أيضا المفاهيم الاجتماعية الفلسفية، وانضم سلامة موسى إلى أسرة تحرير جريدة الحزب الوفدى «البلاغ» فى سنة ١٩٣١، وكان قد أصدر «المجلة الجديدة» التى استمر فى تحريرها حتى سنة ١٩٤٢. وعندما أنشأ الاخوان التوأمان مصطفى وعلى أمين «أخبار اليوم» فى سنة ١٩٤٤ انضم سلامة موسى إلى أسرة التحرير، وفى سنة ١٩٥٢ صار محرراً لجريدة أخرى أنشأها الاخوان مصطفى وعلى أمين هى «الأخبار» وظل يعمل بها حتى وفاته فى سنة ١٩٥٨ فى سن الحادية والسبعين.

وكانت كتابات سلامة موسى الصريحة تضعه مواضع حرجة فى مناسبات عديدة سواء مع الحكومة أو مع زملائه الأدباء. لقد استمر فى عداء أدبى مستحكم مع أديب مثله مشهور بكتاباته واتجه مثله إلى الصحافة هو عباس محمود العقاد، ولكن لما سجن القصر عباس العقاد، كان سلامة موسى واحدا من أول من هبوا للدفاع عنه فى مقالاته الصحفية. وكان بين سلامة موسى وطه حسين منافسة فكرية ولكنها منافسة أكثر رقة نظراً لما كان يربط بين الاثنين من روابط صداقة رغم خلافاتهما الفكرية. وكانت لغة سلامة موسى

تبلغ أحيانا مستوى القدح ، وخير وصف له هو شتم بذىء مثل ذلك الذى وجهه إلى مصطفى صادق الرافعى .

لم يكن سلامة موسى براضٍ عن أن يكون خصما لزملائه فقط . وفى سنة ١٩٣٠ ، نشر سلامة موسى مقالا فى مجلة أسبوعية أخرى كان قد أنشاها تلك السنة هى مجلة «المصرى للمصرى» هاجم فيه واحدا من أثرى الأثرياء فى البلاد ، الأمير عمر طوسون ، وذكره بالاسم ، وقد حاد بذلك عن العادة المتبعة من قبل بالتلميح وليس بذكر اسم الشخص المقصود . كان المقال تشهيرا بطغيان وظلم ملاك الأراضى الأقطاعيين ، واتخذ طوسون نموذجا لشخص ثرى ثراءً أسطوريا ومع ذلك لم يفعل شيئا ليساعد من كانوا معوزين ؛ ولما أعقب هذا المقال بعد فترة بمقال آخر هاجم فيه الخديو اسماعيل والد الملك فؤاد ، بعبارات شديدة جدا ، اعتبر الملك المقال استفزازاً كافيا ليتيح له اغلاق المجلة بعد صدور أربعة عشر عددا منها . فى تلك الأثناء كان سلامة موسى قد أثار سخط الكثيرين غيرهم ؛ ولما كان قد عاون فى العام نفسه فى أنشاء «المجمع المصرى للثقافة العلمية» ، فقد انتخب ليرأس أول اجتماع له ، فما كان من صدقى ، وكان رئيسا للوزارة وقتذاك إلا أن دبر لطرده فورا من المجمع .

وفى سنة ١٩٤٦ سُجن سلامة موسي بعد أن اتهمته الحكومة بالشيوعية ، ومع ذلك أطلق سراحه بعد ذلك دون أن يقدم للمحاكمة .

وبالاضافة إلى مشاركاته فى وسائل الاتصال الجماهيرى فى عصره ، بلغ عدد ما نشر لسلامة موسى ما يربو على الخمسين . وهذه الأعمال تمثل تنوعا فى الموضوعات ، من ترجمات لكتاب غربيين ، مثل رواية «الجريمة والعقاب» لدستويفسكى (٥٤) ، التى نشرها سنة ١٩١٣ ، إلى مؤلفات تناولت الاشتراكية وعلم النفس والتاريخ والأدب (الشرقى والغربى) والاقتصاد والحركات الوطنية فى أرجاء العالم (فى سنة ١٩٣٤ ألف كتابا عن «غاندى

والحركات الهندية») ، وحرية الفكر وحرية التعبير والتربية الذاتية ، وتحرير المرأة وضبط النسل والسياسات . وتلخيص أهم مشاركات سلامة موسى فى الحياة الفكرية فى مصر ليس بالأمر السهل . لقد كان كل ما يسعى إليه هو أن يقدم القدر الكامل من الثقافة الغربية للمصريين ، ولم يكن ذلك بالأمر البسيط فحسب .

كان سلامة موسى يؤمن ايمانا راسخا بالفكر الاشتراكى الفابى ، وحاول أن يدخله فى مصر بأسلوب عملى عندما أنشأ هو وثلاثة من أصدقائه الحزب الاشتراكى ، كما أنه كتب أيضا عددا من الكتب التى تشرح الاشتراكية ومبادئها للشعب . ولفترة قصيرة من الزمن ، عقد الحزب الاشتراكى روابط مع منظمة عمالية صغيرة يرأسها روسى من أصل يهودى يدعى چوزيف روزنثال (٥٥) ؛ فى ذلك الوقت كانت المنظمات العمالية بدعة وكانت غالبيتها مقصورة على العمال من أصل أجنبى ، ولكن روزنثال الذى كانت له ميول شيوعية واضحة اعتقد أنه قد يتوسع فى تجميعه للعمال من بين الوطنيين لو استطاع أن يضم إليه قلة من المفكرين المحليين . وعندما أظهر روزنثال تأييده لموسكو وللشيوعية الدولية الثالثة ، اصطدم مع مبادئ سلامة موسى الفابية . ولقد قرر سلامة موسى اعتبار هذا التأييد لموسكو خطوة نحو الشيوعية التى كان يعتقد أنها خطوة نحو هذا الجانب من الفوضى ، ولهذا انفصل عن روزنثال بعد تعاون دام ستة أشهر . (٥٦) على الرغم من أنه لم تكن لسلامة موسى بالمرة ارتباطات أخرى فعالة مع منظمات عمالية ، ولم تكن لأى منها أهمية كبيرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، استمر ، كاشتراكى وكمصلح اجتماعى ، فى اهتمامه بمشاكل العمال فى الريف والحضر ، واستمر فى الكتابة عن ضرورة مساعدة الطبقات العاملة لتنهض من ظروفها السيئة ، ولوضع حد لاستغلالهم المشين من جانب أثرياء ملاك الأراضى والرأسماليين الأجانب ؛ ولعل صيحته ضد الظلم الأجتماعى كانت أهم عنصر فى كتبه المتنوعة .

ولوضع حد للظلم الاجتماعى ، نادى سلامة موسى بأن على المرء أن يتخلص من اعتماده على التقاليد القديمة و ينفض عنه جهله و ينير نفسه بالتعليم و ينعم بحرية فكر مطلقة . وفى كتابه «التجديد فى الأدب الأنجليزى الحديث» (١٩٣٦) ، اتخذ شيلى (٥٧)، وو يلز (٥٨) ، كأمثلة ليوضح أن التقليد الصارم يجب أن يحل محله روح من البحث الحر والتفكير العلمى ، وبهذا يكون سلامة موسى قد قدم أكبر مساهمة من جانبه بالمساعدة فى نشر اتجاه جديد للفكر الثقافى فى مصر ، هو وغيره من المثقفين أمثال أسماعيل مظهر وحسين فوزى وهما عالمان يحتلان مركزا علميا أعلى من سلامة موسى ولكن لم تكن لهما شهرته العريضة نظرا لتفرغه للصحافة . لقد بدا هؤلاء الرجال مدرسة جديدة ركزت اهتمامها على المعرفة العلمانية والعلمية دون مامساس بالدين ، وتطلعت إلى رجال المستقبل على أنهم رجال رائدهم الفكر العلمى وحده (٥٩) .

وتمكين المصريين خاصة والشرقيين عامة ، من تحقيق حلم جيل المستقبل من الخبراء العلميين ، آمن سلامة موسى بأنهم يجب أن يخلصوا أنفسهم مما كان يدعوه «كابوس الشرق» ، وأن يستبدلوه كلية بما فى الحضارة الغربية من مزايا . ومن رأى سلامة موسى أن الاحتلال الفرنسى لمصر فى سنة ١٧٩٨ كان نعمة ، لأن سلامة موسى اعتقد خطأ أن بونابرت (٦٠) قد غرس فى مصر بذور الحضارة الأوربية ، وأكثر من هذا أن سلامة موسى ادعى ، وهو ادعاء خاطئ بالمثل ، أن كل العرب فى مصر وسوريا والعراق ، وكل العرب فى شمال أفريقيا ينبغى عليهم أن يدركوا أنهم أوربيون بموجب الجنس والثقافة والحضارة (٦١) ولذلك ، ففى امكان المجتمعات الشرقية أن تتقدم لو أنها سارت فقط على نهج أوربا وأصلحت نفسها بتمدنها ، أى بأخذها بالأساليب الغربية فى كل ميدان فيها من ميادين المعرفة وبكل مظاهر الحياة فيها ، ومن واجب الشرق أن يأخذ بالثقافة الغربية برمتها ، قلّ ذلك أم كثر ، ويجب أن تشكلْ أفكار الناس تبعا للمتطويرات الفكرية الغربية ، كما ينبغى أن تتبع صناعتهم وزراعتهم

النهج نفسه، وهو لذلك انبرى بشدة لتأييد صناعة مصرية لتنافس أوربا على قدم من المساواة. وحتى فى مجال الزى، أوصى المصريين بأن يحذوا الغرب حذواً أعمى ويرتدوا سراويل وقبعات بدلا من التزامهم بالآثار البائدة للزى التركى مثل الطربوش. وربما كانت دعاوى سلامة موسى قد وقعت على آذان أقل صمما لو أنه ساق نوعا من الحجة المنطقية لمطالبه مثل أن القبعة أنسب لمصر المشمسة من الطربوش الذى يزيد من حرارة الجمجمة بشكل ملحوظ ولا يقى وجه لابسه من الشمس مثلما تفعل القبعة.

وفوق كل ذلك، كان سلامة موسى يجادل فى أن من يتحدثون العربية يجب أن يبدلوا الحروف العربية إلى حروف لاتينية. وتماما مثلما حاول برناردشو أن يعدّل ويطوّر الانجليزية، ومثلما حاول مصطفى كمال أتاتورك أن يطور التركية بإحلال الكلمات ذات الأصل العربى أو الفارسى بتعبيرات فرنسية، كان سلامة موسى يؤمن بأنه يجب أن تُجرى مثل هذه التغييرات فى اللغة العربية، اعتقادا منه أن مثل هذه التغييرات ستيسر انتشار العربية وترفع من نسبة التعلم، وباختصار، يجب أن يُجتث «القديم» من المجتمع المصرى ويُفسح المجال «للجديد»، ويجب استبدال اللغة العربية القديمة استبدالا كاملا باللغة الدارجة. ولم يكن غريبا، بعد هذا، أن يثير سلامة موسى بآرائه المتطرفة والتى ذكرها بشجاعة، معارضيه على أن يثوروا عليه.

على أن هناك الكثير مما هو متناقض فى كتابات سلامة موسى وأفعاله: فلقد كان يريد أن يقتلع التقاليد من أصل جذورها ويحل محلها حضارة أوربية، ومع ذلك كان مفتونا بمصر الفرعونية والتقاليد الشعبية فى صعيد مصر. كان يشن حملة من أجل ضبط النسل فى الوقت الذى أنجبت له زوجته ثمانية أبناء،وكان يحط من أهمية الدين فى الوقت الذى أنشأ فيه صحيفة للطائفة القبطية، وكان يلقى على مدى عشرين عاما محاضرة أسبوعية فى جمعية الشبان المسحيين. كل هذه المتناقضات سرعان ما أظهرها له خصومه.

كان سلامة موسى شخصا ثائرا يحث المصريين على التفكير، يحثهم على أن يدركوا أن هناك آراء غير آرائهم ، فإذا ما استبد بهم السخط أثناءها دحضوا آراءه ، فلقد كانت هذه خطوة ايجابية على الأقل ، لأنها دفعت بهم إلى نقاش ثقافي وإلى اعادة إحياء أخير للفكر وربما للعمل الايجابي .

وبالرغم من أن سلامة موسى كان ينادي بالأخذ كلية بالأساليب والعادات الغربية ، إلا أنه لم يكن يعني تبعية الشرق للغرب . لقد نادى بأن مصر يجب أن تخلص نفسها من الاحتلال البريطاني ، وسخر قلمه في خدمة القضية الوطنية . والانسان العاقل لا يمكنه أن يتخلص من سيادة التقاليد ويتقبل سيادة زميله الانسان حتى لو كانت تلك السيادة نابعة من جماعة لهم ثقافة أسمى ، لأن الطغيان في كل صوره مكروه ، سواء كان جالبا للخير كما يدعي البريطانيون أن حكمهم كانه في مصر ، أو ظالما ، كما أجمع المصريون على أن هذا هو ما كان عليه وضع الملكية في مصر ، ولكن لو كان المصريون قادرين على طرد النير الأجنبي وأخذ مكانتهم بين شعوب العالم ، لكان عليهم أن ينافسوا الغرب على نفس مستواهم ولا يمكنهم أن يأملوا فعل ذلك ما لم يأخذوا بكل أساليب الغرب خيرها أو شرها ، وللتغلب على الغرب بنفس أسلوبهم ، ينبغي عليهم أن يأخذوا به ، وبعد الأخذ بأساليبهم يمكنهم أن يصبحوا إذن أحرارا : فالصناعة المصرية لا يمكن أن تنمو إذا كانت في أيدي الأجانب – فلابد أن يضطلع بها المصريون ، والأدب المصرى لا يمكن أن يصبح أدباً عالميا ما لم يكتب بحروف لاتينية – وفي سخرية من دعواه علّق بعض خصومه مستهجنين بانه لِم كان عليهم . إذن الحفاظ على اللغة العربية بالمرة ، ولم لا يملؤنا السرور أن نكتب فحسب بلغة أوربية لا لشيء إلا لنغبط سلامة موسى .

وأثناء حياته ، آمن سلامة موسى بأنه شهد تحقيق أحب آماله إليه ، فقد

انتهى الاحتلال البريطاني لمصر فى نهاية الخمسينات ، وصارت الصناعة جميعها وقد تمصرت ، والملكية وقد حلت محلها جمهورية ، وفى سنة ١٩٥٧ ، بعد الثورة كتب يقول : «وهاأنذا فى ١٩٥٧ ، أجد الجمهورية التى اتُهمت بالدعوة اليها وحبست من أجل ذلك فى ١٩٤٦ ، وأجد نجاح دعوتى للصناعة ، وهى دعوة أمضيت فيها أكثر من ثلاثين سنة ، وأجد دعوتى للعلم ، كما أجد الأيمان بنظرية التطور... ولذلك أستطيع أن أقول : انى انتصرت» (٦٢).

ولقد لقيت مدرسة سلامة موسى الفكرية ، بالفعل أتباعا بين البيروقراطيين والفنيين ، فضلا عن المفكرين ، بالرغم من أنه لم تكن لها شعبيتها مثل بعض المدارس الأخرى . والكثير من أجرأ آراء سلامة موسى لم يلق تأييدا ، بينما ما كان مقبولا منها اجتذب أتباعا ، فدفاعه عن تمصير الصناعة لقى تأييدا من كثير من مصادر متفاوته ابتداءً من طلعت حرب (الذى وصل الى نفس الرأى هو نفسه) نزولا إلى كل عامل؛ وكانت دعوة سلامة موسى للتوسع فى التعليم : دعوة أيدها أيضا طه حسين ، إذ عندما صار وزيرا للمعارف فى سنة ١٩٥١ ، بلغت أوجها فى مجانية التعليم الجامعى والابتدائى والثانوى ؛ وكانت دعوته إلى معالجة المشاكل علميا ، ودعوته إلى حرية التعبير وحرية الفكر ، قد وجدت صدى فى أعمال معظم المثقفين وتقبلها كثير من المصريين المتعلمين ؛ ونتج عن دفاعه عن اللغة العامية ظهور جيل جديد من الكتّاب ألّفوا كتبا باللغة العامية ؛ ومدحه للزى الغربى ، الذى انتشر فى المدن بين الطبقات الوسطى والراقية ، صار زيا تقضى به التعليمات فى مجال الصناعة ، اذ تبين أن الجلباب الوطنى خطر محقق ، وصار السروال والقميص مفروضين فرضا ؛ وهكذا كان سلامة موسى يدافع عن أشياء كانت فى طريقها إلى أن تتأصل ، لأنها كانت مفيدة ولها قدرها عند أى مجتمع شرقى كان أو غربى .

وفى وصول الخبراء الفنيين (٦٣) إلى الحكم بعد ثورة ١٩٥٢ ، لعله يمكن للمرء أن يرى ما كان يحلم به سلامة موسى عن رجل العلم ، قد أصبح أمرا محققا . أما إلى أين يقود رجل العلم مصر ، فالزمن كفيل بالإجابة عن ذلك .

هوامش الفصل الثامن

(١) Westerhization

(٢) Modernization

(٣) Romanovs

(٤) Hopsburgs

(٥) «... trying to make a western purse out fan eashern Sow's ear.»

(٦) Wentre Man's Burden

(٧) «Ventre Dlein» Policy

(٨) كرومر «مصر الحديثة» ، صفحات متفرقة .

(٩) jetsam

(١٠) Werternized

(١١) أحمد لطفى السيد : «قصة حياتى» وتشمل التفاصيل الأولى لسيرة حياته .

(١٢) Who's who

(١٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر: د. عفاف لطفى السيد (مارسوه) : «مصر وكرومر» ، الفصل الثامن .

(١٤) Condorcet

(١٥) جريدة الجريدة ، عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٠٨

(١٦) جريدة الجريدة ، عدد ١٤ سبتمبر ١٩١٢

(١٧) جمع إسماعيل مظهر، زوج شقيقة أحمد لطفي السيد بعض مختارات من المقالات الإفتتاحية التي كانت تصدر في جريدة الجريدة، جمعها في مجلة أسماها «المنتخبات» (القاهرة، ١٩٤٥)، ص٦٦: هذه الفقرة نقلا عن إفتتاحية عدد ٢٠ ديسمبر ١٩١٣.

(١٨) المرجع السابق، ص ٩٢، افتتاحية عدد ٣١ ديسمبر ١٩١٣.

(١٩) روبين فيرنس: «ملاحظات عن الشخصيات المصرية»، ٢٣ مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية .F.O، ٣٧١/ ١٢٣٨٨.

(٢٠) جريدة الجريدة، عدد ٢٣ أبريل ١٩١٣.

(٢١) اسماعيل صدقي: «مذكراتي» (القاهرة، ١٩٥٠، ص٤٧

(٢٢) a theism

(٢٣) Cartesian Logic

(٢٤) Fascism

(٢٥) ناداف سافران Nadav Safran: «مصر تبحث عن مجتمع سياسي «Egypt in Search of Political Community» (كمبريدج. ١٩٦١)، ص ١٦٥ وما بعدها.

(٢٦) تشارلز سميث Charks Smith: «أزمة التوجيه the Crisis of orientotion» تحول المفكرين المصريين إلى الموضوعات الاسلامية في الثلاثينات The Shift of Egption Intellectuals to Islamie Subjects in the 1930 s (مقال في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مجلد ٤ عدد ٤ (أكتوبر ١٩٧٣) ص ص ٣٨٢–٤١٠، وهو مقال فيه يحض لآراء سافران

(٢٧) المرجع السابق

(٢٨) البرت حوراني: «الفكر العربي في عصر التحرر Arabic thought in the hiberal Age» (لندن ١٩٦٠)، ص ٣٣٤

(٢٩) سميث: «أزمة التوجيه»، ص ص ٤٠٠ وما بعدها

(٣٠) عن البيانات الخاصة بترجمة حياة حسن البناء انظر: ريتشارد ميتشل Richard Mitchell: «جماعة الاخوان المسلمين The Society of Muslim Brothers» (لندن ١٩٦٩) ص ص ١ وما بعدها

(٣١) Casuarina

(٣٢) eucalyptus

(٣٣) ريتشارد ميتشل : «جماعة الأخوان المسلمين» (لندن ١٩٦٩) ص ص ١ وما بعدها

(٣٤) Paramilitary

(٣٥) أنور الجندى : «الاخوان المسلمون فى ميزان الحق» (دمشق بدون تاريخ) ص ١١

(٣٦) طارق البشرى : «الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢» (القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٥٥

(٣٧) المرجع السابق، ص ٥٩

(٣٨) newfangled terms

(٣٩) فتحى العال : «حسن البنا كما عرفته» (القاهرة، ١٩٤٨) ص ص ١٢٨ ـ ١٣٦

(٤٠) ميتشل : «جماعة الاخوان المسلمين»، ص٢٧

(٤١) مادة السيرة الذاتية مستخلصة من كتاب سلامة موسى : «تربية سلامة موسى» (القاهرة، ١٩٤٧.)

(٤٢) Darwin

(٤٣) Ibsen

(٤٤) George Bernard Shaw

(٤٥) Darwin

(٤٦) France

(٤٧) Freud

(٤٨) Ibsen

(٤٩) Marx

(٥٠) Nietzsche

(٥١) Rousseau

(٥٢) Voltaire

(٥٣) Shaw

(٥٤) Dostoievski

(٥٥) Joseph Rosenthal

(٥٦) عبد العظيم رمضان · «تطور الحركة الوطنية في مصر» (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٥٣٢

(٥٧) Shelley

(٥٨) Wells

(٥٩) Homo Scientiae

(٦٠) Bonaparte

(٦١) من مقال كتبه في مجلة الهلال، عدد يوليه ١٩٢٧ ،ص ١٠٧٤

(٦٢) سلامة موسى «تربية سلامة موسى» الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٢، ص ص ٢٦٧—٢٦٨

(٦٣) technocrats

خـاتمـــة

لم يكتب لوحدة من المصريين التى لم يسبق لها سابقة ، خلال ثورة ١٩١٩ ، ولا للإحساس برخاء قادم نابع من الإيمان فى استقلال قريب ، لم يكتب لهما أن يستمرا إلا بعد فترة من الزمان . وكان لابد للوفد ، كجبهة ائتلاف لكل المصريين ، أن يواجه المصير المحتوم لكل الأئتلافات وهو التفكك ، وكلن نظراً لسمو الهدف ، فان مانجم من شعور استياء تولد بين الخلفاء السابقين مالبث أن تفاقم بالمثل ، وسرعان ماالتحموا فى صراع فتاك من أجل بقائهم كسياسين ، كزعماء المستقبل لمصر « الحديثة » . كان لابد أن يتوقف تماما شكل واتجاه مصر « الحديثة » الذى ينبغى أن تأخذه على من سيكونون هم الزعماء : هل هم أفراد طائفة الأتراك الشراكسة القديمة ، أو أحد أعيان الفلاحين الوطنيين الجدد ، « يكن » أو « سعد زغلول » . أما بالنسبة للطائفة القديمة ، فلقد كان اختيار الزعيم يتوقف على رأى الملك (والسلطات البريطانية من ورائه) ، وأما بالنسبة للزعامة الجديدة فقد كان اختيار الزعيم يتوقف على رأى الشعب ، ومن هنا كان أتهام « سعد زغلول » « لعدلى يكن »

بأنه أغتصب دوره كزعيم للبلاد ، لأن سعد زغلول كان زعيم مصر والرجل الوحيد الذى يتأهل أن يقود البلاد إلى الاستقلال بمقتضى « ارادة الأمة » .

ويمكن تلخيص الصراع بين الرجلين وامتداده بين الوفد والأحرار ، الحزبين اللذين تجمعا حولهما ، بأنه صراع الفلاح المصرى والطبقة المتوسطة الحضرية ـ الدخلاء ـ لكسب الأعتراف بهم ضد مزاعم أصحاب النفوذ ـ الصفوة ، سواء صفوة الأثرياء أو المفكرين ؛ وبالرغم من حصول الوفد على أصوات الشعب ، لم يهتم بمصالحهم اهتماما بالغا . لقد كان حزبا شعبيا له غاية وطنية ؛ ولاشك أم حزب الأحرار كان يمثل صفوة صغيرة ، ومع ذلك كان سعد زغلول يعجب بتلك الصفوة ويحسدها معا ، ويستخف بالمظر الشعبى لأقرب أعوانه ، مثل مصطفى النحاس ، حتى رغم اعترافه اعترافه لحزبه بفضائله .

ولاكان الصراع مقصورا على هذين الحزبين ، لما كان قد بلغ درجة من الحقد الموجه بالفعل إلى الخصوم ، لأن كل ماكان يعد خلافات بينهم كان له هدف قوى مشترك . لقد ظلوا من الناحية الاجتماعية أصدقاء خارج حلبة السياسة . ولقد أضاف وجود الملك بكل رسائله أكثر مما أضاف الوجود البريطانى ، أضاف بُعداً مسموما آخر للحياة السياسية فى مصر ؛ فلقد كانت الدوافع البريطانية واضحة بينما الدوافع الملكية لم تكن . كان البريطانيون يتحركون لو آمنوا بأن « المصالح » البريطانية مهددة ، ولو كان فى ذلك مايضايق المصريين إلا أنهم كانوا يرون فيه جانبا من التعقل . أم الملك فؤاد فكان يتدخل فى كل الأوقات ، لأن أى تحرك يتخذه المصريون تجاه الاستقلال السياسى كان يُفسَّر على أنه عمل يستهدفه كما نفسه كما يستهدف امتيازاته . لقد كان مطلبه لكى يحكم البلاد دون أن يعوقه دستور و برلمان أوحتى مستشارين هو تقويض الحياة الدستورية فى مصر . و يبدو أنه كان مصمما على أنه إذا لم

يتح له أن يحكم مصر بنفسه ، لذا ، فقد وضع نصب عينيه ألا يحكم مصر أحد غيره بأية درجة من درجات النجاح ؛ ومن أجل ذلك ، كان فؤاد أكبر عائق للحكومة الليبرالية المصرية فى المجالات السياسية . كان لوجوده تأثير على كل عضو من أعضاء الوزارة الذى كان يبذل وقته وجهده لتفادى طغيانه — حتى لو كان ممن عينهم هو — بدلا من الاهتمام بادارة البلاد . كانت السياسات دائما فن تآمر ووفاق ، ولكن فؤاد أضفى عليها صورة من الفساد الذى كان يذل الرجال الضالعين فيها .

كان سعد زغلول فى كل اشتباكاته مع فؤاد يظهر بمظهر الرجل الشريف . ويبدو فؤاد بمظهر الأتوقراطى الأنانى الذى يفضل أن يرى مصر تغرق عن أن يراها تسبح بدونه .

كان سعد زغلول نموذجا للفلاح بكل رذائله وفضائله ، كان نمطا لرجل الشارع المصرى ، وكان هذا هو سر تواؤم أبناء وطنه الجماعى معه : كانت كلماته وأفعاله كلمات وأفعال فلاح ، بل إن سلوكه المعيب أحيانا كان متمشيا مع تقاليد الفلاح ، وهو لذلك كانت تفهمه الجماهير ، والشئ نفسه يمكن أن يقال ، بصورة أخف ، عن مصطفى النحاس ، وهذا يفسر لماذا ظلت له شعبيته مثل هذه المدة الطويلة رغم الفساد الذى ميز حكوماته . والفلاح الذى كان يسلم بأن الحكومات فاسدة كان يجد فى الوفد وصوله إلى الحكم كامتداد لنفسه وتقبل فساده على أنه منفعة له . ومن ناحية أخرى ، لما كان حزب الأحرار الدستور يين يقف وحيدا ، لم يكن فى استطاعته أن يحظى بتعاطف شعبى على الاطلاق ؛ ويكاد يقول المرء أن الأحرار كانوا رجال دولة (١) ولكنهم لم يكونوا حقا ساسة (٢) لأنهم عجزوا عن أن يدركوا ، أو يقرروا ، أن كل الأعمال فى الحقل السياسى صراعات من أجل السلطة وكانوا يضفون على أعمالهم طابع المبادئ الليبرالية ؛ قد يكونون رجالا أفضل من رجال الوفد ،

ولقد كانوا بالفعل أكثر كفاءة ، ولكن الشعب لايمكنه أن يتواءم معهم ، ولذلك لايمكنه أن يتعاطف معهم أو أن يتغاضى عن أخطائهم ، وحكم أو زعامة الصفوة (٣) قد يكون أكثر كفاءة ولو أنه يكون أقل تقبلا إلى حد بعيد ؛ وبدون ما تأييد شعبي سيظل أى حزب أيا كان الاسم الذى اختاره لنفسه ، سيظل دائما «لاليبراليا (٤)» لأنه سيكون من واجبه أن يحكم من القمة ، بأسلوب السيادة الأبوية ، وفى التحليل النهائى ، بطريقة تسلطية . وكان الأحرار ينتهزون «ديكتاتورية الأغلبية» ولم يكن ماقدموه يزيد عن «ديكتاتورية الأقلية» منمقة بنوايا طيبة لمستقبل عصر مثالى .

ولذلك لم يكن الصراع بين الحزبين صراعا من الصراعات الشخصية فحسب بل كان أيضا صراعا حول المعالجة السياسية الجوهرية ، وإذا ماجردناهما لوجدنا أن كلتا المجموعتين تشتركان فى الايمان بالفكر الحر وبقية المشاركة الشعبية فى الحكم بحرية التعبير ، ولكن حيثما استخدم الوفد أسطورة أن الجماهير كانت تشاركه مشاركة فعالة فى العملية السياسية من خلال الانتخابات واسناد مناصب فى الحكومة فى شكل مكافآت (٥)
ـــ وهو ادعاء تضمن عنصرا كبيرا من عناصر الزعامة المصرية للشعب ـــ كان الأحرار يزدرون ذلك الإجراء . ولاشك أنهم بموقفهم هذا إنما يقفون موقف العاجز عن تقليد الوفد فى ذلك الإجراء . ولقد كانوا يعلمون أنهم لايمكنهم أن يجتذبوا الجماهير لتنفض عن سعد زغلول ، ولذلك لم يبذلوا من الجهد إلا القليل فى هذا المجال ، وهكذا اختبأوا وراء حاجز من المثل العليا والمبادئ . ومع ذلك ، عندما حان الوقت ، حطم الأحرار مثلهم العليا الليبرالية بحماس تسلطى ، كل ذلك بأحسن ماتنطوى عليه النوايا .

ليس هناك ماهو غير طبيعى فى مثل هذا السلوك بين الأحزاب السياسية سواء من جانب الأحرار أو من جانب الوفد ، بل يوجد أمثاله فى كافة البلدان

خلال غمرات مولد الليبرالية وأثناء معظم الفترات الليبرالية ، وكان دور الملك فؤاد له مثيله من أدوار تاريخة فى بلدان أخرى وفى مختلف العصور الأخرى . لقد كان لاتحاد الملك مع السلطات البريطانية ، التى كانت تعاونه وتحرضه — أو تعارضه — والتى كانت تلعب لعبتها السياسية الخاصة فى مصر ، ما وضع العراقيل ضد تطور الليبرالية : لأن السلطات البريطانية فى مصر ، على شاكلة الأحرار ، استنكرت ليبراليتها هى نفسها وسلكت سلوكا أوتوقراطيا مع الأشخاص الذين رفضت أن تعترف بأنهم مساوون لهم سياسيا . ومع ذلك ، فقد أُعجب كثيرون من المسئولين البريطانيين بأفراد مصريين ، إذ كثيرا ما كانت هناك نبرة نقد خفيف أو تعضيد لهم فى تعليقاتهم عليهم . ومع استثناءات قليلة جدا ، كانت هناك قلة من الانجليز فى مصر ينظرون إلى المصريين على أنهم لايعدون أن يكونوا دون مستواهم اجتماعيا وسياسيا وفكريا . ولقد كان لمحاولات سعد زغلول الحميدة للحد من أوتوقراطية الملك ماخلع على سعد زغلول من زعامة شعبية ، وكان يعد محركا خطيرا للشعب يجب أن تحطم كل مزاعمه . لقد كانت هذه هى مأساة السنوات المحصورة بين ١٩٢٤ و ١٩٢٧ ؛ سنة وفاة سعد زغلول . لقد كانت السنوات التى يجب أن ترسى الأساس السياسى لليبرالية فى مصر ، ولكنها صارت بدلا من ذلك سنوات القمع والتآمر ، وأرست الأساس للعداء الحزبى الذى اجتاح البرلمان ، وميّز الفترات التى أعقب ذلك .

وأثار النحاس وأعوانه تلك العداوة بمعالجتهم للسياسات على أصحاب الرأى المطلق أنهم يمسكون بزمام السلطة ، ولكن كان لهم عذرهم على الأقل فى أنهم كانت تساندهم غالبية الشعب . أما الأحرار ، الذين صاروا بالمثل مطلقى الرأى ويمسكون بزمام السلطة ، بالرغم من أنهم كانوا يظهرون اذا لزم الأمر تقاربا حزبيا بضمهم الى حزبهم أعضاء أحزاب أخرى ، فقد كانوا يمثلون فعلا أقلية من ذوى المصالح الاستثمارية .

وفى مواجهة جماهير الشعب ، فشلت كل الأحزاب أساسا فى واجباتها الأساسية تجاه ناخبيها ، إذ نظرا لأن ملاك الأراضى هم قوامها ، عميت أبصارهم عن احتياجات الفلاح ، لا لأنهم لم يروها ولكن لأنه لم تكن بهم رغبة فى مواجهة البدائل ـ ضرائب مرتفعة ، اصلاح زراعى ، اتحادات زراعية ، و باعتبار أنهم رأسماليون أو رجال أعمال أصحاب مشاريع صناعية من الجيل الأول ، كانوا بالمثل متباطئين فى معالجة مشاكل العمال ، وهكذا كان هناك سبب اقتصادى صلب يحارب ضد اتخاذ تقارب ليبرالى فعلى فى البرلمان ، و يفسر لماذا كان من الضروى قيام «ثورة» ثنائية ذات طبيعة اجتماعية أكثر منها سياسية لتمهد الطريق إلى اصلاحات اجتماعية اقتصادية .

لقد كان أيسر بكثير على الحكام أن يؤجلوا معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية «حتى يتحقق استقلال تام» عن أن يواجهوها ويحاولوا أن يتكفلوا ببعض اجراءات اصلاحية ، لأنهم فى هذه الحالة عليهم أن يتغلبوا على عائقين كبيرين ، أولهما ، استمرار وجود الامتيازات الأجنبية الذى أتاح للاقتصاد المصرى أن يتحكم فيه الأجانب وأن يتجه لخدمة المصالح الأجنبية بالدرجة الأولى والاحتياجات الوطنية بالدرجة الثانية . وكانت أول مجموعة من المصريين أدركت الحاجة إلى تمصير الاقتصاد ، طلعت حرب وشركاءه الذين كانوا لايقلون عظمة فى وطنيتهم عمن حاربوا ضد الوجود الطبيعى للبريطانيين فى البلاد . أما العائق الثانى ، فكان الوضع الاقتصادى العام للبلاد حيث كان كسادا يتلوه كساد آخر بلغ الذروة فى سلسلة من سنوات ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ : وأحس كل فرد أنه مهدد ، ولذا صار الناس أكثر تشبثا وطمعا ؛ ولربما كان الافلاس أكثر واقعية عند مالك الأرض عن أن يكونه عند الفلاح مما جعله أكثر قسوة على من هم دونه فى المستوى الاقتصادى .

وتتكيف المظاهر السياسية لمجتمع ما بما يتفق واقتصادياتها ، ولكن فى كلا المجالين يشق المجال الفكرى طريقه الذى يوضح كليهما ويسبقهما و يتنبأ بأمانى

المستقبل و سيسترجع أحداث الماضى ، و يعبر طوال الوقت عن المزاج السيكولوجى لذلك المجتمع فى تلك الفترة من الزمن ، عما إذا كان فى صراع أو متناسقا . لقد عبر فكر أحمد لطفى السيد عن مطالب وآمال رجل ليبرالى حديث الثراء ، مالك أرض يأمل فى اقامة فكر متحرر يدافع عن حقوقه وقبل كل شئ يعبر عن القيمة الجوهرية للفرد ، الفرد الذى كان يؤمن أنه لو صُور فى صور إله لصار اذن سيد مصيره ولن يصبح عبدا لأحد و ولكانت له حقوقه وأيضا التزاماته تجاه المجتمع ، ولآ من قبل كل شئ بالقيمة الأساسية للانطلاق تجاه خير نهائى ؛ تجاه مثل أعلى أو هدف له صورة كمالية لمجتمع يؤمن حقا بالمساواة . وفى الوقت الذى كانت تعبر فيه عن فروض نظرية ، إلا أنها كانت تمثل فى قليل أو كثير المبادئ التى استرشد بها الوطنيون الأوائل .

ولقد وصم النزاع فى حلبة السياسة الصورة الليبرالية الأصلية بالسخرية والمصلحة الذاتية ، و بدلا منها ظهر مفهوم تسلطى لمصالح ثابتة وحاجة إلى الحفاظ عليها ، وردا على ذلك ظهرت فلسفات أخرى أكدت افتقاد الفرد لقدره فيما عدا داخل كيان الوطن أو المجتمع الدينى ، والتى صورت الكل بصورة كمالية على حساب أجزائه . وسواء كان «الاخوان» أو «مصر الفتاة» ، أولاهما تتحدث بلغة الأمة الاسلامية ، والثانية بلغة الوطن ، فلقد كانت هاتان الجماعتان ، فى اعتقادى ، حصيلة السلبية السيكولوجية لليبرالية وكل ما كانت ترمز إليه . ولما كان دعاة الليبرالية قد عجزوا عن أن يظلوا أمناء لمبادئهم الذاتية : فلقد أدرك الآخرون أن العيب لايمكن أن يكمن فى الناس بل فى المبادئ نفسها التى ساندوها وأصروا على أن الحل هو العودة إلى ما كان عليه الحال من قبل (٦) وفى حالة «حسن البنا» ، كانت العودة إلى العصور الأولى للاسلام نتيجة حماس دينى أصيل ، أما فى حالة «أحمد حسين» ، فلقد كانت العودة إلى أوتوقراطية ماضية متخفية تحت اسم جديد حصيلة عقلية هدامة لا هدف لها ولقد كشفت المفاهيم الفكرية التى عبر عنها هذان التياران الفكريان ، أكثر مما

كشف أى بيان سياسى علنى ، عن مدى عمق ماصار عليه المجتمع من ضلال عن طريقة الصحيح .

والتيار الثالث والأخير ، وكان يمثله سلامه موسى ، كان شعاعا من أمل يبزغ من ليل تسلطى ، ومرة أخرى سما فكر يا بمبادئ ليبرالية مجددة بمفاهيم جديدة . هذه التيارات كانت موجودة فى آن واحد وكشفت عن اتجاهات متصارعة فى مجتمع كان آخذا فى النمو وكان يسعى ليشاهد نفسه مجتمعا كما ينبغى أن يكون عليه أى مجتمع .

ولذلك ، يعد تاريخ السنوات المنحصرة مابين ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ مفتاحا لفهم الكثير عن الحاضر . وبالرغم من أن الفهم أمر ضرورى للحكم على الأحداث من واقع نتائجها ، إلا أنه يخدم شعبا ما عندما يبعد عنه الاحباطات ويخلصه من الشعور بعقدتى الذنب أو النقض المترسبتين فيه . و بالرغم من المعارضة فى قيام أنظمة ليبرالية ، فلقد بدأت الأفكار الليبرالية فى النمو فعلا ودفعت بالمجتمع المصرى رغم أنفه دفعا فى طريق التقدم الذى أعنى به تطويرا للامكانيات فى مجتمعه . إن مايمكن أن يثير دهشة القراء المصريين ليس فى أن الزعماء المصريين قد فشلوا فى إقامة أنظمة ديموقراطية فى مصر ، بل فى أنهم قد بلغوا شوطا بعيدا على طريق الحكم الدستورى .

لقد رويتُ أحداث السنوات من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ و وصفتها بأنها سنوات نضال من أجل السيادة فى مصر بين المحتلين البريطانيين والساسة المصريين والملك . وإذا كان ذلك النضال لم يحسم فى سنة ١٩٣٦ بكل تأكيد ودام لعقدين آخرين ، إلا أنه انتهى بنصر واضح لمصر . على ذلك الأساس فالتقدم واضح وثابت . لقد كان الوطنيون الأوائل أمثال سعد زغلول وعبد الخالق ثروت وعدلى يكن وغيرهم ، كانوا رجالا ذوى شجاعة ورؤيا ، وهى حقيقة ننساها تماما اليوم عندما نتحدث عنهم مترفعين كما لو أن انجازاتهم يمكن تجاهلها لأنهم فشلوا فى تحقيق استقلال تام ولأنهم كانوا يمثلون العهد القديم

(٧) ، إذ بدون هؤلاء الرجال لما كانت هناك مصر «حديثة» . لقد كانت لديهم الرؤيا ليروا مصر مستقلة تنهض من بين رماد الأوتوقراطية العثمانية والاستعمار البريطاني ، وحاربوا من أجل تحقيق تلك الرؤيا بكل ما أمكنهم من نجاح فى وقت بلغت فيه الغرائب أقصاها . كان عليهم أن يحاربوا

امبراطورية عظيمة خرجت بالفعل مظفرة من حرب عالمية ، وكان لها جيش احتلال يحكم البلاد حكما مطلقا ، وكان عليهم أن يحاربوا ملكا عاش فى ظل القرن التاسع عشر وتربى على أسطورة الحكم المطلق تسانده فى ذلك السلطات البريطانية . كان عليهم أن يتعاملوا بكفاءة مع مجتمع كان بادئا بالفعل فى التخلص من الصبغة العثمانية ومن النزعة التقليدية المنادية بقيام جامعة اسلامية و يفكر بأسلوب المصالح القومية و بأسلوب الوطنية . كان عليهم أن يناصبوا العداء لموقف الفكر الدولى الذى أقر بأن النظام الاستعمارى واستعماره للشعوب أسلوب قويم وسليم للحياة . لم يكونوا طواحين هواء يرشقها الوطنيون بالحجارة بل كانوا فى الوقع قوى ضخمة ومدمرة لا ترحم .

ونجح الوطنيون لا فى الحصول على استقلال كامل وتام ، بل فى أنهم غرسوا فى شباب مصر مثل هذه الرؤيا لمجتمع المستقبل والرغبة فى بلوغها ، وهم بعملهم هذا قد غرسوا عنصرين هامين فى مجتمعهم : حرية التعبير وحرية الفكر . لقد وصفتُ كيف كانت حرية التعبير مصونة وقت الضرورة ، ولكن إذا كان «على عبد الرازق» و «طه حسين» فى استطاعتهما أن يكتبا ما ألفاه من كتب ولا يكون جزاؤهما إلا فقدان وظيفة لفترة قصيرة من الزمن بدلا من أن يفقدا حياتهما أو حريتهما ، كما حدث فى أزمة أخرى أو فى بلدان أخرى ، فلقد كان هذا إنجازا لبلد لم تعرف لقرون عديدة من الزمان إلا القليل من حرية التعبير أو حرية الفكر ، لقد كان إنجازا من واجب أجيال المصريين المتعاقبة أن تتذكره ، بالرغم مما يبدو من أن الدرس قد نسى لفترة من الزمن و بالرغم من كل ما بالساسة المصريين من عجز متوطن ، كان فى استطاعتهم أن

يصمدوا ، وقد صمدوا للملك ولدار المعتمد البر يطاني ، وكانت الصحافة تنشر ما شاء لها أن تنشر ، لم تعان إلا من رقابة مؤقتة فحسب ، وأى قمع كانت تباشره المعارضة كان ينتهى حتما باعادة ترسيخ لحرية التعبير وحرية الفكر. هذا درس جدير بأن نعيه ، والحوداث الراهنة تؤكده فحسب .

لم يكن أهم عنصر فى النصر القومى أن آخر جندى بر يطانى بعد ثورة ١٩٥٢ جلا عن الأراضى المصرية ــ رغم ما فى ذلك من أهمية ــ أو أن نظاما فاسدا وعقيما للاستغلال الطبقى مستتر فى صورة نظام ملكى قد انتهى ، بل فى أنه منذ تلك الفترة فصاعدا ، تحمّل المصريون المسئولية وحدهم عن أعمالهم خيراً كانت أم شراً ، إيجابية كانت أم سلبية فى الماضى ، كان الوجود البريطاني والملك يُستخدمان بلا تمييز كتكأة أو كبش فداء أو كوغد فعلى ، تبريرا للأدران السياسية الواقعية والتصورية ولا يستطيع أى مجتمع أن يطور حياة سياسية سليمة إذا كانت له تكأة مثل هذه التكأة ليستند عليها أو مثل هذه التبعات ليواجهها . ولا يستطيع مجتمع أن يصبح مجتمعا سليما ، لم يواجه مسئولياته بوضوح و يُلقى اللوم على من يستحق ، على نفسه وعلى شعبه .

والاعتماد السياسى على قوى خارجية ليس بمعوق للنمو السياسى لشعب فحسب ، بل هو معوق بصورة أكثر توكيدا لنموه الاقتصادى أيضا . ومن سنة ١٩٦٠ فقط فصاعدا ، يمكن قياس التطورات الاقتصادية المصرية ، أما وقد أممت المصالح الأجنبية لم تعد الحكومة المصرية لتلقى المعاذير على طبقة الأثرياء الأجانب (٨) كحجة لسوء الإدارة الاقتصادية . ولم تعد تجلس مكتوفة الأيدى وتتركهم ينسبون لأنفسهم الفضل فى التقدم الاقتصادى .

والمجتمع المصرى لايستطيع أن يتقدم بحق إلا من خلال الممارسة الحرة لمواهب فكرية ، وأنا أضمن قولى هذا كل المتعلمين فى البلاد . والاستيراد اللا محدود للمفاهيم من الشرق أو من الغرب ، بكل ماقدمته تلك الآراء من

فوائد ــ ويجب ألا ننسى أن حرية التعبير والفكر الليبرالى مستوردان من الغرب ــ هو مع ذلك لايعدو أن يكون وسيلة مؤقتة حتى تتطور الآراء القومية وتوائم وتعدل تلك المفاهيم التى تناسب مجتمعهم . ونستطيع اليوم أن نقيس الاختلاف فى المعالجة الفكرية بين مفكرى الماضى ومفكرى الحاضر ونرى كيف تغيروا!. فى الماضى ، حاول المصريين المتعلمون، يائسين لكى يصبحوا موضع رضا الغرب ، باعتبار أن الغرب هو الحكم الفكرى للعالم ، مثلما فعل سلامة موسى ومدرسته ؛ ولكن تغير المشهد اليوم ، فالمفكرون يميلون لأن يكونوا أكثر تعبيرا عن أنفسهم لأنفسهم ولمجتمعهم عن أ يفوزوا بالانضمام إلى ناد فكرى غربى ، فلوا أن أحدا من الأجانب أراد أن يحاط علما بما يجرى ، اذن فخير وبركة ، ولكن لو أنهم نبذوا الانتاج المحلى ، فرد الفعل من جانب المفكرين المحليين اليوم هو اللا مبالاة . وباختصار، لايشعر المفكرون المصريون أنهم بحاجة إلى الاعتذار عن آرائهم أو إلى السعى لإقرارها ، بالرغم من أن البعض مازال يفعل ذلك . والغالبية ، بوجه عام ، مشغولة جدا بالبحث ومحاولة التعبير عن آراء و بالمساعدة فى تشكيل وصياغة مجتمع آخذ فى النمو.

ومشاكل مصر الاجتماعية مشاكل جسيمة وتتضاعف مع كل نسل جديد والتضخم السكانى يجتث فوائد أى استثمار اقتصادى بل قبل أن يصل إلى الإثمار، حتى انه ما لم يوقف التزايد السكانى فسيلوح شبح الفقر أكثر قتامة على البلاد و يستمر المرض فى دق أجراسة وستظل أمراض التراكوما والبلهارسيا والأنكلستوما الكوابيس الثلاثة المخيفة للفلاح المصرى ، بينما يظل سوء التغذية والسل فى تعقبها لسكان الأحياء الفقيرة فى المدن .وإن الأمر ليتطلب من الصفوة الحاكمة ومن بقية أفراد الشعب وعيا اجتماعيا أكثر فعالية حتى يمكن لنظام حكومى أن يصبح راسخ الأقدام ــ نظاما من القوانين ، لايقوم على علاقات شخصية وعلى سعى إلى من بيدهم السلطة ، نظاما سيسمح باستمرار الحكومة فى أداء عملها بالرغم مما يجرى من تغييرات عند القمة .

والى من يشعرون بعجزهم أمام فداحة مشكلات مصر ، يستطيع المرء فقط أن يقول : الق نظرة على الماضى وانظر ماذا تحقق ومدي ماتهديه مصر . ولاشك أن فى هذا التشجيع الكفاية لأكثر الناس جبنا ، كما أن فيه حافزا للعمل أشق فى المستقبل يمكن أن يكون أفضل من الماضى . وليست مصادفة أن يأخذ خبراء التكنولوجيا مكانتهم فى مصر بعد الثورة . وعلى أية حال ، فلقد كانت الأساليب العلمية الحديثة سبباً فى الكثير من مشكلات مصر ــ مثل أساليب تحسين الصحة وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال ، فكلاهما سببان للتضخم السكانى ــ كما أننا يجب أن نلجأ الى الأساليب العلمية الحديثة للوصول إلى حل مشكلات الفقر والمرض والجهل . ولاشك أنه سيكون هناك حل ، مادام هناك رجال على استعداد لأن يسعوا لإيجاد هذا الحل .

هوامش الختام

(١) Statesmen

(٢) Politicians

(٣) elitism

(٤) nonliberal

(٥) Pork-barrel from of reward

(٦) status guo ante

(٧) ancien régime

(٨) Foreign plutocracy

ملحق

معاهدة تحالف
بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة

لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦
[تبودل التصديق عليها في القاهرة في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦]

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر،
وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند؛
بما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم؛
وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما علاقاتهما المتبادلة في المستقبل،

قد اتفقا على معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتية أسماؤهم :ـــ

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

» » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .

» » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

» » » اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

» » » عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا.

» » المعالى واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .

» » » عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .

» » » مكرم عبيد وزير المالية .

» » » محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات .

حضرة صاحب المعالى أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .

» » السعادة على الشمسى باشا وزير سابق .

» » المعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير سابق .

» » السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامپراطور الهند (الذى سيشار إليه فى نصوص هذه المعاهدة بعبارة : «صاحب الجلالة الملك والامپراطور») ؛

قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا :

سعادة الرايت أونورابل أنتونى ايدن حامل وسام الصليب الحربى . وعضو مجلس العموم و وزير جلالته للخارجية .

سعادة الرايت أونورابل چيمس رامزى ماكدونالد عضو مجلس العموم ، ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير جون سيمون وسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر و وسام فكتوريا من طبقة نايت كوماندور و وسام الامپراطورية البريطانية ـ مستشار ملكي وعضو مجلس العموم و وزير جلالته للداخلية.
سعادة الرايت أونورابل ڤيكونت هاليفاكس حامل وسام ربطة الساق، ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر، و وسام امپراطورية الهند من طبقة جراند كوماندر ـ وحامل أختام جلالة الملك سعادة السيرمايلز و يدربيرن لامپسون حامل وسام القديسين ميخائيل وچورچ من طبقة نايت كوماندر، وسام الحمام من طبقة رفيق و وسام فكتوريا من طبقة عضو ـ المندوب السامي لجلالته فى مصر والسودان. الذين، بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفية الشكل، قد اتفقوا على مايأتي:

المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامپراطور.

المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامپراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر بلاط سان چيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية.

المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم. وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة.

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين ، الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينا .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لايتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لايبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة

اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

المادة السابعة

اذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب ، بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ، فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى سعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا ، فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعاله.

المادة الثامنة

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لايتجزأ من مصر، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية، فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها.

ولايكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال.

كما أنه لايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

ومن المتفق عليه أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ماإذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة. فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيها طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

ملحق للمادة الثامنة

١ — من غير اخلال بأحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية؛ ولايشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال.

١ — توزيع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى :

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد ــ السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس ــ القاهرة ، والسويس ــ الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية ــ القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين المصالحة التى يقتضى الأمر انشاءها شرقى القنال لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات .

٣ — يعد فى الأماكن المحدودة آنفا للقوات البريطانية البرية والجوية التى حدد عددها فى الفقرة الأولى سالفة الذكر بما فى ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (من خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ماتحتاج إليه من الأراضى والثكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ .وتكون الأراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعية هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . وعد مواقع لاقامة مخيم للنقاهة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الأراضى وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهة المشار إليها فى الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية على ماهو موجود منها الآن فى تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بدفع مايأتى :

(١) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى أقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة .

(٢) تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين فى الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها ، وللحكومة المصرية أن تتقاضى ايجارا مناسبا نظير استعمال المساكن المعدة لاقامة المستخدمين المدنيين و يتفق على قيمة الايجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ــ بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فورا شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بشرط أن معقولة وأن تتجاوز مددى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه ؛ و يكون لكل عضو فى هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثليهم حق فحص الأعمال فى جميع أدوار انشائها ، كما يجوز لممثلى المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذا العمل ؛ ولهم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت أثناء سير العمل . وتنفيذ المقترحات والمشروعات التى يقدمها ممثلو المملكة المتحدة فى اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الوارادة فى الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها ، قد اتفق على أن تكون المهمات التى تشترى وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة فى الجيش البريطانى .

ومن المفهوم طبعا أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة فى المكلة المتحدة أن

تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه التكنات والمساكن ؛ بادخال التحسينات والتغييرات وانشاء مبان جديدة فى المنطقة المحدودة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ — تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية فى تحسن الطرق ومواصلات السكك الحديدية فى القطر المصرى ولإبلاغ وسائل الموصلات فيها مستوى حاجات الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية انشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتها :

(أ) — الطرق

(١) بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور.

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هيلو بوليس .

(٣) بين بورسعيد والاسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .

ولبلوغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائما للانتفاع بها فى الأغراض الحربية ؛ وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر، وأن تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات ، أو ذات الست عجلات ، أو من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى

أمامها عشرون قدما و يكون الثقل على كل دنجل خلفى اربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما . وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست ، تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها و بين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرون قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربعة أقدام : و بين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما و يكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ٨ر١ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩ر٢٥ طنا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم احداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاثة أقدام و يكون ثقل ال ١٩ر٢٥ طنا محملا على شريطين يرتكزان على سطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

(ب)ـــ السكك الحديدية

(١) تزاد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ، ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

و يرخص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الاضافات والتعديلات على السكك الحديدية ، فاذا مست هذه الاضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام ، وجب الحصول على اذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧ــ فضلا عن الطرق المبينة فى الفقرة السادسة (أ) السالف ذكرها ، وللأغراض ذاتها ، ستنشئ الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها :

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص
(٢) من قوص إلى القصير
(٣) من قنا إلى الغردقة

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقام عليها وفق المستوى المبين فى الفقرة السادسة السالف ذكرها

وقد لايتيسر انشاء الطرق المشار إليها فى هذه الفقرة والطرق المبينة فى الفقرة السادسة فى وقت واحد ولكنها ستنشأ فى أقرب وقت مستطاع .

٨ـ وحينما تتم الأماكن المشار اليها فى الفقرة الرابعة على مايرضى الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل فى ذلك المساكن الخاصة بالقوات التى ستبقى مؤقتا بالاسكندرية طبقا للفقرة التاسعة عشر الآتى ذكرها) وتتم الأعمال المشار إليها فى الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة فى الشطرين ٢ر٣ من الجزء (ب) من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر المصرى ، غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال والمبينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالاسكندرية وتخلى الأراضى والثكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية والأبنية التى تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ماقد يكون منها ملكا للأفراد .

٩ـ أى خلاف فى الرأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات ٣ر٤ر٥ر٦ر٧ر٨ر السالف ذكرها ، يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منها ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ ـ تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها . ويجرى التدريب فى المنطقتين (أ) و(ب) طول السنة . وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(أ) غربى القنال من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠ ٣١ شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المنزرعة.

(ب) شرقى القنال، حسب الحاجة.

(ج) امتداد المنطقة (أ) جنوبا إلى خط العرض ٥٢ ٢٩ ومن ثم الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض ٣٠ ٢٩ بخط الطول الشرقى ٤٤ ٣١ ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠ ٢٩. ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠).

١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك. على أن هذا المنع لايسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعة حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية.

١٢ — تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية؛ كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها، ومن هذه التسهيلات ابقاء ثلة صغيرة بريطانية فى هاتين الميناءين وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها.

١٣ — نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فان الحكومة المصرية تأذن للقوات البريطانية فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب،

و يكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية

١٤ — نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستهيى وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية. وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسى الاضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين.

١٥ — تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية فى استخدام منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وفى ارسال مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لخزنها فى سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفى القيام فى أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات.

١٦ — تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفى القوت المصرية وطائراتها ومهماتها فى القواعد الجوية للقوات البريطانية.

١٧ — تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية فى ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية، ولايرفض هذا دون مبرر معقول.

١٨ — يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور فى ابقاء وحدات من قواته فى الاسكندرية، أو على مقربة منها، لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى:

(أ) لاتمام بناء الثكنات فى منطقة القنال نهائيا.

(ب) لتحسين الطرق الآتيه:

١ — الطريق بين القاهرة والسويس .

٢— بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣— بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين فى جزء (أ) من الفقرة السادسة

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك فى الشطرين ٢ر٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة . وتتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات (أ) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثمانى السنوات المذكورة فيما تقدم .

١٩ — تظل القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة أو بجوارها إلى وقت انسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة فى الاسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد فى الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التى لها الآن .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ماتتمتع به ، من اعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية ، قوات صاحب الجلالة الملك والأمبراطور التى تكون موجودة فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة

ليس فى أحكام هذه المعاهدة مايمس ، أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد يترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، و يواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتها فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس فى نصوص هذه المادة أى مسألة السيادة على السودان .

٢ — و بناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لايتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لايكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين و بين الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الورادة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان

ملحق للمادة الحادية عشرة

١ — مالم ، وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير مايأتى ، تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى

المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية ، هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك اذا أريد انهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه

٢ــ والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو انسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد . وفى مثل هذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لايحتوى على نص خاص بالانضمام ، تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

٣ــ واذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق ، وأريد انهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

٤ ــ ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما أو انهاء ذلك الاشتراك لايكون إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ، ولايترتب على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان فى الاتفاق لا على نقضهما لهذا الاتفاق .

٥ ــ وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات ، يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى اجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن المسئولية عن أورواح

الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

و يرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى الغاء هذا النظام دون ابطاء

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة .

ملحق للمادة الثالثة عشرة

١ــ إن الأغراض التى ترمى إليها التدابير الواردة فى هذ الملحق هى :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى الغاء الامتيازات فى مصر ومايتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التى تفيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالي) على الأجانب

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر. وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها الحالى .

وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة

٢ــ تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (أ) الغاء كل قيد التشريع المصرى على الاجانب ، و (ب) اقامة نظام انتقال المحاكم المختلطة كما وارد فى الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر.

٣ــ ان حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات

الامتيازت وبصفتها حلفيه لمصر، لا تعارض بتاتا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة وستتعاون فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر.

٤ــ من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية، فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم التخلطة.

٥ــ عن المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقة البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب.

٦ــ يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية.

٧ــ لما كان من المعمول به فى أكبر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية، فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص ــ على الأقل فى البداية ــ مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص.

٨- سيقتضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) اعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات. ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتيه:

(١) تعريف كلمة «أجنبى» بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة.

(٢) زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها.

(٣) الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والأجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام عليهم.

المادة الرابعة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لاحكام هذه المعاهدة. ويجب أن يعد، باتفاق الطرفين المتعاقدين، اذ اطلب أحدهما ذلك، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاه وذلك على مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة.

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولايتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة،وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك ، فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤و٥و٦و٧ .

ومع ذلك ، ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرة سنوات على تنفيذ المعاهدة ، يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

المادة السابعة عشرة

يُصدق على المعاهدة الحالية و يتبادل عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، و يبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

واقراراً بما تقدم ، وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦

ختم ـ مصطفى النحاس .
» ـ أحمد ماهر .
» ـ م . محمود .
» ـ إ . صدقى .
» ـ ع . يحيى .
» ـ واصف بطرس غالى .
» ـ ع . محرم .
» ـ مكرم عبيد .
» ـ محمود فهمى النقراشى .
» ـ ا . حمدى سيف النصر
» ـ على الشمسى
» ـ م . ح عيسى .
» ـ حافظ عفيفى .
» ـ أنتونى ايدن .
» ـ ج . رامزى ماكدونالد .
» ـ چون سيمون .
» هاليفاكس .
» ـ مايلزو . لاميون .

فهرس

رقم الإيداع ١٦٣٣/٨١
الترقيم الدولى ٣ - ١٧ - ٧٣٣٢ - ٩٧٧

ج . م . ع
٢٥٠ قرشا

المركز العربى للبحث والنشر
د . السيد محمود الشنيطى وشركاه
ص . ب . ٣٤ هليوبوليس ـ القاهرة ـ تليفون ٦٦٩٩٤٢